



كلية الدراسات العليا والأبحاث Faculty of Graduate Studies and Research

التحولات العمرانية وأثرها على العلاقات الاجتماعية والنوع الاجتماعي في
بلدتي سردا وأبو قش

**Urban Transformations and Their Impact on Social
and Gender Relations in the Towns of Surda and Abu
Qash**

إعداد
آلاء حسين فيالة

إشراف
د. أميرة سلمي

قُدِّمَت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في النوع
الاجتماعي والتنمية من كلية الدراسات العليا والأبحاث في جامعة بيرزيت،

فلسطين

2026



كلية الدراسات العليا والأبحاث Faculty of Graduate Studies and Research

التحولات العمرانية وأثرها على العلاقات الاجتماعية والنوع الاجتماعي في بلدي
سردا وأبو قش

Urban Transformations and Their Impact on Social and Gender Relations in
the Towns of Surda and Abu Qash

إعداد: آلاء حسين فيالة

إشراف: د. أميرة سلمي

.....

أعضاء لجنة النقاش:

د. رامي سلامة

R
.....

د. خلدون بشارة

.....

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في النوع الاجتماعي والتنمية من كلية الدراسات العليا والأبحاث في
جامعة بيرزيت، فلسطين

تاريخ المناقشة: 26 شباط 2026

قائمة المحتويات

أ	ملخص الدراسة باللغة العربية	1
ب	ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية	1
1	مقدمة	1
2	مشكلة الدراسة	2
3	أسئلة الدراسة	3
3	أهمية الدراسة	3
4	المنهجية	4
7	الإطار النظري	7
14	الفصل الأول: التحولات في أنماط العمران الناتجة عن التحول الحضري في العالم وأثرها على العلاقات الاجتماعية	14
14	مفهوم التحولات الحضرية	14
16	ارتباط التحضر بالتوسع الرأسمالي	16
19	أثر دخول علاقات التحديث والرأسمالية على التحول الحضري	19
20	دور الاستعمار ودخول العلاقات الرأسمالية التابعة على التحول العمراني في العالم العربي	20
23	توسع المدن على حساب الأرياف	23
25	تجربة التشيباس (Chiapas) في المكسيك: توسع النسيج الحضري على حساب الريف	25
25	توسع مدينة القاهرة على حساب الأطراف	25
27	أثر التحول الحضري على العلاقات الاجتماعية بشكل عام وعلاقات الجنسين بشكل خاص	27
31	التغيرات التي طرأت على الحياة الاجتماعية الأسرية والمرأة بشكل خاص	31
34	ملخص الفصل الأول	34
35	الفصل الثاني: تقاطع الاستعمار الاستيطاني مع النيوليبرالية في تحولات المشهد العمراني في فلسطين	35
35	لمحة عامة عن واقع التحولات الحضرية والتغيرات العمرانية في فلسطين	35
36	الهجرة وإعادة تشكيل البنية الاجتماعية والعمرانية	36
37	الهجرة والعمل في الداخل وأثرهما على أدوار النساء في القرى	37
38	مرحلة أوسلو عام 1993 ودور السلطة الفلسطينية في التحولات العمرانية	38
40	الحداثة الحضرية الفريدة لمدينة رام الله: تحول تاريخي عمراني واجتماعي	40
41	الهجرة وتأثيرها على التحولات العمرانية والاجتماعية في رام الله	41

42.....	النكبة وتشكل المدينة الهجينة.....
42.....	رام الله بعد اتفاقية أوسلو
43.....	رام الله وصعود الطبقة الوسطى الحضرية في السياق العربي والفلسطيني
44.....	وهم الاستقلالية وصورة الوضع الطبيعي والتعايش مع الاحتلال
46.....	التحول النيولبرالي في فلسطين
46.....	نماذج على التحولات الحضرية في فلسطين الناتجة عن التحولات النيولبرالية العالمية.....
53.....	ملخص الفصل الثاني
54.....	تحليل نتائج الدراسة
54.....	الفصل الثالث: تحولات المشهد العمراني في بلدتي سردا وأبو قش
54.....	سردا وأبو قش: الموقع والخصائص
55.....	دور بلدية سردا-أبو قش في التحولات الحضرية المتسارعة في البلديتين
58.....	المستوى المعيشي للأسر والعائلات في سردا وأبو قش.....
60.....	العوامل المؤثرة في التحولات الحضرية في بلدتي سردا وأبو قش
60.....	دور السياسات الاستعمارية الاستيطانية
61.....	مشروع متروبوليتان مدن رام الله البيرة بيتونيا وعدد من القرى والبلدات(سردا، أبو قش، عين عريك).....
62.....	دور الرأسمالية النيولبرالية
65.....	بدايات التحولات الحضرية والعمرانية في سردا وأبو قش
67.....	التحول في قيمة الأرض من النواحي الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في بلدتي سردا وأبو قش.....
67.....	التحول في قيمة الأرض من وجهة نظر سيدات سردا وأبو قش
71.....	التحولات العمرانية في بلدتي سردا وأبو قش من وجهة نظر السيدات.....
71.....	سردا
78.....	أبو قش.....
84.....	المواقف المختلفة للسيدات من تغير الطابع العمراني في سردا وأبو قش
89.....	تحليل السمات المشتركة في مواقف السيدات
89.....	التغيرات في أنماط المنازل من الناحية العمرانية والتحول في العلاقة مع المكان
94.....	علاقة النساء بمنازلهن والمحيط، وارتباطها بأدوارهن وتقسيم العمل
95.....	التحولات العمرانية وأنماط المعيشة وإعادة تشكيل أدوار النساء وتقسيم العمل بين الجنسين
95.....	تنوع مهن وأدوار النساء بين الاستمرارية والتحول

97.....	التعليم والعمل المؤسسي: فرص جديدة وحدود قائمة
99.....	النساء كدعامة اقتصادية للأسر في سياق الهجرة وتردي الأوضاع الاقتصادي
101	قيود مستمرة ومقاومة يومية
101.....	الأرض، الميراث، والتحول في العلاقة مع المكان
103.....	تحولات القيم الجندرية في سياق التحولات العمرانية وأنماط المعيشة
104	المساواة بين الجنسين من وجهة نظر السيدات
107.....	اتخاذ القرارات الفردية وتلك المتعلقة بالأسرة
112.....	ملخص الفصل الثالث
114	الفصل الرابع: تحولات العلاقات الاجتماعية بين السكان في بلدي سردا وأبو قش في ظل التحولات العمرانية
115.....	التحولات الحضرية وأثرها على النسيج الاجتماعي في سردا وأبو قش
116.....	تحولات العلاقات الاجتماعية بين السكان في بلدي سردا وأبو قش- من وجهة نظر السيدات
121	طبيعة المناخ الاجتماعي المنتشر وتقييمه
122	طبيعة العلاقة بالحيران في ظل تحولات المكان ونمط المعيشة
125	أشكال التضامن والتعاون بين الجيران: من التضامن اليومي إلى التضامن في المناسبات
128	العلاقة بالغرباء: من جماعة محلية متجانسة إلى فضاء سكني متعدد
133	من الشبكات المغلقة إلى الشبكات المتوسعة شكلياً
134	العمل خارج المنزل كمحرك أساسي لتوسع الشبكات
135	دور جمعية سيدات سردا كفضاء بديل لإنتاج العلاقات
137	التحول الرقمي وتراجع التواصل المباشر
137	تقلص الشبكات كخيار واعٍ
138.....	أنماط حركة النساء وتحول العلاقة بالمكان
142	العلاقة بالمدن المجاورة: أنماط الارتباط، دوافع الحركة، وحدودها
142	رام الله بوصفها مركزاً حضرياً رئيسياً للحياة اليومية
143	العمل بوصفه محفزاً لتوسيع المجال المكاني
144	المدن الأخرى بين الزيارات العائلية والاستخدام الظرفي
146	محدودية الارتباط برام الله واستبدالها بفضاءات تشكل بدائل وظيفية
147	حرية الحركة وسهولة التنقل كعامل حاسم في تشكيل العلاقة بالمدينة

151	توقيت الحركة والقيود الاجتماعية المرتبطة بالنوع الاجتماعي
153.....	ملخص الفصل الرابع.....
155	الخاتمة
160	المراجع
160.....	باللغة العربية.....
164.....	باللغة الإنجليزية.....

ملخص الدراسة باللغة العربية

تتناول هذه الدراسة الزحف والتعدي الحضري على الأراضي الريفية، مع التركيز على بلديتي سردا وأبو قش كمثال على التحولات العمرانية السريعة في محيط مدينتي رام الله والبيرة. شهدت المنطقة توسعا عمرانيا أسهم في تسريع تراجع القطاع الزراعي، الذي كان يشكل الرافد الاقتصادي الرئيس للبلدتين، وتحولت الأراضي تدريجيا إلى مشاريع إسكانية وتجارية، ما أعاد تشكيل النسيج الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع المحلي.

تهدف الدراسة إلى فهم القوى المؤثرة في التحول العمراني، طبيعة هذا التحول (حضري أو شبه حضري)، علاقته بالاقتصاد المحلي والأنشطة الإنتاجية، وأثره على العلاقات الاجتماعية وأنماط التفاعل بين السكان، بالإضافة إلى تأثيره على علاقات النوع الاجتماعي بما في ذلك تقسيم العمل والأدوار الأسرية وحركة النساء.

اعتمدت الدراسة على المنهج الكيفي والمقابلات المعمقة لفهم التجارب الشخصية والمعيشية اليومية لنساء البلدتين، حيث شملت العينة مشاركات من البلدتين تراوحت أعمارهن بين شبابة وكبيرة، ما أتاح رؤية متعددة الأجيال للتحولات العمرانية والاجتماعية.

أظهرت النتائج أن التحولات العمرانية جاءت نتيجة تفاعل عوامل متعددة تشمل السياسات الاستعمارية، السياسات النيوليبرالية، الرأسمالية المحلية والمغتربين، والتي حولت الأرض من مورد إنتاجي إلى سلعة استثمارية، وأدت إلى إعادة صياغة العلاقات الاجتماعية والطبقية. كما تبين أن التحول العمراني في البلدتين يمتاز بالطابع الهجين بين الريف والحضر، حيث تراجعت الممارسات الزراعية وتحولت الاقتصاديات المحلية نحو العمل المأجور والاستثمار العقاري.

من الناحية الاجتماعية والجنسانية، أدى التوسع العمراني إلى تفكك بعض الروابط التقليدية وتقليص مظاهر التضامن، مع فتح فرص اقتصادية محدودة للنساء، بينما استمرت أعباء العمل المنزلي والرعاية غير مدفوعة الأجر على النساء. تعكس هذه التحولات إعادة إنتاج أشكال جديدة من الهيمنة الجنسانية تختلف بحسب الخلفية الاجتماعية والتعليمية للنساء.

توفر الدراسة إطارا معرفيا لفهم آثار التحولات العمرانية على النسيج الريفي والاجتماعي والجنسدي، وتدعم صياغة سياسات حضرية متوازنة تحافظ على الموارد الزراعية وتعزز المشاركة المجتمعية وتقلل مظاهر الإقصاء الاجتماعي والجنسدي.

ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية

This study examines urban expansion and encroachment on rural land, focusing on Surda and Abu Qash as illustrative cases of rapid urban transformation in the periphery of Ramallah and Al-Bireh. The region has experienced significant urban growth, which has contributed to the ongoing decline of the agricultural sector; historically the main economic resource of these towns, and to the conversion of land into residential and commercial projects, thereby reshaping the social and economic fabric of the local community.

The study aims to identify the key forces driving urban transformation, to characterize the nature of these changes—whether urban or semi-urban—and to explore their impacts on the local economy, social relations, and gender dynamics, including the gender division of labor, household roles, and women's mobility.

A qualitative methodology was employed, primarily using in-depth interviews to capture personal experiences and lived realities. The sample included women from both towns, ranging from young to older ages, providing a multi-generational perspective on urban and social transformations.

Findings indicate that the urban transformations are driven by a combination of multiple interacting factors, including colonial – neoliberal policies, local capitalist dynamics, and diaspora investments, which have shifted land from productive use to market-oriented purposes. The towns have thus become characterized by a hybrid rural-urban nature, with agricultural practices declining and local economies shifting toward wage labor and real estate investment.

Socially and in terms of gender, urban expansion has disrupted traditional community ties and reduced forms of collective solidarity. At the same time, new economic opportunities have emerged for some women, although their domestic and unpaid care responsibilities persist. These transformations also reproduce new forms of gendered domination, varying according to women's social and educational backgrounds.

This study provides an analytical framework for understanding the impacts of rapid urbanization on rural, social, and gender structures. It also offers insights for developing more balanced urban policies that preserve agricultural resources, enhance community participation, and reduce social and gender exclusion.

مقدمة

على نطاق عالمي، اتبعت الرأسمالية استراتيجياتها الخاصة في إنتاج الفضاء واستثماره، من خلال المضاربة العقارية والمشاريع الرأسمالية داخل المدن وخارجها، وشراء وبيع الأراضي، ومحاولة تنظيم هذه العمليات ضمن مركز يتخذ القرارات بشأن إنتاج فائض القيمة، لضمان استمرار النظام الرأسمالي.

على الصعيد المحلي الفلسطيني، شهدت المنطقة مرحلة ما بعد قدوم السلطة الفلسطينية تحولات رأسمالية نتج عنها طفرة عمرانية كبيرة، أعقبتها طفرة أخرى في عام 2007، تمثلت في تكثيف الأنشطة العمرانية والاقتصادية والسياسية ضمن نموذج حوكمة نيوليبرالي يتعامل مع الأرض ويصورها كفرصة للتطور والازدهار، ما لاقى صدى واسعاً لدى العديد من المستثمرين المقيمين والعائدين، حيث أصبحت الموارد والخيرات محكومة لفئات معينة دون غيرها.

في السياق الفلسطيني، تُعد التجربة الحضرية حالة خاصة لا يمكن فهمها بالقراءة السطحية للنمط العمراني، إذ تشكلت التحولات نتيجة التداخل بين السياسات الاستعمارية الإسرائيلية وديناميات النيوليبرالية والعولمة. فقد سعت إسرائيل عبر سياسات الإقصاء والتخطيط الاستعماري إلى تفكيك الفضاءات المشتركة وتقييد التوسع العمراني الفلسطيني، بما يخدم أهداف السيطرة الديموغرافية وإعادة تشكيل الهوية المكانية (ريان والمالكي 2021، ص. 382-383).

تُعد مدينة رام الله المركز الحضري الرئيسي في الضفة الغربية، حيث تلعب دوراً محورياً في توجيه المسار العمراني والاقتصادي والاجتماعي، بينما تمثل بلدتا سردا وأبوقش (منطقة الدراسة) الأطراف الريفية التي تتحول تدريجياً إلى امتدادات حضرية تخدم مصالح المركز. يُنتج هذا التسلسل الهرمي فضاءً يعيد توزيع الوظائف الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية، ويخلق علاقات جديدة من الهيمنة وعدم المساواة، مع إمكانية ظهور مراكز فرعية أو فضاءات هجينة جديدة تعتمد على العلاقة مع المركز، مما يطرح تساؤلات حول طبيعة الفضاء الناتج: هل هو امتداد تابع للمدينة المركز، أم يمكن اعتباره مركزاً جديداً مستقلاً؟

شهدت بلدتا سردا وأبوقش تحولات عمرانية متسارعة منذ مرحلة ما بعد السلطة الفلسطينية، حيث تحول جزء كبير من الأراضي الزراعية والفضاءات المفتوحة فيها إلى مشاريع سكنية وتجارية، ما أثر على النسيج الاجتماعي وأعاد تشكيل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التقليدية، وخلق فضاءات جديدة تنسم بالاختلاف والتنوع الاجتماعي.

تشير الدراسات إلى أن هذه التحولات العمرانية ليست مجرد توسع في البناء، بل تمثل عملية اجتماعية-اقتصادية مركبة تعيد إنتاج العلاقات الاجتماعية وأنماط العمل والهياكل الجندرية، بما في ذلك إعادة إنتاج تقسيم العمل بين الجنسين وحدود حرية حركة النساء داخل الفضاءات المتحولة (Massey 1994؛ Wirth 1969). وعليه، تسعى هذه الدراسة إلى تقصي التحولات العمرانية والاجتماعية وعلاقات النوع الاجتماعي في بلدتي سردا وأبوقش من وجهة نظر نساء البلديتين اللاتي عايشن هذه التحولات.

مشكلة الدراسة

تتناول هذه الدراسة موضوع الزحف والتعدي الحضري على الأراضي الريفية، حيث تشكل بلدتا سردا وأبو قش حالة دراسية مهمة على هذا الصعيد، نظرا لأن الامتداد العمراني لمدينتي رام الله والبيرة صار متجها بسرعة نحو البلديتين والمناطق المجاورة. خلال الفترة 1997-2015، شهدت منطقة رام الله توسعا عمرانيا على حساب الأراضي الزراعية وغير المزروعة والغابات، بنسبة 57% من الأراضي غير المزروعة، و22% من أراضي الزيتون، و17.5% من الأراضي الحقلية، و3.5% من الغابات (Muhsen 2017 , P.130)

خلال السنوات الأخيرة، طرأت تغيرات كبيرة على البنية العمرانية لسردا وأبو قش، أدت إلى استحداث أنماط عمرانية مختلفة عن طبيعة هذه القرى الريفية، ونتج عن ذلك تآكل قطاع الزراعة الذي كان الرافد الاقتصادي الرئيس للبلديتين، بما أثر على الاقتصاد المحلي، وتوجه السكان نحو بيع الأراضي للمستثمرين والمقاولين. فقد تم تجريف مساحات واسعة من الأراضي الزراعية لبناء مشاريع إسكانية، بينما تم تجاهل أراضي أخرى. وتعد سردا مثالا بارزا للتحويل من مشهد ريفي طبيعي إلى فضاء شبه حضري؛ فقد كانت حتى عام 2000 تقليدية وتتسم بالطابع الزراعي الواضح، إلا أن التحولات العمرانية السريعة بعد عام 2006 غيرت نمط البناء، وأصبح حجم المنطقة المبنية أكبر مرتين مما كانت عليه، مع توسعها جنوبا باتجاه رام الله مستفيدة من ارتفاع أسعار الشقق (Muhsen 2017, P. 119) .

كل هذه التحولات لها تداعيات على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والعلاقات الاجتماعية التقليدية، بما في ذلك إعادة تشكيل علاقات النوع الاجتماعي، وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى تقصيه وتحليله.

أسئلة الدراسة

تسعى الدراسة للإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما القوى الرئيسية التي توجه عملية التحول العمراني والاقتصادي والاجتماعي في بلدي سردا وأبو قش؟
- كيف يمكن وصف طبيعة التحول في المنطقة: هل هو حضري كامل أم شبه حضري يجمع بين خصائص الريف والحضر، وما الخصائص المكانية المميزة لهذا التحول؟
- ما طبيعة العلاقة بين التحولات العمرانية والاقتصاد المحلي، والأنشطة الإنتاجية، والعلاقات الاجتماعية، وأنماط التفاعل بين السكان في المنطقة؟
- ما طبيعة العلاقة بين التحولات العمرانية وعلاقات النوع الاجتماعي، بما في ذلك تقسيم العمل، والأدوار الأسرية، وحركة النساء؟

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في تحليل آثار التحولات العمرانية على النسيج الريفي والاجتماعي والجندري في بلدي سردا وأبو قش، وفهم كيفية إعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية وأنماط العمل وتقسيم العمل بين الجنسين في سياق التحولات العمرانية السريعة. كما توفر الدراسة إطارًا معرفيًا لدعم صياغة سياسات حضرية أكثر توازنًا، تساعد في التعامل مع التحديات الاقتصادية والاجتماعية والجندرية الناتجة عن التوسع الحضري في المناطق الريفية. ويتيح هذا الفهم للباحثين وصناع القرار إمكانية تطوير استراتيجيات تخطيط عمراني تراعي العلاقة بين المركز والأطراف الريفية، وتحافظ على الموارد الزراعية، وتعزز المشاركة المجتمعية وتقلل من مظاهر الإقصاء الاجتماعي والجندري.

المنهجية

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الكيفي كونه الأنسب لفهم التحولات الاجتماعية والعمرانية المركبة، ولا سيما تلك المرتبطة بالتجارب المعاشة. وقد تم توظيف أسلوب المقابلات المعمقة كأداة رئيسية لجمع البيانات، نظراً لقدرته على إنتاج معطيات تفسيرية لا يمكن الوصول إليها من خلال المناهج الكمية أو الأدوات الإحصائية. فطبيعة الأسئلة التي تسعى هذه الدراسة إلى معالجتها تتعلق بخبرات إنسانية ذاتية، وإدراكات، وممارسات يومية، وعلاقات اجتماعية تتشكل في سياق تحولات عمرانية سريعة، وهي أبعاد لا يمكن اختزالها في مؤشرات رقمية.

تنطلق أهمية المنهج الكيفي من الاهتمام بكيفية تشكل العلاقات الاجتماعية ومعانيها، بدلاً من تكميمها، ويهدف إلى تقديم فهم معمق ووصف شمولي للظواهر الاجتماعية ضمن سياقها المكاني والاجتماعي. وتُعد المقابلة المعمقة إحدى أهم أدوات هذا المنهج، إذ تشكل نمطاً تفاعلياً من الحوار يتيح للمبحوثين التعبير عن تجاربهم بلغتهم الخاصة، ويمنح الباحث إمكانية استكشاف الخبرات بعمق، وفهم التفسيرات الذاتية للواقع الاجتماعي الذي يعيشون فيه (الأسود 2019، ص.5).

تم اختيار بلدي سردا وأبو قش كمنطقة للدراسة كونهما تمثلان حالة واضحة للتحول من فضاء ريفي تقليدي إلى فضاء تتزايد فيه المظاهر الحضرية والأنشطة المرتبطة بمدينة رام الله المجاورة. وقد شهدت البلدتان خلال السنوات الأخيرة نمواً عمرانياً وسكانياً متسارعاً، وتغيراً في أنماط استخدام الأرض والبناء، ما يجعلهما موقعاً ملائماً لدراسة أثر التوسع الحضري على العلاقات الاجتماعية والجنسية في السياقات الهجينة. كما تتيح دراسة هاتين الحالتين إمكانية الإفادة التحليلية في فهم تحولات مشابهة في مناطق فلسطينية أخرى.

شملت عينة الدراسة (18) مشاركة موزعات بالتساوي بين بلدي سردا وأبو قش، حيث بلغ عدد المشاركات من كل بلدة (9) مشاركات بنسبة 50% لكل منهما. وتراوحت أعمار المشاركات بين 22 سنة و76 سنة، بمتوسط عمري يقارب 54 سنة تقريباً، مما يعكس تنوعاً جيلياً يتيح فهماً أعمق للتحولات العمرانية عبر فترات زمنية مختلفة. من حيث الأصل والانتماء لسردا/أبو قش، كانت (7) مشاركات من أصل سردا ويقمن فيها حالياً، بينما قدمت مشاركتان إلى سردا عن طريق الزواج من قرية قرواة بني زيد وبلدة بيرزيت، وقضتا فيها فترات طويلة تراوحت بين 16 و33 سنة، وما زلن يقمن فيها. أما في أبو قش، فكانت (4) مشاركات في الأصل من البلدة ويقمن فيها، بينما قدمت (5) مشاركات إليها عن طريق الزواج من مناطق مختلفة (فنزويلا، الأردن، رام الله، أريحا، بيرزيت) وقضين فيها فترات تراوحت بين 17 و47 سنة.

وفيما يتعلق بالسماوات الأسرية، توزعت المشاركات وفق الحالة الاجتماعية على النحو الآتي: (9) مشاركات متزوجات، و(5) أرامل، و(3) عذباوات، ومشاركة واحدة مطلقة. وبخصوص عدد الأبناء لدى المشاركات المتزوجات والأرامل والمطلقة، والبالغ عددهن (15) مشاركة، فقد تراوح عدد الأبناء بين ابن واحد و6 أبناء؛ إذ كان لدى (8) مشاركات ما بين 4 إلى 6 أبناء، ولدى (4) مشاركات من 2 إلى 3 أبناء، بينما كان لدى مشاركتين طفل واحد فقط، في حين لم تُتجب مشاركة واحدة. ويعكس هذا التفاوت في حجم الأسرة اختلافات جيلية واجتماعية واقتصادية بين المشاركات.

على صعيد السمات السكنية، تبين أن الغالبية العظمى من المشاركات يقمن في مساكن ملك، حيث بلغ عددهن (17) مشاركة، بينما تسكن مشاركة واحدة فقط في مسكن مستأجر. ومن حيث نمط البناء، برزت ثلاثة أنماط عمرانية رئيسية؛ تمثل الأول في الفلل والمساكن المستقلة الحديثة (بواقع 7 مشاركات)، وهي وحدات سكنية منفصلة تشغل قطعة أرض مستقلة، وتتكون من طابق واحد أو طابقين، وتتميز بمساحاتها الواسعة وتصميمها الداخلي المتكامل. أما النمط الثاني فتمثل في العمارات السكنية متعددة الوحدات (بواقع 10 مشاركات)، وهي مباني تضم أكثر من شقة سكنية ضمن البناء نفسه، ويتراوح عدد طوابقها بين طابقين وأربعة طوابق، ويقع بعضها على الشارع الرئيسي (مشاركتين) والبعض الآخر داخل البلدة، ويضم بعضها محلات تجارية في الطابق الأرضي أو شققاً مؤجرة، بما يعكس التحول الوظيفي للمسكن إلى مورد اقتصادي؛ حيث تؤثر (5) مشاركات أجزاء من مساكنهن كمحلات تجارية على الشوارع الرئيسية أو شققاً سكنية لطلاب أو لعائلات. ومشاركة واحدة في شقة مستأجرة ضمن عمارة. في حين تمثل النمط الثالث في السكن العائلي الممتد، حيث يقيم الآباء مع أبنائهم وأسرهم في طوابق مختلفة من العمارة ذاتها في (6 حالات)، مما يوضح استمرار الروابط الأسرية رغم التحديث العمراني. ومن الملاحظات المهمة أيضاً أن مساحات المساكن كانت كبيرة نسبياً، إذ تراوحت بين 180 و280 متراً مربعاً في الحالات التي ذُكرت فيها المساحة، وأن معظم المساكن تحتوي على مرافق حديثة كاملة من غرف نوم متعددة وحمامات ومطابخ وصالونات وبرندات، مما يشير إلى مستوى معيشي جيد. كما لوحظ استمرار وجود مساكن عائلية تقليدية في المنطقة القديمة من البلديتين، تمثلت في بيوت ورثة أو بيوت عائلة موسعة، بعضها يضم عناصر معمارية قديمة مثل الغرف العربية ذات الأسقف المقوسة.

أما من الناحية التعليمية، فقد توزعت المشاركات على مستويات تعليمية متباينة تعكس تطور الفرص التعليمية عبر الأجيال. حصلت (5) مشاركات على شهادة البكالوريوس، وحصلت (5) مشاركات على دبلوم، بينما أكملت (5) مشاركات المرحلة الثانوية (توجيهي أو ثانوي)، وحصلت مشاركتان على التعليم الإعدادي، وحصلت مشاركة واحدة على شهادة الماجستير، وهي أعلى درجة علمية في العينة.

وعلى صعيد السمات العملية، تبين أن (11) مشاركة يعملن كربات منزل، منهن (4) متقاعدات عن أعمال سابقة في قطاع التعليم والإدارة. وتعمل مشاركتان في مجال التعليم حالياً، بينما تعمل مشاركتان في الأعمال الحرة والمشاريع الخاصة (العقارات والدعاية، صالون تجميل وبيع ملابس أونلاين) وتعمل مشاركتان في أعمال منزلية إنتاجية (خياطة وتطريز، صناعة المعجنات والحلويات)، فيما كانت مشاركة واحدة متدربة في البلدية، ومشاركة واحدة بدون عمل حالياً.

تم اختيار العينة باستخدام أسلوب كرة الثلج، حيث بدأت بعدد محدود من المشاركات اللاتي تنطبق عليهن معايير الدراسة، ثم تم الوصول إلى مشاركات أخريات من خلال شبكاتهن الاجتماعية. كما أُجريت مقابلة مع رئيس البلدية بهدف الإحاطة بالسياق المؤسسي والرؤية الرسمية للتحويلات العمرانية في المنطقة.

أُجريت المقابلات وجهًا لوجه، وتوزعت زمنياً على فترتين؛ حيث نُفذ جزء منها في عام 2021، واستكمل الجزء الآخر في عام 2023. وقد واجهت كباحثة بعض الصعوبات في تنفيذ المقابلات خلال الفترة الأولى نتيجة القيود المرتبطة

بجائحة كورونا والإجراءات الوقائية، الأمر الذي أثر على وتيرة العمل الميداني دون أن يخل بجودة البيانات التي تم جمعها.

تم تسجيل المقابلات صوتيًا بعد الحصول على موافقة شفوية من المبحوثات، تؤكد علمهن باستخدام البيانات لأغراض البحث العلمي فقط. كما جرى تفريغ المقابلات نصيًا بالكامل، وتحليلها باستخدام التحليل الموضوعاتي (Thematic Analysis)، حيث تم تصنيف المعطيات وفق ثيمات رئيسية تعكس القضايا المتكررة والتقاطعات بين التحولات العمرانية والعلاقات الاجتماعية والجنسانية، بما أتاح بناء تحليل تفسيري متماسك قائم على التجربة المعاشة للنساء. وفي إطار الاعتبارات الأخلاقية للدراسة، استُخدمت أسماء مستعارة حفاظًا على خصوصية المشاركات. وبالنظر إلى طبيعة البحث الكيفي وأهدافه، فقد كان من الضروري تضمين بعض التفاصيل والسياقات المتعلقة بالمشاركات، لما لها من أهمية في فهم تجاربهن وتفسيرها. وقد تأكدت مسبقًا من عدم ممانعة المشاركات في تضمين هذه المعلومات ضمن البحث، كما حرصتُ على الاقتصار على التفاصيل الضرورية للتحليل، دون التطرق إلى معلومات شخصية حساسة يمكن أن تمس خصوصيتهن أو تُلحق بهن أي ضرر.

اتسمت مقابلاتي مع النساء بطابعها المفتوح والمعمق، حيث استغرقت كل مقابلة في المتوسط نحو ساعتين، مما منح المشاركات مساحة للتعبير بحرية عن تجاربهن اليومية، وارتباطهن بالفضاء المحيط بهن، بما يشمل التحولات العمرانية، أنماط استخدام الأرض والمسكن، الشبكات الاجتماعية، والتغيرات الاقتصادية والجنسانية التي عاشوها. هذا الطابع المفتوح أتاح للنساء سرد قصصهن بأسلوبهن الخاص وبالعُمق الذي يصعب الوصول إليه من خلال أدوات كمية أو مؤشرات إحصائية. ومع ذلك، كانت المقابلات أحيانًا تتحرف إلى تفاصيل جانبية أو ذكريات بعيدة قليلًا عن موضوع البحث، وهو ما شكل تحديًا قائمًا بين احترام حرية التعبير للمشاركات والحفاظ على تركيز الحوار على محاور البحث الأساسية. في هذه المواقف، حاولت بحذر وحساسية إعادة النقاش تدريجيًا إلى المسار الرئيسي، من خلال أسئلة متابعة دقيقة وتشجيع المشاركات على الربط بين تجاربهن الشخصية والتحولات العمرانية والاجتماعية المحيطة بهن، دون المساس بكرامتهن أو تقليل قيمة ما يروينه.

موقعي كباحثة في هذا السياق كان مركزيًا وحساسًا في الوقت ذاته، فقد كنت أدرك أن دوري لا يقتصر على جمع البيانات، بل يمتد إلى تكوين فهم مشترك للتجارب المعاشة. حرصت على بناء علاقة قائمة على الثقة والاحترام المتبادل، مع الحفاظ على مسافة نقدية ووعي بالتحيزات الشخصية، ما أتاح لي أن أقرأ التحولات العمرانية والاجتماعية والجنسانية من منظور النساء أنفسهن، بدلًا من فرض رؤية خارجية. هذا التوازن بين الحضور النشط والحياد النقدي سمح لي بـ إنتاج معرفة قائمة على الخبرة الواقعية والمعاشة للنساء، وفهم الروابط الدقيقة بين التحولات العمرانية، التغيرات الاقتصادية، العلاقات الاجتماعية، والهياكل الجنسانية داخل الفضاءات الجديدة. وقد انعكس هذا الموقع البحثي بشكل واضح في النتائج، إذ كشف عن طرق التكيف والمقاومة والتفاعل مع التحولات، وعن كيفية تأثير البناء العمراني والامتدادات الحضرية على حياتهن اليومية، علاقاتهن الأسرية، حرية تنقلهن، ونمط مشاركتهن في الفضاء الاجتماعي والاقتصادي، بما يجعل الدراسة غنية بالمعطيات الواقعية ومعبرة عن أصوات النساء أنفسهن.

الإطار النظري

تتناول هذه الدراسة آثار التوسع العمراني المتسارع على المناطق الريفية، مع تركيز خاص على كيفية إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية وأنماط العمل وتقسيم العمل بين الجنسين والقوة والهيمنة الاجتماعية، ومدى تأثير هذا التحول على حرية حركة النساء داخل الفضاءات المتحولة. ينبع هذا الاهتمام من ملاحظة أن بقاء الرأسمالية في سياق الاقتصاد العالمي الحديث يعتمد بشكل متزايد على توسيع النسيج الحضري، والذي يعمل على دفن المناطق المفتوحة والعامّة والزراعية تحت الزحف الخرساني، مما يؤدي إلى تحويل استخدام الأراضي وانخفاض المساحة الزراعية ونسبة سكان الريف (Pryor 1968). كما أن امتداد نفوذ المدن إلى خارج حدودها الإدارية على حساب المناطق الريفية المجاورة يخلق علاقات غير متكافئة بين الحضر والريف تؤدي في النهاية إلى تشويه عمراني لكل منهما، وهو الحال في معظم الدول النامية (طعيمة 2012). كل ذلك يعمل على توسيع العلاقات الاجتماعية الرأسمالية والقوة الإقليمية للدولة مع توليد علاقات متزايدة الاستقطاب ومتعددة المواضع من الهيمنة وعدم المساواة (Lefebvre 1976).

يميل الاقتصاد العالمي الرأسمالي إلى توسيع الفجوات الاقتصادية والاجتماعية بين المجالات المختلفة، ينعكس ذلك على مستوى المدن كمراكز والأرياف كأطراف داخل حدود الدولة نفسها، بحيث يكون الهدف الأساسي للمركز هو فرض سيطرته المطلقة والهيمنة على كافة الأطراف، وهنا نتحدث عن علاقة هرمية تنشأ ما بين المركز والطرف، فبعض الأطراف مع مرور الوقت من الممكن أن تصبح مركزاً (مدن/حضر)، كما أن منطقة ما من الممكن أن تكون مركزاً نسبة إلى أطراف منخفضة الدرجة مقارنة بها، وفي نفس الوقت تشكل طرفاً نسبة إلى مركز آخر أعلى منها درجة، ومن الممكن القول بأن الأطراف تتسلسل هرمياً بدرجات متفاوتة بحسب المسافة التي تبعد عنها عن مركز ما رئيسي أو ثانوي، وبناء على هذا التسلسل الهرمي يمتد المركز نحو أطراف معينة ويرتبط معها ويقدمها للاستراتيجية العالمية الرأسمالية، التي أصبح يعتمد بقاؤها بشكل متزايد على توسيع "النسيج الحضري"، الذي يعمل على محو الانقسام الريفي/الحضري والاتجاه نحو "اندماج الريف مع المجتمع الحضري"، وفي هذا السياق قدم هنري لوفيفر (Henri Lefebvre) وصفا يوضح الحالة؛ "النسيج الحضري ينمو، وتمتد حدوده، ويؤدي إلى تآكل بقايا الحياة الزراعية، ويحل محلها مشاريع حضرية واسعة النطاق، بلدات جديدة وطرق سريعة" (Lefebvre 2003a , P.79).

التسلسل الهرمي ما بين المركز والمحيط الناتج عن عدم التوازن، ينشأ عنه أشكال من الهيمنة تجعل الطرف في موضع تبعية تجاه المركز؛ أحد أشكال هذه التبعية يتجسد من خلال عمليات نقل لاتجاهات ثقافية وطرق للحياة والسلوكيات والقيم والأفكار الخاصة بالمركز، فنحن نتحدث عن ثقافتين مختلفتين، وبالتالي فإن الهيمنة المتمثلة بالتوسع الحضري/العمراني يصاحبها تغيرات في البناء الاجتماعي وينشأ عنها أنماط مستحدثة أو مجتمعات ومدن جديدة لها قيمها الاجتماعية الخاصة؛ وفي هذا السياق يشير لوفيفر إلى أن الفضاء ليس مجرد خلفية للأحداث، بل نتاج اجتماعي يتشكل عبر علاقات القوة والممارسات اليومية (Lefebvre 1991)، وتؤكد ماسي هذا الطرح، حيث تقول: "الفضاء مُكوّن اجتماعياً... يُنشأ الفضاء من التعقيدات الهائلة للشبكات المتشابكة من العلاقات على كل مستوى، من المحلي إلى العالمي" (Massey 1994, 265). كما أن الفضاء خاضع للتغير وديناميكي، وبالتالي

فهو دائماً في طور التشكّل، ومرتبطة بالعلاقات الاجتماعية وعلاقات النوع الاجتماعي. إضافة إلى ذلك، فإن ذوات الأفراد يعاد تشكيلها وفقاً للعوامل والتحوّلات المختلفة في المكان والعلاقات الاجتماعية (Massey 1994). في سياق التحول الحضري، تتخذ العلاقات الاجتماعية داخل المدينة طابعاً مركباً يعكس التركيز السكاني الكثيف وتعدد الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، حيث يؤدي اجتماع أعداد كبيرة من الأفراد في حيز مكاني واحد إلى توسيع نطاق الاختلافات الفردية وتعميق إمكانات التمايز الاجتماعي، بما يفضي إلى أنماط من الفرز والفصل المكاني وفق معايير مثل العرق واللون والوضع الاقتصادي والاجتماعي وأنماط الاستهلاك. وفي ظل هذا التنوع، تضعف الروابط الاجتماعية التقليدية كعلاقات القرابة وحسن الجوار، لتحل محلها علاقات تقوم على المنافسة والمنفعة الفردية، على عكس أنماط التضامن التي تميز المجتمعات الريفية. وتغدو العلاقات الإنسانية في المدينة مجزأة وقطاعية، حيث يتفاعل الأفراد ضمن أدوار اجتماعية محددة ومؤقتة، وتزداد كثافة شبكات المعارف على حساب عمقها، إذ يعتمد سكان الحضر على عدد أكبر من الأفراد والمؤسسات لتلبية احتياجاتهم اليومية، مقابل اعتماد أقل على أشخاص بعينهم. ويؤدي هذا النمط من التفاعل إلى هيمنة العلاقات الثانوية غير الشخصية والانتقالية، التي تُبنى في الغالب على أساس نفعي عقلائي، بما يمنح الفرد قدرًا من التحرر من القيود العاطفية للمجموعات الحميمية، لكنه في المقابل يُضعف أشكال التعبير الذاتي التلقائي وحس المشاركة الاجتماعية، منتجاً حالة من الفراغ الاجتماعي التي تميز التجربة الحضرية الحديثة (Wirth, 1969).

يتقاطع هذا الوصف لطبيعة العلاقات الاجتماعية في المدينة مع طرح ماسي التي ترى أن العلاقات الاجتماعية "مشبعة بالسلطة في كل مكان"، وأن الفضاء لا يُفهم بوصفه إطاراً محايداً لهذه العلاقات، بل كـ "هندسة اجتماعية متبدلة للسلطة ومعانيها" (Massey 1994، 3)؛ فالنجزئة والقطاعية التي تميّز العلاقات الحضرية لا تعبر فقط عن تحوّل في أنماط التفاعل الاجتماعي، بل عن إعادة تنظيم للسلطة عبر الفضاء، حيث يُعاد توزيع الأفراد والجماعات مكانياً وفق مواقعهم داخل علاقات الإنتاج والعمل والتنقل. وبهذا المعنى، فإن العلاقات الثانوية غير الشخصية التي وصفها لويس ويرث (Louis Wirth) تمثل شكلاً مكانياً للهيمنة الحديثة، تُمارس عبر السوق والمؤسسات والبنى الحضرية، لا عبر الروابط الحميمية المباشرة. ويغدو الفراغ الاجتماعي الذي يميز التجربة الحضرية نتاجاً لإقصاء مكاني غير مرئي، يعكس تفاوت القدرة على الحركة، والوصول، والتأثير داخل المدينة، وهو ما يؤكد رؤية ماسي للفضاء كحقل ديناميكي للصراع وإعادة إنتاج اللامساواة.

كما تشير ماسي إلى أن الفضاء والمكان "مُجنّسان"، بمعنى أن العلاقات الجندرية تشكل المكان كما يشكلها، وفي هذا السياق تؤكد على أن الفضاء والمكان يعكسان ويؤثران في بناء وفهم النوع الاجتماعي في المجتمع والعلاقات بين الجنسين. ففي سياق التحوّلات المكانية، والانتقال من النمط الريفي إلى نمط شبه حضري، تختلف التجارب والأدوار الجندرية (مثلاً الوصول إلى الفرص، الحركة، العمل، المكان العام مقابل الخاص) وفق العلاقات الاجتماعية الجندرية في المكان؛ حيث أن التغيرات في الاقتصاد الناتجة عن التوسع وزيادة الفرص تعيد تشكيل أدوار الجندر في علاقات العمل والأسرة والمساحات الاجتماعية. من خلال هذا المنظور، فإن تقسيم العمل بين الجنسين ليس نتيجة لتلقائية

لطبيعة العمل فقط، وإنما يعد جزءاً من البنية المكانية للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية، فمع توسع المدن على حساب الأرياف تتحول المنظومات الانتاجية من الزراعة إلى القطاعات الحديثة، ويتاح للمرأة وصول متفاوت إلى فرص العمل خارج حدود البيت، لكن هذا لا يعني إزالة التمييز، بل إعادة إنتاج تقسيمات جندرية جديدة. حيث تتغير الأدوار المتعلقة بالعمل المأجور مقابل غير المأجور. تتحول الأرياف إلى هوامش أو امتدادات حضرية مع تدفق القوى العاملة والانفتاح الاقتصادي، وهذا يخلق فرصاً غير متكافئة للجنسين؛ فغالباً ما تتزايد الاعمال غير المدفوعة (داخل البيت وخارجه) أو غير الرسمية للنساء في هذه المناطق، وحتى لو زادت الفرص الاقتصادية المدفوعة الأجر، فهي غالباً ما تكون غير متكافئة وتتضمن فصل هيكلي بين العمل المنزلي والعمل المدفوع. ويبرز مفهوم Flexible Sexism الذي تناولته ماسي في هذا السياق، إذ يشير إلى أن التمييز الجندري مرّن ويتكيف مع الهياكل الاقتصادية والمكانية؛ فحتى عندما تُتاح للنساء فرص العمل الحضري، غالباً ما تكون الوظائف مؤقتة أو منخفضة الأجر أو غير مستقرة، ما يعكس استمرار الهيمنة الجندرية في سياق الاقتصاد الحضري الحديث، وتكيفها مع متطلبات النظام الرأسمالي.

تخلص ماسي إلى أن المدينة تؤدي إلى إعادة إنتاج اللامساواة بين الجنسين؛ فالمدينة تفصل بين مكان السكن والعمل، وتنتج وظائف تتطلب حركة وتنقلاً ومرونة زمنية، بينما تظل النساء غالباً مقيدات بالعمل المنزلي ومسؤوليات الرعاية، وغالباً ما تكون حركة النساء محدودة بسبب عوامل اجتماعية ومنزلية ومكانية، ويصبح الوصول إلى المواصلات شرطاً أساسياً للاندماج الاقتصادي، مع استمرار التمييز الجندري وفق السياقات الاقتصادية والمكانية. ويمكننا القول بأن هذه الوظائف غير متكافئة بين الجنسين، إذ تتحمل النساء أعباء إضافية في التنقل، ويصبح الوصول إلى الفرص الاقتصادية محدوداً نسبياً. في المناطق الهجينة، تتقاطع أنماط العمل التقليدية مع متطلبات الإنتاج الحضري، ما يولد فضاءات جندرية معقدة تتداخل فيها الأعمال المأجورة وغير المأجورة، ويعاد إنتاج الهيمنة الجندرية بطرق أقل وضوحاً وأكثر تعقيداً (Massey 1994).

وفي تأطير هذه الدينامية الرأسمالية للتحضر، يرى ديفيد هارفي (David Harvey) أن التحضر في ظل الرأسمالية لا يُفهم بوصفه مجرد توسع في السكان والأبنية، بل باعتباره آلية بنوية لإعادة إنتاج النظام الرأسمالي وإدارة أزماته الدورية. ففي كتابه مدن متمررة، يناقش هارفي كيف أصبح الاستثمار في البيئة المبنية—من خلال الطفرات العقارية، ومشاريع البنية التحتية، وإعادة هيكلة المجال الحضري—وسيلة رئيسية لاستيعاب فائض رأس المال (هارفي 2017). ويُقرأ هذا التحليل في ضوء مفهومه النظري السابق حول "الحل المكاني"، الذي طوّره في أعماله المبكرة مثل *The Limits to Capital* (1982)، حيث يوضح أن الرأسمالية تسعى إلى تجاوز أزماتها عبر التوسع الجغرافي وإعادة تنظيم الفضاء. ويربط هارفي بين هذا الفضاء المنتج وبين النموذج النيوليبرالي الأوسع، حيث يرى أن السياسات النيوليبرالية (تحرير الأسواق، الخصخصة، تقليص الدور الاجتماعي للدولة) تعبر عن منطق يستهدف دمج التطور الحضري في دورة تراكمية أوسع تتضمن إنتاج خصائص مثل التفاوت المكاني، تجزئة المجال، وتسليع الأرض (هارفي 2017).

في هذا الصدد يشير لوفيفر (2003a) إلى أن التوسع الحضري يصبح قوة منتجة، وهذا جزء من الثورة الحضرية التي يشهدها بالثورة الصناعية؛ فكما نتج عن الثورة الصناعية شكل جديد من الصناعة التحويلية في جميع أنحاء العالم، كذلك فإن الثورة الحضرية تمثل بداية لمرحلة جديدة من التغير الحضري العالمي. وفي السياق نفسه، تؤكد دورين ماسي (Doreen Massey) (1994) أن التنمية غير المتكافئة ليست نتيجة جانبية ولكنها سمة ضرورية في التنظيم الرأسمالي للفضاء. إن هذه التنمية في بلدي سردا وأبو قش تعكس ما يشير إليه هارفي من ضغط الزمان والمكان الناتج عن السياسات النيوليبرالية التي تسرع وتيرة المعاملات العقارية (هارفي 2017، ص 34-35). هذا الضغط يؤدي إلى "التدمير الخلاق" للعلاقات الاجتماعية التقليدية؛ حيث يحل العقد المؤقت القائم على المنفعة الفردية محل العلاقات الدائمة القائمة على القرابة والجوار (هارفي 2017، ص. 127-128)

التحضر وما يرافقه من تحولات في العالم الثالث

يشكل توسع المدن على حساب الأراضي الريفية أحد أكثر مظاهر التحضر إشكالية في دول العالم الثالث، ليس فقط لما ينطوي عليه من خسارة في الموارد الإنتاجية، بل لما يحدثه من تحولات عميقة في البنية الاجتماعية وأنماط العلاقات داخل المجتمعات المتأثرة. فالتحضر في هذا السياق لا يمكن اختزاله في كونه نمواً عمرانياً أو انتقالاً سكانياً، بل هو عملية اجتماعية-اقتصادية مركبة تعيد تشكيل الفضاء والعلاقات التي تنتج في آنٍ واحد. في دول الجنوب العالمي، يتخذ هذا التوسع غالباً طابعاً أفقياً زاحقاً، حيث تتمدد المدن فوق أراضي زراعية خصبة تقع في هوامشها المباشرة، مستفيدة من قربها من شبكات الطرق والخدمات، ومن ضعف الأطر القانونية التي تحمي استخدامات الأرض الزراعية، فيما تظهر الدراسات أن الأراضي التي تفقد بسبب التوسع الحضري غالباً ما تكون الأعلى خصوبة وإنتاجية، مما يجعل آثار فقدانها مضاعفة اقتصادياً واجتماعياً. (Seto et al. 2012; Seto et al. 2017)

يؤكد مايك ديفيس (Mike Davis) في كتابه "كوكب العشوائيات" أن هذا النمط من التحضر في معظم دول الجنوب لا يُقابل بنمو اقتصادي صناعي مستدام، بل ينتج عنه توسع واسع في العشوائيات والهوامش الحضرية غير الرسمية، حيث يعمل عدد كبير من السكان في أسواق غير مستقرة وهشة، ما يعمق التقسيم الطبقي داخل المدينة ذاتها (Davis 2006). كما تُظهر دراسات عدة في العالم الثالث أن هذا التوسع يؤدي إلى إعادة توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية بعيداً عن النسيج الريفي التقليدي، وتحويل القرى إلى أحياء حضرية أو شبه حضرية غالباً مع ضعف البنية التحتية والخدمات، ويضعف شبكات التضامن التقليدية القائمة على القرابة والعمل المشترك، لتحل محلها علاقات أكثر فردانية تعتمد على السوق والعمل المأجور. (Tacoli 2003; Ravallion 2007; رشيق 2016; الشاطر 2009; أبو ريدة 2011). في مصر، أدى التوسع العمراني حول القاهرة الكبرى ومدن دلتا النيل إلى فقدان مئات الكيلومترات المربعة من الأراضي الزراعية (Abd El-Kawy et al. 2011; الشاطر 2009). وفي فلسطين، توسعت مدينة رام الله على حساب مساحات واسعة من الأراضي الزراعية التابعة لبلدة بيتونيا، مما أدى إلى خلق فضاءات تجمع بين النمط الريفي والحضري (أبو ريدة 2011). في دول أخرى مثل إثيوبيا، أدى التوسع الحضري حول أديس أبابا وهاواسا إلى

نزع ملكية المزارعين الصغار، وتحويلهم إلى عمال حضريين هامشيين، مع تراجع مكانتهم الاجتماعية وتآكل أنماط القيادة المحلية المرتبطة بالملكية الزراعية. (Adam 2021)

من جهة أخرى، تتسم التحولات العمرانية في مدن المغرب بخصوصية تاريخية واجتماعية تجعل آثار توسع المدن على حساب الأرياف أكثر تعقيداً مقارنة بالمجتمعات الصناعية. ففي المغرب، يحدث التمدن ضمن سياق ما بعد الاستعمار والتبعية الاقتصادية والسياسية الجديدة، حيث لا تزال البنى الاقتصادية والمؤسسية متأثرة بتاريخ الهيمنة الاستعمارية وتعمل على إنتاج علاقات اعتماد على رؤوس الأموال والأسواق الخارجية. يشير عبد الرحمن رشيق (2016) إلى أن التحولات العمرانية في المدن الكبرى مثل الدار البيضاء والرباط أدت إلى فرض مجتمع حضري جديد يركز على الفردانية، على حساب العلاقات الاجتماعية التقليدية القائمة على التضامن والجوار، وأن هذه الفردانية مرتبطة بالسياسات العمرانية والتخطيط الرأسمالي الذي أعاد إنتاج الهيمنة الاجتماعية والاقتصادية بعد الاستعمار. ومع توسع المدن، تحول الهامش الريفي إلى امتداد حضري ضعيف الموارد والخدمات، ما أدى إلى تفكك شبكات الدعم الاجتماعي التقليدية وتراجع أشكال التضامن، وإعادة توزيع القوى والسلطة داخل المجتمع بطريقة غير متكافئة. وقد أدى هذا التوسع الحضري أيضاً إلى تحولات في طبيعة العلاقات الاجتماعية داخل المدينة، حيث أصبحت العلاقات أكثر فردانية وانعزاًلاً، مع تراجع التفاعلات المباشرة بين الجيران والأسر، وزيادة الاعتماد على العلاقات الثانوية المؤقتة القائمة على المنفعة الفردية، وهو ما يبين كيف أن التوسع العمراني يعيد تشكيل النسيج الاجتماعي ويحد من التضامن التقليدي ويزيد من تفكك العلاقات اليومية بين السكان (رشيق 2016، ص. 19-30).

في السياق الفلسطيني، يرى توفيق حداد (2016) أن التحولات النيوليبرالية الجارية لا تقتصر على إعادة هيكلة الاقتصاد فحسب، بل تهدف إلى إعادة بناء النسيج الفعلي للمنظومة الاجتماعية بما يسهم في تسهيل استخراج الربح السياسي والاقتصادي لصالح رأس المال والاحتلال. وانطلاقاً من ذلك، تتسم عمليات التوسع العمراني برؤية اقتصادية نيوليبرالية جديدة، إذ "تم بناء عملية السلام بشكل ينسجم مع التنمية النيوليبرالية، سواء في نهجها الشمولي أو المُصغّر في التعامل مع تسوية النزاع" (حداد 2016، ص. 132-134). وبهذا المعنى، يُعاد توجيه المجتمع نحو الرفاه الاستهلاكي وتعميق الارتباط بالسوق العقاري ونظم المديونية، بوصفها بديلاً عن الانخراط في المشروع الوطني التحرري.

هذا التحول النيوليبرالي ارتبط بشكل مباشر بسياسات حكومة سلام فياض الذي تسلم رئاسة الحكومة الفلسطينية في عام 2007، والتي كانت تهدف إلى إنشاء دولة بحلول أيلول/سبتمبر 2011، وفي هذه الفترة (2007-2013)، سعت السلطة الفلسطينية من خلال برنامجها إلى إقناع المجتمع الدولي بجاهزيتها للسيادة، مفترضة أن خلق وقائع مادية ومؤسسية ملموسة سيعكس النضج الوطني اللازم لقيام الدولة. ومن هذا المنطلق، جرى تبني النهج الليبرالي الجديد كأداة استراتيجية لترجمة هذه الطموحات إلى حقائق قائمة على أرض الواقع من خلال المشاريع العمرانية والاستثمارية (الخالدي وسمور 2011). ويمكن القول بأن هذا التحول نحو "العمران النيوليبرالي" بدأت تظهر ملامحه

فترة ما بعد أوسلو والذي يمثل تحولا جذريا من الحلم الفلسطيني بالتححر المرتبط بالأرض كرمز للمقاومة إلى حلم الدولة الذي اختزل في تطلعات استهلاكية فردية، وبالتالي انتقلت المشاريع العمرانية من كونها استراتيجيات مقاومة تهدف لحماية الأرض وتثبيت الوجود، إلى مشاريع استهلاكية محكومة بالمنطق النيوليبرالي (الشايب 2025). في الإطار النظري للاقتصاد السياسي، يشدد هارفي على أن التراكم الرأسمالي لا يكتفي بتحقيق الربح، بل يتطلب إعادة استثمار جزء من الفوائض المالية لتحقيق المزيد من القيمة. يصف هارفي ما يسميه "المعضلة الفاوستية" التي يواجهها الرأسمالي بين إعادة استثمار الفوائض لتحقيق المزيد من المال أو استهلاكها في المذات، مؤكدا أن استمرار التراكم الرأسمالي يتطلب توجيه جزء من هذه الفوائض نحو إنتاج فائض إضافي (هارفي 2017، ص. 31-32). يتقاطع هذا التحليل مع ما يطرحه فرانز فانون في معذبو الأرض، حيث يرى أن البرجوازية الوطنية في سياق الاستعمار -والتي تنشأ ضمن النخب الحضرية المتعلمة في المجتمع الاستعماري- تعجز غالبا عن بناء قاعدة إنتاجية مستقلة. بدلاً من ذلك، تُوظف الفوائض المالية في أنشطة اقتصادية محدودة أو استهلاكية، ولا تُوجهها نحو إنتاج قيمة إضافية أو توسع اقتصادي حقيقي. هذه البرجوازية، وفق فانون، تبقى طبقة وسيطة تُعيد إنتاج علاقات تبعية اقتصادية مشابهة لتلك التي كانت قائمة خلال الاستعمار، ما يحد من قدرة الفوائض على أن تتحول إلى تراكم رأسمالي منتج (فانون ب.ت، ص. 88-91).

يتكامل هذا المنحى مع ما يشير إليه رجا الخالدي وصبحي سمور حول النيوليبرالية الفلسطينية، حيث يوضحان أن برنامج بناء الدولة الفلسطينية ضمن إطار السياسات الاقتصادية النيوليبرالية لم يوفر استراتيجية للنمو الاقتصادي المستدام أو استقلالية اقتصادية حقيقية. بدلاً من ذلك، ركزت السياسات على حوكمة السوق وإدارة الاقتصاد، دون بناء قاعدة إنتاجية وطنية واسعة، وهو ما جعل الفوائض المالية محدودة التأثير في إنتاج قيمة اقتصادية مستمرة، وعجزت عن ضمان الحق في التنمية أو أن تكون بديلاً عن النضال الوطني الشامل (الخالدي وسمور، 2011، ص. 6-25).

من هذا المنظور، تتضح الاختلافات في كيفية توجيه الفوائض المالية في سياقات مختلفة؛ فتحليل هارفي يشدد على أن التراكم الرأسمالي الفعّال يتطلب إعادة استثمار الفوائض لإنتاج فائض إضافي، أما في السياقات المستعمرة، فيظهر فانون أن البرجوازية الوطنية غالبا ما تعجز عن توجيه هذه الفوائض نحو إنتاج اقتصادي مستقل، مما يجعلها طبقة وسيطة تعيد إنتاج علاقات تبعية اقتصادية. بالموازاة، يشير الخالدي وسمور إلى أن السياسات النيوليبرالية في فلسطين لا تتيح نموا اقتصاديا مستداما أو استقلالا اقتصاديا حقيقيا.

بناءً على هذا الإطار، يُنظر إلى التحول الحضري في فلسطين على أنه عملية تحول اجتماعية وجندرية واقتصادية متكاملة، حيث تتشابك علاقات الإنتاج وتقسيم العمل والعلاقات الاجتماعية والمركزية الحضرية لتعيد إنتاج اللامساواة، مع تحوّل الريف إلى طرف تابع وخلق فضاءات هجينة جديدة، ما يؤدي إلى نشأة مجتمع شبه حضري جديد بنظم اجتماعية وثقافية واقتصادية مغايرة للريف التقليدي، حيث يخضع الفضاء والموارد لمنطق السوق والربح تحت غطاء "بناء الدولة"، مما يعمق علاقات التبعية في ظل هيمنة استعمارية مركبة. ومن هنا يصبح فهم التوسع الحضري

وعلاقته بالريف والعلاقات الاجتماعية وعلاقات النوع الاجتماعي وتقسيم العمل أمرًا أساسيًا لتحليل ديناميكيات السلطة والفرص في المجتمع. كما يُنتج هذا الفهم تحديد أثر التوسع الحضري على توزيع الموارد والعلاقات الاجتماعية داخل المدينة والمناطق الهجينة.

الفصل الأول: التحولات في أنماط العمران الناتجة عن

التحول الحضري في العالم وأثرها على العلاقات الاجتماعية

يناقش هذا الفصل التحولات العمرانية من منظور يرى التحضر كعملية متعددة الأبعاد تتجاوز التوسع المكاني أو النمو السكاني لتشمل البعد الاجتماعي والاقتصادي والثقافي. ويركز على القوى التي تشكل هذه التحولات من الرأس مالية والسياسات التخطيطية إلى السياقات الاستعمارية. كما يستعرض الفصل طبيعة التحولات الحضرية المعاصرة، وتأثيراتها على البنية الاجتماعية وعلاقات النوع الاجتماعي. ويأتي هذا النقاش متصلاً بالسؤال البحثي الرئيسي حول القوى التي توجه التحول العمراني وطبيعته وآثاره المجتمعية، موفراً إطاراً لفهم التحضر كعملية مركبة وليست مجرد ظاهرة مكانية أو عددية.

مفهوم التحولات الحضرية

يتضمن مفهوم التحولات الحضرية أبعاداً مختلفة؛ البعد الاجتماعي أو السلوكي، والبعد الاقتصادي، والبعد الديموغرافي. فالبعد الاجتماعي يتناول عملية التغير في المعتقدات والسلوك والعادات المختلفة (أبو قرع 2018)، وتجدر الإشارة إلى أن أنماط التغير الاجتماعي تتباين وفقاً للسياقات الزمانية والمكانية، ولا يمكن اعتبارها عملية متجانسة عبر المجتمعات المختلفة (Douglass 1997). يمتاز المجتمع الحضري بوجود جماعات متباينة في نمطها السلوكي نتيجة التباين في المستوى التعليمي والثقافي والاجتماعي، إذ تكون علاقات الجوار بين هذه الجماعات ضعيفة نسبياً ويغلب عليها التفكك والاستقلال، بحيث لا يشعر الفرد بانتماء للمجتمع الجديد، فيجد نفسه ضائعاً في جمع كبير. أما البعد الاقتصادي فيتركز على الانتقال من الأنشطة ذات الإنتاجية والأجور المنخفضة إلى أنشطة وقطاعات أعلى إنتاجية وأجراً، وهو ما يواكبه تحول في البنية المهنية للسكان من النشاط الزراعي إلى أنشطة حضرية قائمة على التجارة والصناعة. بينما يتضمن البعد الديموغرافي تركيز السكان ونموهم وزيادة نسبتهم في الحيز المكاني الحضري سواء في مدن قائمة قديماً أو مدن حديثة النشأة، كما يركز هذا التعريف على عدد سكان التجمع، بحيث يتم تصنيف التجمعات السكانية على أساس حد معين من عدد السكان فإذا تجاوزته يصنف مدينة وإذا قل عنه يصنف قرية أو بلدة، ولكن هذا التعريف يعد ضعيفاً لأن عدد السكان ليس كافياً للتمييز بين مجتمع حضري ومجتمع ريفي (أبو قرع 2018). في هذا السياق، تشير Tacoli (1998) إلى مشكلة المعايير الديموغرافية والاقتصادية المستخدمة لتحديد ما هو "الحضر" وما هو "الريف" والتي يمكن أن تختلف اختلافاً كبيراً بين الأمم، مما يجعل التعميم مشكلة؛ على سبيل المثال، آسيا قارة "ريفية" في الغالب؛ عاش ثلث سكانها في المناطق الريفية في عام 1990، فإذا كان على كل من الهند والصين تغيير تعاريفهما للمراكز الحضرية على أساس عتبة عدد السكان على النحو المستخدم في العديد من دول أمريكا اللاتينية والدول الأوروبية، فإن نسبة كبيرة من سكانها ستتغير من تصنيفها على أنها "ريفية" إلى تصنيف "حضري". ونظراً لحقيقة أن الهند والصين لديهما حصة كبيرة من سكان آسيا، فإن هذا الأمر سوف يغير

بشكل كبير مستوى التحضر في آسيا (UNCHS ، 1996). وبالمثل، إذا اختارت المكسيك استخدام المعايير المستخدمة حاليًا لتقدير التحضر في نيجيريا حسب عدد السكان، فستصبح واحدة من أقل الدول حضرية في أمريكا اللاتينية.

وبكلمات أخرى تناول عدد من الباحثين مفهوم التحولات الحضرية على أنه عملية تتضمن جانبين؛ أولاً: حركة السكان من الريف إلى الحضر حيث ينخرطون في وظائف أو مهن غير ريفية، وثانياً: التغيير في نمط الحياة من النمط الريفي إلى الحضري مع القيم والسلوكيات والمواقف المرتبطة بذلك. فالتغيرات الهامة في المرحلة الأولى هي الكثافة السكانية والوظائف الاقتصادية، بينما التغيرات الهامة في المرحلة الثانية تعتمد على عوامل اجتماعية نفسية وسلوكية، وكلا الجانبين يدعم بعضهما البعض (Williams et al. 1983).

فالتحضر عملية ديناميكية تحدث على عدة مستويات مكانية وزمانية (Alberti et al. 2003)، كما أنه ظاهرة اجتماعية وفي نفس الوقت فهو تحول مادي للأراضي، وأصبح في مقدمة ما يحدد العلاقة بين الإنسان ومحيطه الحيوي (IHDP 2005). تفترض بعض التعريفات أن المناطق الحضرية تظل ضمن حدود جغرافية ثابتة، وبالتالي فنمو سكان الحضر ينتج عن المواليد والوفيات والهجرة فقط، ووفقاً لتعريفات أخرى فالتغيرات الناتجة عن مد الحدود الحضرية وإعادة تصنيف التجمعات الريفية إلى حضر هي عامل مهم آخر للتغير في أعداد سكان الحضر (Satterthwaite and Tacoli 2003). يُعد التحضر عملية كمية ونوعية، وبالتالي فإن معايير مختلفة للتحول الحضري تكسب أو تفقد أهميتها مع مرور الوقت. مقابل التحول الحضري الناتج عن التوسع الحضري القائم على ابتلاع العديد من الأراضي الزراعية، هناك شكل آخر للتوسع الحضري يجري حديثاً بشكل واضح خصوصاً في قرى وريف العالم الثالث، من خلال النمو السكاني القائم في تلك المناطق تتوسع القرى وتتزايد المساكن وسط الحقول ليأخذ الريف مظهر الامتداد السريع، فمع هذا الشكل من النمو تتجاوز الكثافة السكانية في المناطق الريفية العتبة المحددة للمستوطنات الحضرية؛ وهذا هو الحال في مناطق شاسعة من المناطق الريفية في الهند وبنجلاديش وباكستان والصين وإندونيسيا ومصر ورواندا وبوروندي ونيجيريا ودول أخرى في العالم الثالث (Qadeer 2004). تجدر الإشارة إلى إمكانية تداخل هذين النمطين من التحول الحضري، وهما التوسع الحضري الناتج عن امتداد المدينة وابتلاع الأراضي الزراعية، والتحول الحضري الداخلي الناتج عن النمو السكاني وارتفاع الكثافة في المناطق الريفية نفسها؛ حيث تتضمن منطقة الدراسة (سردا-أبوقش) عناصر من كلا النمطين.

وفي سياق أعم وأشمل لتفسير مفهوم التحولات الحضرية والعوامل المركبة المؤثرة فيها، تشير أعمال عدد من منظري علم الاجتماع الحضري، مثل غيدنز وهارفي وكاستلز، إلى أن عملية النمو الحضري لا يمكن فهمها بوصفها عملية مستقلة أو منفصلة عن سياقاتها، وإنما ينبغي تحليلها ضمن سياق التحولات في البنى السياسية والاجتماعية التي تمر بها المجتمعات. فكما يوضح غيدنز وهارفي أن عملية التحول الحضري لا يمكن النظر إليها كمجموعة من الظواهر الجزئية المستقلة، حيث يتطلب تحليلها دراسة للتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (غيدنز 2005؛ Harvey 2005). ومن هذا المنظور، يصبح فهم المدينة مرهوناً بنقحس كيفية تشكّل المجالات الحضرية وتحولاتها ضمن

البُنى السياسية والاجتماعية التي تنتجها وتعيد صياغتها. فالمدينة، بوصفها فضاءً مُنشأً، هي حسيطة تفاعل معقّد بين عوامل بشرية وطبيعية وثقافية، تمارس تأثيراً متبادلاً مع سكانها، ما يجعلها إطاراً لإنتاج الممارسات والثقافة التي تشكل هويتهم الجمعيّة (Castells 1983). ويؤكد غيدينز على ضرورة إدراك نقاط التفاعل والتأثير المتبادل بين عمليات التحضر وبين النمو المركّب لقوى اقتصادية واجتماعية وسياسية متعددة، إذ تُعد المدن مراكز لتجميع المؤسسات والمنظمات والحركات الاجتماعية والأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والثقافية. كما أن تأثير هذه القوى لم يعد محصوراً بالمستويات المحلية أو الإقليمية، بل بات جزءاً من شبكات عابرة للحدود تتداخل ضمنها الديناميات العالمية مع التحولات الحضرية (غيدينز 2005). وبهذا الفهم، يصبح التحضر ظاهرة مركّبة، يمكن تفسيرها من خلال تحليل تشابك المستويات المحلية بالهياكل الكلية في العالم والتي تعيد تشكيل المدن وسكانها على نحو مستمر.

تطال التحولات الحضرية البنية العمرانية محدثة تحولات في أنماط العمران، ومن هذا المنطلق، من الممكن النظر إلى البنية العمرانية باعتبارها كيان حي قد ينمو أو يتراجع في نموه، مشكلاً الإطار المتناسك والمحدد لاستعمالات مكونات الحيز العمراني، والتي تتمتاز بالقدرة على التكيف مع المؤثرات والتحولات المحيطة. إذ تتحول البنية العمرانية وتتغير نتيجة لاتجاهات فكرية وأيديولوجية ومصالح وقوى مختلفة، تتجلى تأثيراتها على كل من المستوى العمراني الشكلي والموضوعي؛ فالتغير الشكلي للبنية العمرانية ينعكس على المسقط الأفقي والصورة البصرية في الأبعاد الثلاثة، والذي يرافقه تغير موضوعي يتمثل في التغيرات الحاصلة على استعمالات الأراضي والكثافات السكانية وقدرة المرافق والخدمات والطاقة المرورية على استيعاب ذلك، إلى جانب التغيرات السلوكية في نمط حياة السكان ومعاملاتهم اليومية وصولاً إلى تغير البنية الاجتماعية بأكملها. ويمكننا تفسير مستوى التغير العمراني بالاعتماد على التفسيرات الاقتصادية والديمقراطية والسلوكية. فالتفسيرات الاقتصادية تبين العلاقة المباشرة بين نمو المدن والتنمية الاقتصادية، وهذا ما سيتم توضيحه في القسم التالي عند تناول الرأسمالية والتوسع الرأسمالي كعامل أساسي في التحول الحضري. بينما يركز التفسير الديموغرافي على عملية تركيز النمو السكاني في المدن وتفاعله عبر الزمن. أما التفسير السلوكي والمعيشي فيعتمد على عملية التغير في سلوك السكان وأنماط معيشتهم ومدى توفر الخدمات لهم (غضنفر 2014، ص. 1-3).

ارتباط التحضر بالتوسع الرأسمالي

التغيرات الناجمة عن سيطرة رأس المال، حظيت باهتمام غالبية المراجع النظرية، بحيث يتم النظر إليها كأداة محركة للأنماط الاجتماعية المختلفة، التي يتم في سياقها إنتاج الحيز الفراغي، ومن هنا يصف ديفيد هارفي (2005) عملية إنتاج التشكيلات الحيزية والعمرانية بأنها لحظة نشطة في ظل الديناميكية الزمنية لتراكم رأس المال والمادة. يصبح مفهوم الحضرة الأداة الأساسية التي تستخدمها منظومة رأس المال في تعريف علاقتها مع الحيز العمراني والمعماري، وحسب هارفي فإن عملية الحضرة تقوم على أساس تركيز اجتماعي وجغرافي لفائض الإنتاج، حيث تمثل العلاقة بين فكرة فائض الإنتاج وفائض القيمة أساساً لعلاقة رأس المال والحضرة؛ فعلى صعيد التوسع العمراني الحضري

لمدينة رام الله، شكل بحث رأس المال الفلسطيني عن مجالات ربح سريعة محركا رئيسا لهذا التوسع إلى جانب عوامل أخرى أهمها السياسات الاستعمارية. كما أن الطفرة العقارية العشوائية الحاصلة في كفر عقب ودور السياسة الاستعمارية¹، تؤكد على أن الاعتبارات الرأسمالية وتحقيق الأرباح هي المعيار الأساس في التحول الحضري الحاصل، حيث أن المربح في الاستثمار في مكان ككفر عقب يكمن في إمكانية بناء طوابق متعددة تضم عددا كبيرا من الشقق، فلا يوجد قوانين تحدد عدد الطوابق ومساحات البناء أو الارتدادات، فمن الممكن أن يصل عدد الطوابق إلى 18 طابق، وأصبح المكاو هو من يفرض قوانينه الخاصة وشروطه (السقا 2015، 65-72).

يتضح دور رأس المال في التوسع الحضري لمنطقة رام الله من خلال المصادر المتنوعة لرؤوس الأموال التي تستثمر في المنطقة؛ فهناك ثلاثة مصادر رئيسية لرؤوس الأموال المستثمرة في رام الله ومحيطها أشار لها الباحث جميل هلال (2015)؛ أولاً: الرأسمال المغترب، والذي يستثمر جزءاً من أمواله في أرض الوطن الأصلي عن طريق بناء عمارات بدوافع وطنية، وآخرون بدوافع تبييض أموالهم، لأن جزءاً من أموال المستثمرين غير مسجلة رسمياً في الولايات المتحدة، وبالتالي يقومون بتحويلها للخارج كملكية عقارية تجنباً لدفع الضرائب للدولة. ثانياً؛ رأسمال شركات قابضة مثل باديكو وشركة بريكو بالإضافة إلى صندوق الاستثمار الفلسطيني، وغيرها، حيث تستثمر هذه في مساكن ومبانٍ لأغراض أخرى كما هو الحال في روابي، ربحان، ريف، وغيرها، بالإضافة إلى الأموال الخليجية. ثالثاً؛ رأسمال محلي، جزء منه مسجل بأسماء أصحابه مثل النبالي والفارس والبكري، حيث يهتم بالاستثمار في العقار لثلاثة أسباب رئيسية؛ لأنه استثمار لا يحتاج لخبرة علمية، كما أنه يخلو من المغامرة والربح فيه مضمون، بالإضافة إلى أنه لا يستدعي درجة عالية من المسؤولية الاجتماعية والشفافية الكافية (هلال 2015، ص. 43-44). كل ما سبق ذكره كان له الأثر في تحويل المشهد العام إلى سلعة متداولة حسبما يجادل الرفاعي وياسر (2016)؛ بحيث شكلت الأراضي المحور الرئيس، وأصبحت قيمتها التجارية مرتفعة، مما عزز التحول من اعتبار الأرض مصدراً للإنتاج إلى اعتبارها سلعة مالية. ضمن هذا السياق تناول الرفاعي وياسر (2016) بلدة بيرزيت كمثال على هذه الظاهرة، والتي شهدت مجموعة من المؤثرات المتعلقة بالتحويلات الاقتصادية والاجتماعية وتبني السياسات النيوليبرالية الاستهلاكية وهيمنة رأس المال وتأثير قربها من مدينة رام الله ونموها العمراني المتسارع، بحيث أدى ذلك لمجموعة من التحويلات

¹ الطفرة العقارية العشوائية في كفر عقب: تتمثل في فوضى البناءات والعشوائيات العمرانية، حيث أن هناك تضخم سكني عشوائي في ظل غياب التشريعات والتخطيط، فبلدية الاحتلال لا تقوم بدورها في التخطيط والإشراف على الأراضي ومسحها، كما لا يؤخذ بعين الاعتبار تصنيف الأراضي من حيث قابليتها للبناء أو كونها مساحات خضراء، ولا تراعى المسافات الفاصلة بين المباني أو الارتدادات التنظيمية عن حدود الشارع، الأمر الذي خلق حالة من الفوضى، والصورة الناتجة هي بنايات عالية مكتظة ونوافذ مظلة على غرف العمارات المجاورة. كل ذلك جعل من كفر عقب منطقة جذب استثمارية؛ وذلك لأن الاستثمار فيها مربح فهو بدون ترخيص، وبدون إذن حفر وبدون استشارة الجيران الذين لا يعترضون على أي انتهاكات، كما أن هناك إمكانية بناء طوابق متعددة وفيها عدد كبير من الشقق، وكل شيء يحدده صاحب الأرض دون الالتزام بأية قوانين تحكم المباني.

من ناحية أخرى يفرض الاستعمار سياسته الخاصة على قاطني القدس، اللذين يضطرون لتغيير مكان سكنهم من أجل اجتماع الأسرة في مكان واحد وحفاظهم على هويتهم المقدسية؛ فأصبحت كفر عقب وجهة لهم، حيث أنها بقيت تابعة لبلدية القدس بعد إقامة جدار الفصل العنصري، مما يسمح للمقدسيين بالسكن فيها مقابل دفعهم ضريبة الأرنونا "ضريبة الأملاك" لإثبات ارتباطهم بهوياتهم المقدسية وحفاظهم عليها. كما أن الفلسطينيين من سكان الضفة تمنع إسرائيل لم شملهم مع عائلاتهم المقدسية، فيضطرون إلى النزوح إلى كفر عقب.

في القيمة المالية للأراضي، والتي أعقبها تحولات في البنية الحيزية العمرانية (مثل التحول في البنية المركزية للبلدة، والتوسع العمراني وتغير استعمالات الأراضي، وظهور أنماط عمرانية جديدة سكنية وتجارية وخدمات مصرفية)، كل هذا كان له تداعيات على المستويات الاجتماعية والسكانية من ناحية التزايد في الكثافة وتغير في شريحة السكان، والذي كان نتاجه انقلاب وتغير في الطابع الريفي لبلدة بيرزيت (الرفاعي وياسر 2016، ص. 42-49)

تُظهر التجارب الحضرية أن البنية الاجتماعية-الاقتصادية للمدينة تُشكّل منظومة مترابطة يصعب فصل عناصرها، إذ تقود تحولات السوق، ولا سيما انتقال تجارة التجزئة والخدمات من مركز المدينة إلى الأطراف، إلى تأثيرات كبيرة على البنية العمرانية، منها إعادة توزيع استعمالات الأراضي وتحول أنماط السكن والعمل، مما يفضي غالباً إلى تراجع وزن مركز المدينة العمراني والاجتماعي. ويؤدي توسع الأنشطة التجارية الكبرى في الضواحي، مستفيدة من وفرة الأراضي ورخصها، إلى جذب النقل والخدمات والوظائف خارج المركز، وهو ما يُضعف بنيته تدريجياً ويعيد تشكيل محاوره الرئيسة باتجاه أطراف المدينة، كما يظهر في مدن عديدة عالمياً وعربياً ومنها حلب وأغواسكالينس، حيث بدأت الأنشطة الاقتصادية الكبرى تتموضع على المداخل والمحاور الخارجية للمدينة. وتتفاعل هذه التحولات مع عوامل مجتمعية واقتصادية أوسع في تأثيرها على البنية العمرانية، تشمل إعادة تشكيل سوق العمل وتنامي قطاع الترفيه وازدياد الطلب على فضاءات الأنشطة الاجتماعية، إضافة إلى سياسات استقطاب الثروة وهيمنة النخب على خيارات واتجاهات التوسع العمراني، فضلاً عن اتساع فجوات الدخل وعدم المساواة، وهي عوامل تدفع نحو مزيد من التخصص الوظيفي لاستعمالات الأراضي وتعمق التباينات المكانية بين المركز وضواحيه (غضنفر 2014، ص. 57-58).

نخلص بالقول بأن التحولات الحضرية واتساع دائرة التمّذّن المعاصرة تعدّ نتاجاً مباشراً للتحولات الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية التي شهدتها المجتمعات الصناعية والنامية خلال العقود الأخيرة (المالكي وتماري 2021).

في ضوء الطرح السابق الذي بيّن الارتباط البنوي بين التحضر وديناميات التوسع الرأسمالي، تبرز الحاجة إلى مساءلة الكيفية التي تتجسد بها هذه العلاقة في سياقات مختلفة، ولا سيما في ما يتعلق بطبيعة إنتاج السكن خلال مراحل التحول الحضري. يرافق التحضر عادةً تغيرات اقتصادية واجتماعية عميقة تمس أنماط العمل ومتطلبات السكن، فيما يترتب على ارتفاع الكثافات السكانية الحاجة إلى توفير وحدات سكنية تتناسب مع حاجات أسر جديدة تتزايد بوتيرة متسارعة. ويؤدي ذلك إلى تحولات في أنماط البناء، وكثافات التشييد، وأنماط تخصيص الأراضي. وعلى النقيض من المجتمعات الريفية والفلاحية التقليدية في القرى -التي كانت المساكن فيها صغيرة، ويتم توفيرها بالاعتماد على الطلب الذي كان محدوداً في ظل قيود مادية، ويتم بتقنيات بناء بدائية، وتقاليد محلية - باتت متطلبات التحضر تقتضي إنتاجاً واسع النطاق بكميات كبيرة لتلبية الطلب المتزايد على المساكن في المراكز الحضرية (P. 186-185 Khamaisi). ومع أهمية هذا الطرح في تفسير التحولات العمرانية المصاحبة للتحضر، إلا أنه يظلّ قراءة عامة تفترض ضمناً اندماج عملية البناء في منطق الاستجابة للطلب الحضري المتزايد، دون التمييز بين درجات مختلفة من تدخل الاعتبارات الربحية في إنتاج السكن. ففي بعض السياقات، ولا سيما في المراحل الأولى من التحضر، لا يكون البناء السكني بالضرورة نشاطاً اقتصادياً موجّهاً لتحقيق الربح، بل يأتي بوصفه امتداداً لنمط السكن

الريفي التقليدي في شكل بيوت منخفضة الكثافة أو فلل تحيط بها مساحات خضراء وبساتين، حيث تبقى الأرض حاملة لقيمة اجتماعية ورمزية تتجاوز قيمتها التبادلية، كما هو الحال في منطقة الدراسة (سردا - أبو قش). في هذه المرحلة، لا يُنظر إلى البناء باعتباره استثماراً عقارياً بالمعنى الصريح، بل كوسيلة لتلبية حاجات سكنية عائلية ضمن سياق اجتماعي لا يزال متأثراً بالبنية الريفية. غير أن هذا الوضع يشهد تحولاً نوعياً في مراحل لاحقة، مع تعمق التخصّص وتزايد ضغط السوق العقارية، حيث يُعاد تعريف الأرض والبناء ضمن منطق استثماري قائم على تعظيم الربح، ويتجسد ذلك في الانتقال إلى أنماط بناء عالية الكثافة، مثل العمارات والشقق السكنية، بوصفها وحدات قابلة للتسويق والتداول. وعليه، فإن مقارنة خماسي، على أهميتها، لا تشير إلى هذا التمايز المرحلي في طبيعة البناء، وهو تمايز مركزي لفهم التحولات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بإعادة توظيف الأرض في منطقة الدراسة.

في الدول النامية تحديداً، ساهم هذا التحول في خلق أزمات وتحديات في قطاع الإسكان، تمثل في تدهور جودة المباني القائمة، واستمرار الاعتماد الواسع على الإسكان غير الرسمي (العشوائيات)، واتساع نطاق الأحياء الفقيرة داخل المدن وحولها، في ظل عجز الحكومات عن توفير حلول سكنية تلئم الفئات منخفضة الدخل. وقد رافق التحولات الحضرية والعولمة ونماذج التنمية الجديدة تآكلاً وتلاشياً متزايداً للفصل التقليدي وثنائية الريف والحضر، إذ أنتجت عمليات التحضر أشكالاً هجينة يطلق عليها مصطلح "قرى حضرية" تحافظ على الروابط الاجتماعية التقليدية رغم اندماجها الوظيفي في الاقتصاد الحضري (Wang et al. 2009). ويرى خماسي أن هذه السمات تنطبق بوضوح على المجتمع العربي في الداخل الفلسطيني، حيث أنتج التحضر مساحات عمرانية تجمع بين طابع القرية التقليدية ومتطلبات البيئة الحضرية، وما تزال تحافظ على أنماط ارتباط قوي بالمكان وهجرة محدودة، ولكن يتم تلبية متطلبات الإسكان من خلال الإنتاج الضخم، مع استمرار اعتماد نماذج الإسكان الذاتي كمؤشر على استمرار العقلية الريفية في سياق أخذ في التشكل الحضري (Khamaisi 2013, P. 186). والمقصود بالإنتاج الضخم هنا لا يقتصر على الزيادة الكمية في عدد الوحدات السكنية، بل يشير إلى تحول في نمط إنتاج السكن ذاته؛ من بناء فردي تدريجي يستجيب لحاجة عائلية محدودة، إلى عملية بناء واسعة النطاق وأكثر انتظاماً وتسارعاً، تستند إلى تكثيف استغلال الأرض واستخدام تقنيات حديثة وتنظيم عمراني يسمح بزيادة الكثافات. ورغم أن هذا النمط لا يكون موجّهاً بالضرورة في مراحله الأولى لتعظيم الربح بالمعنى الصريح، إلا أنه يهيئ الشروط البنوية لإدماج السكن ضمن منطق السوق، من خلال إعادة تعريف الأرض كوحدة قابلة للتكثيف وإعادة التوظيف، وتحويل البناء من ممارسة اجتماعية مرتبطة بقيمة الاستعمال إلى نشاط قابل للتداول والتراكم.

أثر دخول علاقات التحديث والرأسمالية على التحول الحضري

تأثر التحضر في آسيا بشكل كبير بالاستعمار؛ حيث كان مشروعه الأكبر ممثلاً بإنشاء مراكز لاستغلال الموارد الريفية وتخصيص فوائض للقوى الاستعمارية، وتم استخدام المدينة وإعادة تشكيلها لهذا الغرض الاقتصادي؛ فالمدينة الاستعمارية كانت "المركز العصبي" للاستغلال الاستعماري، وتركزت فيها المؤسسات التي من خلالها فرضت وبسطت

الرأسمالية سيطرتها على الاقتصاد الاستعماري. مع الإشارة إلى أن الحكم الاستعماري اعتمد استراتيجية زيادة الفجوات المكانية من حيث القوة والاستهلاك، فالمدن الساحلية التي تم العمل على تطويرها حولت موضع السلطة من المراكز الموجودة في المناطق الريفية، كما استمر استغلال الريف من قبل الاستعمار لإنشاء مدن رئيسية جديدة تلقت الجزء الأكبر من الاستثمار في البنية التحتية والخدمات الحديثة، كل ذلك عمل على زيادة الفجوات الإقليمية الريفية-الحضرية لتلبية احتياجات الأسواق العالمية والطبقات والمجموعات الجديدة فيها. يمكن إجمال الآثار التي نتجت عن الفترة الاستعمارية في آسيا بالتالي: تحويل المؤسسات الاجتماعية والثقافية الأصلية لخدمة مصالح الاقتصادات الاستعمارية، إنشاء مراكز للتراكم على نطاق عالمي تستلزم إعادة الهيكلة المادية للمدن، إنشاء أشكال رسمية جديدة للتخطيط الحضري، زيادة التطور الاجتماعي والمكاني غير المتكافئ في المناطق التي استعمرها، وفتح المدن أمام شعوب جديدة وكذلك خلق طبقات حضرية جديدة (Douglass 1997).

دور الاستعمار ودخول العلاقات الرأسمالية التابعة على التحول العمراني في العالم العربي

في سياق العالم العربي تحديداً، تسارعت التحولات الحضرية خلال القرن الماضي، واتجه معظم السكان نحو المراكز الحضرية التي شهدت توسعاً عمرانياً كبيراً وتحولات عميقة في نمط الحياة (المالكي وتماري 2021). يؤكد محجوب (2016) على أن مسار التحول لم يكن موحدًا بين المدن العربية، إذ اختلف شكل التغير العمراني ووتيرته باختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإقليمية المحيطة بكل مدينة، فضلاً عن سياسات التطوير الحضري التي جرى تطبيقها في كل حالة على حدة. وفي هذا السياق، تجادل ليزا تراكي وريتا جقمان (2008) بأن التشكيلات الحضرية العربية المعاصرة تمثل سلسلة متصلة من مدن اندمجت بعمق في النظام الاقتصادي العالمي إلى تجمعات شبه معزولة تقف على هامش الشبكات الاقتصادية والثقافية السائدة. ويتحدد موقع المدن ضمن هذه السلسلة وفق مستوى انخراطها ضمن الاقتصاد العالمي، وموقعها من حيث تقسيم العمل العالمي، وطبيعة القوى المهيمنة فيها، وحجم الطبقة الوسطى وخصائصها، إضافة إلى درجة الانفتاح الثقافي. ولا يقتصر التفاوت بين المدن العربية على الكثافة السكانية أو مؤشرات النمو الاقتصادي، بل يشمل أيضاً البنى الثقافية والصور الحضرية التي تنتجها. ويتجلى ذلك في التباين الواضح بين المدن التي اكتسبت واجهة "عالمية" حديثة مثل القاهرة وبيروت وعمان وتونس، وبين مدن أخرى ما تزال تضم في نسيجها أنماطاً عمرانية واجتماعية أكثر تقليدية مثل حلب وصنعاء وبغداد (قبل الاحتلال)، وصولاً إلى تجمعات لا تتجاوز كونها قرى كبيرة ذات طابع هامشي.

يمكن تتبع هذا التحول عبر ثلاث مراحل تاريخية كبرى أشار إليها المالكي وتماري عن المؤرخ خالد زيادة: مرحلة الإصلاحات العثمانية في القرن التاسع عشر، تلتها الحقبة الاستعمارية التي وظفت التحديث لخدمة المصالح الاستعمارية، ثم مرحلة الاستقلال التي ركزت على بناء الدولة ومؤسساتها وتطوير قطاعات الصحة والتعليم والاقتصاد، مما أدى إلى تضخم المراكز الحضرية والعواصم وجذب موجات هجرة داخلية شكلت بنيتها الاجتماعية والعمرانية الحديثة (المالكي وتماري 2021، ص. 4).

ويمكن القول بأن تشكّل المدينة العربية ارتبط بشكل كبير بالفترة الاستعمارية، فقد كان للمستعمر ووكلائه المحليين دورا كبيرا في إعادة تشكيل الفضاءات الحضرية بما يخدم مصالحهم الاقتصادية والإدارية؛ حيث أسهمت عملية إنشاء المؤسسات الحكومية والإدارية والحاجة للأيدي العاملة في استقطاب وجذب سكان الريف إلى المدينة. نتج عن هذه العملية نشأة المدن العربية ببنية مكانية واجتماعية تمتاز بثنائية واضحة، حيث تنقسم غالبية المدن العربية إلى نواتها التاريخية القديمة من جهة، وإلى الأحياء التي نشأت على أطرافها من جهة أخرى. ورافق هذا الانقسام تمايز طبقي، وطغت فكرة فصل المناطق السكنية بعضها عن بعض على أساس طبقي بين مجموعات طبقية مختلفة، إذ تركزت النخبة الاقتصادية والاجتماعية في الأحياء المترفة من النواة القديمة وأحياء جديدة زاهية، بينما تركزت الطبقات الفقيرة والمهمشة في هوامش المدينة وأطرافها (مقبول 2016، ص. 56-59). يشير عبد الجواد عمر في مقاله "دموية الانتقال إلى المدينة" إلى أن هناك ترابط وظيفي بين هذين الفضائين ضمن النسيج الحضري ذاته، إذ تظل الطبقة العاملة - رغم تهميشها - متمركزة في مناطق قريبة نسبياً من مراكز رأس المال والإنتاج والخدمات، خصوصاً في المدن الكبرى كالقاهرة؛ حيث يساهم هذا القرب المكاني في الحفاظ على تدفق القوى العاملة واتصالها بالبنى الاقتصادية المركزية، ويعد أحد الشروط الأساسية لاستمرار ديناميكية المدينة وقدرتها على إعادة إنتاج ذاتها اقتصادياً واجتماعياً (عمر 2018).

ترتبط العوامل الاقتصادية بشكل مباشر بالديناميات الرأسمالية واحتياجاتها المستمرة للعمالة؛ فهناك علاقات خفية تربط التحضر المتسارع في العالم العربي مع الرأسمالية، وذلك في سعيها الدائم لتحقيق تراكم رأس المال وتوليد فائض الإنتاج، في ضوء ذلك يوضح ديفيد هارفي "تحتاج الرأسمالية إلى التمدّن لاستيعاب المنتجات الفائضة التي تنتجها على الدوام. ومن هنا، تتبع العلاقة الداخلية بين تطور الرأسمالية والتحضر" (هارفي ٢٠١٢، ص. ٥). تستلزم هذه العملية تحويل اقتصادات الريف إلى اقتصادات السوق، بحيث يتحول الفلاح من منتجٍ مكتفٍ ذاتياً إلى مستهلك عامل ضمن دورة رأس المال. غير أن هذا التحول لا يجري بالوتيرة نفسها ولا بالآليات ذاتها في جميع السياقات الرأسمالية، إذ يختلف نمطه باختلاف موقع المجتمع ضمن النظام الرأسمالي العالمي. ففي المجتمعات الرأسمالية الصناعية المركزية، ارتبط هذا التحول تاريخياً بعملية تصنيع واسعة واستيعاب تدريجي للقوى العاملة الريفية داخل قطاعات إنتاجية مستقرة نسبياً، في حين يتخذ في المجتمعات الرأسمالية التابعة طابعاً أكثر هشاشة وانتقائية، حيث يتم دمج الريف في اقتصاد السوق دون توفير قاعدة إنتاجية صناعية قادرة على استيعاب فائض القوى العاملة أو إعادة إنتاج ظروف العيش بشكل مستدام.

وتجدر الإشارة إلى أن فائض الإنتاج المتولّد في النظام الرأسمالي يتطلب تطويراً عمرانياً مستمراً لاستيعابه، غير أن هذا المنطق، في السياقات التابعة، لا يقوم بالضرورة على توسيع الإنتاج الصناعي، بل غالباً ما يتمظهر في توسع عمراني ريعي قائم على الاستثمار العقاري والخدمات، بما يجعل النمو العمراني والتحضر عاملين ضروريين لاستمرارية تراكم رأس المال. فالعملية لا تقف عند حد جذب الريف إلى المدن، بل تتوسع المدينة معمارياً لتلتصق بالريف وتحوله

من فضاء إنتاج زراعي إلى مجال استثماري حضري، وبهذا يشهد الريف توسعا حضريا على شكل أحياء جديدة مترفة، مثل مدينة "روابي" التي بُنيت على قرب من رام الله، وفي ريفها الشمالي (عمر 2018).

بالتالي يمكننا القول بأن واقع التحضر في العالم العربي شهد مسارا متقدرا لا يقتصر على آليات السوق أو منطق الرأسمالية الحديثة - كما هو واقع التحضر في العالم الغربي - بل كان نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل المركبة والمتشابكة. ولتوضيح ذلك، يجب التمييز بين نوعين من التحولات، الأول جاء كنتيجة لتراكم الثروات ونمو الاقتصادات في عدد من البلدان العربية، وتمثل على شكل تحول العديد من المدن التقليدية إلى مدن معاصرة بأنماط عمرانية حديثة تشبه تلك المنتشرة في مختلف أنحاء العالم، وهو مرتبط بالاستثمارات الرأسمالية داخل المدينة، حيث تعمل هذه الاستثمارات كعامل جذب للفئات الريفية، وفي هذه الحالة تكون المدينة قادرة على استيعاب القوى العاملة في دورة الإنتاج الرأسمالية. بينما النوع الثاني من التوسع الحضري ناجم عن عوامل خارجية المنشأ، مثل الكوارث البيئية أو الأزمات الاقتصادية، ويتمثل التحول بتراجع وضومر العمران، وفي هذه الحالة يترافق التحول مع عدم قدرة المدينة على استيعاب الوافدين إليها. هذا النوع الأخير هو الأقرب إلى الواقع العربي، حيث يخلق اختلالات اقتصادية واجتماعية ومعمارية، يمكن إجمالها بظهور العشوائيات/أحياء الصنفائح (كما يتجلى في ظاهرة سكان المقابر في القاهرة)، وارتفاع معدلات البطالة، وظهور فئات اجتماعية جديدة تعيش على هامش المدينة، وما يرافق ذلك من تهميش الريف واستنزاف موارده، ونقص الخدمات الأساسية أو بدائيتها في بعض المناطق (محجوب 2016؛ عمر 2018). في منطقة الدراسة (سردا-أبوقش) فإن التوسع الحضري على حساب أراضي البلديتين ناجم عن تحالف السياسات الاستعمارية والنيوليبرالية وهو ما سيتضح في الفصول التالية.

في هذا السياق تشير جانيت أبو لغد (1980) في بحث لها تناول التقسيمات المجالية الحضرية في مدينة الرباط إلى أن تشكّل العشوائيات يعكس اختلالاً مجالياً واضحاً وأزمات متعددة على المستويات الاجتماعية والاقتصادية، وأن المدينة في هذا السياق كانت مكونة بشكل يعزز فصل الطبقات والشرائح الاجتماعية عن بعضها البعض. وتستخدم أبو لغد مصطلح "التمييز الحضري" للإشارة إلى هذا التقسيم، مشيرة إلى أن السياسات الاستعمارية الفرنسية أسهمت في تكوين مدينتين في الرباط: الأولى تمثل المدينة الرسمية المزودة بامتيازات واسعة، والثانية تمثل المدينة العشوائية الموازية، التي لم تُدرج ضمن التخطيط الحضري المركزي ولم تستفد من المزايا التي خصّت بها المدينة الرسمية. ويُظهر تحليل رشيق (2016) في "السياسة العمرانية والعلاقات الاجتماعية في المغرب" أن التحولات العمرانية المرتبطة بالتمدّن الكثيف والسياسات الحضرية الحديثة أنتجت أنماطاً جديدة من التنظيم المكاني والعلاقات الاجتماعية داخل المدن، حيث يظل إرث التخطيط الاستعماري واضحاً في توزيع الفضاءات الحضرية وتنظيم الأحياء، مؤثراً على طريقة تفاعل السكان وأدوارهم الاجتماعية اليومية، وهو ما يعكس التعقيد والخصوصية التي تكتسبها العلاقات المكانية والاجتماعية في مدن المغرب (رشيق 2016). تجدر الإشارة إلى أن ظاهرة العشوائيات لم تقتصر على العالم العربي، بل كانت ظاهرة عالمية، وفي هذا السياق يقدم ديفيد هارفي قراءة نقدية شاملة عن أثر التمدن المتسارع في العالم في كتابه "مدن متمرّدة"، إذ يعتبر التمدّن المتسارع الظاهرة الأبرز في القرن الحادي والعشرين، لما ينطوي

عليه من تحول في طبيعة الصراعات والتقسيمات الطبقيّة الماركسيّة التقليديّة - بين العمال ورأس المال - واستبدالها بصراعات مستجدة تنشأ من تناقضات الفضاء الحضري الصارخة، والتي ستصبح برأيه المحرك الرئيسي للصراعات المستقبلية، وبالتالي تصبح المدينة كفضاءٍ للصراع الطبقي، متجاوزاً النظر التقليدي إلى فضاءات العمل، مثل المصانع، كمسرحٍ وحيدٍ للصراع الاجتماعي (عمر 2018).

يجادل فتحي مصيلحي (2017) بأن عدم مقدرة السياسات الإنمائية والاقتصادية في الدول العربية على استيعاب تحديات التنمية المختلفة والتغيرات المتسارعة لعب دوراً مهماً في التحولات التي تشهدها مدن العالم العربي في العقود الأخيرة. فعلى سبيل المثال، لم تستجب السياسات الحكومية - التي نفذتها الوزارات والهيئات العامة والبلديات بين عامي 1990 و2010 في مدن مثل القاهرة ودمشق - للتسارع الملحوظ في معدلات التمدّن، لا سيما فيما يتعلق بتوفير الخدمات الاجتماعية والبنى التحتية، مما أسهم في توسع السكن العشوائي وغير القانوني، وظهور اقتصادات غير رسمية في هوامش هذه المدن. من ناحية أخرى، أدت السياسات النيوليبرالية، بما في ذلك تحرير الأسواق وإعادة الهيكلة الاقتصادية، خصوصاً في الدول غير النفطية، إلى جذب الاستثمارات التي ركزت على تطوير قطاعات محددة، مثل السياحة في مصر، أو إنشاء مشاريع سكنية تستهدف الطبقات النخبوية والمتوسطة العليا، كما هو الحال في مدينة "روابي" بفلسطين (عمر 2018).

توسع المدن على حساب الأرياف

وصف ماركس العصر الحديث بأنه "التحضر في الريف" (ماركس 1973، ص. 479)، وهو المفهوم الذي بنى عليه لوفيفر رؤيته الخاصة بشأن ديناميات التحضر الرأسمالي. يرى لوفيفر أن استمرار الرأسمالية يعتمد بشكل متزايد على توسيع النسيج الحضري، وذلك من خلال تجاوز الانفصال الثنائي التقليدي بين الريف والحضر، والاتجاه نحو "اندماج الريف مع المجتمع الحضري" (Lefebvre 1996, P. 120)، بما يعزز علاقات الهيمنة الاجتماعية ويمد من القوة الإقليمية للدولة، مع توليد أنماط متعددة من عدم المساواة والاستقطاب. ويشير لوفيفر إلى أن إنتاج الفضاء بهذه الطريقة يحقق سلطة الدولة وتراكم رأس المال، لكنه في الوقت ذاته ينزع الطابع السياسي الظاهر عن عملية التوسع، حيث يُقدّم الفضاء على أنه وعاء غير سياسي للعمليات الاجتماعية. ويمثل هذا التوجه آلية لفرض السيطرة على الريف وتحويله إلى مناطق متكاملة ضمن اقتصاد حضري رأسمالي.

تمارس المدن الكبرى ضغطاً متزايداً على المناطق الريفية المحيطة بها نتيجة التوسع العمراني والنمو السكاني، الأمر الذي يقود إلى إعادة توظيف الموارد والأراضي الريفية بما يتوافق مع متطلبات التنمية الحضرية. ويشمل ذلك تحويل الأراضي الزراعية إلى استخدامات سكنية وصناعية وترفيهية، واستغلال مصادر المياه والمواد الخام، وتوفير مواقع للتخلص من النفايات، إلى جانب إنتاج الأغذية المتنوعة الأعلى قيمة اقتصادياً، والمواد الإنشائية اللازمة لدعم التوسع الحضري (Hasan 2005).

وفقاً لـ لوفيفر (2003a) يمثل تمدد النسيج الحضري على حساب الريف مساهمة واضحة في تشكيل مجتمع حضري افتراضي؛ فالفضاء الحضري لم يعد سمة حضرية للمدينة، وإنما سمة من سمات الفضاء الاجتماعي ككل، بحيث أن التوسع الحضري نحو المناطق الريفية ينتج عنه أشكال حضرية-ريفية متنوعة، ويعمل على إحداث تغير كبير في الشكل والمحتوى والوظيفة التي تميز كل من المناطق الريفية والحضرية وتشكل أساس التمييز بينهما، والنتيجة هو شكل مشردم ريفي-حضري جديد، فالحدود الجغرافية والمناظر الطبيعية لم تعد هي نفسها العامل المحدد للمدينة أو الريف، كما أن الأنشطة الصناعية والزراعية صارت تتم بشكل مختلط في كل منهما، على الرغم من أن الشكل الناتج في الواقع فوضوي ويجمع أنماطاً مختلفة ريفية ومدنية، إلا أن هناك افتراض بأن التداخل الريف والحضري يأتي على شكل سلسلة متصلة خطية؛ بحيث ظهر مفهوم المتصل الريف-الحضري القائم على اعتبار وجود خصائص ريفية مقابل أخرى حضرية؛ يتم النظر إليها على أنها تشكل طرفي سلسلة متصلة، حيث تقع معظم المناطق الحضرية والريفية في مكان ما بين هذه الحدود، كما أن منتصف هذا المتصل يمثل مناطق حضرية ريفية يتواجد فيها مزيج من الخصائص الريفية والحضرية، بمعنى وجود مناطق بينية بين الريف الحقيقي والمدينة الخالصة (أوريد 2011). السكان والأنشطة المصنفة بوصفها ريفية أو حضرية ترتبط ارتباطاً وثيقاً مكانياً وقطاعياً، حيث تعمل تدفقات الأشخاص والبضائع والنفايات والمعلومات والأموال، كروابط تصل بين المدن والريف. ولتوضيح طبيعة التفاعلات والتداخل بين المناطق الريفية والحضرية، من الضروري التطرق لما نعينه بكل من الخصائص الريفية والحضرية؛ حيث أن الخصائص الريفية تمثل: سبل العيش المستمدة من زراعة المحاصيل والماشية والغابات أو الصيد (أي مفتاح سبل العيش هو الوصول إلى رأس المال الطبيعي)، الوصول إلى الأرض للسكن و مواد البناء في العموم يتم بسهولة في المناطق الريفية، كما أن هذه المناطق أقل اتصالاً وأكثر بعداً عن الجهات الحاكمة المسؤولة عن تنظيم وتوفير الخدمات، والوصول إلى البنية التحتية و الخدمات فيها محدود (إلى حد كبير بسبب المسافة والكثافة السكانية المنخفضة والقدرة المحدودة على الدفع)، فرص السكان أقل لكسب النقود، وفيها يزداد الاعتماد على الظروف الجوية المواتية. في المقابل تتمثل الخصائص الحضرية في: سبل العيش المستمدة من سوق العمل ضمن الإنتاج غير الزراعي أو صنع / بيع البضائع أو الخدمات، الوصول إلى الأرض للسكن صعب جداً (الإسكان وأسواق الأراضي تجارية بشكل كبير)، أكثر عرضة للحكم السيئ، زيادة الاعتماد على النقد للوصول إلى (الغذاء والمياه والصرف الصحي والتوظيف والتخلص من النفايات)، زيادة الاعتماد على المنزل باعتباره مورداً اقتصادياً؛ حيث يتم استغلاله كأصل ومصدر للدخل للمالكين (عن طريق التأجير أو البيع). من الممكن أن تتواجد مناطق ريفية بخصائص حضرية (مثل المناطق السياحية المزدهرة ومناطق التعدين والمناطق ذات المحاصيل عالية القيمة والمناطق الريفية ذات الإنتاج غير الزراعي المتنوع، والمناطق الريفية التي لها روابط واتصال قوي بالمدن)، كما توجد أيضاً مناطق حضرية بخصائص ريفية (مثل الجيوب القروية، والمناطق التي يكون فيها الوصول إلى الأرض لأغراض السكن من خلال أشكال تقليدية غير نقدية)؛ مثال على ذلك، المناطق الحضرية الممتدة في جنوب شرق آسيا، حيث تتعايش الزراعة وصناعة الأكواخ والعقارات الصناعية وتنمية الضواحي وأنواع أخرى من استعمالات الأراضي في مناطق يبلغ نصف

قطرها 100 كم، والسكان في مثل هذه المناطق يتمتعون بدرجة عالية من الحركة حيث يشارك العديد من الأشخاص في الهجرة الدورية والتنقل. التفاعلات السابقة بين الريف والحضر تصنفها Cecilia Tacoli (1998) بشكل أساسي إلى: التفاعل عبر الفضاء (تدفقات الأشخاص والبضائع والأموال والمعلومات -آليات السوق وفرص العمل للمهاجرين- والنفايات)، والتفاعل القطاعي (الأنشطة الريفية التي تأخذ مكانها في المناطق الحضرية -مثل الزراعة الحضرية- والأنشطة التي تصنف عادة على أنها "حضرية" -مثل التصنيع والخدمات- التي تأخذ مكانها في المناطق الريفية).

تجربة التشيباس (Chiapas) في المكسيك: توسع النسيج الحضري على حساب الريف

في ولاية تشيباس، ارتبط توسع النسيج الحضري على حساب الريف بسياسات النيوليبرالية التي هدفت إلى دمج الريف في الاقتصاد الحضري العالمي. فقد نفذت الحكومة مشروع "Plan Puebla Panamá" بهدف تحويل الأراضي الزراعية إلى مشاريع حضرية وصناعية، مدفوعة بخطاب اقتصادي واجتماعي يظهر وكأنه يصب في المصلحة العامة، لكنه في الحقيقة يسعى لتراكم رأس المال وفرض سيطرة الدولة (Wilson 2013).

وقد واجه هذا المشروع مقاومة شعبية من الفلاحين والسكان الأصليين الذين رفضوا ما اعتبروه استغلالاً استعماريًا للأراضي والموارد الثقافية. ورغم التراجع الرسمي عن المشروع عام 2008، استمر التوسع الحضري عبر استراتيجيات غير سياسية، تضمنت نقل السكان الريفيين (كثير منهم يفتر للخدمات الأساسية) إلى مناطق حضرية مخططة، وتطبيق ما يُعرف بـ "إعادة تحويل الإنتاج"، بحيث يتم تحويل الإنتاج من الكفاف إلى محاصيل للتصدير مع الاعتماد المتزايد على السوق، مما يضمن سيطرة الدولة ويحد من استقلالية الفلاحين. وبالتالي، فإن المشروع يشكل أداة تحكم اجتماعي أكثر من كونه يحقق تنمية اجتماعية للسكان، فهناك مساحات معيشية يتم فيها تجميع مجتمعات متنوعة معا وتقسيمها لأسر فردية تعيش في منازل متماثلة، كلهم يعملون بأجر ويدفعون الضرائب، بحيث يتم استبدال الاستقلال النسبي لمجتمع الفلاحين بمساحة طبيعية للدولة الوطنية، وكل ذلك يوضح بأن مشروع المدن الريفية يهدف لبناء المجتمع والمواطنين والهوية كامتداد للعلاقات الاجتماعية الرأسمالية وسلطة الدولة، كما أن الفلاحين لديهم وعي بأن مثل هذه المشاريع ليست سوى استراتيجية للسيطرة عليهم والاستحواذ على أراضيهم (Wilson 2013). باختصار، هذه الحالة تظهر كيف يمكن للدولة الرأسمالية أن توسع النسيج الحضري على حساب الريف، مستغلة خطابًا اجتماعيًا لتبرير تحول اقتصادي وسياسي يفرض هيمنة رأس المال على الأرض والمجتمع.

توسع مدينة القاهرة على حساب الأطراف

تمثل القاهرة نموذجًا واضحًا للتحول العمراني في المدن التاريخية العربية، حيث شهدت المدينة توسعًا تدريجيًا على أطرافها، مصحوبًا بتحولات مهمة، بما في ذلك تدفق السكان من المناطق المحيطة إلى المدينة، وتغير استخدام الأراضي، وظهور أشكال جديدة من النشاط الاقتصادي والخدمات. يعكس هذا التحول التفاعل المعقد بين عوامل جغرافية، مثل موقع القاهرة بين نهر النيل وتلال المقطم، وعوامل تقنية واقتصادية، أبرزها التحكم في مجرى النيل

واستصلاح الأراضي الجديدة، إضافة إلى ظهور وسائل النقل الحديثة وتطور شبكات النقل العام التي ساهمت في الامتداد العمراني خارج حدود المدينة التقليدية (محبوب 2016؛ مصيلحي 2017).

تشير دراسة محبوب (2016) إلى أن القاهرة شهدت توسعاً تدريجياً منذ نشأتها في الفسطاط وصولاً إلى التطورات الحديثة، عبر استصلاح الأراضي الجديدة على ضفاف النيل وإنشاء شبكات نقل حديثة، ما أتاح امتداد المدينة خارج حدودها التقليدية وتشكيل أحياء ومناطق جديدة، مصحوباً بتحويلات مثل انتقال السكان وزيادة الأنشطة الاقتصادية والخدمية، دون تقديم تحليل نقدي كافٍ للأبعاد الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية لهذه التحويلات.

في حالة مدينة القاهرة اجتمعت عوامل عدة مؤثرة على نمو الكتلة العمرانية؛ وهذه العوامل تشترك فيها القاهرة مع حالات كثيرة أخرى، فامتدادها اتخذ اتجاهين رئيسيين؛ أحدهما نحو الريف (وخاصة الجزء الشمالي والشمالي الشرقي)، والآخر باتجاه الحضر (الجزء الغربي). وقد أصبح هذا التوسع يعرف بـ "المناطق العمرانية على أطراف مدينة القاهرة"، والتي شهدت تحولات في استعمالات الأراضي من النشاط الزراعي إلى النشاط الصناعي أو السكني، مصحوبة بتغيرات في أعداد السكان القادمين إليها بحثاً عن فرص حياة المدينة، كما ظهر تداخل في الهيكل التنظيمي بين الجهات الحكومية وغير الحكومية دون وجود هيئات مسؤولة عن هذه المناطق. كان للعوامل الاقتصادية أثر كبير على التحويلات العمرانية بأطراف مدينة القاهرة؛ من ناحية تغير قيمة الأراضي بمعنى سعر البيع والشراء الممكن تحقيقه أو العائد الاقتصادي لقطعة الأرض، حيث ارتبطت قيمة الأراضي بإمكانات استغلالها اقتصادياً؛ فالأراضي ضمن النطاق العمراني ذات قيمة أعلى نتيجة لإمكانية تحقيق دخل من تعميرها والاستفادة من الخدمات والمرافق المتوفرة، كما يمكن أن تؤدي المشروعات التنموية الكبرى إلى ارتفاع أسعار الأراضي خارج المخططات الاقتصادية الرسمية (الشاطر 2009).

لعبت المشروعات التنموية الكبرى دوراً بارزاً في إعادة تشكيل الهيكل العمراني على أطراف مدينة القاهرة، مثل إقامة مؤسسات التعليم العالي (أكاديمية مبارك والأكاديمية الحديثة وأكاديمية طيبة)، التي أدت إلى تحويل الاستخدامات المحيطة بها، سواء لإنشاء مدن جامعية أو للإسكان الخاص بالطلاب، كما ساهمت مشروعات الإسكان في مدينة القاهرة الجديدة في دفع توسع مدينة نصر وتغير استخدامات حي العاشر بها. تداخل الاستعمالات شكل عاملاً آخر في التحويلات على أطراف القاهرة، نتيجة محاولات المجتمعات الالتصاق بمركز المدينة أو بالمناطق الخدمية والاستفادة من مواردها، ما أدى إلى تضارب بين المفاهيم العمرانية والاجتماعية والاقتصادية بين هذه المجتمعات والسكان داخل المناطق الحضرية. كما أسهم غياب الحواجز الطبيعية بين المناطق الحضرية والمناطق المحيطة في اندماج هذه المجتمعات مع المدينة على المستويين المكاني والاجتماعي، وهو ما يعكس تأثير العوامل العمرانية على التوسع خارج الإطار التنظيمي المقترح. وأخيراً، ساهمت عوامل أخرى مثل تضارب التشريعات الخاصة بقطاع الإسكان في تشجيع السكان على البناء في المناطق المحيطة بالمدينة، ما أدى إلى ظهور مناطق عشوائية كحل بديل لمشكلة الإسكان، إلى جانب الهجرة المستمرة وزيادة عدد السكان والحراك الاجتماعي من وإلى قلب المدينة، وهو ما شكل المحرك الأساسي للنمو غير المخطط على أطراف القاهرة. (الشاطر 2009).

تُظهر حالة القاهرة أن التحول الحضري لم يكن نتاج النمو الداخلي للمدينة فحسب، بل نتيجة تفاعل عوامل متشابكة شملت الموقع الجغرافي، وشبكات النقل، وتركز الوظائف والمؤسسات، إضافة إلى سياسات التخطيط التي أعادت توجيه التوسع نحو الأطراف. هذه العوامل، وإن اختلفت سياقاتها، تتقاطع مع ما شهدته رام الله لاحقًا، حيث أسهم الموقع المركزي، وتمركز المؤسسات الإدارية والاقتصادية، وقيود التوسع المفروضة سياسيًا في إعادة تشكيل مسارات النمو العمراني باتجاه الأطراف المتاحة. في الحالتين، لم يؤدِّ التوسع إلى إنتاج مدينة متماسكة بقدر ما أفرز فضاءات انتقالية بين الريفي والحضري، اتسمت بتغيّر استخدامات الأراضي، وتداخل أنماط الاستيطان، وظهور أشكال سكنية لا تنتمي كليًا إلى المدينة ولا إلى القرية.

كما تُظهر حالة توسع القاهرة أن «الأطراف» شكّلت فضاءً مركزيًا لفهم التحول الحضري، إذ ارتبط نمو المدينة تاريخيًا بالامتداد نحو المجالات المحيطة وتغيّر استخدامات الأراضي فيها. غير أن هذا التوسع يُقدّم في معظم الأدبيات بوصفه امتدادًا حضريًا على حساب المناطق المجاورة، دون تحليل كافٍ لطبيعة التحولات الاجتماعية المصاحبة أو لأنماط التحضر الهجينة التي تتشكل داخل هذه المناطق الانتقالية. ومن هنا، تتيح حالة القاهرة إطارًا مهمًا لفهم ديناميات التوسع الحضري، لكنها تبقى محدودة في تفسير أشكال التحضر الجزئي أو "المشوّه".

ويُسهم هذا القصور التحليلي في فتح المجال لدراسة حالات أخرى مثل مدن المغرب العربي، حيث تُظهر التحولات العمرانية بعد الاستقلال توسعًا واضحًا على الأطراف، مع تأثيرات اجتماعية مباشرة على العلاقات بين السكان، بما في ذلك الفردانية وضعف الروابط التقليدية والتضامن المجتمعي (رشيق 2016).

أثر التحول الحضري على العلاقات الاجتماعية بشكل عام وعلاقات الجنسين بشكل خاص

تُظهر دراسة رشيق (2016) عن التحولات العمرانية في المغرب أن المدن الكبرى شهدت منذ فترة الحماية وحتى ما بعد الاستقلال امتدادًا عمرانيًا نحو الأطراف المحيطة بالمراكز التاريخية. ويختلف هذا التحول عن تجارب المدن الخليجية، التي كانت مدفوعة بشكل رئيسي بالعوائد النفطية والموارد الاقتصادية، إذ ارتبط التحول العمراني في مدن المغرب بدرجة كبيرة بعوامل ديموغرافية مكانية وجغرافية وتقنية، وهو ما يجعله يشترك مع تجربة القاهرة ورام الله في بعض هذه النواحي، مثل الامتداد نحو الأراضي المحيطة، ظهور فضاءات عمرانية جديدة خارج النطاق التاريخي للمدينة، مع فروق واضحة في سياق التخطيط والتنظيم. إلا أن ما يميز حالة المغرب هو أن الدراسة تناولت الأبعاد الاجتماعية بشكل مباشر، وهو جانب لم يتم تحليله في معظم الدراسات التي تتناول التحولات العمرانية، حيث يكون التركيز على العوامل الجغرافية والتقنية والوظيفية للنمو العمراني دون النظر إلى طبيعة العلاقات بين السكان.

يشير رشيق (2016) إلى أن التوسع على الأطراف لم يغيّر الشكل المكاني للمدينة فحسب، بل أثر أيضًا على العلاقات الاجتماعية داخل الأحياء الجديدة. فقد أفضت الأشكال العمرانية الحديثة إلى تآكل الروابط التقليدية بين السكان، إذ أصبحت العلاقات غالبًا سطحية ومقتصرة على تبادل التحية أو الخدمات اليومية البسيطة، مع تراجع واضح في مفاهيم التضامن والتآزر المجتمعي. وأظهرت نتائج المسح الميداني أن السكان يميلون إلى الانطواء على

الذات والأسرة، بينما يقتصر البعض على علاقات وظيفية أو خدمية فقط، وهو شعور عيّرت عنه الدراسة بوصف العلاقات الاجتماعية بأنها غالباً «باردة» وتركز على تفاعلات محدودة. كما بينت الدراسة أن مستويات التعليم والدخل أثرت على نوعية العلاقات، فكلما ارتفع المستوى الاجتماعي أو التعليمي، ازداد الميل إلى علاقات محدودة، في حين حافظ سكان آخرون على علاقات أقرب للنمط التقليدي ضمن الأسرة الممتدة أو الجيران المقربين (رشيق 2016، ص. 7-31).

في ضوء ما قدمته دراسة المدن المغربية الكبرى، التي أبرزت أن التوسع على أطراف المدن أعاد تشكيل العلاقات الاجتماعية، يمكن توسيع الفهم من خلال النظر في تجارب عربية أخرى تناولت البعد الاجتماعي للتحويلات العمرانية. تشير الدراسات إلى أن المدن العربية، مثل طرابلس في ليبيا ومدينة السلط في الأردن، تشهد تحولات اجتماعية وعمرانية مترابطة بفعل التحضر والتعليم ووسائل الاتصال الحديثة وسياسات تنظيم الأسرة. ففي طرابلس، طرأ تحول على النظام الأسري التقليدي الذي كان الرجل فيه يتمتع بالسيطرة المطلقة، إذ برزت مستويات متزايدة من الفردية وأصبح للمرأة دور أوسع في الحياة العملية داخل وخارج المنزل، وتجدر الإشارة إلى أن النساء دون سن 35 يملن لتبني مواقف أكثر حداثة تجاه الحياة، في حين تميل النساء الأكبر سناً إلى الالتزام بالقيم التقليدية. كما أصبح الشباب المتعلم يعتمد على وسائل التواصل الاجتماعي للتفاعل مع الأقارب، ويفضل تأسيس أسر مستقلة بعيداً عن بيت الوالدين، ما انعكس على حجم الأسر والطلب على المساكن وأنماط استعمال الأراضي. وفي مدينة السلط، يظهر التباين بين المدينة القديمة والحديثة بوضوح؛ فقد كانت المدينة القديمة تتسم بتجانس اجتماعي قائم على الروابط العائلية وانتفاء قوي للجماعة، مع كثافة سكانية عالية وبيوت صغيرة متلاصقة، واختلاط الاستخدامات السكنية والتجارية والحرفية، وغياب المسطحات الخضراء والوظائف الترفيهية، بينما كانت الأسرة الممتدة ونمط العمل الزراعي الأساس. أما المدينة الحديثة، فقد شهدت سيطرة الأسرة النووية، وتوسعاً أفقياً سريعاً، وانخفاض الكثافة السكانية، واستخدام مواد بناء مستوردة، مع تنظيم واضح لاستعمال الأرض، وظهور الوظائف الترفيهية والمساحات الخضراء، وتراجع الانتماء للعائلة الممتدة، وانتشار الفردية، والتحول المهني من الزراعة إلى الوظائف العامة والخاصة، ما انعكس على ارتفاع أسعار الأراضي وتوسع العمران وفق معايير التخطيط الحضري. وتشير المقارنة بين التجريبتين إلى أن التغيرات الاجتماعية والثقافية، بما في ذلك استقلالية الأسرة، وتغير دور المرأة، وانتشار الفردية، ووسائل الاتصال الحديثة، تتفاعل مع التحويلات العمرانية، فتؤثر على الكثافة السكانية، وأنماط استعمال الأرض، وطبيعة الفراغات والخدمات، بما يعكس الترابط الوثيق بين التغير الاجتماعي والتحول العمراني في المدن العربية (غضنفر 2014، ص. 99-102).

تشير المقارنة بين مدن طرابلس والسلط ومدن المغرب إلى وجود نموذجين مترابطين للتحويلات الاجتماعية والعمرانية. ففي طرابلس والسلط، كانت التحويلات الاجتماعية -استقلالية الأسرة، وتغير دور المرأة، وانتشار الفردية، ووسائل الاتصال الحديثة - هي المحرك الأساسي للتغيير العمراني، ما انعكس في انخفاض الكثافة السكانية، وتوسع الأحياء الجديدة، وتنظيم أوضح لاستعمال الأرض، وظهور الفراغات الترفيهية والمساحات الخضراء. أما في المدن المغربية

الكبرى، فقد بدأ التوسع العمراني على الأطراف كعامل ملاحظ، حيث أعاد تشكيل العلاقات الاجتماعية التقليدية، وأسهم في ضعف الروابط القرابية وظهور أنماط فردية متزايدة، ما يوضح كيف يمكن للعمران نفسه أن يكون محركاً للتحويلات الاجتماعية. ومن هذا المنظور، يظهر أن العلاقة بين التحويلات الاجتماعية والعمرانية متبادلة، لكن كل دراسة ركزت على جانب مختلف: إما المجتمع كمحرك للتغير العمراني، أو العمران كمحرك للتغير الاجتماعي.

يمكن القول بأن التحول الحضري نتج عنه أنماط متباينة من التغير الاجتماعي تختلف باختلاف السياقات الزمانية والمكانية، ولا يمكن اعتبارها عملية موحدة أو متجانسة عبر المجتمعات المختلفة. ويتعارض هذا الفهم مع الطروحات السائدة في نظريات التحديث، لا سيما تلك التي طوّرها منظّرو الفكر الحداثي في علم الاجتماع الغربي والاقتصاديات الكلاسيكية الجديدة، والتي تفترض أن جميع المجتمعات تسير وفق مسار تنموي خطي واحد ينتقل من «التقليدي» إلى «الحديث»، على غرار النموذج الغربي. إلا أن هذا الافتراض يتجاهل الخصوصيات التاريخية والاستعمارية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المختلفة، ويغفل أن التحويلات الحضرية لا تُنتج النتائج ذاتها في جميع السياقات، ولا يُفترض أن تتطابق مسارات التنمية خارج الغرب مع النموذج الغربي ذاته.

وانطلاقاً من ذلك، يصبح فهم العلاقة بين التوسع الحضري والمؤسسات الاجتماعية والثقافية أكثر دقة عند وضعه ضمن إطار عالمي-محلي يتسم بالانفتاح على مسارات تنموية بديلة، بدلاً من الاقتصار على الرؤية الحداثية السائدة. وفي هذا السياق، يطرح مايك دوغلاس (Mike Douglass) (1997) تصوراً أوسع لمسارات التنمية الحضرية، مستنداً إلى دراسته لمدن شرق آسيا، حيث ينظر إلى الشكل والوظيفة الحضرية بوصفهما بناءين اجتماعيين، أي تنظيمين اجتماعيين يعكسان علاقات القوة والبنى المؤسسية السائدة. فالمدن، وفق هذا المنظور، لا تكتفي بتنظيم استخدام الفضاء أو توزيع العمل، بل تسهم أيضاً في تعزيز أو تقييد عمليات التغير الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي. كما يبيّن دوغلاس أن التأثيرات الثقافية المصاحبة للتحضر في شرق آسيا لم تُنتج نموذجاً حضرياً موحداً، بل أفضت إلى تباينات اجتماعية وثقافية واضحة بين المجتمعات، مؤكداً أن التحويلات المرتبطة بالتوسع الحضري هي تحولات تاريخية ناتجة عن تناقضات داخلية، وأزمات بنيوية، وتغلغل قوى خارجية، إضافة إلى التحويلات الجوهرية في النظام الرأسمالي العالمي.

وقد شكّل التوسع العمراني بُعداً أساسياً من أبعاد التغير الاجتماعي على مستوى العالم، إلا أن التحضر لا يؤدي بالضرورة إلى توزيع أكثر عدالة للثروة التي يولدها. ففي العديد من المدن، تتزايد مظاهر عدم المساواة، ليس فقط على مستوى الدخل، بل أيضاً من حيث نوعية الحياة، بما يشمل ظروف السكن والعمل وإمكانية الوصول إلى الخدمات. وفي هذا الإطار، تبرز الثقافة باعتبارها عنصراً محورياً في فهم التغير الاجتماعي والتنمية الحضرية؛ فهي لا تقتصر على كونها مستودعاً للمعتقدات أو القيم السائدة، بل تشكّل أيضاً مصدراً للتنظيم الاجتماعي والتعبئة. ويعرّف دوغلاس الثقافة بوصفها "طرق للممارسات المشتركة"، تعكس أنماط السلوك المتوقعة والمحددة داخل المؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، حيث تعمل على إعادة إنتاج الهياكل الاجتماعية، بما في ذلك المكانة

الاجتماعية، والتمايز الطبقي، والوصول إلى الثروة والسلطة، كما تفسّر في الوقت ذاته التحولات الاجتماعية الجذرية (Douglass 1997).

ويرتبط التغير الاجتماعي غالبًا بالمجتمعات الحضرية بدرجة أكبر من ارتباطه بالمجتمعات الريفية التي تميل نسبيًا إلى السكون والاستقرار، وذلك بسبب ما تنسم به المدن من لا تجانس اجتماعي واختلال في التوازن التقليدي (Ullmann 1990). ومع الانتقال إلى الحالة الحضرية، تتباين مواقف الأسر تجاه تبني أنماط جديدة من السلوك أو التخلي عن أنماط تقليدية، ويعود ذلك إلى مدى توافق هذه الأنماط مع الموقع الاجتماعي والاقتصادي للأسرة (Meekers 1995). وفي هذا السياق، لا يمكن فصل التحولات في العلاقات الاجتماعية، بما فيها علاقات الجنسين، عن البنية الحضرية التي تُعاد من خلالها صياغة الأدوار الاجتماعية والتوقعات الجندرية.

على مستوى القيود الاجتماعية، فينظر إلى التحضر بوصفه عاملاً يضعف تأثير الأسرة الممتدة ويعزز الانتقال نحو الأسرة النووية، في سياق نظام اقتصادي قائم على الفردية والاستقلالية. وقد ترافق ذلك مع تراجع بعض القيم الريفية القائمة على التضامن والتعاون، وصعود أنماط من العلاقات النفعية، إلا أن ذلك لا يعني اختفاء الروابط القرابية بالكامل، إذ تشير دراسات مقارنة إلى أن أنماط القرابة قد تستمر بأشكال مختلفة في المدن، بل وقد تلعب دورًا مهمًا في الدعم الاجتماعي والاقتصادي، وإن كان هذا الدور يتفاوت تبعًا للمسافة المكانية وقدرة الأسر على التكيف مع البناء الاجتماعي الجديد (الضبع 1984؛ حميد 2008).

ويلعب الشكل الحضري والتصميم المعماري دورًا بالغ الأهمية في التمثيل الرمزي للمؤسسات الاجتماعية والثقافية، إذ لا تقتصر وظيفة المدينة على التنظيم المكاني للحياة الحضرية والإقليمية، بل تمتد لتشمل الإسهام في تكريس الأسس الأيديولوجية للأشكال السائدة للتنظيم الاجتماعي وما يرتبط بها من هياكل السلطة. وتؤدي الانقسامات الاجتماعية وعدم المساواة إلى زيادة استثمارات النخب في البعد الرمزي للبيئة المبنية، بوصفه أداة لإعادة إنتاج التمايز الاجتماعي. ومع ازدياد تخصص الوحدات الاجتماعية، تزداد الحاجة إلى أنماط عمرانية ذات مضامين رمزية متفاوتة لدمج الأجزاء المتباينة داخل المجتمع. (Douglass 1997)

وعليه، تُعد التحولات الحضرية، ولا سيما على مستوى العمران، وسيلة فاعلة لنشر ثقافة معينة أو إحداث تغيرات ثقافية عميقة، تؤثر في إدراك الأفراد لأنفسهم وللآخرين وفي أنماط تفاعلهم الاجتماعي. فقد ينتج التغير الثقافي عن إدخال ملامح عمرانية "وافدة" أو غير مألوفة، كما في حالة استدخال النموذج العمراني الغربي في القاهرة خلال عهد الخديوي إسماعيل، حيث انعكس العمران الحديث على السلوكيات الاجتماعية وأنماط الحياة، وأسهم في ترسيخ مظاهر الثقافة الغربية بين الطبقات الأرستقراطية آنذاك، مثل الموسيقى الغربية واستخدام اللغة الفرنسية وأنماط الترفيه الحديثة. وبالمثل، فإن أي تغيير في البيئة العمرانية، ولا سيما إلغاء الفراغات المكانية المرتبطة بأنشطة اجتماعية أو ممارسات ثقافية موروثية، يؤدي تدريجيًا إلى تراجع العادات والتقاليد المرتبطة بها، ما يؤكد الترابط الوثيق بين التحول العمراني والتحول الاجتماعي والثقافي (الشاطر 2009).

وبما أن التحول الحضري لا يُنتج أنماطاً اجتماعية متجانسة، بل يعيد تشكيل العلاقات الاجتماعية والجنسية بطرق معقدة ومتناقضة، يصبح من الضروري الانتقال من الإطار العام لأثر التحضر على العلاقات الاجتماعية إلى تحليل أكثر تفصيلاً للتغيرات التي تطال الحياة الأسرية وأوضاع النساء، ولا سيما في سياق الانتقال من النمط الريفي إلى الحضري.

التغيرات التي طرأت على الحياة الاجتماعية الأسرية والمرأة بشكل خاص

تشير معظم الدراسات التي تناولت أثر التحضر على النوع الاجتماعي، ولا سيما أوضاع النساء، إلى ثلاثة أبعاد رئيسية للتغير. يتمثل البعد الأول في الفرص الاقتصادية المرتبطة بالاقتصادات الحضرية النقدية، التي تتيح نظرياً إمكانيات أوسع للانخراط في العمل المأجور مقارنة بالمناطق الريفية، وإن كانت هذه الفرص لا تشكل بالضرورة تحسناً فعلياً في أوضاع النساء الريفيات. ويتمثل البعد الثاني في إمكانية الوصول إلى الخدمات المتنوعة، في حين يرتبط البعد الثالث بمسألة السيطرة الاجتماعية، إذ يُنظر إلى المدن باعتبارها فضاءات نقلٍ فيها الرقابة الاجتماعية مقارنة بالمجتمعات الريفية الصغيرة والمتماسكة، حيث يكون الانحراف عن المعايير الاجتماعية أكثر وضوحاً وأسهل رصدًا، ويصعب التهرب من العقوبات الاجتماعية. ويربط هذا اللاتجانس الحضري غالباً بفكرة التسامح، التي يفسرها البعض بانخفاض مستويات الإدانة الاجتماعية وتراجع تدخل الجوار (Evans 2017). ومع ذلك، فإن الحياة الأسرية في السياق الحضري تتطوي على تناقضات عميقة بين الرجال والنساء، إذ يظل البحث عن المعنى والهوية مرتبطاً بدرجة كبيرة بالعائلة والنوع الاجتماعي أكثر من ارتباطه بالجماعات الاجتماعية الكبرى، وهو ما يجعل التحضر عملية مزدوجة التأثير؛ فمن جهة قد تسهم في تفكك بعض العلاقات الاجتماعية، ومن جهة أخرى تخلق إمكانيات للفئات المُهمَّشة لتطوير أشكال جديدة من الثقافة والمقاومة لعمليات التغير المرافقة للتحضر على مستويات مختلفة (Thorbek 1988).

يرتبط التحضر أيضاً بتحول جوهري في تقسيم العمل، حيث يصبح العمل المأجور النموذج المهيمن لتنظيم الإنتاج، ويقترب ذلك بفصل بنيوي بين الوحدات الاجتماعية التي تنتج القيمة (الإنتاج) وتلك التي تنتج البشر والحياة اليومية (إعادة الإنتاج). فالإنتاج لم يعد يتم داخل العائلة أو وحدات القرابة، بل انتقل إلى المصانع والمؤسسات المتخصصة، بينما انحصر دور الأسرة تدريجياً في الرعاية دون امتلاك أدوات إنتاج أو قدرة على التأثير في تنظيم العمل أو مخرجاته. وقد انعكس هذا التحول بوضوح على الأسر الزراعية التي فقدت وظيفتها كوحدة اقتصادية مع تحويل استخدام الأراضي الزراعية إلى أغراض سكنية أو تجارية أو خدمية، وغالباً ما تم هذا التحول بشكل مفاجئ، دون إتاحة الوقت أو الموارد اللازمة للتأقلم. ونتيجة لذلك، واجه المزارعون صعوبات كبيرة في الانتقال من نمط الحياة الريفية إلى الحضرية، خاصة في ظل نقص المهارات والتدريب اللازمين للاندماج في سوق العمل الحضري (Minh Hoa 2002).

وقد أسهم هذا الفصل بين الإنتاج وإعادة الإنتاج في ترسيخ تقسيم العمل بين الجنسين، حيث أتيحت للرجال فرص أكبر للانخراط في العمل المأجور في المجال العام، وهو عمل يُقدَّر اجتماعيًا ويُكافأ ماديًا، في حين حُصرت غالبية النساء في أعمال إعادة الإنتاج غير مدفوعة الأجر. وعلى خلاف مجتمعات ما قبل الرأسمالية، التي كانت تنظم العمل والحياة اليومية ضمن وحدة اجتماعية واحدة قائمة على القرابة والتعاون، أصبحت مجتمعات المدن خاضعة لمنطق توسيع الإنتاج وتعظيم القيمة. وقد انعكس ذلك سلبًا على النساء الريفيات اللواتي انتقلن إلى المدن، إذ انتقلن من العمل الزراعي المشترك إلى مواقع هامشية في سوق العمل الحضري، مع فجوات واسعة في الأجور بين النساء والرجال. ففي الريف، لم يكن الحمل أو رعاية الأطفال سببًا لانقطاع النساء عن العمل الإنتاجي، نظرًا لمرونة الوقت ودعم شبكة القرابة، في حين يؤدي غياب هذا الدعم في المدينة وارتفاع كلفة رعاية الأطفال إلى دفع العديد من النساء إلى الانسحاب من سوق العمل والاعتماد الاقتصادي على الأزواج. (Sim 2007)

وتوضح تقارير دولية، مثل تقرير الأمم المتحدة بعنوان "النساء الريفيات ضمن عالم متغير"، أن أثر التحول الحضري يختلف باختلاف الموقع الطبقي للنساء. ففي حالات مالكات الأراضي أو النساء المنتميات لعائلات مالكة، أتاح بيع الأراضي الزراعية فرصًا للاستثمار في مشاريع صغيرة أو في تعليم الأبناء والهجرة. أما النساء العاملات بأجر في المزارع دون امتلاك أرض، فقد وجدن أنفسهن أمام خيارات محدودة بعد تحويل الأراضي إلى مناطق صناعية، وغالبًا ما انتهى بهن المطاف في أنشطة غير رسمية منخفضة الأجر، مثل الخدمة المنزلية أو العمل في المتاجر الصغيرة أو البيع المتجول (الأمم المتحدة 2008). وبشكل عام، يتزايد حجم العمل غير الرسمي للنساء في المدن، وهو عمل يفترق للحماية الاجتماعية والعقود الرسمية، ويشكل قطاع الخدمة المنزلية أحد أبرز مجالات تشغيل النساء الحضريات، لا سيما المهاجرات، رغم ما يتسم به من ساعات عمل طويلة، وعزلة اجتماعية، وقابلية عالية للاستغلال (منظمة العمل الدولية 2002؛ Pozarny 2016).

ولا يترجم الانخراط في العمل المأجور بالضرورة إلى تحسن في موقع النساء داخل الأسرة أو إلى علاقات أكثر مساواة بين الجنسين. فالدراسات تشير إلى أن مساهمة النساء تُقدَّر غالبًا فقط عندما تكون نقدية، بينما تستمر أعمال الرعاية غير المدفوعة في كونها غير مرئية اجتماعيًا، وهو ما يعمق أعباء النساء، خاصة الفقيرات منهن، ويحد من قدرتهن على الاستقلال الاقتصادي أو امتلاك الأصول، كما يزيد من تعرضهن للعنف (Olmsted ؛ Pozarny 2016؛ Mies and Thomsen 2000؛ 2005). ضمن هذا الإطار تطرح ماريا ميس (Maria Mies) وفيرونيكا ثومسن (Veronika Bennholdt-Thomsen) نقدًا جذريًا لمركزية العمل المأجور، حيث يعتبرن أنه لا يشكل أداة تحرر بقدر ما يمثل آلية بنوية لإعادة إنتاج علاقات الهيمنة، خصوصًا الجندرية منها. هذا النقد لا يقتصر على إبراز لا-مرئية العمل غير المأجور، بل يتجاوز ذلك إلى مساءلة منطق الحداثة الرأسمالية ذاته، الذي يفصل بين إنتاج السلع وإنتاج الحياة. ومن وجهة نظر الكاتبتين، فإن العمل المأجور لا يؤدي إلى إنهاء استغلال النساء، بل إلى مضاعفته، وهذا ما يعد شرطًا أساسيًا لاستمرار الرأسمالية، التي تعتمد على العمل غير المأجور بوصفه قاعدة خفية للتراكم. (Mies and Thomsen 2000).

يُفترض أحياناً أن الأيديولوجيات الجندرية تصبح أكثر مرونة في المدن، غير أن الواقع يكشف تعقيدات أكبر؛ فارتفاع مشاركة النساء في سوق العمل الحضري لا يعني بالضرورة تراجع القيود الأبوية أو العنف، بل قد يؤدي في بعض الحالات إلى ردود فعل عنيفة نتيجة تهديد الأدوار التقليدية. كما أن استمرار تحميل النساء مسؤولية أعمال الرعاية يعزز الطلب العالمي على عاملات المنازل والمربيات، ويكشف عن قصور أنظمة الرعاية العامة. وإلى جانب ذلك، تواجه النساء الحضريات أشكالاً خاصة من العنف المرتبط بالبنية التحتية الحضرية، وانعدام الأمن في الفضاءات العامة، ما يفرض قيوداً مكانية على حركتهن ومشاركتهن في الحياة العامة، ويعيد إنتاج أنماط من السلوك المحافظ داخل المدينة نفسها (Pozarny 2016).

وأخيراً، في حالة النساء الريفيات المهاجرات إلى المدن، لا تقتصر تجربتهن على التحول في طبيعة العمل، بل تشمل عمليات معقدة من إعادة تشكيل الهوية الذاتية والاجتماعية. فالدراسات حول الهجرة الريفية-الحضرية في الصين تظهر كيف تتبنى النساء هويات حضرية جديدة، ويتخلين عن الهوية الفلاحية، مع إدراكهن في الوقت نفسه لمحدودية اندماجهن الطبقي والاجتماعي في المدينة، وما يصاحب ذلك من شعور بالاغتراب وعدم الانتماء الكامل (Zhang 2014). ويُستخدم الانخراط في الأنشطة الاجتماعية غير القرابية والشعور بالرضا عن المجتمع الجديد كمؤشرات أساسية على التكيف مع الحياة الحضرية (الضبع 1984). وتشير أعمال آسيا جبار إلى بعد آخر من أبعاد الاغتراب المرتبط بالتحويلات المكانية التي تعيشها النساء في البيئات الحضرية الحديثة؛ ففي تصويرها لعالم النساء داخل الشقق والفضاءات المغلقة، تبرز العزلة بوصفها تجربة مكانية واجتماعية في آن واحد، حيث تتراجع إمكانات الحركة والتفاعل اليومي، وتصبح المرأة أكثر انفصالاً عن شبكات العلاقات التي كانت تشكل جزءاً من حياتها الاجتماعية في الفضاءات الأكثر انفتاحاً، وتصور جبار هذا الواقع من خلال نساء يعشن داخل كون مغلق، تنقلص فيه فرص التواصل والمشاركة، وتغدو أصواتهن مهددة بالصمت والانقطاع، بما يجعل المكان نفسه عاملاً مؤثراً في إنتاج مشاعر العزلة والانفصال عن المحيط الاجتماعي (جبار، 2017).

غير أن هذا الاغتراب لا يمكن فهمه فقط بوصفه نتيجة للانتقال الجغرافي من الريف إلى المدينة، بل بوصفه انعكاساً لتحول أعمق في طبيعة المكان ذاته، حين يعاد إنتاجه ضمن منطق حضري - رأسمالي يعيد ترتيب العلاقات الاجتماعية والقيم الرمزية وفق اعتبارات السوق والكفاءة والتنافس. في هذا السياق، يشير عمر (2018) إلى أن التحولات الحضرية والتغيرات العمرانية المتسارعة في العالم العربي تسببت باضطرابات كثيرة، ففي كثير من الأحيان ترتب عليها تناقضات اجتماعية تطورت لأزمات، فهناك صعوبة في خلق روابط بين الوافدين إلى المدينة (أو القرية التي أصبحت مدينة بفعل التحولات الحضرية) وسكانها الأصليين، هذا إلى جانب الصعوبة التي يواجهها الوافدون في التأقلم مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي داخل الحيز المدني. ويعد الاغتراب واحداً من أبرز أعراض هذه التحولات، بوصفه تعبيراً عن فجوة متنامية بين الإنسان والمكان حين يتحول الأخير من إطار اجتماعي حاضن إلى فضاء تنافسي تحكمه اعتبارات اقتصادية وهيكلية.

ملخص الفصل الأول

يتناول الفصل التحولات العمرانية بوصفها جزءًا من عملية تحضر مركبة، لا يمكن اختزالها في التوسع المكاني أو النمو السكاني، بل تشمل أبعادًا اجتماعية واقتصادية وديموغرافية وسلوكية. وينطلق من نقد التعريفات الكمية للتحضر، ليؤكد أن التحول العمراني لا يعكس بالضرورة تحضرًا فعليًا.

يعتمد الفصل مفهومًا نقديًا للتحضر، يرى المدينة نتاجًا لتشابك قوى الرأسمالية، والسياسات التخطيطية، والسياقات الاستعمارية، لا ككيان عمراني محايد. ومن هذا المنظور، يُفهم التوسع الحضري بوصفه آلية لاستيعاب فائض رأس المال وإعادة إنتاج علاقات الهيمنة، حيث تتحول الأرض والعمران إلى سلعة استثمارية، كما يظهر في عدد من السياقات العربية والفلسطينية، ولا سيما في محيط رام الله.

ويبرز الفصل دور الاستعمار والرأسمالية التابعة في تشكيل مسارات التحضر في العالم العربي، حيث أسهمت هذه العوامل في تعميق الفجوات بين المركز والأطراف، وإنتاج تحولات عمرانية غير متوازنة. كما يوضح أن التحضر المعاصر أدى إلى تآكل الثنائية التقليدية بين الريف والحضر، منتجا فضاءات هجينة انتقالية تجمع خصائص ريفية وحضرية في آن واحد.

ويخلص الفصل إلى أن التحولات العمرانية تعكس تحولات اجتماعية عميقة، أبرزها تفكك الروابط التقليدية، تصاعد الفردانية، إعادة تشكيل البنية الطبقية، وضعف الانتماء والاعترا ب داخل الفضاء المدني، إلى جانب تحولات في علاقات النوع الاجتماعي، حيث يرتبط تغير أنماط السكن والعمل والتنقل بإعادة تعريف أدوار المرأة داخل الأسرة والمجال العام، واتساع مشاركتها الاقتصادية، وتراجع نموذج الأسرة الممتدة لصالح الأسرة النواة. وعليه، فإن كثيرًا من التحولات العمرانية المعاصرة تمثل أشكالًا من تحضر جزئي أو مشوه، ما يجعل العمران أداة لإعادة إنتاج الفروقات الاجتماعية والجنسانية أكثر من كونه تعبيرًا عن تحضر شامل.

الفصل الثاني: تقاطع الاستعمار الاستيطاني مع النيولبرالية في

تحولات المشهد العمراني في فلسطين

في السياق الفلسطيني، لا يمكن قراءة التحولات الحضرية قراءة شكلية معزولة عن بنيتها السياسية-الاقتصادية. فقد تشكلت المدينة الفلسطينية الحديثة ضمن تقاطع مركب بين الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي وديناميات العولمة والاقتصاد النيولبرالي، حيث استُخدمت أدوات التخطيط، وضبط الأرض، وإعادة توزيع السكان كآليات لإعادة إنتاج الحيز بما يخدم السيطرة الديموغرافية وتفكيك المجال الوطني (خمايسي 2021؛ ريان والمالكي 2021؛ المالكي وتماري 2021). وعليه، فإن المشهد العمراني الفلسطيني هو نتاج تفاعل التحولات الجيوسياسية مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية عبر مراحل تاريخية متعاقبة. يتتبع هذا الفصل مسار التحولات الجيوسياسية بالإضافة إلى التحولات في البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والديموغرافية وما ترتب عليها من تغيرات على صعيد البنية العمرانية في فلسطين (خمايسي 2021؛ المالكي وتماري 2021).

لمحة عامة عن واقع التحولات الحضرية والتغيرات العمرانية في فلسطين

يمكن تتبع تأثير التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية على التحولات الحضرية في فلسطين وتشكيل المشهد العمراني فيها من خلال المراحل الزمنية المحورية التالية، والتي تتمثل في المرحلة السابقة للانتداب البريطاني على فلسطين، مرحلة الانتداب البريطاني الممتدة حتى عام 1948، المرحلة التي أعقبت النكبة الفلسطينية عام 1948 وقيام دولة إسرائيل والممتدة حتى عام 1967، مرحلة الاحتلال الإسرائيلي منذ عام 1967 التي شملت بقية الأراضي الفلسطينية المتمثلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، اندلاع الانتفاضة الأولى عام 1987 وإعلان فك الارتباط الأردني عام 1988، وأخيراً إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو عام 1993. تشكلت المدن الفلسطينية تاريخياً كمدن وسطية تابعة لمراكز إقليمية خارجية، ما حال دون تبلور مدينة رئيسية تقود شبكة حضرية وطنية. في أواخر العهد العثماني، أسهمت إصلاحات التنظيمات وتسوية الأراضي وتطوير البنية التحتية في انتقال العمران من نمط الأحواش والحارات التقليدية إلى البناء المنظم وفق خرائط تنظيمية حديثة، وتوسع المدن خارج الأسوار، متأثرة بنماذج التخطيط الأوروبية إلا أن هذا المسار ظل محكوماً بالتبعية السياسية والإدارية (بشارة 2021؛ خمايسي 2021).

جاء الانتداب البريطاني لِيُسَرِّعَ التمدن عبر تشريعات التخطيط (1921، 1936)، وإدخال تقنيات بناء حديثة، وتطوير مناطق صناعية وموانئ، خاصة في حيفا ويافا، ما أدى إلى انفجار سكاني وارتفاع عدد السكان من نحو 690 ألفاً عام 1914 إلى أكثر من مليوني نسمة عام 1948 (خمايسي 2021). وخلال هذه المرحلة تبلورت شبكتان حضريتان متوازيتان: عربية أصلاً وعبرية صهيونية وافدة، في سياق تنافس على الأرض والموارد، ما عمّق الطابع الصراع للحيز الحضري (بشارة 2021؛ خمايسي 2021).

مثلت نكبة 1948 نقطة انقطاع حادة في المسار الحضري؛ إذ تعرضت المدن والقرى لتطهير حيزي وعمراني ممنهج، وتحول الفلسطينيون من أغلبية إلى جماعات مجزأة جغرافياً فاقدة لقاعدتها الاقتصادية المتكاملة (خمايسي 2021؛ 2013). في الداخل، خضعت البلدات العربية لسياسات تضيق تخطيطي ومصادرة أراضي ومنع توسع، ما أفضى إلى تمدن مشوّه قائم على تضخم القرى دون قاعدة إنتاجية موازية. أما في الضفة الغربية وقطاع غزة، فاستمرت المدن بالتوسع غير المنظم مع استيعاب اللاجئين في مخيمات متاخمة، ما أنتج نسيجاً حضرياً جديداً في ظل اقتصاد ضعيف ومنفصل عن مراكزه التاريخية (بشارة 2021).

أدت التحولات الاقتصادية بعد النكبة إلى انهيار واسع في سوق العمل في الضفة الغربية؛ فقد خسر عشرات الآلاف مصادر رزقهم، وانخفضت الأجور بصورة حادة، وتراجعت مستويات السكن والخدمات الأساسية، مع ارتفاع البطالة والفقر (هلال 1975). هذا الانهيار البنوي شكّل الأساس المادي لتحولات عمرانية اتسمت بالعشوائية والضغط على البنية التحتية، وأعاد تشكيل العلاقة بين الريف والمدينة في إطار هش.

بعد احتلال عام 1967، أعادت إسرائيل تشكيل المجال الحضري عبر سياسات مزدوجة قوامها الإدماج الاقتصادي والعزل المكاني. فتم إدماج العمالة الفلسطينية في السوق الإسرائيلي، مقابل فرض قيود صارمة على التوسع الهيكلي، ومصادرة الأراضي، وإحاطة المدن بنطاقات تمنع نموها الطبيعي، بالتوازي مع توسع استيطاني أعاد رسم الخريطة المكانية (بشارة 2021؛ هلال 1975). كما خضعت منظومة التخطيط لسيطرة عسكرية مباشرة حتى اتفاق أوسلو، ما أدى إلى نمو بطيء وغير متكافئ وتحول المدن إلى مراكز خدماتية محدودة الوظيفة (خمايسي 2021). وعلى الرغم من بروز المدن الكبرى كمحركات سياسية خلال الانتفاضة الأولى عام 1987، ظل نمط المدن الصغيرة والمتوسطة سائداً، من دون تبلور مركز حضري وطني قادر على قيادة شبكة مدن مستقلة. ويمكن القول أن التحولات الاقتصادية التي أعقبت النكبة—من انهيار البنية الإنتاجية، وتكريس التبعية، والاعتماد على العمل في إسرائيل والهجرة الخارجية—شكّلت الأساس البنوي لتحولات عمرانية اتسمت بعدم الاكتمال والنشوء. فقد توسعت المدن والبلدات الفلسطينية عمرانياً دون تطور متوازن في بنيتها الاقتصادية أو سيادتها التخطيطية، ما أفضى إلى نمط تمدن تابع، مجزأ، ومقيد باعتبارات استعمارية وجيوسياسية، أكثر من كونه نتاج مسار وطني مستقل (خمايسي 2021).

الهجرة وإعادة تشكيل البنية الاجتماعية والعمرانية

في ظل هذا الانهيار، تحولت الهجرة إلى استراتيجية بقاء مركزية منذ خمسينيات القرن العشرين. ويمكن تمييز مسارين رئيسيين: العمل داخل إسرائيل منذ ستينيات القرن الماضي، والهجرة إلى دول الخليج والأردن، ولاحقاً إلى أوروبا والأمريكيتين.

أسهم العمل داخل إسرائيل في إدماج العمالة الفلسطينية ضمن اقتصاد تابع، مع إبقاء المدن والقرى ضمن نطاقات عمرانية مقيدة. وقد أعاد هذا النمط تشكيل تقسيم العمل داخل الأسرة، إذ تولت النساء أدواراً موسعة في إدارة الحياة

اليومية، إلا أن الهجرة المرحلية رسخت نموذج "الرجل المعيل" وأعدت إنتاج العلاقات الجندرية التقليدية، خاصة مع محدودية انخراط النساء في العمل المأجور (تراكي وجقمان 2008).

أما الهجرة إلى الخارج، فقد شكّلت قناة أساسية لتكوين طبقة وسطى فلسطينية جديدة خارج الاقتصاد الوطني. فقد أظهرت التحويلات المالية أثرها المباشر في البناء والعمران، حيث مَوَّل المهاجرون إنشاء مساكن حديثة خارج النوى التقليدية، كما في "الحي الأميركي" في قرية بتين، ما مثّل انتقالاً من السكن القروي المغلق إلى أنماط عمرانية تعكس صعوداً طبقياً. وتكرر هذا النمط في قرى ومدن الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث توسع البناء الفردي وظهرت أحياء جديدة مرتبطة برأس المال المهاجر (هلال 2002).

غير أن تشكل هذه الطبقة الوسطى تم في ظل غياب دولة وطنية قادرة على تنظيم العلاقات الطبقية، ما جعلها منفصلة نسبياً عن البنية الإنتاجية المحلية، ومعتمدة على اقتصاد خارجي. كما عززت الهجرة النزعة المحافظة وإعادة إنتاج التضامن القروي بوصفه رأس المال الاجتماعي في سياق هشاشة سياسية واقتصادية، حيث تزامن الانخراط في أسواق عمل حديثة مع التمسك بالروابط العائلية والهويات المحلية (تراكي وجقمان 2008).

بذلك، لم تكن الهجرة مجرد انتقال سكاني، بل آلية أعادت تشكيل المشهد العمراني عبر: توسع البناء الخاص، انتقال أنماط معمارية جديدة، نشوء أحياء طبقية مميزة، وتعميق التفاوتات المكانية. وفي الوقت ذاته، كرّست تبعية الاقتصاد الفلسطيني لأسواق العمل الخارجية، ما حدّد من إمكان نشوء قاعدة حضرية إنتاجية مستقلة.

الهجرة والعمل في الداخل وأثرهما على أدوار النساء في القرى

على الرغم من الدور الأساسي الذي قامت به النساء في قرى الضفة الغربية عقب هجرة أزواجهن إلى الخارج أو العمل داخل إسرائيل، حيث قمن بدور الأم والأب والمعيّل الاقتصادي للعائلة، إلا أنه لم يتم التطرق إلى ذلك بشكل واضح وصريح في الدراسات المتوفرة حول الهجرة في فلسطين، حيث يشكل هذا الدور تحولاً مهماً في تحول تقسيم العمل بين الجنسين، وهو ما سيتضح في المادة الإمبريقية لهذه الدراسة في الفصل الثالث.

تشير الدراسات التي تناولت موضوع هجرة الأزواج في مصر إلى أن هجرة الأزواج لا تؤدي فقط إلى تغييرات مادية أو اقتصادية، بل تعيد صياغة ميزان القوى داخل الأسرة، إذ تنتقل النساء إلى أدوار قيادية وإدارية كانت حكراً على الرجل. بينما ركزت دراسة أيمن أنسي على التغير القيمي وتحول المجتمع نحو المادية نتيجة الهجرة، تعمقت دراسة جودي برينك في الآليات اليومية التي تمارس من خلالها المرأة دور المعيلة، موضحة أن الهجرة تمنح المرأة "تمكيناً إدارياً" في شؤون المنزل، لكنه يظل تمكيناً مشروطاً بغياب الزوج ومحكوم بمدى استقلاليتها عن أسرة الزوج الممتدة (أنسي 1997؛ برينك 1991).

إضافة إلى ذلك، تُظهر الدراسات في مصر أن النساء في غياب الزوج يواجهن ضغوطاً نفسية واجتماعية، مثل صراع الأدوار التربوية، القلق المالي بسبب الاعتماد على تحويلات غير منتظمة، والفجوة في الإشراف التعليمي للأبناء (أنسي 1997؛ برينك، 1991). وبشكل خاص، يُبرز دور الحماة والعائلة الممتدة في السياق التقليدي كمحدد رئيسي

لمدى تمكين المرأة، إذ أن استقلاليتها في اتخاذ القرارات المالية والإدارية يكون محدوداً ما لم تتحرر من سلطة الأسرة الممتدة. كما يبرز الربط بين الدراسات أن التحول في أدوار النساء ليس مجرد نتيجة للهجرة أو العمل، بل ناتج عن تفاعل عوامل متعددة تشمل استقلالية اتخاذ القرار المالي والإداري، توزيع المسؤوليات داخل الأسرة، والتوازن مع سلطة الحماية والأسرة الممتدة. في البداية قد تُقَيّد الحماية هذه السلطة، لكن مع استمرار غياب الزوج، تُصبح الزوجة المعيلة المركزية، مما يعكس قدرة الهجرة على إعادة تشكيل العلاقات الجندرية، ولو بشكل مؤقت، حتى عودة الزوج (أنسي 1997؛ برينك 1991).

الدراسات المتوفرة في هذا الإطار في السياق الفلسطيني، تشير إلى أن الهجرة الخارجية اتّسمت بطابع مرحلي، إذ كان الرجال يهاجرون أولاً ثم تلتحق بهم أسرهم. وفي المرحلة الأولى، كانت النساء يخضعن لسلطة العائلة الممتدة. وفي المرحلة الثانية، كن ينتقلن بصفة "تابعات"، مع فرص شبه معدومة للعمل، مما أسهم في إعادة ترسيخ نموذج "الرجل المعيل والمرأة ربة المنزل". وقد عزز هذا النمط منظومة العلاقات الجندرية التقليدية، في الداخل الفلسطيني أيضاً، بحكم القيود على إرث النساء، واستبعادهن من سوق العمل المأجور، والتحاق أعداد واسعة من الرجال بالعمل في إسرائيل ثم في مؤسسات السلطة الفلسطينية (تراكي وجقمان 2008). تشير البيانات إلى أن أقل من 12% من النساء العربيات—بما فيهن الفلسطينيات في دول الخليج—انخرطن في العمل المأجور في الخليج خلال الثمانينيات، وهي نسبة مماثلة لمعدلات تشغيل النساء في الضفة والقطاع في تسعينيات القرن العشرين. وهذا يعني أن أغلبية النساء المهاجرات وجدن أنفسهن في موقع التابع، وبهذا تكون الهجرة سببا في إعادة إنتاج وتأكيد العلاقات الجندرية التقليدية.

وعلى الرغم من أن الهجرة الخارجية والعمل في الداخل أسهما في إعادة إنتاج الأدوار الجندرية التقليدية في القرى الفلسطينية، من خلال تكريس نموذج الرجل المعيل والمرأة التابعة، فإن هذه النتائج لم تكن متجانسة على امتداد الحيز الفلسطيني. إذ تختلف انعكاسات التحولات الاقتصادية والاجتماعية على أوضاع النساء باختلاف السياق المكاني، ولا سيما بين الريف والمدن الكبرى، حيث تتقاطع البنية الطبقية، وأنماط العمران، وفرص التعليم والعمل مع أشكال أكثر تنوعاً من الحضور النسائي في المجال العام (تراكي وجقمان 2008).

مرحلة أوسلو عام 1993 ودور السلطة الفلسطينية في التحولات العمرانية

شهدت الضفة الغربية وقطاع غزة، منذ بدء مرحلة أوسلو عام 1993، تحولا جديدا في مسار التحضر وتوسعا عمرانياً واسع النطاق أحدث تحولا جوهريا في المشهد المعماري الفلسطيني. فقد برز تناقض واضح بين النسيج التقليدي المتجسد في البيوت الحجرية ذات الألوان الترابية والقباب الصغيرة المنسجمة مع الطوبوغرافيا، وبين الأبنية الحديثة المنتشرة حول المراكز التاريخية، وهي منشآت كبيرة متعددة الطوابق مبنية من الحجر الكلسي والاسمنت والأسقف المستوية التي يعلوها الملحقات التقنية كخزانات المياه والهوائيات والألواح الشمسية. وقد جاء هذا التوسع على حساب

الأراضي الزراعية والعامة، في ظل انقطاع شبه كامل بين العمارة الجديدة والموروث المعماري القديم، بعد تراجع الحرف التقليدية واختفاء البنّائين المهرة، وتزايد الاعتماد على تقنيات الإنتاج الميكانيكي (بشارة 2021، ص. 240). أسهمت حرية البناء النسبية بعد عقود من القيود العسكرية الإسرائيلية والإدارة المدنية لفلسطين، إضافة إلى الضغط السكاني وتطلعات الاستقلال، في تسريع وتيرة النمو الحضري إلى مستوى يشبه عمليات إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الحروب (بشارة 2021، ص. 240). كما أفضت اتفاقية أوسلو إلى فصل السكان عن الأرض وتوزيع الصلاحيات بصورة تُبقي السيطرة الفعلية بيد الاحتلال. فوضعت المدن الفلسطينية في المنطقة «أ» تحت إدارة السلطة تخطيطياً وأمنياً، بينما مُنحت السلطة صلاحيات مدنية محدودة في البلدات الصغيرة المصنّفة «ب»، في حين بقيت المنطقة «ج» -التي تشكّل 60% مساحة الضفة- خاضعة للسيطرة الإسرائيلية الكاملة. ونتج عن هذا التقسيم تقطيع جغرافي وحصار للمدن، وخلق للقرى الواقعة داخل المنطقة «ج»، رافقه توسّع استيطاني كثيف أعاق تصحيح مسار التمدن الفلسطيني وأعاد تشكيل المشهد الحضري في سياق استعماري ضاغط (خمايسي 2021، ص. 51-55). أما في المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية، وخاصة المنطقة «أ»، شجعت السياسات الرسمية توسع المدن والاستثمار في العقار، بما في ذلك إنشاء ضواحي جديدة ومراكز تسوق، وظهور مشاريع حضرية مخططة بالكامل مثل مدينة روابي. وقد استُخدمت الزيادة السكانية المتسارعة ذريعة لاعتماد إجراءات تخطيطية عاجلة ومستمرة منذ عام 1993 وحتى الوقت الحاضر (بشارة 2021، ص. 240). يمكننا القول بأن معظم المظاهر الحضرية تركزت بشكل خاص في رام الله التي تحولت إلى المركز الإداري والسياسي والاقتصادي للسلطة الفلسطينية. ولا يعود هذا التحول فقط إلى نشوء السلطة، بل أيضاً إلى عوامل اجتماعية وسياسية سابقة أسهمت في تكوين خصوصية المدينة وتمييزها مقارنة بالمدن الفلسطينية التاريخية الكبرى مثل نابلس والخليل (المالكي وتمامي 2021). وفي هذا السياق، يوضح خمايسي (2021) بأن الاتساع الحضري في مدينة رام الله جرى دون سياسة تخطيط وطنية موجهة، بل تولّت مبادرات القطاع الخاص، وتشكلت أحياء سكنية وصناعية وتجارية جديدة، وتوج ذلك بمشروع مدينة روابي. وأسهم هذا كله في إعادة هيكلة النسيج الحضري وارتفاع نسبة التحضر إلى أكثر من 75%، وتكوّن نموذج عمراني جديد بثلاث مكونات لنسيج المدينة الفلسطينية: النواة التقليدية التي تمر بعملية ترميم وتحديث، الأحياء المحيطة بالنواة التي أقيم بعضها من دون تخطيط بالتنسيق مع القطاع الخاص، أغلبيتها عبارة عن مبان لا يتجاوز ارتفاعها أربع طبقات وتفتقر إلى حيز عام لائق، وأحياء جديدة مخططة على أسس الحداثة، تشمل مباني سكنية متعددة الطبقات، وتحتوي على شقق متنوعة من ناحية الانتماء الاقتصادي - الاجتماعي، ومفتوحة للطبقات الوسطى. وقد أُقيم داخل هذه المناطق المتحضرة الجديدة مراكز تجارية، وتنتزه، خُطّطت وبنيت بحسب نماذج معمارية عصرية حديثة، بعضها مستورد من نماذج المدن الغربية الرأسمالية (خمايسي 2021، ص. 53).

تطورت المدن الفلسطينية خلال العقدين الأخيرين في الضفة الغربية وفقاً لمسارات عمرانية متباينة. حيث برزت رام الله ومحيطها كمركز حضري متصاعد، بينما حافظت مدن الأطراف على دورها كمراكز خدمات للقرى المحيطة (خمايسي 2021، ص. 53-54)، ما يعكس التسلسل الهرمي للمركز والطرف كما تصفه النظرية الماركسية للفضاء،

إذ يهيمن المركز على الأطراف ويعيد إنتاج علاقات عدم تكافؤ اقتصادي واجتماعي. في هذا السياق، بدأت تتبلور شبكة حضرية متروبوليتانية تتجاوز حدود البلديات التقليدية (خمايسي 2021)، مع توسيع النسيج الحضري الذي يعيد توظيف الأراضي الزراعية (في منطقة الدراسة سردا وأبو قش) ضمن منطق حضري استثماري يخدم الاقتصاد المركزي للمدينة، ما أدى إلى تغييرات عميقة في البنية الاجتماعية للسكان وانتقال وظائف الأرض من إنتاج زراعي إلى امتدادات حضرية وسكنية. ورغم قصر المسافات بين المدن، فإن القيود السياسية المفروضة من قبل الاحتلال الإسرائيلي، بما في ذلك السيطرة على الأراضي الواقعة بين المدن وإقامة الحواجز العسكرية، أعاقَت توسع المدن المركزية بشكل حر، وعززت استمرار انتشار المدن الوسطية في الأطراف، التي شكلت مراكز مدينية ثانوية (خمايسي 2021، ص. 54) ضمن تسلسل هرمي متعدد المستويات، حيث يظل الطرف خاضعاً لتأثير المركز الأعلى، ولكنه في الوقت نفسه قد يهيمن على أطراف أدنى درجة. ومن منظور لوفيفر وماسي، يشكل هذا التحول العمراني إنتاجاً اجتماعياً للفضاء، حيث لا يُنظر إلى المكان على أنه ثابت، بل كنتاج لتفاعلات اقتصادية وسياسية واجتماعية متشابكة، تتضمن إعادة تشكيل الهويات وأنماط الحياة والسلوكيات والقيم اليومية للسكان. بهذا المعنى، توسع رام الله على أراضي سردا وأبو قش ليس مجرد توسع جغرافي، بل عملية حضرية شاملة تُنتج علاقات اجتماعية جديدة، وتعيد تنظيم الفضاء وفق منطق الهيمنة المركزية والتكامل الاقتصادي، بما يعكس ديناميكية الفضاء الحضرية وتداخل الأبعاد الاقتصادية والسياسية والثقافية في إعادة إنتاج العلاقات بين المركز والطرف.

كما أدى تطويق المدن الفلسطينية بالمستوطنات إلى تقييد الحركة والتواصل بين المدن وتشجيع البناء العمودي بدلاً عن التوسع الأفقي، ما فاقم مشاكل الحركة والازدحام والتلوث نتيجة عدم جاهزية البنية التحتية لهذا التمدد الكثيف (خمايسي 2021).

ورغم أن مشروع السلطة كان يستهدف توحيد وتكامل الضفة وغزة في إطار مشروع "غزة-أريحا أولاً" لإعادة بناء وحدة الحيز الفلسطيني ومعالجة التشوهات التي أصابت مسار التمدن منذ 1948 وتفاقت عام 1967، إلا أن استمرار السيطرة الإسرائيلية-حزبياً ووظيفياً-حاصر هذا الطموح وعرقل إمكان تشكل منظومة مدينية فلسطينية متماسكة. وإلى جانب العوامل الخارجية، أسهمت عوامل داخلية فلسطينية متعددة في تكريس هذا الاختلال الحضري وتعميق الانحراف في مسار تطور المدينة الفلسطينية. (خمايسي 2021، ص. 55).

الحدثة الحضرية الفريدة لمدينة رام الله: تحول تاريخي عمراني واجتماعي

تبرز رام الله، على غرار مدن عربية معاصرة مثل بيروت، كمدينة تتبنى أساليب العولمة رغم ظروف الحرب والاحتلال. فقد "تعلمت على الرغم من الحرب والاحتلال كيف تعيش وتستمتع بالحياة" (تراكي وجقمان 2008، ص 33). وتُعد المدينة نموذجاً فريداً في فلسطين من حيث الانفتاح الاجتماعي والاستثماري، إذ تعكس المباني الزجاجية الضخمة والمقاهي والمطاعم المعولمة توجهاً واضحاً نحو دمج المدينة ضمن منظومة الاقتصاد العالمي. هذا الواقع المعاصر يتناقض كلياً مع وضع رام الله التاريخي؛ إذ لم تصنف المدينة تاريخياً ضمن المدن الكوزموبوليتانية مثل القدس أو

حيفا أو يافا، ولم تمتلك تاريخاً مدينياً راسخاً مثل نابلس أو الخليل. حتى أواخر القرن التاسع عشر، كانت رام الله قرية جبلية تقليدية تعتمد على الزراعة وحياة فلاحية موسمية قائمة على الاعتناء بالمزارع والكروم خلال مواسم الصيف. ومع منتصف القرن التاسع عشر، بدأت ملامح التحول تظهر تدريجياً، مدفوعة بانتشار المؤسسات التبشيرية الأجنبية التي بنت كنائس ومدارس في بيئة مسيحية أورتودوكسية، ما خلق منافسة بين الطوائف الأجنبية والكنيسة المحلية التي تأخرت في تأسيس مؤسسات تعليمية حديثة، قبل أن تدرك أن جمهورها يتجه نحو تلك الإرساليات، مدفوعاً بوعود التعليم والفرص الخارجية (تراكي وجقمان 2008).

دخلت رام الله القرن العشرين بتركيبة ديمغرافية مسيحية واقتصاد يعتمد على زراعة الزيتون والتين والعنب، إضافة لوجود بعض المهن، لتصبح اليوم مركز السلطة الفلسطينية ومركز حضري رئيسي تتميز بطبقة وسطى متعلمة تعيش أنماط حياة معولمة (تراكي 2021).

الهجرة وتأثيرها على التحولات العمرانية والاجتماعية في رام الله

كانت الهجرة الواسعة إلى الأمريكيتين مطلع القرن العشرين نقطة تحول رئيسية، إذ أسهمت التحويلات المالية للمهاجرين في تراكم الثروة وإعادة تشكيل المجال العمراني والاجتماعي للمدينة، لا سيما من حيث استثمار الأموال في شراء الأراضي، فشيّدت منازل حديثة خارج الأحياء التقليدية، وأنشئت مؤسسات تجارية وخدمية جعلت رام الله مركزاً محلياً صاعداً (تراكي وجقمان 2008).

مع فترة الانتداب، تسارعت عملية التحول الحضري بفعل تدفق مهاجرين داخليين، خصوصاً من منطقة الخليل، بحثاً عن فرص عمل متاحة بفعل تراجع الاعتماد على الزراعة. كما استقطب التوسع العمراني خارج المركز التقليدي (البلدة القديمة-رام الله تحت اليوم) عدداً كبيراً من البنّائين والحرفيين من القرى المجاورة، وهو امتداد لتقاليد الهجرة الداخلية التي ميّزت جبل الخليل حيث دفعت الفاقة وندرة الأراضي الزراعية السكان للعمل في القدس وغيرها. وتشير تراكي وجقمان إلى أن تاريخ هذه الهجرة المبكرة -المرتبطة بفقدان الأرض وتراجع اقتصاديات الريف- ما زال بحاجة إلى دراسة معمقة (تراكي وجقمان 2008).

أسهم تشكّل طبقة وسطى محلية تدريجياً خلال فترة الانتداب، إلى جانب الدور الحاسم للهجرة الخارجية، في تحويل رام الله إلى مركز إقليمي ناشئ. فقد دفعت استثمارات المهاجرين في البناء والمؤسسات والأنشطة التجارية نحو تحديث مظاهر الحياة اليومية وخلق نمط اجتماعي أكثر انفتاحاً بفعل الزيارات الدورية للمغتربين. هذه العلاقات العابرة للحدود، المرتبطة أساساً بالجاليات الفلسطينية في الأمريكيتين، أدت إلى تكوين ذائقة حضرية جديدة داخل المدينة؛ إذ كانت زيارات المهاجرين الدورية، خاصة من مدن أميركية كبيرة مثل سان فرانسيسكو وشيكاغو، سبباً في إدخال أنماط جديدة من الملبس والسلوك، لتصبح جزءاً طبيعياً من المشهد الاجتماعي. مع ترسخ سمعة المدينة في الانفتاح والتنوع، ازدادت قدرتها على جذب المثقفين والمهنيين والنشطاء السياسيين من مناطق أخرى، ما عمّق تنوعها الاجتماعي والثقافي (تراكي وجقمان 2008).

النكبة وتشكل المدينة الهجينة

شكّلت سنة 1948 نقطة انعطاف حاسمة في المسار الاجتماعي لمدينة رام الله، إذ شهدت تحولاً جذرياً مع موجات الاقتلاع والتهجير التي طالت الفلسطينيين. ورغم أن مدينتيّ نابلس والخليل—كبرى مدن الضفة الغربية—استقبلتا أعداداً من اللاجئين (وبصورة أكبر في نابلس)، فإن التحول الأكثر عمقاً حدث في رام الله، التي غدت مدينة للاجئين والمهجرين من مختلف أنحاء فلسطين (تراكي وجقمان 2008).

ما يميّز رام الله عن غيرها من المدن المضيفة للاجئين هو أن جزءاً مهماً من الوافدين الجدد كانوا من أبناء الطبقة الوسطى المسيحية في المدن الساحلية، مثل يافا واللد والرملة، وهم غالباً من التجار وأصحاب الحرف الحضرية. وقد أدى حضور هؤلاء إلى تعزيز الوجود المسيحي في المدينة، الذي كان في طور التراجع، وإلى تشكيل نواة طبقة وسطى جديدة تضم أصحاب الحوانيت والتجار الصغار والموظفين والمدرسين، ولاحقاً المهنيين من أصحاب الاختصاصات المختلفة (تراكي وجقمان 2008).

ولاحقاً، اندمج هؤلاء اللاجئون الحضريون في النسيج الاجتماعي للمدينة، خلافاً للاجئين من أصول ريفية الذين نُقلوا إلى مخيمات داخل المدينة وخارجها. ومع مرور الوقت أصبح هؤلاء جزءاً من الطبقة الدنيا الجديدة في رام الله، إلى جانب مهاجرين قادمين من منطقة الخليل (تراكي وجقمان 2008).

رام الله بعد اتفاقية أوسلو

بعد اتفاقية أوسلو وانسحاب القوات الإسرائيلية عام 1995، أصبحت رام الله العاصمة الفعلية للسلطة الفلسطينية، مستقطبة المقرات السياسية والإدارية: مكتب الرئيس ورئاسة الوزراء والوزارات والمجلس التشريعي، إضافة إلى القنصليات والممثليات الأجنبية والمنظمات الدولية والمحلية. هذا التحول السريع غيّر المدينة من بلدة صغيرة إلى مركز سياسي وإداري، ومع تدفق المؤسسات توسّع الاستثمار العقاري بوتيرة غير مسبوقة، وبدأت المباني الشاهقة - المكونة من عشر طبقات أو أكثر - بالظهور منذ منتصف التسعينيات. وفق بيانات بلدية رام الله، مساحة الأبنية المنشأة بين 1996 و1999 تجاوزت ما بُني في أربعة قرون سابقة، وهو نمو مدفوع بارتفاع الطلب وتدفق رؤوس الأموال الداعمة لولادة الدولة. هذا التركيز المؤسسي عزز موقع المدينة كمحور سياسي وتجاري، ورفع قيمتها في سوق العقارات والخدمات، مستنداً إلى موجة دعائية ضخمة صوّرت رام الله كمساحة للفرص، ما جذب إليها سكاناً من الريف والمراكز الحضرية الأخرى بحثاً عن العمل والارتقاء الاجتماعي (بشارة 2021، ص.241).

مع اندلاع الانتفاضة الثانية وإعادة الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية بين 2002 و2004، أدت الإغلاقات والحوادث إلى تقليص الحركة بين المدينة ومحيطها، ما سرّع انتقال شرائح واسعة من الموظفين والعمال وأصحاب الأعمال إلى الإقامة الدائمة فيها. ومع أن رام الله كانت قبل ذلك مركزاً سياسياً وتجارياً، إلا أنها بعد تلك المرحلة تحولت إلى مدينة مركزية بذاتها يُنتج فيها رأس المال السياسي والتجاري ويستهلك في المكان ذاته (بشارة 2021، ص.242).

على المستوى التخطيطي، حافظت المدينة بعد أوسلو على آليات العمل التقليدية نفسها القائمة على إعداد المخططات من قبل البلدية ورفعها إلى مجلس التنظيم الأعلى للمصادقة، ثم مراجعتها والموافقة عليها. وبعد اعتماد المخططات تكتسب سلطة القانون، ويتحول المخطط الملون إلى أداة نافذة تحدد حدود البناء والاستخدامات. ورغم أن العملية تشمل الجمهور شكلياً، إلا أنها تستند إلى اعتراضات فردية وليست نتاج مشاركة مجتمعية منظّمة، مما يعكس محدودية تأثير السكان في رسم مسار التنمية الحضرية. وعلى الرغم من مبادرات محلية لحماية المشهد الطبيعي والتراث، فقد كانت أقل تأثيراً من نفوذ المستثمرين والمانحين، في ظل توافق تام بين السلطة ومجتمع المانحين ورأس المال الخاص على تعزيز بيئة استثمارية تجعل العقار المجال الأكثر ربحية وأمناً بعد أوسلو. وتكشف هذه الديناميات عن استمرار أنماط استعمارية في ممارسات التخطيط، رغم انتقال السلطة رسمياً إلى إدارة محلية، حيث يظل الحيز العام منكشاً وتُدار التنمية بطريقة تقنية صلبة لا تتفاعل مع طموحات السكان ولا مع رؤيتهم لمستقبل مدينتهم (بشارة 2021). تتسم المرحلة التي تلت وفاة ياسر عرفات (سنة 2004 إلى الوقت الحالي) بظهور إصلاحات حكومية واسعة قادها سلام فياض، وبانفتاح متسارع على اقتصاد السوق الحرة في الضفة الغربية. حيث تحولت الأرض الفلسطينية إلى سلعة اقتصادية، وشهدت المدينة توسعاً كبيراً في سوق المال والرهن العقاري وتجارة العقارات، والاستيراد خصوصاً من الصين، مع تسهيلات ائتمانية ومصرفية أتاحها المؤسسات المالية، مما منح شرائح واسعة استقلالاً نسبياً عن رأس المال العائلي. ارتفعت أسعار الأراضي بشكل ملحوظ، إذ تضاعفت أكثر من عشر مرات خلال عقدين، وكانت هذه الأسعار مرتبطة بالسياسات الاقتصادية والقيود السياسية، وليس فقط بالعرض والطلب، نظراً لسيطرة السلطة الفلسطينية على نحو 40% فقط من مساحة الضفة الغربية (بشارة 2021، ص. 243).

على المستوى الاجتماعي، ساعدت هذه التحولات في ترسيخ صورة رام الله كمدينة مفتوحة نسبياً، مقارنة بمراكز الضفة المحافظة مثل نابلس والخليل، حيث ارتبطت الهجرة الداخلية والخارجية بتعزيز الطبقة الوسطى الجديدة، وتشكيل أنماط حياة حضرية أكثر انفتاحاً، وخلق مساحات اجتماعية متقدمة للنساء والتعليم والعمل، مع استمرار تمايز المدينة عن النمط الريفي والمحافظة في المدن الأخرى. (تراكي وجقمان 2008).

رام الله وصعود الطبقة الوسطى الحضرية في السياق العربي والفلسطيني

يمكن فهم تحولات رام الله ضمن إطار أوسع لتحولات المدن العربية، حيث تعيد الطبقات الوسطى الحضرية ذات التوجهات المعولمة صياغة الذائقة الحضرية وأنماط الحياة والممارسات الثقافية. (Taraki 2004)

تشهد الطبقة الوسطى الحضرية في العالم العربي تحولات عميقة نتيجة انهيار المشروع القومي لما بعد الاستعمار، وتراجع دور الدولة في التعليم والعمل والحماية الاجتماعية. وفي هذا السياق، بات الحراك الاجتماعي مشروطاً باكتساب أدوات جديدة لا توفرها الدولة، مثل تعلّم اللغات الأجنبية، وبناء رؤوس أموال ثقافية، وصوغ مشاريع حياة فردية داخل اقتصاد معولم. ومع انسداد قنوات الترقّي التقليدية، لجأت هذه الطبقة إلى مبادرات فردية وعائلية لإعادة إنتاج مكانتها الاجتماعية. (Taraki 2004)

في السياق الفلسطيني، شكّلت نهاية الانتفاضة الأولى ومسار أوسلو نقطة انعطاف اجتماعي وثقافي محورية، إذ أدى تفكك الخطاب الوطني المهيمن إلى تراجع شرعية الثقافة الفلاحية، وإعادة تطبيع التراتبية الاجتماعية، وترسيخ قبول متزايد بالفوارق الطبقية. وقد اقترن ذلك بتبني قيم طبقة وسطى معولمة قائمة على الفردانية وصوغ مشاريع مهنية وعائلية متخصصة، وهي تحولات وجدت في رام الله بيئة حضرية مثالية للتبلور، ما جعلها حاضنة مركزية لتكثيف هذه الروح الجديدة للطبقة الوسطى الفلسطينية. (Taraki 2004)

وهم الاستقلالية وصورة الوضع الطبيعي والتعايش مع الاحتلال

يرتبط استقلال رام الله الوهمي وانفصالها عن الواقع الفلسطيني بالنظام الاجتماعي والحيثي الذي تشكل بعد انهيار عملية أوسلو، حيث أنتجت المدينة صورة حضرية توهم الوضع الطبيعي والتعايش المشترك مع الاحتلال والحرية، مما كون احساساً مؤجلاً بالاستقلال الوطني. رافق النمو الحضري المتسارع نقد واسع، إذ تداخلت المدينة مع السلطة السياسية، وأصبح النقد ضد السلطة مرادفاً للنقد الموجه للمدينة. في الانقسام بين غزة والضفة الغربية، صوّرت غزة كمركز للمقاومة والفقر، فيما رام الله مثّلت التطور الاقتصادي والخنوع، أو ما وصفته بعض الدراسات بالمدينة "المنفصلة في فقاعة"، غير ممثلة لما يحدث على صعيد فلسطين (بشارة 2021، ص. 246-247).

في هذا السياق، تبنت رام الله مظاهر معولمة كالمدن الكوزموبوليتانية في المنطقة العربية، مظهرة تناقضات بين التوجه العالمي والانفتاح من الرؤى المحلية. ساهمت الطبقة شبه المتوسطة في التحولات المكانية، من خلال التمدد نحو المناطق الريفية، وإنشاء مشاريع واسعة مثل روابي والحي الدبلوماسي والريحان، من جهة أخرى، شجعت هذه التحولات استثمارات جديدة في أنظمة استهلاكية حديثة. فالتسوق والمولات، بما فيها مراكز كبرى مثل بلازا مول وسلسلة سوبر ماركت برفو، شكّلت فضاءً لإعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية والاستهلاكية، مع فصل الإنتاج عن الاستهلاك وخلق طبقات جديدة من المشاركين في الاقتصاد الحضري (بشارة 2021، ص. 246-247).

يستمر النمو الحضري في رام الله كعملية متشابكة من البناء والتفكيك للحيز والأفكار ورأس المال، فمشاريع تبدأ وأخرى تنتهي، وتُنشأ مقاهي ومراكز تجارية وتغلق أخرى، ما يعكس دينامية مستمرة وتنافساً داخلياً على الموارد المكانية والاقتصادية. وفي هذا السياق يقول بشارة: "وبينما يفتتح حي الريحان مركز تسوق لأكاسا الذي كلف أربعين مليون دولار في سنة 2019، يقوم المستثمرون في قلب رام الله بوضع خطط بناء سينترو مول على حطام مبنى تاريخي غير مصنف" (بشارة 2021، ص. 249).

في هذا السياق، وكما هو الحال في مركز رام الله حيث تتعاقب المشاريع وتتبدل الاستخدامات ويتصاعد التنافس على الحيز، يمتد هذا المنطق الحضري نفسه إلى الأرياف المحيطة بالمدينة. فالتوسع العمراني في هذه الحالة يعتبر عملية مستمرة من إعادة تشكيل المكان، تنتقل من قلب المدينة إلى أطرافها. في هذا الإطار تُعد بلدة بيتونيا أحد البلدات المتأثرة بالامتداد الحضري لمدينة رام الله، ما أسهم بشكل ملحوظ في تراجع وفقدان طابعها الريفي. فقد جاء الزحف العمراني والتوسع الحضري لمدينة رام الله على حساب مساحات واسعة من الأراضي الزراعية التابعة لبلدة بيتونيا، مما

أدى إلى اتساع رقعتها العمرانية وازدياد درجة التداخل والتفاعل المكاني والوظيفي مع رام الله، إلى جانب تصاعد الضغط على المرافق والخدمات العامة نتيجة الزيادة السكانية المتسارعة (أبو ريده، 2011، ص.3).

ومع ارتفاع الكثافة السكانية وتنامي معدلات النمو السكاني والعمراني، فضلاً عن تنوع وتعدد الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، شهدت بلدة بيتونيا توسعاً عمرانياً متزايداً على حساب الأراضي الزراعية. وقد أسهم هذا النمو في زيادة الطلب على الأراضي، ما أدى إلى ارتفاع أسعارها نتيجة تحولها من استخدامات زراعية منخفضة العائد إلى استخدامات حضرية ذات مردود اقتصادي أعلى. وترتب على هذا التحول تقلص المساحات الخضراء وتشويه النسيج العمراني للبلدة، خاصة في ظل غياب التوجيه الواضح لمحاور التوسع العمراني وعدم الالتزام بقواعد التخطيط الحضري، ما أسهم في تسارع فقدان بيتونيا لطابعها الريفي لصالح مظاهر التحضر السريع.

تناول أبو ريده (2011) أبرز العوامل التي أسهمت في زيادة وتيرة التحضر في بلدة بيتونيا، وتحولها خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً من قرية إلى بلدة ثم إلى مدينة، وذلك في سياق النمو المتسارع لمدينة رام الله وتحولها إلى عاصمة مؤقتة للسلطة الفلسطينية. وقد خلصت دراسته إلى أن بلدة بيتونيا تجمع بين خصائص عمرانية ريفية وأخرى حضرية، إلى جانب وجود تداخل عشوائي في أنماط استخدامات الأراضي، واستمرار الزحف الحضري على حساب الأراضي الزراعية، فضلاً عن تزامن الفكر والسلوك الريفي والحضري لدى السكان. ويُعد هذا الواقع نموذجاً واضحاً لعمليات الانتقال من النمط الريفي إلى الحضري في دول العالم الثالث، والتي غالباً ما تُفرز أنماطاً فوضوية (أبو ريده 2011، ص. 110-112)

كما تجدر الإشارة إلى أن الباحث تناول الخطة التي أعدتها وزارة الحكم المحلي ووزارة التخطيط، والمعروفة بخطة مشروع متروبوليتان مدن رام الله والبيرة وبيتونيا، إضافة إلى عدد من القرى والبلدات المحيطة بها مثل سردا وأبو قش وعين عريك، حيث تهدف هذه الخطة إلى أن تكون إطاراً إرشادياً وتخطيطياً مستقبلياً يوجه عملية التنمية العمرانية للمدن الثلاث والمناطق المجاورة لها، وصولاً إلى تحقيق مفهوم التكامل الوظيفي على صعيدي الإدارة والتخطيط (أبو ريده، 2011، ص.59-60).

في مناطق مثل سردا وأبو قش التي تتناولها هذه الدراسة، تتحول الأراضي الزراعية إلى امتداد عمراني للمدينة، لاستيعاب متطلبات السكن والاستثمار، ضمن الدينامية ذاتها التي تميز رام الله. وفي هذا الامتداد، تُعاد صياغة صورة "الوضع الطبيعي" من خلال مشاريع حديثة، بينما تبقى آثار هذه التحولات على استخدام الأرض والعلاقات المحلية أقل حضوراً في الخطاب السائد. وعليه، لا يمكن فهم توسع رام الله كحالة معزولة، بل كجزء من تحولات حضرية أوسع في فلسطين، تشكلت في سياق التحولات النيوليبرالية العالمية وتفاعلها مع واقع الاحتلال، وهو ما سيتم تناوله في القسم التالي من خلال نموذجين حضريين.

التحول النيوليبرالي في فلسطين

ظهرت النيوليبرالية كنقطة تحول ثورية في التاريخ الاقتصادي العالمي بين عامي 1978-1980، حيث تم التوجه نحو تحرير الأسواق، وكما يجادل هارفي فإن النيوليبرالية هي في جوهرها مشروع يهدف إلى إعادة تكوين أعراف وأساليب عمل الرأسمالية. وضمن هذا المشروع، يصبح العمران وتشكيل المكان أداة مركزية لتصرف فائض رأس المال، وهو ما يستدعي عملية "التدمير الخلاق" لأساليب الحياة والعمل القديمة، من أجل تحويل المكان لصالح مشاريع استثمارية عقارية جديدة تضمن استمرار الربح (هارفي 2017). بالانتقال إلى السياق الفلسطيني، تأخذ النيوليبرالية طابعاً فريداً، فهي لا تعمل فقط كأداة اقتصادية، بل كإطار سياسي للحكم تحت الاحتلال. يرى حداد (2016) في كتابه "فلسطين المحدودة" بأن المشروع النيوليبرالي الفلسطيني (خطة فياض) صُمم ليكون بمثابة "تكنولوجيا سياسية" تهدف إلى تثبيت الواقع السياسي القائم.

يوضح حداد بأن هذا المشروع يسعى إلى إعادة بناء منظومة موسعة من المعايير والممارسات التي تطل العلاقات الاجتماعية واستخدام المساحة وأسواق العمل وعلاقات النوع الاجتماعي، والغاية من هذا التحول، وفقاً لحداد، هي "استخراج الربح السياسي" حيث يتم توجيه المجتمع نحو الرفاه الاستهلاكي والارتباط بالسوق العقاري والمديونية كبديل عن الانخراط في المشروع الوطني التحرري (حداد 2016). وبهذا المعنى، يتلشى مفهوم التحرر الوطني ويتم استبداله بالازدهار الاقتصادي الفردي. ومن الجدير بالذكر، أن السلطة الفلسطينية تعمل كمتعاقد من الباطن لتحقيق غاية القوى الدولية والاحتلال في تهدئة المجتمع الفلسطيني عبر دمج مصالحه في مشاريع اقتصادية استهلاكية. يكمن دور أصحاب رؤوس الأموال في الاستجابة للسياسات النيوليبرالية في ظل غياب بدائل استثمارية إنتاجية واقتصاد حبيس ومحروم من السيادة على الموارد نتيجة بروتوكول باريس الذي قيد استقلالية القرار الاقتصادي الفلسطيني. هذه السياسات جعلت من "الأرض الزراعية" السلعة الأكثر ربحية عند تحويلها إلى فضاء حضري. (حداد 2016)

نماذج على التحولات الحضرية في فلسطين الناتجة عن التحولات النيوليبرالية العالمية

مدينة روابي

تشكل مدينة روابي حالة تعكس الدور الاستثماري للقطاع الخاص ودمج فلسطين في منظومة الاقتصاد العالمي، وفق رؤية للتنمية الاقتصادية المستقلة عن السياق السياسي والاحتلال الإسرائيلي. وهو ما يعكس الأجندة النيوليبرالية المرتبطة بالاستثمار والطبقة الاقتصادية الفلسطينية الناشئة. فهذه المدينة تقع شمال بلدة بيرزيت في فلسطين على أرض كانت سابقاً ضمن القرى المحيطة بها (بيرزيت وعطارة وعبوين وعجل)، وهي أول مدينة فلسطينية يتم بناؤها بمبادرة القطاع الخاص، حيث شاركت شركة مسار الدولية وشركة ديار القطرية في مشروع بنائها، والذي يعكس قدرة القطاع الخاص على تشكيل الفضاء الحضري مباشرة، مقارنة بالمدن الفلسطينية القديمة التي تطورت تدريجياً عبر مراحل متعددة من التفاعلات الجيوسياسية والاقتصادية والاجتماعية. ومن جهة أخرى، يعكس المشروع قدرة رأس

المال الخاص الفلسطيني على الاستفادة من السياسات الإسرائيلية القائمة، وتلبية احتياجات الطبقة الوسطى الفلسطينية ضمن بيئة محدودة ومقيدة بالاحتلال، بينما تُعزز في الوقت ذاته التسليح الاقتصادي للأرض الفلسطينية. وقد ركزت الحملات الدعائية للمدينة على ثلاثة أهداف رئيسية: التأكيد على أنها أول مدينة فلسطينية مخططة، وإبراز البعد الوطني للمشروع، والتأكيد على قدرتها على مواجهة توسع المستعمرات الإسرائيلية المجاورة، مثل مستعمرة عطيرت. في المقابل، استبعدت هذه الحملات الدعائية الجوانب الاجتماعية والسياسية لبناء المشروع، بما في ذلك آثارها على القرى المحيطة والبنية البيئية والاجتماعية. من الجدير بالذكر أن معارضي مشروع مدينة روابي يطلقون عليها لقب "المستوطنة الفلسطينية الأولى"، في إشارة إلى اعتمادها على النماذج الإسرائيلية في التخطيط العمراني والتصميم المعماري (أموروسو 2021، ص. 279-293).

أعادت اتفاقية أوسلو تشكيل المشروع الاستيطاني بما يتماشى مع التحولات النيوليبرالية العالمية، ووفرت للسلطة الفلسطينية إطاراً لإدارة الحكم الذاتي الجزئي، مع إبقاء السيطرة الأساسية للمستعمر الإسرائيلي. أسهمت هذه العملية في تقنين الأراضي الفلسطينية، وتشكيل أشكال جديدة للسيطرة الأمنية، وإضفاء الطابع الرسمي على التحول نحو دولة ليبرالية تحت الاحتلال. يمكننا القول بأن اتفاقية أوسلو وفرت الأرضية لتشكيل طبقة فلسطينية رأسمالية محمية سياسياً، قادرة على الاستفادة من الاستثمارات والمصالح الاقتصادية الدولية. إلا أن هذه الطبقة الجديدة أصبحت مرتبطة بالسلطة الفلسطينية ومؤسساتها شبه الحكومية، ما أدى إلى مزيد من التبعية الاقتصادية والسياسية لمشروع الاستيطان الإسرائيلي (أموروسو 2021، ص. 282-285).

من هذا المنطلق، تشكل مدينة روابي مثالاً على التفاعل بين الرأسمالية الفلسطينية والاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي. فقد أعادت المدينة إنتاج العلاقات الطبقية، واستتسخت معايير التخطيط العمراني الإسرائيلية، بما في ذلك الاستشارات مع شركة صفدي ومشروع مستعمرة موديعين. كما ساهم المشروع في تحويل الأرض الفلسطينية إلى سلعة اقتصادية، مع التأثير المباشر على القرى المجاورة، وتقييد التنمية الاقتصادية المحلية وفق البروتوكول الاقتصادي المرافق لأوسلو. وبالتالي، يجسد مشروع مدينة روابي بشكل واضح كيف يستخدم الرأسماليون الفلسطينيون التنمية الاقتصادية كأداة للحفاظ على الوضع الاستعماري القائم، من خلال تعزيز طبقة ترى الربح الفردي كشكل من أشكال مقاومة الاحتلال، مع الحفاظ على الترتيبات الهيكلية التي يفرضها الاحتلال. وبكلمات أخرى، تظهر مدينة روابي كيف تعمل الرأسمالية الفلسطينية ضمن إطار الاستعمار الاستيطاني، من خلال توجيه التنمية الحضرية لصالح الطبقة الوسطى، بينما تضعف مقاومة السكان الأصليين وتحد من سيطرتهم على الأرض (أموروسو 2021).

بلدة قراوة بني حسان

في سياق النيوليبرالية والعولمة، تبرز قراوة بني حسان في ريف محافظة سلفيت نموذجاً للتحولات الحضرية في الريف الفلسطيني. فقد أسهم ظهور شريحة جديدة من التجار الفلسطينيين المستوردين من الصين، إلى جانب عوامل ما بعد الاحتلال، في تعزيز مظاهر حضرية داخل مجتمع شبه ريفي، مع تراجع السمات التقليدية. انعكس ذلك على الاقتصاد

المحلي عبر نمو القطاع التجاري، وظهور مشاريع استهلاكية وأسواق طرفية، وارتفاع القيمة العقارية، إضافة إلى تغير أساليب السكن والعلاقات الاجتماعية، حيث أعادت الديناميات الاقتصادية ترتيب القوة داخل الأسرة وظهرت سلوكيات استهلاكية طبقية (ريان والمالكي، ص. 381-382)

التحولات المهنية وريادة الأعمال

شهدت التركيبة المهنية تغييرات كبيرة بعد عام 1967، مع اندماج القوى العاملة في سوق العمل الإسرائيلي. استثمر بعض العمال الدخل والخبرة المكتسبة في مشاريع صناعية محلية صغيرة، مثل مصانع الرخام والنجارة، ما أوجد عقلية استثمارية لدى الشباب، وانفتح جيل جديد على الاستيراد من الصين. اليوم يضم هذا القطاع نحو خمسين تاجرًا يوفر حوالى 16% من قوة العمل المحلية، محوّلين البلدة إلى مركز تجاري واستثماري متنوع يشمل الأدوات المنزلية، المعدات الصناعية، والأثاث، مع توسع فرص العمل للنساء والشباب (ريان والمالكي، ص. 387-391).

الأسواق والديناميات التجارية

ساهم توسع الأسواق في إعادة تشكيل الطابع المكاني والاجتماعي للبلدة، فظهرت أسواق تقليدية وصناعية وأسواق التجار الجدد، إضافة إلى سوق شارع رئيسي حديث جذب استثمارات خارجية. وقد حول هذا التداخل السوقي البلدة من بيئة شبه ريفية إلى مركز خدماتي واستهلاكي يخدم القرى المحيطة، مع توسع قطاع الخدمات وظهور مشاريع تجارية متنوعة (ريان والمالكي، ص. 393-395).

القيمة العقارية

أسهمت الاستثمارات المتزايدة للتجار والمستثمرين المحليين في ارتفاع أسعار الأراضي والمباني وتحويلها إلى سلعة استثمارية تتجاوز قيمتها التقليدية المرتبطة بالإنتاج الريفي. فقد تضاعف سعر الدوم في المناطق الخارجية للبلدة بشكل كبير، ووصل في وسط البلدة والشوارع الرئيسية إلى مستويات أعلى، ما يعكس التأثير المباشر للنشاط التجاري على السوق العقارية. كما تغيرت استخدامات المباني، فبعد أن كانت مخصصة للسكن فقط أصبحت متعددة الأغراض (سكن/تجاري/صناعي) (ريان والمالكي، ص. 395-396).

الأسرة والعلاقات الاجتماعية

ترافق التحول الاقتصادي مع تغير في البنية الأسرية؛ إذ أصبحت الأسر نوية مع استمرار العلاقات الممتدة، وأعيد ترتيب القوة الاجتماعية داخل الأسرة بناءً على القدرة الاقتصادية. كما ازدادت أهمية العلاقات القرابية كمصدر للدعم المالي والخبرة، بينما ظهرت علاقات مهنية جديدة داعمة للتمويل، الشراكة، والتعلم التجاري، ما أدى إلى بناء شبكات اجتماعية متوازية مع القرابة التقليدية (ريان والمالكي، ص. 396-398).

السلوكيات الثقافية والاستهلاكية

عززت التحولات الاقتصادية القدرة الشرائية للسكان، وظهرت سلوكيات حضرية تشمل الاستهلاك الرمزي، السفر الترفيهي، والمشاركة في التعليم الجامعي المتخصص، مع اهتمام أكبر بالمهارات التجارية واللغات. كما تأثر التجار الجدد بالثقافة العملية الصينية، ما ساعدهم على اكتساب مهارات المثابرة والإدارة والتجارة، رغم محدودية التأثير الثقافي بسبب قصر مدة الزيارة وصعوبة اللغة (ريان والمالكي، ص. 400-403).

التحولات العمرانية

فرضت القيود الإسرائيلية على استخدام الأراضي حدودًا على التوسع شرقًا، بينما أدى الطلب المتزايد على الاستثمار التجاري إلى توسع شعاعي نحو الغرب والشمال، وظهر عشر أحياء جديدة، ومباني متعددة الاستخدام تعكس قيم التجارة والنمو الاقتصادي. ارتفعت المباني التجارية والصناعية، وظهرت الأسواق المتعددة وحركة المشتري والموزعين وانتشار الحاويات الصينية، بينما فضّل التجار توجيه مواردهم نحو الاستثمار التجاري بدلاً من المساكن الفارهة، بما يعكس التوجهات الاقتصادية الجديدة للبلدة (ريان والمالكي، ص. 403-408).

مفهوم القرى الحضرية

دور الحالة الاستعمارية في التحولات الحضرية (السكنية والاجتماعية) في السياق الفلسطيني في الداخل المحتل

يمكن القول بأن عملية التحضر التي شهدتها البلدان النامية تعد جزئية ومزيفة، وأفرزت أنماطاً وسطية تجمع بين الطابع الريفي والحضري. وهذا الواقع ينطبق أيضاً على الحالة الفلسطينية، فالتحول الحضري الأكثر ملائمة للواقع الفلسطيني يتجسد في مفهوم "القرى الحضرية"²، وهي تكوينات هجينة تجمع بين السمات الريفية والحضرية. على الرغم من التحولات الحضرية الجارية في التجمعات العربية في الداخل المحتل، يبقى الحنين إلى القرية واضحاً في أنماط السلوك والقيم الجمعية لدى العرب الفلسطينيين، اللذين يعيش نحو 95% منهم في بلدات مدينية، و30% في مدن عربية، إلى جانب 8% في مدن مختلطة. فالتحولات الاقتصادية والمهنية والاجتماعية لم تلغ التماهي الثقافي

² يعود أصل مصطلح "القرية الحضرية" إلى دراسة هيربرت غانز (Herbert Gans) الميدانية لحي "الويست إند" في بوسطن، حيث استخدمه لوصف المجتمعات التي نجحت في إعادة إنتاج "النظام الاجتماعي للقرية" داخل النسيج المادي للمدينة عبر تكريس الروابط الأولية والقربانية؛ مما يشير إلى أن غانز يصف صموداً اجتماعياً طوعياً ضد ثقافة المدينة (Gans 1962). وفي السياق الفلسطيني، يفهم هذا المصطلح كنمط "تحضر هجين" ومشوه يثير جدلاً حول طبيعته، فبينما يرى اتجاه نظري أن المشكلة تكمن في قصور البنى الريفية عن مواكبة النمو الحضري، يرى التوجه النقدي أن التشوه نابع من طبيعة التحضر القسري المفروض ضمن قيود سياسية وتخطيطية استعمارية تتقاطع مع السياسات النيولبرالية. وبذلك، تبرز القرى الحضرية كفضاءات وسطية تعكس التوتر بين المدينة والريف؛ حيث يتم تحويل الهوية الإنتاجية للأرض لصالح تسليع عقاري نيولبرالي، مع الحفاظ على الشبكات الاجتماعية التقليدية كآلية استجابة لضغوط هذا التحضر المحدود.

مع القرية، بل رافقها حفاظ على المنظومة الاجتماعية التقليدية داخل الفضاء المدني. وقد نتج عن هذا التداخل بين الأنماط القروية والمدنية نشأة مدن صغيرة ذات طابع هجين لا تتجسد فيها سمات المدينة الحديثة والمجتمع المدني بالمفهوم الكامل، بل تجمع بين ممارسات ريفية وأخرى حضرية في حيز مدني غير مكتمل النضج (خمايسي 2021، 44-45).

تختلف القراءات حول التحولات العمرانية والقرى الحضرية بين من يرى أن المشكلة تكمن في استمرار البنى الريفية داخل المدينة، حيث يُنظر إلى التحضر الجزئي أو "المشوه" كنتيجة لقصور الريف عن مواكبة النمو الحضري، وبين من يرى أن المشكلة تكمن في طبيعة الحضرنة نفسها، خاصة حين تُفرض ضمن قيود سياسية واقتصادية وتخطيطية، فتنتج أنماط استيطان هجينة تعكس التوتر بين المدينة والريف، وتتأثر بالعلاقات مع الأرض والشبكات الاجتماعية المحلية، كما يظهر في حالة التجمعات العربية في الداخل والناصرة حيث يفرض التحضر المتسارع تغييرات على استخدام الأرض وأنماط السكن، بينما تحافظ المجتمعات على الممارسات الاجتماعية والتضامنية التقليدية. وتعتمد هذه الدراسة على التوجه النقدي لتفسير التحولات العمرانية، مع التركيز على كيفية إنتاج أنماط هجينة وتغييرات في العلاقات الاجتماعية، ما يسمح بفهم القرى الحضرية كفضاءات وسطية تعكس التوتر بين المدينة والريف ضمن سياق تحضر محدود (Khamaisi 2013).

شهدت التجمعات العربية في إسرائيل تحولات حضرية تدريجية، تجسدت في ما يُعرف بـ"القرى الحضرية"، حيث تجمع هذه التجمعات بين السمات الريفية والحضرية. بالرغم من تصنيفها ضمن المناطق الحضرية، يتركز وجود السكان في تجمعات شبه ريفية تعتمد على البناء الذاتي وتوسيع المساكن العائلية لتلبية الطلب السكني. يرتبط هذا النمط بتحولات الريف المتمثلة في تقلص الاعتماد على الزراعة، وارتفاع مستويات التعليم، وانتقال السكان للعمل في القطاعات غير الزراعية، لكنه يظل محدودًا بفعل القيود السياسية والتخطيطية التي تفرضها السياسات الإسرائيلية، مما يعيد إنتاج أنماط تحضر محلية ويمثل استمرارًا للبنى الاجتماعية التقليدية (مثل العائلة الممتدة والحمولة) ودور البيت كوحدة اقتصادية واجتماعية (Khamaisi 2013).

تتضمن هذه التحولات تغييرات واضحة في أنماط السكن، حيث يزداد بناء المنازل على طابقين أو ثلاثة، مع توسع تدريجي نحو الشقق أو الإسكان الجماعي المدعوم جزئيًا بالقروض البنكية، في ظل استمرار الاعتماد على الأسرة في التمويل والبناء. ويظل البيت مرتبطًا بالهوية والانتماء، ويمثل وسيلة لاستمرار شبكة الدعم العائلية والاجتماعية، ما يعكس التفاعل بين التحضر الاجتماعي والتحولات الاقتصادية والسياسية. كما يبرز التحضر الجزئي في توسع البلدات العربية دون تغيير رسمي لطبيعتها الريفية، مع بروز التحديات المرتبطة بالملكية الخاصة للأراضي، وتجزئتها، والنزاعات بين الورثة، ما يقيد خيارات السكن الجماعي والمشاريع العمرانية الكبرى (Khamaisi 2013).

يلاحظ أن خمايسي يرى المشكلة الأساسية في استمرار هذه البنى الريفية داخل المدينة، معتبرًا التحضر الجزئي أو "المشوه" انعكاسًا لقصور الريف عن مواكبة النمو الحضري، حيث يركز خمايسي على الجانب الرأسمالي للتحولات العمرانية، ويعتبر أن المشكلة تكمن في عدم تسليع الأرض. إلا أن هذا التفسير يتجاهل العوامل السياسية والاقتصادية

التي تحدد هذه الأنماط، مثل قيود ملكية الأرض، وإقصاء العرب عن سوق الإسكان الرسمي، وندرة الخدمات العامة، وحرص الأسر على الحفاظ على ممتلكاتها للأبناء، بالإضافة إلى الشبكات الاجتماعية التقليدية التي تعزز الاستقرار داخل المجتمع. لذلك، استمرار الممارسات الريفية ليس مجرد قصور ريفي، بل استجابة للقيود السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يفرضها الواقع الاستعماري.

بهذه الطريقة، يمكن فهم "القرى الحضرية" كنماذج هجينة تعكس التوتر بين المدينة والريف، والقيود السياسية والاقتصادية، والممارسات الاجتماعية التقليدية، مع ظهور اتجاهات جديدة نحو الرهن العقاري والهجرة المحدودة بين التجمعات، وهو ما يشير إلى التحولات الجذرية في العلاقة بين الأرض، والسكن، والأسرة، وبين الطابع الريفي والتطلعات الحضرية المستقبلية. (Khamaisi 2013)

ومن جانب آخر، تطرح نسرين مزوي (2021) في دراستها "تحولات ثقافية في الحيز الإيكولوجي الحضري في الناصرة" نموذج مدينة الناصرة، والتي تمثل تحدياً منهجياً حقيقياً للباحثين الذين لم يستطيعوا تأطيرها ضمن أي من النماذج الحضرية أو الريفية، إذا يعكس ذلك قصور النماذج النظرية التقليدية في استيعاب التعقيد الحضري للمدن الفلسطينية المعاصرة. ينبع هذا التعقيد في المدن والقرى الفلسطينية من تداخل بنيوي بين السياق الاستعماري - السياسي، والاقتصاد التابع، والبنية الاجتماعية التقليدية، ما أنتج هذا النمط الهجين الذي يتجاوز ثنائية حضري/ريفي. فقد تشكلت المدن والقرى في الداخل الفلسطيني ضمن شروط إعادة تنظيم مكاني وقيود تخطيطية مستمرة منذ عام 1948، وإدماج قسري في منظومة الاحتلال، وهو ما جعل تطورها العمراني غير طبيعي أو غير مكتمل. وفي الوقت نفسه، حافظت أنماط القرابة والحمائل وملكية الأرض العائلية على حضورها داخل المجال الحضري. وإلى جانب ذلك، أدى الاندماج الهامشي في اقتصاد أوسع دون قاعدة إنتاجية مستقلة إلى تكوين مدن حضرية شكلياً لكنها مقيدة وظيفياً، وهو ما يكشف قصور النماذج النظرية التقليدية عن استيعاب هذا التعقيد الخاص.

يمكن القول بأن الناصرة تتميز بخصائص حضرية فريدة تجعلها نموذجاً مثيراً للاهتمام في دراسة المدن الصغيرة في السياق الفلسطيني. تشير مزوي في دراستها إلى أن الناصرة "مدينة صغيرة منكوبة ومثيرة للجدل"، حيث يصفها سكانها بتعبيرات متنوعة ومتناقضة، مما يعكس تعقيدات هويتها العمرانية والاجتماعية. فهي في نظرهم "مكان بائس" و"قرية صغيرة تضخمت" و"مخيم لاجئين" و"فندق أعمال" و"موقع بناء غير منتهي". هذه الأوصاف المتضاربة توضح عمق الأزمة في تحديد الهوية الحضرية للناصرة، وتعكس التحديات التي تواجهها المدينة في تحديد طبيعتها وموقعها ضمن السياق العمراني الأوسع. تمثل الناصرة "شبكة" اجتماعية معقدة "يرتبط سكانها بعضهم ببعض من خلال علاقات اجتماعية متشابكة ومتراصة"، مما يجعلها تتوافق مع تحليل جورج زيمل للمدن الصغيرة. ففي هذا السياق النظري، توضح مزوي بأن سكان المدن الصغيرة يعرفون كل شخص يصادفونه ولديهم موقف شخصي محدد تجاهه، مبني على المعرفة المسبقة وشبكة العلاقات المتبادلة. هذا التحليل يتناقض جذرياً مع سمات المدن الكبيرة التي تتميز بالخصوصية والعلاقات المؤقتة والعابرة والاتصالات الثانوية غير الشخصية بهدف أمور عينية ملموسة (مزوي 2021، ص. 361-362).

وتعكس الحواكير هذه التحولات الاجتماعية والعمرانية في المدن الصغيرة، إذ كانت فضاءً يعكس أنماط السكن والعلاقات الجماعية، ويجري من خلالها التفاوض على هوية المدينة وسكانها. غير أنّ تراجع حضورها في الحيز الحضري اليوم يتناغم مع صعود الميول النيولبرالية والفردانية، التي تنعكس على أنماط السكن والاستهلاك.

تُعد الحواكير عنصراً محورياً في فهم التغيرات العمرانية التي مرت بها القرى الفلسطينية، حيث مثّل وجودها بمقربة من البيوت دوراً مهماً في الحياة القروية ومساراتها التطويرية اللاحقة؛ فقد لعبت الحواكير الدور الأساسي في توفير المؤن الغذائية الأساسية للقرى وضمنت درجة من الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي المحلي، إلا أنها تحولت لاحقاً إلى المناطق الأولى المستهدفة للبناء وتوسيع السكن، مما يعكس التوتر الجوهري بين الحاجات الإنتاجية والضغط العمرانية المستجيبة للتحولات الحضرية في المجتمعات النامية. جغرافياً، تتموضع الحواكير في المناطق الوعرة على تربة صخرية، وعادة ما تنتشر على منحدرات جبلية، مما يتطلب عمليات تأهيل معقدة للأرض، حيث تستدعي الزراعة فيها تسوية المنحدرات وإزالة الصخور وبناء السناسل أو المدرجات الزراعية التي تحمي التربة وتمنع الانجراف، والتي بدورها تمثل الممارسات الزراعية التقليدية المتبعة للتكيف مع الطبوغرافيا المحلية والظروف المناخية، وتجسد علاقة تفاعلية متوازنة بين الإنسان وأرضه وبيئته الطبيعية (مزاوي 2021، ص. 356-361).

تعد الحاكورة مركز هذه الشبكة المعقدة من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية. يمكن القول بأن الحاكورة فقدت مكانها الثقافي والاجتماعي والمادي والاقتصادي، من أجل تحقيق مصالح بناء مادي واجتماعي وثقافي ونيولبرالي وفرداني وطبقي. حيث شكلت الحواكير في النصف الأول من القرن الماضي عنصراً مهماً في كل بيت، ولعبت دوراً أساسياً في اقتصاد الكفاف وفي الحصانة البيئية والاجتماعية والاقتصادية للمدينة، إلا أن هذه الحواكير تحولت من مصدر للإنتاج وإعالة الأسر إلى عبء اقتصادي، هذا بالإضافة إلى تحول ثقافي اجتماعي وعمراني شامل في أحياء المدينة وفي نمط السكن. كما أصبح التجانس في الأحياء الحديثة مبني على أساس طبقي بينما التنوع مبني على أساس طائفي وعائلي، على عكس واقع الأحياء القديمة التي تجانست طائفيًا وعائليًا وتنوعت طبقيًا. هذا التحول في البنية المكانية والاجتماعية للمدينة يعكس تأثير القوى الاقتصادية العالمية والتوجهات النيولبرالية على الأنماط التقليدية للمجتمعات، إذ أصبحت الأحياء الحديثة أكثر تجانساً طبقيًا، بينما التباين الاجتماعي الجديد قائم على أسس اقتصادية وبنية، وليس على العلاقات العائلية أو الطائفية التي كانت سائدة سابقاً، وهو ما يعكس بشكل مباشر تحول الروابط الحميمة والقربانية إلى علاقات وظيفية ومكاسب اقتصادية. ويبرز هذا التحول أن التحضر العمراني في الناصرة لم يقتصر على التغيير المكاني للبنية الحضرية، بل كان تحولاً اجتماعياً وثقافياً عميقاً، حيث أصبح الانتماء في المدينة مرتبطاً بالقدرة الاقتصادية والسيطرة على الأرض والسكن، في ظل تأثير القوى النيولبرالية والعولمة على النسيج الاجتماعي التقليدي (مزاوي 2021، ص. 356-361).

ملخص الفصل الثاني

يركّز الفصل الثاني على تحليل التحولات الحضرية في فلسطين بوصفها عملية تاريخية قسرية تشكّلت في ظل الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي، وتداخلت لاحقاً مع منطق الاقتصاد النيوليبرالي، ما أنتج تمدناً غير مكتمل، مشوّه، وتابع. يقدّم الفصل إطاراً بنوياً لفهم الزحف العمراني على الأراضي الريفية، باعتباره نتيجة مباشرة لتعطيل تشكّل مدينة فلسطينية مركزية مستقلة، ولتحويل الأرض من مورد إنتاجي زراعي إلى سلعة عقارية خاضعة لمنطق السوق. يوضح الفصل أن غياب سياسة تخطيط وطنية، وسيطرة الاحتلال على الحيز، إلى جانب دور القطاع الخاص بعد أوسلو، أدت إلى تمدد حضري أفقي وعشوائي حول المدن المركزية، ولا سيما رام الله، باتجاه القرى المحيطة. هذا الامتداد لا ينتج تحولاً حضرياً كاملاً، بل يخلق فضاءات هجينة تجمع بين خصائص الريف والحضر، وهو ما يوفّر إطاراً تفسيريّاً لتحولات بلدتي سردا وأبو قش.

كما يبيّن الفصل أن التحولات العمرانية ترافقها تحولات اقتصادية واجتماعية عميقة، أبرزها تراجع الزراعة، تصاعد العمل المأجور والهجرة، وظهور طبقات وسطى جديدة تشكّلت خارج الاقتصاد المحلي. ويؤكد أن هذه التحولات لا تُعيد تشكيل الفضاء المادي فحسب، بل تعيد تنظيم العلاقات الاجتماعية، وأنماط العيش، والعلاقات الجندرية، من خلال فضاءات عمرانية مصمّمة وفق اعتبارات الكفاءة الاقتصادية والربح.

وباختصار، تشير التحولات الحضرية والعمرانية التي جرى تناولها في هذا الفصل إلى أن التحضر في فلسطين تشكّل ضمن مسار تاريخي قسري، اتسم بالتفكيك والتبعية، وأُعيد إنتاجه لاحقاً عبر منطق السوق والنيوليبرالية في ظل غياب سيادة تخطيطية وطنية. وفي هذا السياق، لا يمكن النظر إلى التوسع العمراني على حساب أراضي بلدتي سردا وأبو قش بوصفه ظاهرة محلية معزولة أو استثناءً عمرانياً، بل باعتباره انعكاساً مكانياً محدداً لمسارات بنوية أوسع أعادت تشكيل العلاقة بين المدينة والريف، وحوّلت الأرض من مورد إنتاجي واجتماعي إلى سلعة عقارية خاضعة لاعتبارات الربح والكفاءة الاقتصادية. وانطلاقاً من هذا الإطار، ينتقل الفصل التالي إلى دراسة حالة سردا وأبو قش، بهدف تحليل الكيفية التي تُعاش بها هذه التحولات على المستوى المحلي، وتأثيرها على البنية الاقتصادية والاجتماعية، والعلاقات الاجتماعية والجندرية، وأنماط استخدام الفضاء، في محاولة لربط التحولات العمرانية الكبرى بتجلياتها اليومية في حياة السكان.

تحليل نتائج الدراسة

الفصل الثالث: تحولات المشهد العمراني في بلدي سردا وأبو قش

سردا وأبو قش: الموقع والخصائص

تقع بلدتا سردا وأبو قش إلى الشمال الغربي من مدينة رام الله على بعد 3.7 كم و 5.3 كم على التوالي. تحد بلدة سردا من الشرق أراضي البيرة ودورا القرع، ومن الشمال قرية جفنا، ومن الغرب أبو قش، ومن الجنوب رام الله والبيرة. تبلغ المساحة الإجمالية لأراضي سردا حوالي 3,810 دونم، منها ما يقارب 3,635 دونم تصنف ضمن المنطقة (ب) حسب التصنيفات السياسية لاتفاقية أوسلو، بينما تقع 175 دونم منها ضمن المنطقة (ج) الخاضعة لسيطرة وإدارة الإدارة المدنية الإسرائيلية. تجدر الإشارة إلى أن اسم بلدة سردا يعود لأصل سرياني حيث يعني "العزلة والخوف" (أريج 2012). ويوجد في سردا آثار شاهدة على حضارات عريقة، مثل البلدة القديمة، خربة عامورا، خربة العجلة وخربة الشاعور، وتشتهر بلدة سردا بزراعة الزيتون والخضار (تاج الساحل 2025). أما بلدة أبو قش يحدها من الشرق سردا والجلزون وجفنا، ومن الشمال بيرزيت، ومن الشمال الغربي قرية أبو شخيدم، ومن الغرب المزرعة القبلية، ومن الجنوب الغربي عين قينيا. تبلغ المساحة الإجمالية لأراضي أبو قش حوالي 4,900 دونم، حيث تقع معظم أراضي أبو قش ضمن المنطقة (ب) وتبلغ 4,892 دونم، فيما تصنف الـ 8 دونمات المتبقية من أراضي القرية ضمن المنطقة (ج). تجدر الإشارة إلى أن كلمة أبو قش تعني في اللغة العربية مصدر الشعير والقمح، حيث كانت زراعة هذه المحاصيل في البلدة سببا رئيسيا لتسميتها (أريج 2012). وتضم أبو قش معالم أثرية مثل خربة الحفنة التي تحتوي على معصرة زيتون وجدران وأساسات أبنية، وخربة عسكرية تحتوي على حصن مدمر، وتشتهر بزراعة الخضراوات البعلية والمروية وأشهرها زراعة الفقوس والكوسا، بالإضافة إلى أشجار الزيتون ومحاصيل القمح (تاج الساحل 2025).

منذ عام 2016، أدرجت البلدتان ضمن كيان بلدي موحد، حيث يرجع محمد بزار³ -رئيس بلدية سردا- أبو قش، والذي شغل هذا المنصب منذ العام 2022- سبب الانتقال من نظام المجالس القروية المنفصلة لكل من سردا وأبو قش إلى بلدية واحدة موحدة إلى مجموعة من العوامل القانونية والمكانية والوظيفية المتداخلة. فعلى الصعيد القانوني، لم يكن الحجم السكاني لكل من القريتين في لحظة اتخاذ قرار الدمج كافياً لاستيفاء الشروط المطلوبة لإنشاء بلدية مستقلة لكل منهما على حدة، الأمر الذي جعل خيار الدمج ضرورة إدارية وقانونية أكثر منه خياراً طوعياً. أما على الصعيد الجغرافي، فقد تميّزت بلدتا سردا وأبو قش بتشابك مكاني واضح، حيث تتداخل الأراضي بين البلديتين بصورة يصعب معها الفصل الوظيفي أو العمراني. ويُعدّ الشارع الرئيسي عاملاً حاسماً في هذا السياق، إذ يشكّل هذا الشارع امتداداً عمرانياً متصلًا يخدم البلديتين معاً، ولا يعمل كحدّ فاصل بينهما. فلو كان هذا الشارع يفصل بين التجمعين، لربما أتاح ذلك إمكانية الإبقاء على إدارتين محليتين منفصلتين، إلا أن كونه شرياناً مشتركاً، إلى جانب التفرعات

³ محمد بزار، رئيس البلدية، مقابلة شخصية، 3 يونيو 2023

المتداخلة غربًا وشرقًا، جعله عنصرًا موجِّدًا للبنية العمرانية وليس مقسِّمًا لها. وعليه، جاء دمج البلديتين ضمن بلدية واحدة كخيار ينسجم مع الواقع المكاني القائم، ويعكس طبيعة التداخل العمراني والوظيفي بينهما.

أسهم التحول من مجلس قروي إلى بلدية في تعزيز القدرات المؤسسية والإدارية للحكم المحلي في سردا وأبو قش. فالبلدية، بحكم الإطار القانوني الذي تنضوي تحته، تمتلك صلاحيات أوسع وإمكانات أكبر مقارنة بالمجلس القروي، سواء على مستوى التخطيط، أو تقديم الخدمات، أو إدارة البنية التحتية. كما يتيح القانون للبلديات مجالات أرحب للوصول إلى الموارد، وتنفيذ المشاريع، وبناء شراكات أوسع مع المؤسسات الرسمية والمانحة. وعلى الرغم من أن بلدية سردا-أبو قش مُصنَّفة إداريًا ضمن فئة البلديات من المستوى (ج)، إلا أن حجم الأعباء والمسؤوليات الملقة على عاتقها يقترب فعليًا من مستوى (ب) على أقل تقدير، وذلك نتيجة التسارع العمراني، وارتفاع الكثافة السكانية، وتزايد الطلب على الخدمات والبنى التحتية.⁴ وفي هذا السياق، شهدت البلدية تعاونًا تنمويًا مع بلديات أخرى وتطورًا إداريًا مع رفع تصنيفها البلدي في العام 2025 من الفئة (ج) إلى الفئة (ب)، ما يعكس تغيرات حضرية وإدارية حديثة في سياق التحضر والاندماج في نظم التخطيط المحلية (شبكة يافا الإخبارية 2025).

دور بلدية سردا-أبو قش في التحولات الحضرية المتسارعة في البلديتين

يشير بزار⁵ إلى أن البلدية تضطلع بدور أساسي في إدارة الشأن الخدمي والتنظيمي للمكان. ففي المراحل السابقة من تطور البلدة، كانت العلاقات القرابية والاجتماعية التقليدية تؤثر بدرجة كبيرة في آليات العمل الإداري واتخاذ القرار، حيث كانت البنية الاجتماعية المتماسكة تلعب دورًا غير مباشر في تنظيم تقديم الخدمات وتحديد الأولويات. غير أن هذا النمط بدأ يتغير تدريجيًا مع اتساع الرقعة العمرانية وازدياد أعداد السكان، ولا سيما بعد التحول من مجلس قروي إلى بلدية، ومع تسارع التحولات أصبح هناك حاجة إلى أن تكون الخدمات بحجم التطور وهذا ظهر بشكل أوضح بعد جائحة كورونا عام 2020.

أتى التوسع العمراني السريع وارتفاع نسبة السكان غير المنتمين اجتماعيًا إلى النسيج المحلي التقليدي إلى فرض واقع جديد، باتت فيه الجغرافيا والديمقراطية عاملين حاسمين يتجاوزان منطق العلاقات الاجتماعية والانسانية أو الاعتبارات العاطفية، فقد أصبح التطور الحضري واقعا ضاغطا يفرض نفسه على المؤسسة البلدية، ما استدعى التحول نحو مقاربات مهنية وعلمية في التخطيط، قائمة على أسس فنية وهندسية واضحة، بعيدًا عن الشخصية أو المحاباة الاجتماعية. وبات من الضروري تقديم الخدمات وفق معايير موضوعية تستجيب لحجم التحولات الحضرية، وليس وفق منطق القرى أو الانتماء المحلي.⁶

⁴ محمد بزار، رئيس البلدية، مقابلة شخصية، 3 يونيو 2023

⁵ محمد بزار، رئيس البلدية، مقابلة شخصية، 3 يونيو 2023

⁶ محمد بزار، رئيس البلدية، مقابلة شخصية، 3 يونيو 2023

في هذا السياق، يشير بزار إلى أن البلدية لم تعد تمتلك ترف الوقت الذي تتمتع به القرى أو التجمعات البعيدة نسبياً عن المركز الحضري رام الله، حيث يكون التطور الحضري والعمراني فيها أبطأ وأقل ضغطاً. فسردا-أبو قش تشهد مرور آلاف المركبات يومياً عبر طرقها الرئيسية، ما يولد اختناقات مرورية حادة، بالتوازي مع توسع سريع في المؤسسات الكبرى والمشاريع الاستثمارية. هذا الواقع يفرض على البلدية التخلي عن التفكير التقليدي، والانتقال إلى تخطيط استباقي قادر على استشراف المستقبل، سواء على مستوى البنية التحتية أو الخدمات العامة. وعليه، فإن التخطيط لم يعد يقتصر على تلبية احتياجات الحاضر، بل بات يتطلب قراءة مستقبلية للديمقراطية المتوقعة. فإصدار رخص البناء لمشاريع إسكانية جديدة يعني بالضرورة زيادة مستقبلية في أعداد السكان، الأمر الذي يستوجب التخطيط المسبق لزيادة عدد المدارس، وتطوير شبكة الطرق، وتعزيز قدرة المرافق العامة على الاستيعاب. ومن دون هذا التخطيط الاستراتيجي، ستجد البلدية نفسها عاجزة عن التعامل مع الضغوط المتراكمة⁷.

تكشف هذه الرؤية عن فهم للتخطيط بوصفه عملية تقنية تهدف إلى استشراف المستقبل والاستعداد له، إلا أن هذا التصور يغفل أن التخطيط لا يكفي بقراءة المستقبل، بل يشارك في إنتاجه وصياغة ملامحه. فقرارات التوسع العمراني، ومنح التراخيص، وتشجيع المشاريع الإسكانية والاستثمارية لا تستجيب فقط لتحولات متوقعة، بل تسهم في خلق هذه التحولات وتوجيه مساراتها. ومن هذا المنظور، فإن مستقبل سردا-أبو قش لا يتشكل بوصفه نتيجة طبيعية للنمو السكاني أو العمراني فحسب، بل بوصفه نتاجاً لرؤى وخيارات مؤسسية تحدد طبيعة المكان وسكانه ووظائفه المستقبلية. كما يثير هذا التحول تساؤلات حول موقع الأهالي في عملية صناعة هذا المستقبل، إذ تبدو عملية رسم ملامح البلديتين المستقبلية محكومة بدرجة متزايدة باعتبارات التخطيط والاستثمار ومتطلبات السوق العقارية، أكثر مما تستند إلى مشاركة السكان المحليين أو تصوراتهم الخاصة لمستقبل المكان الذي يعيشون فيه. وبذلك يصبح التخطيط العمراني أداة لإنتاج مستقبل اجتماعي ومكاني معين، وليس مجرد وسيلة للاستعداد له أو إدارته.

على المستوى الإداري والتخطيطي، تبرز سردا-أبو قش كجزء من فضاء حضري آخذ في التشكل ضمن نطاق ميتربوليتاني أوسع يضم رام الله والبيرة وبيتونيا وسردا-أبو قش. وفي هذا السياق، لا تنظر البلدية إلى سردا وأبو قش بوصفهما وحدة منفصلة مكثفة بذاتها، بل باعتبارهما حلقة ضمن منظومة حضرية مترابطة تتطلب تنسيقاً إقليمياً في التخطيط والبنية التحتية والخدمات. تواجه البلدية، في ظل هذا الواقع، قيوداً قانونية وإدارية تحدّ من قدرتها على التحكم الكامل في وتيرة التوسع العمراني، لا سيما في ظل سماح القوانين القائمة للمستثمرين بإقامة مشاريع إسكانية واسعة النطاق على مساحات كبيرة من الأراضي. وعليه، يتحول دور البلدية من محاولة المنع أو الضبط المباشر إلى تبني نمط من التخطيط الاستشاري يقوم، وفق تصورها، على استشراف التحولات العمرانية المتوقعة والاستعداد لإدارتها ضمن رؤية استراتيجية طويلة الأمد، بدلاً من السعي إلى توجيه مسارها أو إعادة تشكيله. وفي هذا السياق يقول بزار:

⁷ محمد بزار، رئيس البلدية، مقابلة شخصية، 3 يونيو 2023

"أنا ما بقدر امنع مؤسسة تمتلك 10 دونمات انها تقيم حي سكني ضخم، ما القانون سامحها.... دورنا بيسير كيف نتنبأ للمستقبل ونخطط استراتيجيا".⁸

يعكس هذا التصور فهماً للتخطيط بوصفه ممارسة لإدارة التحولات المتوقعة والتكيف معها، أكثر من كونه أداة للتدخل في إنتاجها أو إعادة توجيهها. فالمشاريع الإسكانية الكبرى تُقدّم باعتبارها نتيجة طبيعية لحقوق الملكية والقوانين النازمة، ويصبح دور البلدية مقتصرًا على الاستعداد لآثارها المستقبلية. غير أن هذا الفهم يغفل أن هذه المسارات ليست محايدة أو حتمية، بل تتشكل من خلال موازين قوة اجتماعية واقتصادية تمنح بعض الفاعلين قدرة أكبر من غيرهم على التأثير في مستقبل المكان. ومن ثم، فإن التخطيط لا يقتصر على التكيف مع مستقبل مفترض، بل يسهم أيضًا في إضفاء الشرعية على هذا المستقبل من خلال التعامل معه بوصفه المسار الطبيعي الذي ينبغي الاستعداد له، لا مساءلة شروط إنتاجه أو الفاعلين الذين يصوغونه. وهكذا تتحول مسألة "التخطيط للمستقبل" إلى سؤال حول من يمتلك القدرة على تعريف هذا المستقبل وصياغته وتحديد أولوياته، ومن تؤخذ مصالحه وتصوراته بعين الاعتبار أثناء هذه العملية.

ويزداد هذا التحدي تعقيدًا في ظل النمو السكاني المتسارع في المناطق المجاورة، مثل الطيرة، حيث تتلاشى الحدود الجغرافية والوظيفية الفاصلة بينها وبين سردا-أبو قش. ففي ظل احتمالات وصول عدد السكان في الأحواض المتجاورة بين المنطقتين إلى مئات الآلاف، يصبح التخطيط المجزأ غير قابل للاستدامة. ورغم أن عدد سكان سردا-أبو قش لا يزال محدودًا نسبيًا—إذ يقدر بنحو أربعة آلاف نسمة مع اتجاه تصاعدي مستمر—فإن موقعها الجغرافي ضمن هذا الحزام الحضري المتوسع يضعها في قلب تحولات ميتروبوليتانية كبرى ستعيد تشكيل هويتها العمرانية والاجتماعية خلال السنوات المقبلة. تؤكد البلدية، في هذا الإطار، أنها تمتلك القدرة على التفكير الاستراتيجي، إلا أن قدرتها على التنفيذ تبقى مشروطة بعوامل تتجاوز نطاقها المحلي، لا سيما حين يتعلق الأمر بمشاريع بنية تحتية كبرى مثل الطرق الالتفافية، التي تتطلب دراسات تحليل مكاني شاملة وتنسيقًا عابرًا للحدود البلدية.⁹

تشير المعطيات الراهنة إلى أن منطقة سردا-أبو قش تتجه نحو مزيد من التحولات العمرانية المتسارعة، مدفوعة بعوامل سياسية ومكانية خارجة عن السيطرة المحلية. ففي ظل استمرار غياب حل جذري لقضية المناطق المصنفة "ج"، واستمرار القيود المفروضة على البناء والتوسع العمراني فيها، يظل الضغط السكاني والعمراني متركزًا على المناطق المصنفة "ب"، ومن ضمنها سردا-أبو قش، باعتبارها من الفضاءات القليلة التي ما زالت خاضعة نسبيًا لقرار السلطة الفلسطينية. ويتوقع أن يتفاقم هذا الضغط في المستقبل القريب نتيجة الفائض الديمغرافي المقابل للعجز الجغرافي، حيث تزداد الحاجة إلى السكن والخدمات في ظل محدودية المساحات القابلة للتوسع. ولا يبدو أن ثمة حلولًا

⁸ محمد بزار، رئيس البلدية، مقابلة شخصية، 3 يونيو 2023

⁹ محمد بزار، رئيس البلدية، مقابلة شخصية، 3 يونيو 2023

جذرية لهذه الإشكاليات في المدى المنظور، ما لم يحدث تغيير سياسي شامل أو تسوية نهائية تعيد تنظيم السيطرة على الأرض وتفتح آفاقاً جديدة للتخطيط العمراني المتوازن¹⁰.

المستوى المعيشي للأسر والعائلات في سردا وأبو قش

تبرز الشهادات الميدانية تبايناً في إدراك التفاوت الطبقي داخل بلدي سردا وأبو قش، سواء بين السكان الأصليين أنفسهم أو بينهم وبين فئات المستأجرين. ففي سردا، تصف لجين¹¹ (33 عاماً) ملامح التفاوت الطبقي بوصفه تفاوتاً قائماً ضمن إطار عام من اليسر النسبي، مشيرة إلى أن معظم السكان ينتمون إلى طبقة وسطى مستقرة، مع وجود فئة أعلى تمتلك مظاهر ثراء واضحة، تتمثل في القصور والفلل الفاخرة، وهي ظاهرة ليست طارئة على البلدة بل تعود إلى عقود سابقة. وتؤكد أن بعض العائلات الثرية معروفة اجتماعياً داخل البلدة، وأن ثقافة الاستعراض المادي وحب المظاهر تشكل جزءاً من الهوية الاجتماعية المحلية، على نحو مشابه لما هو سائد في عدد من القرى الفلسطينية المجاورة مثل المزرعة الشرقية ودير دبوان وترمسعيا. وفي هذا السياق تقول:

" أنا اختي عند زوجها قصر، ماشاء الله يعني فخم جداً، بسردي بالمنطقة اللي حكيتك عنها من الأكاديمية وتحت، و خال ابوي عنده قصر اللي ع الشارع الرئيسي، اذا بتطلعني وين الفروت بول ع الطلعة فوق اللي ع راس الجبل، هادا القصر يمكن من الستينات مبني".¹²

كما تشير معظم السيدات إلى أن ظاهرة الفلل والبساتين المحيطة بها هي ظاهرة قديمة وليست طارئة على البلدة، ففي الفترة التي تلت العمل في إسرائيل والهجرة الخارجية، لم يكن التحول في شكل البناء مدفوعاً بالمنطق الرأسمالي، وإنما كان شكلاً من أشكال الترف. ولم يترافق نمط بناء الفلل آنذاك مع تحول عن الزراعة كنشاط أساسي في البلدة. ويمكن قراءة ذلك في ضوء ما أشار إليه هلال (2002)، بأن الهجرة الواسعة مطلع القرن العشرين، شكلت نقطة تحول رئيسية في قرى الضفة الغربية، حيث أسهمت التحويلات المالية للمهاجرين في تراكم الثروة وإعادة تشكيل المجال العمراني والاجتماعي، فشيدت منازل حديثة خارج الأحياء التقليدية.

وفي المقابل، ترى لجين¹³ أن التفاوت الطبقي يبدو أكثر وضوحاً عند المقارنة بين السكان الأصليين والمقيمين المستأجرين في البلدة، حيث تعتقد أن السكان الأصليين، رغم تفاوت مستويات دخلهم، لا يعانون في الغالب من أوضاع معيشية متدنية، ويكمن الاختلاف الأساسي بينهم في وجود معيل اقتصادي من عدمه داخل الأسرة. وتتقاطع هذه الرؤية مع شهادة منال¹⁴، التي تؤكد أن الغالبية العظمى من أهالي سردا يتمتعون بمستوى معيشي مقبول، ولا

¹⁰ محمد بزار، رئيس البلدية، مقابلة شخصية، 3 يونيو 2023

¹¹ لجين، مقابلة شخصية، 7 مارس 2023

¹² لجين، مقابلة شخصية، 7 مارس 2023

¹³ لجين، مقابلة شخصية، 7 مارس 2023

¹⁴ منال، مقابلة شخصية، 12 أكتوبر 2021

تظهر بينهم حالات فقر مدقع، ما يعزز فكرة الاستقرار الاقتصادي النسبي داخل المجتمع المحلي، رغم وجود تفاوتات في أنماط السكن ومستويات الرفاه.

في المقابل، تكشف الشهادات المتعلقة ببلدة أبو قش عن صورة أكثر تعقيداً وتبايناً. فبينما تصف تالين¹⁵ (29 عاماً) البنية الطبقة في البلدة على أنها متجانسة نسبياً، يغلب عليها الطابع المتوسط مع غياب مظاهر الثراء المفرط أو الفقر الشديد، ترى لارا¹⁶ (45 عاماً) أن الواقع الاجتماعي أكثر استقطاباً، مشيرة إلى وجود طبقتين واضحتين: فئة محدودة ذات إمكانات اقتصادية مرتفعة، وأخرى تعاني من هشاشة اقتصادية عميقة، مع شبه غياب لطبقة وسطى مستقرة. وتلفت لارا إلى أن المظاهر العمرانية الخارجية قد تكون خادعة، إذ لا تعكس بالضرورة الوضع الاقتصادي الحقيقي للأسر، حيث تعود بعض المباني إلى إرث عائلي قديم، بينما يعيش قاطنوها أو وراثتها أوضاعاً معيشية صعبة، تتجلى في تراكم الديون وعدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية، حيث تقول:

"ممكن في ناس بتشوفي البناء تبعهم من برا واو، بس من جولا وبالنسبة للوضع المادي، بتمر عليهم أيام مش قادرين ياكلوا... عندك فواتير وديون للدكاكين كثير.. في ناس كثير بيوتها بتدل انه وضعها المادي منيح، بس مش شرط، لانه بتكون هاي البيوت مجرد ورثة من الأهل، وشغلهم ووضعهم المادي ببيكون سيء، وحتى مرات بيبنوا بيوتهم من برا بشكل مرتب كثير وببيكونوا من جولا مش قادرين يكملوها".¹⁷

تُظهر هذه الشهادات أن التفاوت الطبقي في البلدين لا يُقاس فقط بمظاهر السكن أو الملكية العقارية، فلا يمكن فهم الوضع الطبقي أو التحولات العمرانية بمعزل عن أنماط العمل، ومصادر الدخل، والهجرة، والإرث العائلي، وأنماط الاستهلاك، ما يجعل الفوارق الاجتماعية أحياناً كامنة وغير مرئية في الفضاء العمراني. كما تعكس هذه التحولات إعادة تشكيل للنسيج الاجتماعي المحلي، حيث لم يعد الانتماء المكاني وحده مؤشراً كافياً على الموقع الطبقي، في ظل التحولات الحضرية المتسارعة التي تشهدها المنطقة.

يمكن فهم هذا الواقع في ظل إعادة تشكيل النسيج الاجتماعي المحلي في البلدين، ففي السابق، كان المجتمع المحلي يتسم بدرجة عالية من التماسك الاجتماعي، حيث كانت العائلات الممتدة تقيم ضمن نطاق جغرافي محدود، وتجمعها أنماط عيش متقاربة. غير أن موجات الهجرة الخارجية، ولا سيما إلى الولايات المتحدة ودول الخليج العربي، أحدثت حالة من "الثغرات الاجتماعية" داخل المجتمع المحلي، ومن جهة أخرى، أسهم انتشار مشاريع الإسكان الحديثة والشقق السكنية في قدوم وافدين للبلدة من خلفيات اجتماعية واقتصادية متعددة، ما حول البلدين من جماعة محلية متجانسة إلى مجتمع طبقي متعدد، أشبه بنسيج مجتمع المدينة¹⁸. وبالتالي يمكن قراءة ذلك في ضوء النظرية التي تعتبر أن اللامساواة والطبقية في مدن اليوم تعود لوجود أعداد كبيرة من السكان، ينطوي على وجودهم معا في حالة تفاعل في

¹⁵ تالين، مقابلة شخصية، 18 فبراير 2023

¹⁶ لارا، مقابلة شخصية، 18 فبراير 2023

¹⁷ لارا، مقابلة شخصية، 18 فبراير 2023

¹⁸ محمد بزار، رئيس البلدية، مقابلة شخصية، 3 يونيو 2023

منطقة ما مجموعة أكبر من الاختلافات الفردية والتمايز المحتمل، بحيث يمكن الاستدلال بأن هذه الاختلافات ستؤدي إلى الفصل المكاني للأفراد وفقًا للون والعرق والوضع الاقتصادي والاجتماعي والأذواق والتفضيلات. وتمثل المدينة النيولبرالية مساحة من الهيمنة الطبقية الشديدة والتجزئة الاجتماعية المكانية والتنمية غير المتكافئة، حيث تميل كل منطقة إلى الاستخدام الذي يحقق أكبر عائد اقتصادي، وتتجذب الشرائح المختلفة نحو مناطق محددة وفق خصائص مثل الكثافة السكانية وقيمة الأرض وإمكانية الوصول والجاذبية الجمالية، ما يجعل المدينة فسيفساء من العوالم الاجتماعية ويعزز روح المنافسة والاستغلال المتبادل بين الأفراد (Wirth 1969). حتى لو لم يصل الواقع في سردا وأبو قش إلى شدة التباين والتجزئة التي تصفها النظرية، فإن وجود طبقات اقتصادية متفاوتة واستقطاب بين الفئات بحسب مواردها الاقتصادية يعكس ديناميات مشابهة للنموذج النظري، مؤكدًا أن السياق المحلي يمكن أن يخفف من حدة الهيمنة الاقتصادية والاجتماعية، لكنه لا يلغيها.

العوامل المؤثرة في التحولات الحضرية في بلدي سردا وأبو قش دور السياسات الاستعمارية الاستيطانية

يشير بزار إلى أن التوسع العمراني لمدينتي رام الله والبيرة يعد العامل الأكثر حسماً في تفسير مسار التحول والتطور العمراني في منطقة سردا-أبو قش، إذ شكّلت المنطقة امتداداً عمرانياً طبيعياً لمدينتي رام الله والبيرة من الجهة الشمالية؛ حيث فرض الموقع الجغرافي ديناميات تطور خاصة لمدينة رام الله، في ظل انحسار التمدد الحضري جنوباً باتجاه القدس نتيجة القيود السياسية والتخطيطية، ما جعل الاتجاه الشمالي منفذاً رئيسياً للتوسع العمراني والاستثماري¹⁹. ويمكن فهم ذلك في ضوء ما يشير إليه هلال (2015) بأن حاجة مدينة رام الله لتمدد نسيجها الحضري بالأساس كانت نتيجة للسياسة الاستعمارية المتمثلة بالسيطرة على الأرض؛ بحيث منحت المجال لنمو رام الله كبديل عن مدينة القدس كعاصمة للدولة الفلسطينية المنشودة، فاتخاذ رام الله مقراً للسلطة الفلسطينية جعل منها موقعاً محبباً لتركز مقرات المؤسسات الأهلية والتنظيمات السياسية والهيئات الدولية والمنظمات غير الحكومية، وكذلك مركزاً للنشاط الاقتصادي الجديد (بنوك، واتصالات وتأمين، ودعاية وإعلان وصحافة وخدمات فندقية وترفيهية، ومتاجر متنوعة)، ما أدى إلى جذب طبقة وسطى حديثة ذات رأس مال ثقافي وتعليمي وإداري، وزيادة عدد الوافدين من القرى والبلدات المحيطة (هلال 2015). هذا بالإضافة إلى النمو العمراني لمدينة البيرة؛ والتي أخذت في الامتداد والتوسع على حساب أراضي بلدة سردا، فهناك مساحة كبيرة من المدينة مغلقة سياسياً أمام الفلسطينيين بسبب إقامة المستوطنات عليها؛ مثل مستوطنة جبل الطويل" بساجوت" والتي تبلغ مساحتها 308 دونم، ومستوطنة بيت إيل والتي تبلغ مساحتها 2404 دونم، ويضاف إلى ذلك منطقة السياج للمستوطنات ويمنع الاقتراب منه ويبعد 250 م عن آخر بيت في المستوطنة، بالإضافة إلى منطقة منع البناء وتبعد عن السياج مسافة 250 م أخرى (شقرا 2009). أي أن

¹⁹ محمد بزار، رئيس البلدية، مقابلة شخصية، 3 يونيو 2023

الحدود السياسية الإسرائيلية وسيطرتها على المناطق الفلسطينية أدت لتشكيل مخطط هيكلي لمدينة البيرة بالشكل الطولي الحاصل على امتداد الطرق.

مشروع متروبوليتان مدن رام الله البيرة بيتونيا وعدد من القرى والبلدات (سردا، أبو قش، عين عريك)

يُنظر إلى التحولات الحضرية الجارية في سردا وأبو قش بوصفها جزءًا من مسار تكاملي أوسع ضمن الإقليم الحضري لرام الله والبيرة وبيتونيا، وليس باعتبارها مسارًا انفصاليًا يفضي إلى نشوء مدينة مستقلة بالكامل. وفي هذا السياق يبرر بزار بأن طبيعة الامتداد العمراني وتشابك الوظائف الحضرية من إسكان وتعليم وصحة ونقل، تفرض منطق التخطيط المترابط القائم على تشكيل وحدة حضرية استراتيجية واحدة، تستدعي سياسات تخطيطية مشتركة، تأخذ بعين الاعتبار تدفقات الحركة اليومية، والضغط على البنية التحتية، وتوزيع الخدمات الكبرى²⁰.

تجدر الإشارة إلى أن بلدية سردا-أبو قش تنتظر بإيجابية إلى هذا النمط من التطور الحضري، حيث لا تنتظر البلدية لنفسها كوحدة تخطيطية منعزلة، بل كجزء فاعل من منظومة حضرية أوسع، تتطلب سياسات متروبوليتانية مشتركة، تتجاوز الحلول المحلية الضيقة. فالبلدية ترى دورها جزءًا من التحليل المكاني الشامل، وعنصرًا أساسيًا في التفكير والتخطيط والحل الاستراتيجي على المديين الزمني والمكاني، بما يضمن تكاملها مع محيطها الحضري، بدل أن تكون مجرد هامش تابع له. ويشير بزار إلى أن هذا التطور قائم على التكامل الوظيفي، لا سيما فيما يتعلق بتوزيع المرافق والخدمات الاستراتيجية، مثل المدارس والمستشفيات والجامعات، على أطراف المدن أو على الحدود الجغرافية الفاصلة بينها، وبما يضمن قربها من الطرق الرئيسية دون تحميل الشوارع الداخلية أعباء ممرورية إضافية. كما يُعدّ إخراج حركة المرور العابرة، لا سيما القادمة من شمال بيرزيت، خارج مراكز رام الله والبيرة وسردا-أبو قش، خيارًا تخطيطيًا ضروريًا لتحسين كفاءة التنقل وتقليل الزمن المهدور في الازدحام. حيث لا تشكل إدارة الحركة الممرورية مسألة تقنية فحسب، بل ترتبط مباشرة بالبعد الاقتصادي، إذ يؤدي تكّس آلاف المركبات في نطاق مكاني وزمني ضيق إلى استنزاف الموارد، لا سيما الوقود المستورد، وما يرافقه من كلفة اقتصادية. وعليه، يقول بزار أن التخطيط المشترك للنقل والطرق الالتفافية لا يسهم فقط في تحسين نوعية الحياة، بل يشكل أداة استراتيجية للحد من نزيف الموارد. ومن هذا المنطلق، يُنظر إلى سردا-أبو قش بوصفها جزءًا فاعلاً في الحل الإقليمي الشامل، مع احتفاظها بقدرتها على اتخاذ قرارات محلية مستقلة ضمن نطاقها الجغرافي. فهي ليست تابعة بالمعنى التخطيطي، ولا منعزلة بالمعنى المكاني، بل تشكل حلقة أساسية في منظومة حضرية مترابطة تتطلب تنسيقًا عالي المستوى بين البلديات المجاورة، وتبني سياسات متروبوليتانية طويلة الأمد تستجيب للتحديات المستقبلية زمانًا ومكانًا.²¹

²⁰ محمد بزار، رئيس البلدية، مقابلة شخصية، 3 يونيو 2023

²¹ محمد بزار، رئيس البلدية، مقابلة شخصية، 3 يونيو 2023

في ضوء ما سبق، لم يتطرق بزار إلى أن تلك السياسات أسهمت فعليًا في تسريع التحولات العمرانية غير المتوازنة في البلدات المحيطة بالمركز الحضري (رام الله)، ومن بينها سردا وأبو قش، من خلال دمجها في الامتداد الحضري دون مراعاة كافية لخصوصياتها الاجتماعية والريفية، وكأن المنطقة أصبحت مجالًا لاستيعاب الضغط العمراني والاستثماري الناتج عن المركز، بدلًا من تطويرها كوحدات محلية ذات وظائف مستقلة. حيث يعزز هذا النمط من التخطيط المتروبوليتاني مركزية رام الله الاقتصادية والخدمية، مقابل تهميش الدور التخطيطي للمجالس المحلية في البلدات المحيطة، ما يضعف قدرتها على التحكم في أنماط استخدام الأرض وتوجيه التنمية بما يتلاءم مع احتياجات سكانها. وبذلك يمكن فهم أثر المخطط ضمن إطار ما يسميه كاستلز بإعادة إنتاج الفضاء الحضري بوصفه نتاجًا لعلاقات القوة والاقتصاد السياسي، حيث تتحول البلدات الطرفية إلى فضاءات استهلاكية وخدمية مرتبطة بالشبكات الحضرية للمركز، دون أن تُمنح أدوات تخطيطية حقيقية لإدارة هذا التحول. (Castells, 1983)

هذا التخطيط الخارجي يأتي على حساب رؤية بعض أهالي البلدة اللذين ما زالوا مهتمين بالأرض وقيمتها وطبيعتها الخضراء الزراعية، وفي هذا السياق، تعبر نداء²² (59 عاما) عن قدرة المجتمع على التكيف مع التحولات، لكنها في الوقت ذاته توجه نقدًا واضحًا لغياب الضبط المؤسسي، مطالبة بدور أكثر فاعلية للمجالس البلدية في سردا وأبو قش للحد من الفوضى العمرانية والتطور المتسارع غير المنظم. وتؤكد رغبتها في الحفاظ على الطابع الأخضر والهادئ للبلدة، مشيرة إلى أن الطبيعة الجغرافية لسردا لا تزال تشكل عامل حماية نسبي، إذ تبقى البلدة هادئة عند الدخول إليها من الشارع الرئيسي، ورغم التغيرات التي شهدتها خلال العقد الأخير، ترى أن "البلد لا تزال بخير"، مع أمل باستمرار هذا التوازن في المستقبل. وعلى الرغم من ذلك، لا يمكن أن ننكر الدور الكبير لأهالي البلدة، ولا سيما من الجيل الأصغر العائد من المهجر، في التحولات العمرانية الحاصلة، حيث تأثر وعي هذا الجيل من أهالي البلدين الأصليين بتجارب الاغتراب المؤقت أو الدائم وأنماط الاستهلاك الحديثة، وكان له دور مهم في الاستثمارات في المنطقة²³. ما يشير إلى أن التحولات الحاصلة مدفوعة بعوامل داخلية إلى جانب العوامل الخارجية.

دور الرأسمالية النيولبرالية

إلى جانب العامل المكاني، أسهم وجود مؤسسات مركزية كبرى في تعزيز جاذبية المنطقة، وعلى رأسها جامعة بيرزيت، والجامعة العربية الأمريكية، والمستشفى الاستشاري. وقد أدى تمركز هذه المؤسسات في محيط سردا-أبو قش إلى خلق حالة استقطاب نوعية لرؤوس الأموال والمستثمرين، بما أعاد تشكيل صورة المنطقة بوصفها فضاءً مناسبًا للاستثمار ذي القيمة المضافة، وليس مجرد مجال توسع سكني هامشي²⁴.

²² نداء، مقابلة شخصية، 23 أكتوبر 2021

²³ محمد بزار، رئيس البلدية، مقابلة شخصية، 3 يونيو 2023

²⁴ محمد بزار، رئيس البلدية، مقابلة شخصية، 3 يونيو 2023

كما لعبت الأراضي الواسعة غير المستثمرة سابقاً، ولا سيما مساحة تقارب 250 دونماً كانت مخصصة لمشروع “المدينة الطبية”، دوراً محورياً في التحول العمراني، بعد انتقالها إلى صندوق الاستثمار الفلسطيني وتحولها إلى مشاريع ذات طابع ثقافي واستثماري، من أبرزها قصر الضيافة الذي أصبح لاحقاً مقراً للمكتبة الوطنية. وترافق ذلك مع دخول مستثمرين محليين أسسوا مراكز تجارية كبرى، مثل “لاكاسا مول”، و”مزايا مول”، و”تاج مول (Icon Mall حالياً)، الأمر الذي عزز الوظيفة التجارية والخدمية للمنطقة²⁵.

وفي السياق ذاته، شهدت سردا-أبو قش نشوء وتوسع ضواحي سكنية حضرية حديثة، مثل الحي الدبلوماسي، والريحان، والاتحاد، والريف، والبساتين. وقد أسهمت هذه التجمعات في إنتاج نمط عمراني هجين يجمع بين الخصائص الريفية والمظاهر الحضرية، ما عزز جاذبية المنطقة لدى المستثمرين الأفراد، الذين عمدوا إلى شراء مساحات كبيرة من الأراضي وتقسيمها إلى قطع أصغر بهدف تعظيم العائد الاستثماري. وقد تزامن ذلك مع انتقال فئات اجتماعية تبحث عن بيئة سكنية أكثر هدوءاً وأقل كثافة عمرانية مقارنة برام الله والبيرو وبيتونيا، حيث طغى البناء الإسمنتي المكثف على المشهد الطبيعي، ما دفع العديد من الأسر إلى تشييد فلل ومساكن مزدوجة (duplexes) في سردا وأبو قش²⁶. وقد أفضت هذه التحولات إلى تنامي الحاجة إلى مرافق خدمية وتجارية، الأمر الذي شجّع على إنشاء محلات ومنشآت تجارية واستثمارية جديدة، وأسهم في تسارع وتيرة العمران بشكل لافت. ويُعدّ المركز التجاري “Icon Mall” مثلاً بارزاً على ذلك، بوصفه أحد أكبر المراكز التجارية في فلسطين، بما يعكس حجم الاستثمارات الضخمة التي باتت تستقطبها المنطقة. كما عزز إنشاء مستشفى تخصصي للعظام في الجهة الشمالية من مدينة البيرو وإلى الشرق من سردا من جاذبية الاستثمار العمراني على المحاور المؤدية إليه، وأسهم في تكثيف البناء على طول هذه الطرق²⁷.

ويلاحظ أن هذا التسارع في حركة البناء والتطور العمراني اتخذ طابعاً تنافسياً، أشبه بسباق مع الزمن، حيث يسعى المستثمرون إلى المبادرة في إنشاء مشاريعهم لتكون من أوائل المنشآت والمشاريع في المنطقة، بما يضمن موقعاً متقدماً في السوق. ويعزز هذا الاتجاه محدودية الأراضي المصنفة (أ) و(ب) القابلة للتطوير، إلى جانب التفاوت في توفر البنية التحتية بين تلك المناطق، إذ تتميز منطقة سردا-أبو قش بقربها من بنى تحتية خدمية متقدمة، تشمل التعليم والصحة والخدمات، وهو ما يمنحها قدرة استقطاب نوعية لا كمية فقط²⁸.

وتُظهر طبيعة الاستثمارات القائمة في منطقة سردا-أبو قش أن الفاعلين الرئيسيين هم من أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة أو المستثمرين والشركات ذات الخبرة الاستثمارية الخارجية، إضافة إلى أبناء المنطقة العائدين من المهجر، ولا سيما من الولايات المتحدة الأمريكية. وقد انعكس ذلك على طبيعة المشاريع وأسماؤها وأنماطها، التي تستلهم نماذج استثمارية واستهلاكية اقليمية وعالمية، كما في استقدام مشاريع تجارية وترفيهية تحمل أسماء وتجارب من الخارج،

²⁵ محمد بزار، رئيس البلدية، مقابلة شخصية، 3 يونيو 2023

²⁶ محمد بزار، رئيس البلدية، مقابلة شخصية، 3 يونيو 2023

²⁷ محمد بزار، رئيس البلدية، مقابلة شخصية، 3 يونيو 2023

²⁸ محمد بزار، رئيس البلدية، مقابلة شخصية، 3 يونيو 2023

ومثال على ذلك افتتاح مقهى بإسم "شغف" في سردا، وهو مشروع موجود في الامارات العربية المتحدة. ما سبق يدل على انتقال أنماط استهلاك جديدة إلى الفضاء المحلي.²⁹

في هذا السياق، على الرغم من أن الهجرة الخارجية شكلت ظاهرة تاريخية في سردا وأبو قش، فإنها لم تقضي في العقود السابقة إلى التحولات العمرانية الكثيفة التي نشهدها اليوم. ويعود ذلك إلى أن التحويلات المالية كانت توظف سابقا في دعم الاستهلاك الأسري أو البناء الفردي (بيوت عادية أو فلل أو قصور)، في ظل غياب سوق عقاري موسع. غير أن التحولات الاقتصادية التي أعقبت مرحلة أوصلو، وما رافقها من تبني سياسات نيوليبرالية - من حيث تعزيز دور القطاع الخاص، وتوسيع الائتمان المصرفي، والتركيز على قطاعات الخدمات والعقارات - أوجدت إطارا مؤسسيا جديدا لتحويل مدخرات المغتربين إلى استثمارات عمرانية. وهنا يتقاطع ما طرحه الأدبيات حول النيوليبرالية في فلسطين، كما يناقشها حداد (2016)، مع تحليل هارفي (2017) لدور التحضر كحيز لاستيعاب الفوائض الرأسمالية؛ إذ يتحول المجال الحضري إلى موقع للتراكم في ظل محدودية الخيارات الإنتاجية الأخرى.

في السياق الفلسطيني تحديدا، تلعب القيود السياسية دورا حاسما في توجيه هذا المسار؛ فالتحكم بالأرض، والقيود على الحركة، وضعف السيادة على الموارد، تحد من إمكانيات الاستثمار الإنتاجي طويل الأمد، ما يدفع رؤوس الأموال نحو القطاع العقاري. وبهذا المعنى، لا تشكل الهجرة سببا مباشرا للتحول العمراني بقدر ما تصبح وسيطا يعمل داخل بنية سياسية واقتصادية تعيد توجيه رأس المال نحو البناء والاستثمارات العقارية.

في المقابل، يعكس هذا التحول قطيعة واضحة مع نمط الحياة الريفي الزراعي الذي ساد المنطقة تاريخيا، حيث كانت سردا معروفة بزراعة العنب وإنتاجه التجاري قبل نكبة عام 1948، إذ كان "عنب سردا" يُسوّق في اللد، ثم لاحقاً في القدس ورام الله، قبل أن يتراجع هذا النشاط تدريجياً إلى حد الاندثار شبه الكامل. وقد تراقق هذا التحول الاقتصادي مع تغيرات عميقة في القيم الاجتماعية وأنماط الحياة، تمثلت في تراجع العمل الزراعي، لا سيما لدى الأجيال الشابة، فبرزت أنماط جديدة من الاستهلاك والترفيه، مثل ارتياد المقاهي والمراكز الرياضية، بما يعكس تحولاً بنوياً في القيم الاجتماعية وأنماط العيش، ويؤكد انتقال المنطقة من فضاء ريفي إنتاجي إلى فضاء حضري-استهلاكي متكامل. وفي هذا السياق يصف بزار الاختلاف الكبير بين نمط حياة الشبان في الوقت المعاصر عن النمط السائد سابقا ويقول:

"في نسبة عالية من سكان سردا-أبو قش هم أصلهم عايشين في أمريكا وجابيين من أمريكا، فهناك نوعية من الأشخاص اللي بتحمل ذهنية معينة، اللي هي قريبة كثير من الذهنية الاستهلاكية الغربية، مش حريصين على التوفير، ومتعودين انهم يصرفوا ويقضوا أوقات ترفيهية خارج نطاق المعتاد عنا، انا بجكي عن جبلي تقريبا ما كان عنا أوقات فراغ زي أولادنا، يعني احنا كنا نشتغل في الأرض ونشتغل في الزراعة، ونساعد في عملية جمع المحاصيل، وكل شيء اله علاقة بالأمور الزراعية. كانت الأرض زراعية بشكل كامل وكانت المنتجات الزراعية شيء جدا مهم لنا، بس أولادنا وأحفادنا، ما بيفكروا زينا، بيفكروا انه بدهم يروحوا ع الجيم ويروحوا يسبحوا ويعملوا قعدة مع زملائهم وأصدقائهم ع غداء أو فطور أو أرجيلة، وهاد الاشياء ما

²⁹ محمد بزار، رئيس البلدية، مقابلة شخصية، 3 يونيو 2023

كنا موجود ع وقتنا، بس الان هذا هو النمط المنتشر. انا ع زمني كان عيب الشب يقعد ع القهوة كان يعتبر اشي مخزي، انه كيف شب وقاعد ع القهوة، فالقعدة ع القهوة كانت للخيارية، اما شباب في مقتبل العمر وشباب بيقدروا ينتجوا كان عيب. حتى ممارستنا للرياضة زمان ما كانت مقبولة الا اذا كانت ضمن نشاط للمدرسة أو لنادي، أما انك تترك الموسم الزراعي وتروح تلعب كرة قدم في موسم الزيتون تحديدًا كان غير مقبول بتاتا³⁰

يؤكد ما سبق أن اندفاع رأس المال الفلسطيني نحو تحقيق أرباح سريعة شكّل عاملاً حاسماً في دفع التوسع الحضري العمراني لمدينة رام الله على حساب أراضي سردا وأبو قش، متقاطعاً بذلك مع السياسات الاستعمارية القائمة بدلاً من معارضتها. ويعكس هذا المسار تبني أجندة نيوليبرالية تضع منطق الاستثمار والعائد الاقتصادي في صلب التخطيط الحضري، وتسهم في إعادة تشكيل الحيز العمراني بما يخدم مصالح طبقة اقتصادية فلسطينية ناشئة، على حساب الاعتبارات الاجتماعية والمجالية للمجتمعات المحلية.

بدايات التحولات الحضرية والعمرانية في سردا وأبو قش

يمكن تأريخ تسارع التحولات الحضرية والعمرانية في بلدتي سردا وأبو قش إلى مرحلة ما بعد اتفاقية أوسلو وإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية في منتصف التسعينيات، حيث شكّل هذا التحول السياسي نقطة انعطاف رئيسية في ديناميات التطور المكاني للمنطقة. ففي تلك المرحلة، لم يكن التحول العمراني قد تجلّى بعد في إنشاء مؤسسات كبرى أو منشآت عمرانية ضخمة داخل البلدة، بل بدأ بصورة تدريجية من خلال تنشيط سوق الأراضي والعقارات، ولا سيما عبر عمليات بيع وشراء الأراضي والاستثمار فيها.³¹

اتجه المستثمرون والأفراد إلى شراء الأراضي الواقعة على مقربة من الطرق التجارية والمحاور المرورية الرئيسية المؤدية من رام الله والبيرة باتجاه سردا، وخاصة على امتداد طريق الإرسال وصولاً إلى مقر المقاطعة وما بعدها. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المحاور لم تكن تشهد قبل أوسلو نشاطاً اقتصادياً أو تجارياً ملحوظاً، كما لم تكن المراكز التجارية الكبرى، مثل المركز التجاري (بلازا مول) في منطقة البالوع في البيرة، قد أنشئت في تلك الفترة. غير أن مرحلة ما بعد أوسلو شهدت انتقالاً تدريجياً للأنشطة الاقتصادية باتجاه الشمال، مقتربة أكثر من نطاق سردا وأبو قش. وقد ترافق هذا التحول مع ارتفاع ملحوظ ومتسارع في أسعار الأراضي، حيث شهدت القيم العقارية تضاعفاً كبيراً خلال فترة زمنية قصيرة، إلى حد أصبحت فيه أسعار الأراضي في مناطق مثل الإرسال—وهي الأقرب جغرافياً إلى رام الله—أعلى من نظيرتها في سردا. وأدى ذلك إلى إعادة توجيه الطلب الاستثماري نحو أراضي سردا وأبو قش، بوصفها مناطق واعدة نسبياً من حيث الموقع والسعر وإمكانات التطور المستقبلي.³²

³⁰ محمد بزار، رئيس البلدية، مقابلة شخصية، 3 يونيو 2023

³¹ محمد بزار، رئيس البلدية، مقابلة شخصية، 3 يونيو 2023

³² محمد بزار، رئيس البلدية، مقابلة شخصية، 3 يونيو 2023

وشكّل إنشاء قصر الضيافة نقطة تحول مفصلية في مسار هذا التطور (تقريباً عام 2010)، إذ أسهم في إحداث دفعة قوية للاستثمار العمراني في المنطقة، تلاه مباشرة بناء المستشفى الاستشاري، إلى جانب مشاريع إسكانية نوعية مثل إسكان الريحان والحي الدبلوماسي. وقد أُنجزت هذه المشاريع خلال فترة زمنية متقاربة نسبياً وبوتيرة متسارعة، ما أدى إلى بروز تجمعات سكنية جديدة ذات طابع حضري متميز، سواء من حيث أنماط السكن (الفلل والمساكن الحديثة)، أو مستوى الخدمات، أو التركيبة الاجتماعية-الاقتصادية للسكان. كما انعكس هذا التحول بوضوح على أسعار الأراضي، حيث شهدت المنطقة ارتفاعاً حاداً ومضاعفًا في قيمتها. فالأراضي التي كان من الممكن شراؤها قبل عامي 2000-2001 بمبالغ تراوحت بين 15,000 و 20,000 دولار، وصلت أسعارها اليوم إلى ما يقارب 300,000-400,000 دولار، ما يعكس حجم التحول العمراني والضغط المتزايد على الحيز المكاني³³.

وتُعدّ إزالة الحاجز العسكري القائم على مدخل سردا عام 2005 تقريباً من أبرز العوامل التي ساهمت في إعادة تشكيل الاتجاهات المكانية للاستثمار. فقبل إزالة الحاجز، كانت الأراضي الواقعة بعده تُعدّ غير جاذبة، بل مصدر قلق وخوف لدى المستثمرين والأفراد، ما جعل التفكير في شرائها شبه مستبعد. غير أن إزالة هذا العائق الأمني أسهم في تغيير التصورات السائدة، وبدأ التوجه التدريجي نحو الاستثمار العمراني في المنطقة³⁴.

إضافة إلى ذلك، أسهم تشديد القيود على مناطق (ج) في تكثيف الضغط السكاني والعمراني على المناطق المصنفة (أ) و(ب)، ومن ضمنها سردا وأبو قش، الأمر الذي عزز دورهما بوصفهما مجالاً بديلاً للتوسع الحضري والاستثماري في محيط رام الله والبييرة. وبهذا المعنى، فإن التحولات التي شهدتها البلدتان لا يمكن فصلها عن السياق السياسي-المكاني الأوسع، ولا عن ديناميات السوق العقارية، والبنية التحتية، وتغير أنماط الاستقرار والسكن في المنطقة³⁵. وبفعل هذه التحولات، أصبح من الممكن ملاحظة تحول عمراني واضح في محيط البلدتين، حيث لم يعد التوسع مقتصرًا على النطاق الداخلي للبلدة القديمة، بل تجاوزها إلى تشكيل أحزمة عمرانية جديدة ذات وظائف سكنية واستثمارية، ما يعكس انتقال سردا وأبو قش من نمط القرية التقليدية إلى نمط القرية الحضرية المرتبطة وظيفيًا بالمدينة المركز رام الله-البييرة³⁶.

³³ محمد بزار، رئيس البلدية، مقابلة شخصية، 3 يونيو 2023

³⁴ محمد بزار، رئيس البلدية، مقابلة شخصية، 3 يونيو 2023

³⁵ محمد بزار، رئيس البلدية، مقابلة شخصية، 3 يونيو 2023

³⁶ محمد بزار، رئيس البلدية، مقابلة شخصية، 3 يونيو 2023

التحول في قيمة الأرض من النواحي الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في بلدتي سردا وأبو قش

شهدت بلدتا سردا وأبو قش تحولاً جوهرياً في مكانة الأرض وقيمتها، انتقل بها من كونها عنصراً مركزياً في البنية الاجتماعية والثقافية، ومرتبطة بمفاهيم الشرف والهوية والانتماء، إلى مورد اقتصادي يُقاس بمنطق الربح والاستثمار. ففي السياق القروي التقليدي، كانت الأرض تمثل امتداداً للعائلة وضمانة للاستقرار الاجتماعي، ومصدراً للعيش والزراعة والاستقرار، كما ارتبطت بقيم رمزية جعلت بيعها فعلاً مستهجنًا اجتماعيًا ومشحونًا بالدلالات الأخلاقية. غير أن التحولات العمرانية المتسارعة، والضغط الديمغرافي، وتراجع الجدوى الاقتصادية للزراعة، إلى جانب توسع السوق العقاري وتزايد الطلب الخارجي، أسهمت في إعادة تعريف الأرض بوصفها أصلًا ماليًا قابلاً للتداول؛ فأصبحت اليوم تُدار بعقلية تجارية بحتة، تُخضعها لحسابات العرض والطلب وحركة رأس المال. وهو ما يشير إلى انتقال البلدة من نمط ريفي-زراعي إلى نمط شبه حضري تحكمه آليات السوق. وتتجلى هذه التحولات بوضوح في شهادة رئيس البلدية، الذي يصف كيف تراجعت المكانة الرمزية للأرض أمام الاعتبارات الاستثمارية؛ فبعد أن كان أي مساس بها، حتى بشق طريق أو الإضرار بشجرة زيتون، يثير اعتراضًا اجتماعيًا واسعًا، أصبح اقتطاع أجزاء منها لإقامة الطرق أو المشاريع العمرانية يُنظر إليه بوصفه ضرورة تنموية. كما فقدت الزراعة مكانتها بوصفها الاستخدام الرئيس للأرض، بعد أن بات كثير من المالكين ينظرون إليها باعتبارها نشاطًا منخفض العائد مقارنة ببيع الأرض أو استثمارها في مشاريع سكنية وتجارية تحقق أرباحًا أعلى وعلى المدى القصير³⁷.

هذا التحول لم يقتصر على البعد الاقتصادي فحسب، بل أعاد تشكيل العلاقات الاجتماعية، وأنماط العيش، والتصورات الثقافية المرتبطة بالملكية، والهوية، والمكان، وهو ما تنعكس تجلياته بوضوح في شهادات رئيس البلدية والنساء من البلديتين الموضحة أدناه، حيث تقدم النساء سرديات غنيّة تكشف عمق هذا التحول وتعميقاته المتعددة.

التحول في قيمة الأرض من وجهة نظر سيدات سردا وأبو قش

تشير منال³⁸ (45 عامًا) إلى التحول الجذري في النظرة الاجتماعية لبيع الأراضي، موضحة أن بيع الأرض في السابق كان يُعد أمرًا معيبًا اجتماعيًا، سواء كان البيع لأشخاص من داخل البلدة أو من خارجها، إذ كان يُنظر للأرض بوصفها جزءًا من العرض والشرف، ولا يجوز التقريط بها. وتقول إن هذه النظرة تغيرت في الوقت الراهن، ولم يعد بيع الأرض يحمل الوصمة الاجتماعية ذاتها، بل أصبح مقبولا على نطاق واسع. وتتفق مريم³⁹ (70 عامًا) مع هذا الطرح، مستحضرة تجربة شخصية تعكس التمسك العميق بالأرض في الماضي، إذ تروي أن حماها عاش ومات في فقر شديد رغم امتلاكه مساحات واسعة من الأراضي، وكان يرفض رفضًا قاطعًا بيع أي جزء منها، حتى في ظل إلحاح كثيرين عليه لتحسين وضعه المعيشي، معتبرًا بيع الأرض أمرًا مرفوضًا أخلاقيًا. إلا أنها تشير إلى أن هذا

³⁷ محمد بزار، رئيس البلدية، مقابلة شخصية، 3 يونيو 2023

³⁸ منال، مقابلة شخصية، 12 أكتوبر 2021

³⁹ مريم، مقابلة شخصية، 18 فبراير 2023

الموقف تبدّل بعد وفاته، حيث أصبح بيع الأرض يُنظر إليه اليوم بوصفه سلوكًا "نكيًا"، وغالبًا ما يكون المشترون من خارج البلدة، وتصف التوجه الحالي نحو بيع الأراضي قائلة:

" اليوم خلص صار الشاطر اللي يبيع أرضه ... الغرباء اللي يشتروا الان".

وفي سياق مشابه، تتحدث نداء⁴⁰ (59 عاما) عن التحول الثقافي العميق في مفهوم الملكية وقيمة الأرض، مشيرة إلى أن بيع الأراضي كان مرفوضا اجتماعيًا في السابق، بل ويُنظر إليه بوصفه أمرًا غير جائز أخلاقيًا، في حين أصبح بيع الأراضي شائعًا منذ نحو عام 2010، مع تسارع وتيرة البناء التجاري والاستثماري على حساب الأراضي الزراعية. وتقرّر نداء بين هذا الواقع الزاهن وبين الماضي، موضحة أن ما كان يمنع حدوث مثل هذه التحولات سابقًا هو منظومة قيمية صارمة سادت لدى جيل الآباء والأعمام، حيث كان يُنظر إلى بيع الأرض للغرباء أو تحويلها إلى مشاريع استثمارية بوصفه أمرًا محرّمًا اجتماعيًا، فيما كان البناء المقبول يقتصر على إنشاء منزل عائلي للسكن فقط. ووفق هذا التصور، كانت سردا تُفهم بوصفها بلدة للسكن الهادئ والزراعة والاستجمام، وكان الحفاظ على طابعها الزراعي مسؤولية جماعية يجري الدفاع عنها بوعي وقصد. وتوضح أن الأرض التي تعيش عليها اليوم كانت ملكًا عائليًا خالصًا منذ طفولتها وحتى عام 2010، حيث قام والدها بتقسيمها بين الأبناء، فبنت شقيقتها عمارة كان من المفترض أن تكون للسكن العائلي، قبل أن تتحول إلى مشروع تجاري يضم شققًا مؤجرة وأخرى مبيوعة. وتشير إلى أن أجزاء أخرى من الأرض بيعت لاحقًا، وكان مصيرها جميعًا التحول إلى استخدامات تجارية، بعد أن كانت مزرعة بالزيتون والعنب وأشجار البرقوق والدراق، وخالية من الطرق والبناء.

تصف نداء⁴¹ هذا التحول كتجربة مؤلمة على المستوى العاطفي والوجداني، إذ تستحضر ذاكرتها الجسدية للمكان حين كانت تسير في أرض زراعية مفتوحة، وتعبّر عن حزنها لفقدان هذا المشهد الطبيعي الذي شكّل جزءًا من حياتها اليومية وهويتها المكانية. غير أنها، في الوقت ذاته، تُرجع هذه التحولات إلى تغيّر طبيعة المجتمع وزيادة عدد السكان، وإلى تبدّل مفهوم التملك ذاته، حيث لم يعد يُنظر إلى الأرض باعتبارها فضاءً للزراعة والسكن والاستجمام فقط، بل كأصل اقتصادي قابل للاستثمار. وتؤكد أن هذا التحول فرض بوصفه "أمرًا واقعًا" يصعب مقاومته، حتى على الأجيال اللاحقة؛ إذ تشير إلى صدمة أبنائها عند عودتهم ورؤيتهم التغيرات العمرانية التي طرأت على المكان مقارنة بما اعتادوا عليه في طفولتهم.

وتتحدث سناء⁴² (60 عاما) عن عملية بيع الأراضي في سردا، موضحة أن كثيرًا من العائلات التي كانت تمتلك مساحات واسعة من الأراضي المزروعة بالزيتون والعنب، وكانت تنتج كميات كبيرة من الزيت تصل إلى حد التصدير إلى الأردن، لم تعد تمتلك اليوم حتى ما يكفي لاستخدامها الشخصي. وفي هذا السياق تقول:

⁴⁰ نداء، مقابلة شخصية، 23 أكتوبر 2021

⁴¹ نداء، مقابلة شخصية، 23 أكتوبر 2021

⁴² سناء، مقابلة شخصية، 16 أكتوبر 2021

"كانوا يصدروا ع الأردن 100 تنكة زيت، هلقيت لما بدهم يلقوا طنجرة دولي بيروحوا عند دار ابوي يلقطوا ورق عنب، او عند قرايبهم".

وتوضح أن عمليات البيع تمت في الغالب لأشخاص من خارج البلدة، حيث نادراً ما يُقبل أبناء البلدة أنفسهم على شراء الأراضي، إذ إن معظمهم يمتلكون أراضي أصلاً. أما المشترون الجدد فهم من مناطق بعيدة مثل نابلس وجنين وطولكرم، في ظل تحوّل رام الله إلى العاصمة على حسب توصيفها، ومحاولة دفع سردا لتكون امتداداً عمرانياً ومركزاً جديداً، خاصة مع إنشاء المباني الحكومية والمراكز التجارية الكبرى وتوسّع المشاريع العمرانية⁴³.

وتؤكد لجين⁴⁴ أن بيع الأراضي للغرباء كان أمراً نادر الحدوث في الماضي، حيث كان البيع يتم في الغالب بين أبناء البلدة أنفسهم، وهو ما يزال قائماً إلى حد ما. إلا أنها تشير إلى تغيير ملحوظ في السنوات الأخيرة، إذ أصبح البيع يتم لأشخاص من خارج البلدة، وغالباً ما يُفضل البائعون اختيار مشتريين من دائرة المعارف أو الأصدقاء، سواء ممن يعرفونهم محلياً أو من علاقاتهم في الخارج، بينما أصبح البيع لأشخاص مجهولين أمراً أكثر شيوعاً مقارنة بالسابق. ومن جهتها، ترى سحر⁴⁵ (55 عاماً) أن ظاهرة بيع الأراضي باتت واسعة الانتشار، مدفوعة بتراجع الدخل وعدم كفايته لتلبية الاحتياجات المعيشية، ما يضطر كثيرين إلى بيع أراضيهم لتحسين أوضاعهم الاقتصادية. وتوضح أن بيع الأرض لم يكن مقبولاً اجتماعياً في السابق، ولا يزال يُنظر إلى من يبيع كامل أرضه بنوع من الأسف، حيث يُقال عنه "فلان خلس أرضه، بمعنى باعها كلها". وتضيف أن الأرض كانت تمثل متنفساً اجتماعياً ونفسياً للأهالي، أشبه بمنزلة خاص، يذهبون إليه للتنزه وجني الثمار، مثل التوت والبرقوق، وكان لكل عائلة أرضها التي تشكل امتداداً لحياتها اليومية.

وتعتبر لارا⁴⁶ عن هذا التحول بوضوح، مؤكدة أن التمسك بالأرض في الماضي كان أكبر بكثير، وكان يُنظر إلى بيعها على أنه عيب اجتماعي، إذ كانت الأرض تُزرع أو يُبنى عليها لتكون مصدر رزق دائم. أما اليوم، فقد تغيرت الحسابات، وأصبح بيع الأرض وسيلة لتحقيق أرباح سريعة، في ظل تراجع الجدوى الاقتصادية للزراعة. وتشير إلى أن معظم عمليات الشراء باتت مقتصرة على فئة الأغنياء، الذين يشترون الأراضي لأغراض تجارية بحتة، سواء للبناء أو للإسكان أو التأجير، وليس للزراعة. وتضيف أن أراضي أبو قش كانت تضم في السابق كروم عنب ومزروعات متنوعة يعتمد عليها السكان في غذائهم ودخلهم، بينما تراجع هذا النمط بشكل كبير، وباعت الغالبية العظمى (تقريباً 90%) من ملاك الأراضي أراضيهم لأشخاص من خارج البلدة، مع بقاء بعض عمليات البيع والشراء المحدودة بين أبناء البلدة أنفسهم لأغراض المضاربة والربح.

⁴³ سناء، مقابلة شخصية، 16 أكتوبر 2021

⁴⁴ لجين، مقابلة شخصية، 7 مارس 2023

⁴⁵ سحر، مقابلة شخصية، 13 أكتوبر 2021

⁴⁶ لارا، مقابلة شخصية، 18 فبراير 2023

وتصف سامية⁴⁷ (65 عاما) هذا التحول من منظور تاريخي، موضحة أن العمل في الأرض كان مصدر دخل حقيقي في الماضي، حيث كانت تُزرع بالقمح والشعير والعنب والخضروات، وكانت سردا تُعرف بطابعها الزراعي، حتى إن محاصيل العنب كانت تُصدر إلى الأردن ودول الخليج. إلا أن رحيل الأجيال الأكبر سناً، وتوجه الجيل الجديد نحو التعليم والهجرة والعمل خارج الزراعة، أدى إلى تراجع الاهتمام بالأرض، وأصبح بيعها خياراً سهلاً لتوفير المال اللازم للبناء أو تزويج الأبناء وإقامة الاحتفالات. وتشير إلى أن بيع الأراضي بدأ منذ عام 1976، لكنه كان يتم بأسعار منخفضة مقارنة بالأسعار المرتفعة جداً في الوقت الحاضر.

من جهتها، تربط وداد⁴⁸ (68 عاما) التحولات الحاصلة بشكل مباشر ببيع الأراضي، الذي أتاح تدفق المال دون وجود رؤية أو تخطيط، ما أدى إلى تغييرات اجتماعية عميقة، شملت أنماط الاستهلاك، والخصوصية، والعلاقات اليومية. ومن الممكن القول بأن بيع الأراضي شكّل نقطة انتقال حاسمة من مرحلة اجتماعية واقتصادية إلى أخرى. وتتعمق بوصف ذلك قائلة:

"من أول ما بدأوا يبيعوا أراضي ظهرت العمارات في أبو قش، من أول ما بدأ بيع الأراضي بدأت كل التغييرات.... لأنه بيع الأراضي خلاهم ينتقلوا من مرحلة لمرحلة ثانية... وبيع الأراضي خلاهم يمتلكوا مصاري في الوقت اللي همّة ما عندهم امكانيات، وبالتالي ما حطوها كأولوية لهم انه معهم مصاري شو يعملوا فيه وشو يحطوا أولويات، صاروا يشتروا سيارات وأشياء رفاهية وأثاث للبيت فخخة، واحد يتجوز ع مرته بس قولي احنا عا في أبو قش ما في ظاهرة انه الرجل يتجوز ع مرته بشكل عام فش عا هاد الاشياء، على الرغم من انه العربي او الفلسطيني اول ما يصير معه مصاري يفكر في الجيزة، يفكر بس بيني ويتجوز...."

وأخيراً، توضح رولا⁴⁹ (37 عاما) أن النظرة الاجتماعية تجاه من يبيع أرضه انقلبت بالكامل، حيث أصبح يُقال اليوم عن من يبيع أرضه إنه "محظوظ"، بعد أن يحصل على مبلغ مالي كبير، دون أن يُنظر إلى فعل البيع باعتباره تقريباً بقيمة مقدسة كما كان في السابق. وتربط هذا التحول بالانتشار الواسع للبناء في أبو قش، مشيرة إلى أن تصاعد وتيرة العمران شجع المزيد من السكان على بيع أراضيهم، وظهور مبانٍ وقصور ضخمة وغريبة عن النسيج التقليدي للبلدة، حيث تقول:

"شوفي هون (تقصد بجانب منزلها) في قصر اشوي غريب، قصر زي قصص زمان، زي صور الصين العظيم".

حيث يعكس ذلك حجم التغير الاجتماعي والاقتصادي الذي طرأ على المنطقة.

⁴⁷ سامية، مقابلة شخصية، 24 أكتوبر 2021

⁴⁸ وداد، مقابلة شخصية، 5 مارس 2023

⁴⁹ رولا، مقابلة شخصية، 27 سبتمبر 2021

التحولات العمرانية في بلدتي سردا وأبو قش من وجهة نظر السيدات

سردا

يصف بزار⁵⁰ بلدة سردا في وضعها الراهن كحالة هجينة تجمع بين السمات الحضرية والريفية في آن واحد، فهي منقسمة ما بين الحارة الغربية والشرقية، على نحو يشبه التباين القائم بين شرقي عمان وغربها. إذ تشهد الأجزاء الغربية من البلدة تحولات عمرانية وحضرية متسارعة، تتجلى في انتشار المشاريع السكنية الحديثة، والمرافق التجارية والخدمية الكبرى، في حين لا تزال الأجزاء الشرقية تحتفظ إلى حد كبير بطابعها الريفي التقليدي، سواء من حيث نمط البناء أو الاستخدامات الزراعية للأرض. ومع ذلك، فإن هذا التباين قابل للتغير في حال إقامة مشاريع ضخمة—كجامعة أو مركز طبي أو تجاري ضخم—من شأنها إحداث تحول جذري في البنية العمرانية والاجتماعية لتلك المنطقة.

تشير الشهادات الميدانية التي جمعت من سيدات بلدة سردا إلى تحولات عمرانية عميقة وغير متجانسة، اتخذت أشكالاً مكانية واجتماعية متعددة، انعكست بوضوح على نمط البناء، والامتداد العمراني، والعلاقات الاجتماعية، وإحساس السكان بالانتماء والخصوصية المكانية.

تعتبر لجين⁵¹ (33 عاماً - الأصل من سردا) عن وجود تباين حاد في وتيرة وحدة التحولات العمرانية بين وسط البلدة من جهة، والشارع الرئيسي من جهة أخرى، حيث تقول إن النسيج العمراني داخل البلدة حافظ نسبياً على طابعه التقليدي، من حيث شكل البيوت التي بقيت في معظمها بيوتاً "عادية" كما وصفتها، بغض النظر عن مساحتها أو عدد طوابقها. في المقابل، شهد الشارع الرئيسي تحولات جذرية، إذ بات الفارق واضحاً بين نمط البيوت التي كانت قائمة قبل عشرين عاماً، وتلك التي تُشيد اليوم، وأصبح البناء يتخذ طابعاً تجارياً واستثمارياً، يتمثل في المجمعات التجارية "المولات" والمحال الكبيرة. تجدر الإشارة إلى أن لجين عاشت في بلدة سردا طوال حياتها، حيث تنقلت بين أكثر من مسكن داخل البلدة. ففي البداية كانت تقيم مع أسرته في بيت قديم يقع في وسط البلدة، ثم انتقلت لاحقاً إلى السكن في عمارة تقع على الشارع الرئيسي، وهو انتقال يعكس تحولاً مكانياً داخل البلدة نفسها، من فضاء سكني تقليدي في قلب النسيج القروي إلى نمط سكني حديث مرتبط بمحور الحركة الرئيس. وتضيف لجين، انطلاقاً من عملها في مجال أعمال حرة، أن الطلب الاستثماري على الشقق والمحال التجارية في سردا شهد ارتفاعاً غير مسبوق، حيث بات المستثمرون يقبلون على استئجار المحال التجارية بأسعار مرتفعة تصل إلى 1500 دولار شهرياً، وأحياناً أكثر، دون تردد، نظراً لحيوية المنطقة ودورها كممر رئيسي يخدم نطاقاً جغرافياً واسعاً. وتُقارن ذلك بما كان عليه الحال في عام 2004، حين كانت المحال ذاتها تُؤجر بمبالغ تتراوح بين 300 و400 دولار فقط. وتوضح أن سردا

⁵⁰ محمد بزار، رئيس البلدية، مقابلة شخصية، 3 يونيو 2023

⁵¹ لجين، مقابلة شخصية، 7 مارس 2023

كان يُنظر إليها سابقًا باعتبارها موقعًا بعيدًا وغير جاذب للاستثمار، بينما باتت اليوم تُعد شريانًا رئيسيًا وحلقة وصل أساسية في الامتداد العمراني لرام الله والبيرة⁵².

وفي سياق الامتداد العمراني، تشير لجين إلى أن البلدة كانت في السابق محصورة تقريبًا في محيط المسجد القديم ووسط البلدة، مع امتداد محدود للغاية، بينما شهدت في السنوات الأخيرة توسعًا واضحًا باتجاه مناطق جديدة، ليس فقط بمحاذاة الشارع الرئيسي، وإنما أيضًا نحو منطقة الأكاديمية والضاحية، إضافة إلى الأراضي الواقعة بين جفنا وأبو قش. وعلى الرغم من هذا التوسع، تؤكد لجين أن مركز البلدة الرمزي والاجتماعي بقي ثابتًا، إذ لا يزال المسجد القديم يشكل نقطة ارتكاز أساسية، خاصة لدى كبار السن، كما يتجلى ذلك في الإقبال عليه خلال شهر رمضان والأعياد، رغم وجود مسجد جديد في البلدة. وتتوافق شهادة عائشة⁵³ (75 عامًا - الأصل من سردا) مع هذا الوصف، إذ تشير إلى الامتداد العمراني المتسارع نحو منطقة الأكاديمية، مؤكدة أن هذه المناطق كانت تُعد في السابق بعيدة وغير مرغوبة للبناء، بينما باتت اليوم تضم عددًا كبيرًا من البيوت الجديدة، يسكنها أشخاص لا تعرفهم معرفة شخصية، ما يعكس التغير في التركيبة السكانية للبلدة. وفي هذا السياق تقول:

"في ناس كثير شاربين منا وتحت ما يعرفهم وفي طريق بتيجي نزول تلا الأكاديمية هناك بنوا كثير ...

زمان لو خيرونا كان ما بنينا هناك لأنها بنشوفها كثير بعيدة بس اليوم ناس كثير بنت هناك".

تجدر الإشارة إلى أن عائشة قضت معظم سنوات حياتها في بلدة سردا، حيث انتقلت لفترة لا تتجاوز 3 سنوات إلى رام الله في بداية زواجها، ولاحقًا عادت للاستقرار في سردا بعد بناء منزلها، ما يعكس ارتباطًا طويل الأمد بالمكان واستمرارية الإقامة فيه عبر مراحل حياتها المختلفة.

وتتناول سحر⁵⁴ (55 عامًا - الأصل من سردا) التحولات العمرانية من زاوية الاختلاف بين الحارتين الشرقية والغربية، حيث ترى أن التغيرات الكبرى لم تطل حارتها الشرقية بنفس الحدة، بينما تركزت بشكل أساسي في منطقة "ظهر عواد"، التي تصفها بأنها جبل كامل كان مملوكًا لأهالي سردا، وتم بيعه في أوائل الثمانينيات على أمل إقامة "مدينة سردا الطبية"، وهو مشروع لم يتحقق. وتشير إلى أن هذه المنطقة أصبحت اليوم موقعًا لمشاريع ضخمة، مثل المكتبة الوطنية والمراكز التجارية والعمارات الكبيرة، دون وجود بنية تحتية مؤهلة، ما يجعلها، وفق توصيف البلدية، "قنبلة عمرانية". تجدر الإشارة إلى أن سحر عاشت معظم سنوات حياتها في بلدة سردا، متنقلةً بين أكثر من فضاء سكني، حيث بدأت حياتها في البيت القديم لأسرتها، ثم أقامت لفترة في منزل حماتها داخل البلدة، قبل أن تنتقل لاحقًا إلى الاغتراب خارج البلاد لعدة سنوات، ثم عادت مجددًا إلى سردا، حيث حصلت على قطعة أرض وقامت ببناء منزلها والاستقرار فيه، في مسار يعكس ارتباطًا طويل الأمد بالمكان رغم فترات الانقطاع والاغتراب.

⁵² لجين، مقابلة شخصية، 7 مارس 2023

⁵³ عائشة، مقابلة شخصية، 11 نوفمبر 2021

⁵⁴ سحر، مقابلة شخصية، 13 أكتوبر 2021

وتضيف سحر⁵⁵ أن تقلص المسافات بين البيوت لم يؤدِّ إلى تعزيز العلاقات الاجتماعية، بل على العكس، بقيت العلاقات محدودة، وظلت الشوارع في معظم الأوقات شبه خالية، وهي سمة ترى أنها لطالما ميزت سردا؛ حيث تقول: "التغير الأكبر اللي صار انها الناس قربت على بعض أكثر، كان زمان بين العمارة والثانية في مسافات أكبر وعلى الرغم من انها المسافات قلت بين البيوت الا انه العلاقات محدودة... الناس بتقول عن اهل سردا انه لما ندخل سردا نفسنا نلاقي حدا عشان يدلنا ونسأله مثلا عن شخص أو بيت حدا معين، فش حدا بيكون بالشارع واصلا هاي هي ميزة سردا، الشارع بأغلب الأوقات فاضي وكل حدا بحاله، كل حدا يشغل سيارته وبيطلع او بيطلب سيارة اللي زي حالاتنا وبيطلع.... ما بتلاقي ناس او ولاد في الشارع الا العصر والمغرب ممكن بتلاقي ناس طالعة تمشي طول عمرنا هيك"

وفي السياق ذاته، تؤكد أريج⁵⁶ (56 عامًا - الأصل من بيرزيت - متزوجة في سردا) أن التغيرات لم تشمل جميع مناطق البلدة بنفس الدرجة، مشيرة إلى أن منطقتها حافظت على طابعها الاجتماعي والعمراني، حيث اقتصر البناء فيها في معظمه على أبناء العائلات نفسها، دون دخول سكان غرباء، ما عدا عائلة واحدة جيران لها. تجدر الإشارة إلى أن أريج تتحدر أصولها من بلدة مجاورة، إلا أن زوجها وانتقالها إلى بلدة سردا منذ ثلاثة وثلاثين عاما جعلها من سردا مكان إقامتها الأساسي والأطول زمنا.

وتوضح منال⁵⁷ (45 عامًا - الأصل من سردا) أن المنطقة الشرقية، التي تضم المدرسة والروضة والمجلس القروي سابقًا، تمثل النواة التاريخية لبلدة سردا، حيث تنتشر البيوت القديمة جدًا والعين، التي شكلت أساس نشأة البلدة قبل تفرعاتها العمرانية اللاحقة. تجدر الإشارة إلى أن منال تتحدر أصولها من بلدة سردا، وفي سنوات زواجها الأولى في العشرينات من عمرها عاشت خارج البلاد، ثم عادت لاحقًا إلى فلسطين، واستقرت في سردا منذ ما يقارب ثمانية عشر عامًا، لتعيد وصل علاقتها اليومية بالمكان الذي تنتمي إليه أصلاً، بعد سنوات من الغياب.

وتسهب منال في وصف التحولات التي شهدتها المنطقة التي تعيش فيها، موضحة أنها كانت في السابق منطقة شبه خالية، ذات طبيعة جبلية وصخرية، يقصدها الشباب في الصيف للرحلات وجمع الأعشاب البرية، وتصف ذلك قائلة: "كانت المنطقة اللي انا عايشة فيها في فترة خالية نهائياً، ما فيها ولا حدا، كانوا الشباب في الصيف يروحوا رحلات على هاي المناطق اللي كانت طبيعتها صخور ووديان واشياء زي هيك، يلقطوا ميرمية يشوفوا الغزلان، كنا نشوف الغزلان بعينينا في المنطقة، نروح على الزيتون، الناس يكون معهم دواب، يعني صعب توصلي الزيتون مشي لأنه ما في طرق".

⁵⁵ سحر، مقابلة شخصية، 13 أكتوبر 2021

⁵⁶ أريج، مقابلة شخصية، 8 نوفمبر 2021

⁵⁷ منال، مقابلة شخصية، 12 أكتوبر 2021

وتضيف منال⁵⁸ أن نمط البناء لدى أهالي سردا الأصليين لم يتغير كثيرًا في جوهرة، إذ اعتادوا منذ التسعينيات وربما قبل ذلك على بناء بيوت مستقلة أو فلل صغيرة، إلا أن الفارق الجوهري ظهر بعد عام 2017، مع انتشار العمارات السكنية الكبيرة والمجمعات التجارية وارتفاعات البناء، ما أدى إلى اختفاء تدريجي لمعالم القرية التقليدية، وتقلص المساحات الزراعية، خاصة بساتين الزيتون، التي انخفض إنتاجها بشكل ملحوظ مقارنة بما كان عليه الحال قبل عشرين أو ثلاثين عامًا. وتصف ذلك قائلة:

"على زماننا، هاي قرية وممنوع انك تبني أعلى من الارتفاعات المحددة، اليوم صار كثير في ارتفاعات، صارت معالم القرية تختفي، يعني انك تشوفي عمران كثير، تشوفي طرق، شق طرق كثير.... يعني اللي زمان كان عنده أراضي فيها زيتون أخذوا الطرق، يعني كان الواحد يعمل 30 و 40 تنكة زيت، اليوم بعملش، بيعمل 4-5 يا دوب للسنة، ففي فرق كثير كبير بين 20-30 سنة واليوم كثير في فرق".⁵⁹

وتشير منال كذلك إلى أن غيابها عن البلدة منذ عام 1992 وعودتها لاحقًا جعلها تلاحظ التغيرات بشكل أكثر حدة، خاصة في منطقة الإرسال وشارع بيرزيت، اللذين شهدا توسعًا عمرانيًا واسعًا، وظهور محطات وقود ومراكز تجارية لم تكن موجودة سابقًا. وتدعم سناء⁶⁰ (60 عامًا - الأصل من سردا) هذا التحليل، مشيرة إلى أنه بعد نشوء السلطة الفلسطينية تسارعت التحولات العمرانية، موضحة أن التحول من مجلس قروي إلى بلدية مشتركة كان نقطة مفصلية أيضًا، إذ أدى إلى السماح ببناء العمارات السكنية بعد أن كان النمط السائد هو البيوت المستقلة. وتصف كيف كانت سردا متفرقة عمريًا، قبل أن تصبح مترامية الأطراف، مع توسع واضح في منطقة الإرسال وازدياد المحال التجارية. وتصف ذلك قائلة:

"كنا كل واحد بيته خاص فيه، لما دخلت السلطة أول عمارة انبنت هي اسكان عبد الصمد، كان قبل كل واحد بيته لحاله منفصل، يعني بيت مستقل، هلا صار في عمارات. احنا كنا مجلس قروي سردا، وبعد ما صارت البلدية مشتركة احنا وابوقش صاروا الناس بينوا عمارات، ولا قبل كان بيوت مستقلة، مثلاً انا بيتي نمط فيلا وجيراني كله نمط فيلا بيوتهم، ومعظم بيوت سردا كلها نمط فلل، بعد ما صارت بلدية صاروا يعطوا اسكانات وبينوا اسكانات.... زمان كانت سردا بيوت متفرقة، من دوار سردا لعند الجامع من فوق ما كان في سكان ومن بعد دكانة ربحي ولفوق في 4-5 بيوت، بس اليوم غير.... كان ثاني بيت انبنى في المنطقة بيت اهلي وبيت دار منال، بس هلا صار لاهل منال 5-6 عمارات، واحنا 3-4 عمارات، البلد صارت مترامية الاطراف، المدرسة ما كان حولها اشئ، وكان في دكانة وحدة دكانة شمسة اللي هي كانت مركز البلد، بس هلا صار كثير محلات تجارية ومراكز مختلفة".

⁵⁸ منال، مقابلة شخصية، 12 أكتوبر 2021

⁵⁹ منال، مقابلة شخصية، 12 أكتوبر 2021

⁶⁰ سناء، مقابلة شخصية، 16 أكتوبر 2021

تجدر الإشارة إلى أن سناء وُلدت في بلدة سردا وعاشت فيها حتى سن الخامسة والعشرين، أي حتى مرحلة الزواج. بعد ذلك انتقلت للإقامة في الأردن، حيث عاشت لفترة طويلة بدأت عام 1986، قبل أن تعود للاستقرار النهائي في سردا عام 2010. وخلال سنوات الغياب تلك، حافظت على علاقة مستمرة بالبلدة، إذ كانت تزورها بانتظام خلال فصل الصيف برفقة أبنائها، ما أبقي الصلة بالمكان قائمة رغم البعد الجغرافي.

وتضيف سناء⁶¹ أن انقطاعها المؤقت عن زيارة البلدة بين عامي 1999 و2003 جعلها تُدرك حجم التحول العمراني بشكل صادم، خاصة في الأراضي الزراعية التي تحولت إلى كتل إسمنتية في منطقة الإرسال، وتصف ذلك قائلة: *"منطقة الإرسال وبن البالغ والمول هاي كانت أراضي زراعية واهلي كانوا يزرعوا فيها من عند السفينة لحد شارع نابلس، كانوا اهلي يزرعوا هاي المنطقة كلها، سنة يزرعوا بندورة وسنة يزرعوا قمح، كانوا متضمنينها ويزرعوها، فلما اجيت وشفنت انه كلها صارت عمارات انصدمت... برضو سردا كان فيها تغيير، بس عشان كنت اجي دايما كنت لاحظ".*

وفي سياق متصل، تنطرق سناء إلى مظاهر الانزعاج التي يشعر بها بعض السكان نتيجة التطور العمراني المتسارع، مشيرةً إلى أن هذا التحول دفع بعض الأهالي إلى التفكير الجدي في بيع منازلهم. وتستشهد بحالة امرأة تعرفها، كانت تقيم بمفردها في منطقة هادئة، بعد أن اشترت قطعة أرض وبنت عليها منزلها. إلا أن المنطقة المحيطة بها شهدت لاحقاً إقامة فلل ومنازل جديدة، إلى جانب مشاريع عمرانية متعددة، ما أدى إلى تصاعد مستويات الضجيج والغبار، وأفقد المكان هدوءه السابق. وتوضح سناء أن هذه السيدة ليست من السكان الأصليين للبلدة، مما جعل إمكانية تركها للمكان أسهل لقلة الارتباط به مقارنة بأهالي البلديتين الأصليين.

وترتبط نداء⁶² (59 عاماً - الأصل من سردا) بين التحولات العمرانية التي شهدتها بلدة سردا والتحول الثقافي في مفهوم الملكية والسكن، موضحة أن تأجير المنازل كان يُعدّ في الماضي ممارسة مرفوضة اجتماعياً، في حين أصبح اليوم أمراً شائعاً، لا سيما منذ عام 2010، مع تسارع التوجه نحو البناء التجاري والاستثماري. وتوضح أن سردا وأهلها كانوا في مراحل سابقة حريصين على أن يقتصر النمط السكني على بيوت مخصصة للأسر، بحيث تمتلك كل أسرة منزلها الخاص، وأن تكون هذه البيوت مستقلة، محاطة بمساحات زراعية، ومبنية على نمط الفلل السكنية، بما يعكس تصوراً منظماً ومرتباً للحيز العمراني. ووفق هذا التصور، كانت البلدة بعيدة كلياً عن فكرة الاستثمار التجاري في السكن. تجدر الإشارة إلى أن نداء عاشت معظم حياتها في سردا، حيث سكنت في بيت والدها ثم في بيتها الخاص في نفس الحي. خلال هذه الفترة، انتقلت لفترة من الزمن إلى الولايات المتحدة، قضت خلالها خمس سنوات متواصلة في جزيرة حضرية، قبل أن تنتقل إلى مناطق أخرى في الولايات. ومنذ ذلك الحين، عادت إلى سردا واستقرت فيها مجدداً.

⁶¹ سناء، مقابلة شخصية، 16 أكتوبر 2021

⁶² نداء، مقابلة شخصية، 23 أكتوبر 2021

وتشير نداء إلى أنه خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات، كان تأجير المنزل يُنظر إليه بوصفه أمرًا غريبًا ومستهجئًا، حتى في حال وجود شقة إضافية ضمن العمارة الواحدة، ولا سيما إذا كان المستأجر من خارج البلدة. ففي تلك المرحلة، كان يُفضّل ترك المنزل أو الشقة فارغة على إدخال مستأجر غريب إلى الحيز السكني، كما كان يُستغرب أن يلجأ أحد أبناء البلدة إلى السكن بالإيجار، نظرًا لهيمنة فكرة الملكية الخاصة بوصفها شرطًا أساسيًا للسكن والاستقرار والتجذر؛ وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم الملكية لم يرتبط بالجانب الرأسمالي وإمكانية تحقيق الربح في تلك المرحلة. ووفق هذا المنطق الاجتماعي، لم يكن السكن بالإيجار ممارسة طبيعية أو مقبولة، بل كان يُنظر إليه كظاهرة دخيلة على نمط العيش المحلي. وتؤكد نداء أن التحول الذي طرأ منذ عام 2010 وحتى اليوم كان تحولًا عميقًا وواسع النطاق، مقارنة بالتغيرات المحدودة التي سبقت هذه الفترة، والتي كانت تُفسّر آنذاك بوصفها حالات فردية أو استثناءات تُترك لأصحابها حرية القرار الشخصي. وتعكس هذه الشهادة انتقال البلدة من منظومة قيمية كانت تضبط العلاقة بالسكن والملكية عبر معايير اجتماعية صارمة، إلى منظومة أكثر مرونة، يُعاد فيها تعريف السكن والأرض بوصفهما مجالًا للاستثمار والتداول، لا مجرد فضاء للانتماء العائلي والاستقرار طويل الأمد⁶³.

وتُجمع شهادات سحر⁶⁴، عائشة⁶⁵، أريج⁶⁶، وسامية⁶⁷ على أن سردا انتقلت خلال العقدين الأخيرين من قرية هادئة ذات بيوت مستقلة وحدائق وساحات، إلى بلدة ذات طابع شبه مديني، مع ازدياد العمارات والأسواق، وتراجع الساحات الاجتماعية، وتحول العلاقات إلى علاقات رسمية تقتصر غالبًا على المناسبات. تعود سحر في ذاكرتها إلى بيت أهلها القديم، وتقول:

"كانت سردا قرية متقدمة، قرية بيوتها غالبيتها مش قديمة...أهلي بيتهم عمره 100 سنة، جواه الغرف واسعة كثير، 6 متر بين الأرض والسقف، البيت كان مريح جدا بالصيف براد وبالشقاء دافي، مع انه في الاول كانت تنقصه بعض الخدمات، ما كان فيه حمام ولا مطبخ، بس ضفنا له مطبخ وحمام الآن الاختلاف اللي صار انها الناس صارت تبني طوابق، أبراج، بناء تجاري، صارت الأرض ثمنها غالي؛ الواحد اذا بده يشتري دار بيلاقش بسعر مناسب، اليوم ب 400 ألف الأرض بيتي جدا مريح قعدتنا برا وحوالين الشجر كثير حلوة.... انا وحدة من الناس بقدرش أقعد في شقة.... في الأردن عشت في شقة، وجدا مزعج لانه ما في مجال تتحركي وين بذك تروحي، حشرة كثير حياة الشقق.... انا بيت أهلي هادا اللي قبالي جديد انا بنيته ، بنيته لأخوي، مع اني كنت قبل لحالي في الأرض ولا حدا عندي، كانت تيجي فترة ما نطلع من الدار وأحس حالي لما أقعد باب البيت اني انا في الجنة ما شاء الله، حوالي فضاء ونظافة"⁶⁸

⁶³ نداء ، مقابلة شخصية، 23 أكتوبر 2021

⁶⁴ سحر ، مقابلة شخصية، 13 أكتوبر 2021

⁶⁵ عائشة، مقابلة شخصية، 11 نوفمبر 2021

⁶⁶ أريج، مقابلة شخصية، 8 نوفمبر 2021

⁶⁷ سامية، مقابلة شخصية، 24 أكتوبر 2021

⁶⁸ سحر ، مقابلة شخصية، 13 أكتوبر 2021

تحدث عائشة عن سرعة التطورات الحاصلة وتقول:

"فجأة تطورت سردا... احنا تقريبا كنا اخر دار بانين هون، هلا ورانا عدة فلل وورا المدرسة عدة فلل كثيرة، وبرضو في البلد صار في بناء كثير، وكلشي تطور... كان البناء زمان بسيط واليوم تطور صار احسن والبلد كبرت صارت بلدة بدل قرية... احنا المفروض سردا صاحبة من ضواحي رام الله هي، يعني دور سردا والبيرة لافات في بعض، في دور من سردا حتى في ارض البيرة، فهي صاحبة من ضواحي رام الله... احنا اقرب اشي لرام الله... اكثر اشي التغير في حوالي هول ال 15 سنة... وفي ال 10 سنوات الاخيرة زاد كثير... في ناس بتبني لولادهم.. وفي ناس اشتروا اراضي في سردا ملهمش دور ويبينوا هون، فشرروا اراضي في سردا ويبينوا فتوسعت البلد، في تطورات في سردا كثير زي المول اللي صار عنا في سردا، المكتبة.... الكل يحب منطقة سردا من ناحية مناخ وهدوء وكلهم يحبوا المنطقة هاي فالأغلب صار يشتري ارض ويبني".⁶⁹

تعكس رواية عائشة تبنيًا واضحًا لرؤية تحديثية تربط بين التوسع العمراني وتطور البلدة للأفضل، حيث يُقدّم ازدياد البناء وانتشار الفلل وظهور المرافق والخدمات الحديثة بوصفها مؤشرات مباشرة على تطور البلدة وتحسينها. وتظهر هذه الرؤية في المقارنة بين الماضي والحاضر، إذ يُصور الماضي باعتباره مرحلة من البساطة العمرانية، في حين يُنظر إلى الحاضر بوصفه مرحلة أكثر تقدمًا وازدهارًا. وفي الوقت نفسه، تكشف رواية المشاركة عن المكانة الرمزية التي تحتلها رام الله في المخيال المحلي، إذ لا تُعرف سردا من خلال خصائصها الذاتية بقدر ما تُعرف من خلال قربها المكاني والعمراني من المدينة، إلى الحد الذي تُقدّم فيه باعتبارها "صاحبة من ضواحي رام الله". ويعكس ذلك تموضع البلدة ضمن علاقة مركز-أطراف، تصبح فيها المدينة المرجع الذي تُقاس من خلاله قيمة المكان ومستوى تطوره. كما تكشف روايتها عن قبول ضمنى للتوسع العمراني الذي تقوده قوى خارجية، من خلال استقطاب مستثمرين وسكان جدد لا تربطهم بالبلدة علاقات اجتماعية سابقة، حيث يُنظر إلى هذه العملية بوصفها دليلًا على نجاح المكان وجاذبيته، دون التوقف عند ما قد يرافقها من إعادة تشكيل للبنية الاجتماعية المحلية أو لتحولات في أنماط الانتماء والعلاقات الاجتماعية داخل البلدة.

تشير أريج⁷⁰ إلى التحول في طبيعة بلدتها سردا، وتقول:

"سردا كانت سردا الخضرة، وين ما تتطلي في خضار وجمال، تلاقي انواع من الطيور تعشقي تسمعها، هلا نادرا ماتشوفها، لانهم شالوا الشجر وحطوا حجر، البناء ضمن هاي المنطقة كان لطابق او طابقين، هلا صار في تعديات صاروا بينوا 5 و 6 و 7 طوابق، وما تقولي هاد نتيجة لانه الناس مثلا بحاجة انها تبني لولادها لا لانه عندهم اراضي، واصلا الاولاد عادة بيفضلوا بيت مستقل مع حديقة، كانت سردا سابقا بيوتها مستقلة وكل بيت اله حديقته الخاصة، بس اليوم تغير كل هاد الاشئ، لانه الاراضي انباعت لناس

⁶⁹ عائشة، مقابلة شخصية، 11 نوفمبر 2021

⁷⁰ أريج، مقابلة شخصية، 8 نوفمبر 2021

غرب واستثمروا وكل هاي الاعداد صار بدها شوارع وخدمات وكلها هاي على حساب اهل البلد، وصار في تغيير كثير، فالتغيير هاد والله مش من صالحنا لانه خرب مناظر كثيرة.... لا زالت سردا حلوة بس مش زي قبل ابدافترة ال 6 سنوات السابقة هي أكثر فترة صار فيها تغيير..... انا هاي الحارة اللي انا فيها هلا، كان عدد البيوت لا يتعدى 6 او 7 بيوت في هاي المنطقة كلها، هلا كثير اشياء تغيرت في نفس السياق تقول سامية⁷¹ (65 عاما- الأصل من سردا) :

"سردا كانت قرية بتجنن، وكانت طبيعة بلدنا بيوت مستقلة الها سور وحديقة وبعاد عن بعض، اقرب جار يكون بعيد عنك حوالي 80 متر، بس اليوم صار في اسكانات واسواق، ما انت شايقة سوق عنا، وقلل.... وعلى فكرة نمط الفلل موجود من قبل". وتشير سامية لأهمية الساحات قديما وتقول: "الساحة كانت اشي ضروري جدا يعملو فيها مناسبات وحفلات وجمعات وفي الصيف عزائم عشان بيبجوا المغتربين وكله بيبكون برا في الساحة، بس اليوم اسكانات زي ما انت شايقة، لانه انباعت الارض كمان وهنول اللي بيبينوا اسكانات للناس الغرب.... من 10 سنين وجاي التغيرات اكثر اشي كانت" شددت سامية خلال الحديث معها على أن ظاهرة البناء التجاري لم تكن موجودة في سردا قديما، وبحسب ما قالت "يعني احنا اول ناس بنينا تجاري هان في ال 2009 ، عملنا محل مستلزمات للمركبات، وفي ال 2017 تحول لمتجر للمواد الغذائية فصاروا الناس يشتروا اراضي واسعارها غالية ب 400 او 500 الف، ويقولوا ليش نبني فيلا على الأرض، بنيني اسكان أو بنأجر او بنبيع في البلد جوا في ناس بيبينوا فلل اللي حالتهم ميسورة".

تجدد الإشارة إلى أن سامية عاشت طوال حياتها في سردا، حيث نشأت في بيت أهلها قبل الزواج، ثم سكنت بعد زواجها في بيت أهل زوجها، وبعد ذلك بنت بيتها الخاص واستقرت فيه مع أسرتها. وبالنسبة لعملها، هي الآن متقاعدة بعد أن شغلت منصب مديرة مدرسة، وتعمل حاليًا كربة منزل.

أبو قش

تشير شهادات السيدات في بلدة أبو قش إلى أن التحولات العمرانية ارتبطت بشكل مباشر ببيع الأراضي وظهور العمارات والإسكانات والضواحي السكنية الجديدة (أغلب شهادات السيدات في أبو قش تطرقت لظاهرة بناء العمارات والإسكانات، في إشارة إلى مباني الضواحي السكنية التي أنشأت على أطراف البلدة)، التي أدت إلى تغيير جذري في طابع البلدة، ما أدى إلى تغيير سريع في التركيبة السكانية والاجتماعية. ويمكن القول بأن التحول العمراني في أبو قش جاء على شكل نمو في البناء السكني أكثر من التجاري، بحيث تشكل الضواحي السكنية الجديدة السمة الأبرز لهذا التحول، مع الإشارة إلى أن البلدة ككل أصبحت تضم مجموعات سكنية منفصلة عن بعضها؛ حارات السكان الأصليين حيث العلاقات القرابية الممتدة، مقابل الضواحي السكنية الجديدة. بينما ظهر التحول العمراني في سردا بوصفه امتدادا تدريجيا مرتبطا بموقعها القريب من رام الله، وبنشوء بناء تجاري على الشارع الرئيسي، مع احتفاظ

⁷¹ سامية، مقابلة شخصية، 24 أكتوبر 2021

بعض المناطق الداخلية بطابعها التقليدي. وعلى الرغم من هذا الاختلاف، تكشف الشهادات أن التحولات العمرانية في كل من سردا وأبو قش تشترك في سمات عامة، أبرزها تسارع البناء، وارتفاع الكثافة السكانية، وتراجع العلاقات الاجتماعية التقليدية. إلا أن الاختلاف الجوهري يكمن في وتيرة التحول وطبيعته. ومن الممكن الاستنتاج بأن التحولات في أبو قش جاءت كنتيجة لارتباطها بسردا.

كما تشير الشهادات إلى أن سردا حافظت نسبياً على نواة اجتماعية وثقافية مركزية، في حين تواجه أبو قش خطر تآكل الهوية المحلية، مع شعور متزايد لدى السكان الأصليين بأنهم يتحولون إلى أقلية داخل بلدتهم. وفي كلتا الحالتين، تعكس التحولات العمرانية إعادة تشكيل عميقة للعلاقات الاجتماعية، حيث انتقل المجتمع من نمط قروي قائم على القرب والألفة، إلى نمط حضري يتسم بالفردية والانعزال النسبي. وهو ما سيتضح في الفصل الرابع بشكل مفصل. بالنسبة لبلدة أبو قش، توضح تالين⁷² (29 عاماً - الأصل من أبو قش) أن نمط البناء التقليدي القائم على البيوت المنفردة والفلل كان سائداً منذ نشأتها، إلا أن الجديد يتمثل في انتشار العمارات العالية التي تعود ملكيتها لمستثمرين من خارج البلدة، ما أدى إلى استقدام مستأجرين غريباء، وتراجع العلاقات الاجتماعية التقليدية، رغم تحسن الخدمات والبنية التحتية من حيث شق شوارع جديدة. وتصف ذلك قائلة:

"من أول ما انولدت لهما تقريباً نمط البناء الحديث واحد، بس اللي طرأ جديد هو الأبنية اللي هي العمارات، العمارات هاي مش لأهل البلد، لمستثمرين وناس بيتأجروهم من برا البلد... في قلل وكم قصر.. هاي ابنية صارلها تقريباً 10 سنوات وأكثر حتى عشرين سنة من عمري تقريباً، مش بتحكي عن البناء اللي كانت الدار وحدة بعدين صاروا أكثر من طابق وبيت.... اللي وعينا عليه هو هاي البيوت المنفردة طابقين والفلل وجديد العمارات الطويلة (الاسكانات)..... فالعمارات زادت، خفت شوي العلاقات الاجتماعية، صار في ناس غريبة كثير أجت ع البلد، صار في ضواحي كثير في البلد، ممكن منيح للبلد انه صار في خدمات أكثر للبلد وصار فيها شوارع جديدة."

تجدر الإشارة إلى أن تالين عاشت طوال حياتها في أبو قش في المنزل نفسه ولم تنتقل إلى أي مكان آخر. وفي سياق مشابه، تؤكد هالة⁷³ (56 عاماً - الأصل من بيرزيت) أن شوارع كانت مظلمة وخالية أصبحت مأهولة وآمنة، مع تأكيدها على أن النمط العمراني السائد حالياً هو العمارات السكنية. تجدر الإشارة إلى أن هالة تتحدر أصولها من بلدة مجاورة، وتزوجت في أبو قش منذ عام 1989، أي ما يقارب 34 سنة.

وتقدم وداد⁷⁴ (68 عاماً - الأصل من مدينة أخرى) شهادة غنية توثق التحول من النمط القروي التقليدي القائم على البيوت الحجرية، والحياة الزراعية، والقرب الممتدة، إلى واقع جديد يتسم بالكثافة السكانية، والضجيج، وفقدان الإحساس بالأمان. وتصف هذا التحول قائلة:

⁷² تالين، مقابلة شخصية، 18 فبراير 2023

⁷³ هالة، مقابلة شخصية، 18 فبراير 2023

⁷⁴ وداد، مقابلة شخصية، 5 مارس 2023

⁷⁶ ريتا، مقابلة شخصية، 5 مارس 2023

ع مستوى الحي اللي انا فيه كثير في بيوت جنبنا وقبالنا وقراب ع بعض، فجديد صاروا اهلنا وقرابيننا يهربوا من ازدحام البناء في الحي لانه مش مريح ويبعدوا عن الأزمة هاي اللي احنا فيها...".

تجدر الإشارة إلى أن ريتا عاشت طوال حياتها في أبو قش في ذات المنزل والحي.

وتصف رولا⁷⁷ (37 عامًا - الأصل من شمال الضفة، متزوجة في أبو قش) التحول العمراني المتسارع بوصفه ظاهرة مزدوجة، تجمع بين مظاهر التقدم العمراني من جهة، وتفكك العلاقات الاجتماعية من جهة أخرى. تصف رولا مظاهر التحول العمراني قائلة:

"كثير صار في عمار، يعني بالنسبة لنا احنا هون صار عمار لأختي كبير مشالله هون، وصار عمار هيو لسلفي برضو، ومحلات... هون الجبل كان كلو كلو فاضي، قش اشي كان، ولا اشي، ولا تحت، هادا كله جديد، مدينة الطيبات جديدة، مدرسة أبو قش الدوار عندها كلو جديد الشوارع كلها جديدة هاي، في عمار كثير بزيادة يعني صار في أبو قش. هسة كل البناء جديد، الناس كلها ما قش حدا أقل من الثاني بتحسبه، يعني البساطة راحت فهمتي، والتواضع راح، الشاطر صار اللي عنده فيلا يبيني زيه فيلا وأضخم لسا، قشو ما كان لو يشحد يعني. وأغلبهم في أميركا هون أهل أبو قش عايشين.... صار في كثير نسبة عمار في البلد، وحلو، يعني حلو التقدم والتطور في البلد ويصير شغلات جديدة ومحلات حلوة جديدة مرتبة ع الشارع، يعني شارع رئيسي احنا أبو قش، والناس كل مالها بتبعد عن بعض، كل ما صار عمار وصار شغلات زي هيك بتلتهي الناس".

تكشف رواية رولا عن موقف مركب تجاه التحولات العمرانية؛ فهي من جهة تحتفي بالتوسع العمراني وتعتبره دليلاً على التقدم والتطور، لكنها من جهة أخرى تربط هذا التحول بتراجع قيم البساطة والتواضع وتساعد النزعة التنافسية بين السكان. ويبدو أن العمران لا يُستدعى هنا بوصفه مجرد تغير مادي، بل بوصفه علامة على تحولات أعمق في العلاقات الاجتماعية والقيم المحلية. فالإشارة إلى الفلل الكبيرة والمباني الحديثة لا تعبر فقط عن تغير في أنماط السكن، وإنما عن إدراك متزايد للفوارق الاقتصادية ولمظاهر المكانة الاجتماعية التي أصبحت أكثر حضوراً في الفضاء العام. كما أن قولها إن "الناس كل مالها بتبعد عن بعض" يشير إلى شعورها بأن التوسع العمراني ترافق مع تراجع أنماط التقارب الاجتماعي التقليدية وصعود أشكال أكثر فردانية. وفي الوقت ذاته، تبدو روايتها مشبعة بإحساس قوي بحجم التغير، إلى درجة تجعل التحولات العمرانية أكثر اتساعاً في الذاكرة والإدراك مما هي عليه فعلياً في الواقع المادي؛ حيث يظهر أن قصور وقلل أبو قش الضخمة محدودة مقارنة بالمنازل العادية، وهو ما يعكس الأثر الرمزي والاجتماعي العميق الذي تركته هذه التحولات في تصورها للبلدة وللعلاقات بين سكانها.

تجدر الإشارة إلى أن رولا ولدت في الأردن، ثم انتقلت إلى الضفة الغربية وتحديداً شمالها، وتزوجت منذ العام 2004 في أبو قش، حيث أمضت هناك منذ ذلك الحين حوالي 20 سنة.

⁷⁷ رولا، مقابلة شخصية، 27 سبتمبر 2021

وتحذر نادين⁷⁸ (55 عامًا - الأصل من أبو قش) من أن الإسكانات الجديدة قد تجعل السكان الأصليين أقلية داخل بلدتهم، في ظل تزايد أعداد المستأجرين من خارج أبو قش، حيث تصف التحولات الحاصلة قائلة:

"تطور البناء وزاد عدد السكان ... وصار في ناس يشتروا أراضي وبينوا وحتى معظمهم مش من أهل أبو قش ... كان الحي أروق وأهدى كان البناء القديم والبساتين، بس هلا وين ما تروحي بتلاقي عمارات وناس مستأجرين بتقدري تقولي هي الاسكانات الجديدة اللي حوالينا، هاي اللي غيرت البلد .. وصرنا نخاف انه سكان ابو قش الأصليين يصيروا همة أقلية ، يعني عنا الريحان (الريحان نصها أراضي ابو قش لأهل مرت أخوي) والبساتين والغدير والريف وكل اللي حوالينا صار اسكانات..."

تكشف رواية نادين عن أن التحولات العمرانية تُدرك من قبل بعض السكان بوصفها تحولات ديمغرافية واجتماعية بقدر ما هي تحولات مادية. فالمشاركة لا تركز على زيادة البناء أو انتشار العمارات باعتبارهما مشكلة بحد ذاتهما، وإنما تربطهما بتدفق سكان جدد من خارج البلدة، الأمر الذي أعاد تشكيل التركيبة السكانية للمكان. ومن هذا المنظور، تُفهم الإسكانات بوصفها فاعلاً اجتماعياً لا مجرد نمط عمراني، إذ ترتبط في وعي المشاركة بتراجع الحضور النسبي للسكان الأصليين وبازدياد حضور جماعات لا تربطها بالبلدة روابط تاريخية أو قرابية. كما يكشف استدعاء البساتين والأراضي القديمة والحديث عن الهدوء الذي كان يميز الحي عن حنين إلى نمط سابق من المكان ارتبط بانسجام أكبر بين المجال المادي والبنية الاجتماعية المحلية. لذلك لا يعبر الخوف من تحول سكان أبو قش الأصليين إلى أقلية عن هاجس عددي فحسب، بل عن قلق أعمق يتعلق بإمكانية فقدان المكان لهويته الاجتماعية والثقافية، وبانتقاله من فضاء محلي قائم على المعرفة المتبادلة والروابط الاجتماعية إلى فضاء أكثر كثافة وتنوعاً وأقل ارتباطاً بالانتماءات المحلية التقليدية. تجدر الإشارة إلى أن نادين عاشت طوال حياتها في أبو قش، مع التنقل أحياناً لزيارات إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

تقدم ساندني⁷⁹ (76 عامًا - الأصل من خارج البلاد- متزوجة في أبو قش) ومريم⁸⁰ (70 عامًا - الأصل من أبو قش) شهادتين توثقان التحول السريع الذي شهدته بلدة أبو قش، من نمط سكني تقليدي قائم على بيوت قديمة وبسيطة إلى بناء حديث مكثف، رافقته خسارة واضحة للطابع القروي والعلاقات الاجتماعية الحميمة التي كانت تميز الحياة اليومية في البلدة. وتعكس هاتان الشهادتان، مجتمعين، كيف أدى التحول العمراني السريع والمكثف في أبو قش إلى إعادة تشكيل الفضاء المكاني والاجتماعي للبلدة، بحيث ترافق الانتقال من بيوت بسيطة مفتوحة على محيطها الطبيعي إلى بناء حديث كثيف مع تراجع المساحات المشتركة، وضعف أنماط التفاعل اليومي، وتآكل العلاقات الاجتماعية الحميمة التي كانت تشكل إحدى ركائز الحياة القروية.

⁷⁸ نادين، مقابلة شخصية، 5 مارس 2023

⁷⁹ ساندني، مقابلة شخصية، 27 سبتمبر 2021

⁸⁰ مريم، مقابلة شخصية، 18 فبراير 2023

تستعيد ساندي في شهادتها ذاكرة أول بيت سكنت فيه في أبو قش، واصفةً البيئة العمرانية والاجتماعية التي عايشتها عند قدومها إلى البلدة، حيث كانت أبو قش آنذاك تتكوّن من بيوت قديمة ومتواضعة، وكان بيتها عبارة عن غرفة صغيرة مقسّمة الوظائف. وتشير إلى أنها، عند وصولها، عاشت في هذا البيت مع حماها الذي كان يقيم في إحدى الغرف، بينما تولّت بنفسها إعادة تنظيم الحيز الداخلي للمنزل، فقامت بتقسيمه إلى غرف لأبنائها، ومطبخ، وغرفة نوم، وصالة صغيرة، بما أتاح لها الاستقرار والعيش براحة ورضا داخل فضاء محدود الإمكانيات لكنه متكيف مع احتياجات الأسرة. تجدر الإشارة إلى أن ساندي عاشت طفولتها خارج البلاد لمدة خمسة عشر عامًا، ثم قدمت إلى أبو قش في سن السادسة عشرة، وسكنت في البداية في بيت العائلة في وسط البلدة لمدة سنة وشهرين، وانتقلت بعد ذلك إلى منزلها الذي كان لها دور كبير في اختيار تصميمه تحت إشراف المهندس، حيث ما زالت تعيش فيه لمدة تقارب 47 عامًا.

وتصف ساندي التحولات العمرانية اللاحقة بوصفها تغييرات متسارعة بدت وكأنها حدثت "في يوم وليلة"، حيث شهدت البلدة اندفاعًا واسعًا نحو البناء، وانتقالًا من نمط سكني بسيط إلى مشاريع عمرانية أكبر وأكثر كثافة. وتوضح أن أبو قش، في الفترة التي قدمت فيها، كانت تحتوي على عدد محدود من المرافق، مثل دكان واحد ودار المختار، وكان وجود المختار يشكّل مرجعية اجتماعية ومكانية واضحة داخل البلدة. وتستحضر تجربة بنائها منزلًا في منطقة جبلية، وهي تجربة قوبلت آنذاك بالاستغراب والسخرية من بعض أبناء البلدة، الذين شككوا في إمكانية العيش في ذلك الموقع، وحذروها من أخطار متخيلة مثل وجود الذئاب. إلا أنها واجهت هذه المخاوف بثقة، معتبرة أن المنزل المغلق والمؤمن لا يتيح لتلك المخاطر أن تتحقق. وفي هذا السياق، تشير إلى التحول اللافت في ملامح البناء من بيوت بسيطة إلى مباني فخمة، مستشهدةً بقصر ابن المختار، الذي تصفه كمشروع عمراني ضخم لم يكتمل بعد ويتطلب استثمارات مالية كبيرة. ومن الجدير بالذكر أن القصر لا يشكل مشروع ربح اقتصادي، ولكنه يعد شكلًا من أشكال الترف. ⁸¹ وفي السياق نفسه، تصف مريم ⁸² التحولات العمرانية والاجتماعية التي عايشتها، مشيرةً إلى أن غالبية سكان البلدة كانوا يعيشون في بيوت قديمة، قبل أن يتجه معظمهم إلى البناء فوق بيوتهم وحولها، أو الانتقال إلى مناطق أخرى داخل البلدة وبناء مساكن حديثة. وتوضح أن الحي الذي تقطن فيه شهد تغيرًا جذريًا في شكل البناء، إذ كان في السابق شبه فارغ، تحيط به المساحات المفتوحة والأشجار، قبل أن يتحول إلى حي مكتظ بالبناء. وتعبّر مريم عن شعور واضح بالخسارة، لا سيما فيما يتعلق بتراجع الغطاء النباتي واختفاء الأشجار التي كانت تشكّل فضاءً مشتركًا للجلوس والتفاعل اليومي بين الجيران. تجدر الإشارة إلى أن مريم عاشت طوال حياتها في أبو قش، في الحي نفسه، بجوار منزل أهلها.

⁸¹ ساندي، مقابلة شخصية، 27 سبتمبر 2021

⁸² مريم، مقابلة شخصية، 18 فبراير 2023

المواقف المختلفة للسيدات من تغير الطابع العمراني في سردا وأبو قش

تباينت آراء السيدات في بلدتي سردا وأبو قش تجاه وتيرة التطور العمراني السريع، سواء في جانبه السكني أو التجاري، بين من ترى فيه تهديدًا مباشرًا لما تبقى من الطابع القروي والخصوصية الاجتماعية، ومن تعتبره مسارًا طبيعيًا لا مفرّ منه في ظل التحولات الديمغرافية والاقتصادية المتسارعة.

في هذا السياق، تعبّر منال⁸³ عن موقف نقدي واضح من التطور العمراني الحاصل في بلدتها من منطلق خبرتها الطويلة وارتباطها العميق بالمكان. كونها رئيسة جمعية سيدات سردا وعضواً سابقاً في بلدية سردا-أبو قش، فهي متصلة مباشرة بالقرارات المجتمعية والتنمية، كما أن نشاطها في خدمة البلد والاجتماعات الدورية مع نساء القرية يعكس التزامها بالحفاظ على النسيج الاجتماعي التقليدي. تشير منال إلى أن هذا النمط من التوسع العمراني يجذب أعداداً كبيرة من السكان الجدد، وما يرافق ذلك من ازدحام وإزعاج، وتراجع في خصوصية السكان الأصليين، إذ تقول إنها باتت تشعر بأن الضواحي السكنية الجديدة التي تُبنى تشبه إلى حدّ ما المستوطنات من حيث الشكل والكثافة، مؤكدة أهمية الحفاظ على خصوصية القرية وعدم السماح بمزيد من التحولات التي تمسّ طابعها الاجتماعي والسكاني. يمكن القول بأن موقفها النقدي من التطور العمراني ناتج عن تجربة مباشرة لتغير النسيج الاجتماعي والسكاني، إضافة لإدراكها لأثر توسع البناء وكثرة السكان على خصوصية القرية وعلاقات الجيرة والألفة التقليدية. ومن جهة أخرى، فإن خبرتها الإدارية والاجتماعية تجعلها أيضاً مرجعاً في رصد أثر هذه التحولات على التماسك الاجتماعي ومحاولة استعادة بعض الممارسات التقليدية التي كانت تعزز الروابط بين نساء القرية وعائلاتهما.

تتفق أريج⁸⁴ مع هذا الطرح، حيث تؤكد على ضرورة الفصل الواضح بين الطابع القروي والطابع المدني، معتبرة أن جمال القرية يكمن في بقائها قرية، كما أن الاستثمار، لا سيما استثمار المغتربين، من الأفضل أن يتركز في المدن، بينما ينبغي أن يبقى البناء داخل القرى ذا طابع سكني خاص يخدم أهلها بالدرجة الأولى؛ حيث عبرت عن ذلك قائلة: "حلو جو القرية يضل قرية، وحلو جو المدينة يضل مدينة ... استثمار المغتربين حلو يكون في المدينة....". الناس هون لازم تبني عقدها اشي سكني خاص".

يمكن القول بأن ارتباط أريج ببلدة سردا، حيث قضت فيها 33 عاماً بعد زواجها، يدعم هذا الموقف المرتبط بوعيها بأهمية الحفاظ على الطابع الاجتماعي للقرية، وبإدراكها لكيفية تأثير التحولات العمرانية على نمط حياة السكان وتماسكهم الاجتماعي.

من جهتها، تعبّر نداء⁸⁵ عن موقف أكثر توازناً، فهي لا ترفض التطور العمراني من حيث المبدأ، لكنها تشدد على ضرورة أن يكون هذا التطور منظماً ومحدوداً، بحيث لا يؤدي إلى تدمير الأراضي الزراعية أو اقتلاع الأشجار، ولا يفرض نمطاً عمرانياً غريباً عن هوية القرية. وترى أن التوسع التجاري غير المنضبط، وتكاثر المحال التجارية دون

⁸³ منال، مقابلة شخصية، 12 أكتوبر 2021

⁸⁴ أريج، مقابلة شخصية، 8 نوفمبر 2021

⁸⁵ نداء، مقابلة شخصية، 23 أكتوبر 2021

تخطيط، يؤدي إلى اختناقات عمرانية وخدمية، كما هو الحال في مناطق مثل البالوع والإرسال، حيث تعاني هذه المناطق من غياب البنية التحتية الملائمة من شوارع وأرصعة وتنظيم حضري. يرتبط موقف نداء من التطور العمراني بارتباطها العميق بالمكان وبالحياة الاجتماعية المحلية، حيث قضت معظم حياتها في سردا في الحي ذاته. ويبرز موقفها المعتدل تجاه التطور العمراني والحرص على تنظيمه بما يحافظ على طابع القرية وهويتها. وتعبّر سحر عن موقف قريب من هذا التوجه، إذ ترى أن تركّز التطور العمراني على الشارع الرئيسي ومنطقة ظهر عواد قد يكون مقبولا، بل وضرورياً، إلا أن امتداد هذا التوسع إلى داخل البلدة يُقابل برفض واضح من قبل السكان الأصليين. وتؤكد أن هذا النمط من البناء وبيع الأراضي يؤثر سلبيًا على جمال سردا، التي كانت - برأيها - أكثر جمالاً في السابق، قبل أن تغطي عليها العمارات والبناء الكثيف. يرتبط موقفها هذا بارتباطها العميق بالمكان، حيث قضت معظم حياتها في سردا، كما أن مشاركتها الفاعلة في النشاط المجتمعي عبر الجمعية، والتي تعمل فيها تطوعاً ومحبة لخدمة الناس واستثمار قدراتها لصالح المجتمع المحلي، زادت من تمسكها بالحفاظ على علاقات اجتماعية قوية بين السكان.

في المقابل، تتبنى عائشة⁸⁶ موقفاً مغايراً، إذ تعبّر عن تأييدها الكامل للتطور العمراني، ولا ترى فيه جوانب سلبية تُذكر. وتؤكد أن فكرة الحفاظ على الطابع القروي لم تعد واقعية في ظل متطلبات الحياة المعاصرة، رغم اعترافها بأن العلاقات الاجتماعية في الماضي كانت أكثر قوة وتقارباً. إلا أنها ترى أن التطور ضرورة حتمية، تفرضها حاجات السكن والعمل، وافتتاح المحال التجارية، وتوسع البناء لتلبية احتياجات السكان. حيث اعتباراتها كمعلمة مدرسة (حدثية مدنية) تختلف عن اعتبارات فلاح يعيش أو كان يعيش من الأرض. وعلى الرغم من ارتباط عائشة القوي بسردا، إلا أنها شهدت التغيرات في أنماط الحياة والعلاقات الاجتماعية عبر العقود، ما جعلها تدرك أن التطورات العمرانية جزء لا يتجزأ من حياة السكان اليومية، وأن مقاومتها قد تعرقل حاجات المجتمع الحديثة. كما أن عملها الطويل كمعلمة في مدرسة سردا - حيث درست معظم أجيال البلدة - أكسبها معرفة واسعة بسلوكيات الناس واحتياجاتهم اليومية، وإدراكاً للتغيرات المستمرة في عدد السكان، وفي طريقة تفاعل الأهالي مع التعليم والعمل، فهذه الخبرة جعلتها أكثر قدرة على فهم أن توسع البناء وفتح المحال التجارية جزء من تلبية احتياجات المجتمع الحديث، وأن محاولة الحفاظ على الطابع القروي التقليدي قد لا تكون واقعية. ومن جهة أخرى فإن مشاركتها في المجلس القروي وجمعية سيدات سردا أتاح لها رؤية أوسع للقرية ككيان اجتماعي متغير، وضرورة التكيف مع التحولات العمرانية لتوفير البنية التحتية والخدمات للسكان. ومن الممكن القول بأن إدارة النشاطات الاجتماعية والثقافية ضمن الجمعية عززت شعورها بأن المجتمع يمكنه الحفاظ على روابطه الاجتماعية حتى مع التوسع العمراني، ما جعلها ترى التطور العمراني كفرصة وليس تهديداً.

وتدعم لجين⁸⁷ هذا التوجه، لا سيما فيما يتعلق بالتطور العمراني على الشارع الرئيسي في سردا، حيث تعتبر المشاريع التجارية الحديثة، مثل مجمعات "مزايا" و"استوريا"، إضافة إيجابية للبلدة، نظراً لموقع الشارع كعصب رئيسي يخدم

⁸⁶ عائشة، مقابلة شخصية، 11 نوفمبر 2021

⁸⁷ لجين، مقابلة شخصية، 7 مارس 2023

المنطقة بأكملها. وتوضح أن من يبحث عن الهدوء يمكنه التوجه إلى داخل البلدة، حيث لم يتغير الوضع كثيرًا، وتصف ذلك قائلة:

"إذا الواحد بده هدوء ببروح ع وسط البلد، ما اختلف الوضع هناك... تنزلي ع الشارع الجديد بين سردا وابو قش شلالات ايام المطر بيكون، يعني اجواء جوا البلد واخر البلد اشي بيجن وحافظت نوعا ما على الطابع الريفى".

بينما يوفر الشارع الرئيسي فرصًا اقتصادية واستثمارية كبيرة، سواء من حيث خلق فرص عمل أو رفع القيمة العقارية للمكان. وتشير إلى أن الطلب على المشاريع السكنية والتجارية أصبح مرتفعًا إلى درجة أن الوحدات تُباع قبل إنجاز بنائها، ما يشجع على التفكير بمشاريع أكبر وأكثر طموحًا مقارنة بالماضي. كما تعترف بأن أصحاب العقارات التجارية على الشارع الرئيسي، ومن ضمنهم عائلتها، استفادوا بشكل مباشر من هذا التطور من خلال ارتفاع الإيجارات والعوائد الاقتصادية، حيث عبرت عن ذلك قائلة:

"بصراحة احنا أكيد كأصحاب عمارة ومأجرين المحلات اللي ع الشارع مستفيدين من التطور اللي عماله بيسير ... والاجارات عالية .. فاكيد اشي منيح".

تعكس شهادة لجين ديناميكيات التحول الحضري في بلدة سردا ضمن سياق اقتصادي رأسمالي، حيث يصبح تحقيق الربح وتعظيم العائد الاستثماري المعيار الحاسم في توجيه قرارات البناء والاستخدامات العمرانية. فمن خلال ارتفاع قيمة الإيجار للمحال التجارية الواقعة على الشوارع الحيوية، يتضح أن المكان لم يعد يُقاس بوظيفته الاجتماعية أو السكنية فحسب، بل بقدرته على توليد فائض اقتصادي مستدام. وبالتالي، فإن استفادة لجين المادية الشخصية من التحولات الحاصلة في بلدة سردا، تبرر موقفها المؤيد لهذا التوجه، وتحقيقها عوائد اقتصادية أكبر وبصورة مضاعفة من إيجارات الشقق والمحال التجارية في عمارتها الواقعة على الشارع الرئيسي؛ حيث تشير إلى أن القيمة الإيجارية للمحلات التجارية التابعة لعائلتها شهدت ارتفاعًا ملحوظًا خلال العقدين الأخيرين، إذ انتقلت من مستويات متواضعة نسبيًا في أوائل الألفية إلى ما يفوق ألف دولار شهريًا للمحل الواحد في الوقت الحالي، بما يعكس الارتفاع المتزايد في القيمة التجارية للعقارات الواقعة على الشارع الرئيسي. وتضم العمارة مجموعة من المحلات ذات الأنشطة التجارية والخدمية المتنوعة، بالإضافة إلى شقق سكنية مؤجرة. وفي هذا السياق، تبرز الرأسمالية الحضرية بوصفها إطاراً مفسراً للتوسع العمودي في البناء، إذ تشير لجين ضمناً إلى أن الاستثمار الأكثر ربحية يتمثل في بناء طوابق متعددة تضم عدداً كبيراً من الشقق، بما يتيح تعظيم الاستفادة من قطعة الأرض الواحدة وزيادة العائد المالي منها. ويعكس هذا التوجه إعادة إنتاج المكان بوصفه سلعة، حيث تُستثمر الإمكانيات العمرانية عمودياً بهدف تكثيف رأس المال العقاري وتحقيق أعلى قيمة ربح ممكنة.

من جهة أخرى، أظهرت بعض المبحوثات استفادة واضحة من التحولات الحضرية والاقتصادية التي شهدتها المنطقة، سواء من خلال النشاط العقاري أو من خلال توظيف جزء من ممتلكاتهم السكنية لأغراض اقتصادية. ويعكس ذلك تحولاً أوسع في وظائف العقار داخل البيئة الحضرية، حيث لم يعد مقتصرًا على تلبية الحاجة إلى السكن، بل أصبح

موردًا اقتصاديًا يمكن توظيفه بطرق متعددة لتوليد الدخل وممارسة أنشطة العمل المختلفة. وتتسجم هذه التحولات مع إعادة تشكيل الفضاء الحضري ضمن منطق اقتصادي متزايد، تتداخل فيه الوظائف السكنية والإنتاجية والاستثمارية للمكان.

بناء على ما سبق، يمكن قراءة التحول الحضري في البلدة بوصفه نتاجاً مباشراً لمنطق رأسمالي يُعلي من شأن الربحية وتعظيم رأس المال العقاري، حيث يصبح البناء العمودي، وتكثيف الاستخدامات، ورفع قيمة الإيجارات محركاً مركزياً في إعادة تشكيل المشهد العمراني.

وفي سياق مشابه، تعبّر تالين⁸⁸ (المقيمة طوال حياتها في أبو قش في نفس المنزل) عن موقف إيجابي نسبياً تجاه التطور العمراني في أبو قش، خاصة على مستوى الشارع الرئيسي، حيث ترى أنه يتيح للبلدة الانتقال من مرحلة إلى أخرى، ويوفر لأهلها فرصاً اقتصادية من خلال الإيجارات والنشاط التجاري. يبدو أن خبرتها العملية في مجال التأمين ودراساتها الجامعية جعلتها تفكر في تقييم الفوائد الاقتصادية لهذا التطور. وتوضح أن تأثير هذا التطور أقل حدة في المناطق البعيدة عن الشارع الرئيسي، حيث ما زال التغيير محدوداً نسبياً. إلا أنها تشير في الوقت نفسه إلى أن البلدة فقدت جزءاً كبيراً من طابعها القروي، سواء من حيث نمط البناء أو اختفاء البيوت القديمة، مؤكدة أن أبو قش تتجه تدريجياً لتكون امتداداً عمرانياً جديداً لمدينة رام الله، في ظل الزحف العمراني المتواصل وظهور ضواحي جديدة مثل الغير والريف والريحان، إلى جانب المشاريع التجارية الكبرى.

أما لارا⁸⁹، المقيمة في أبو قش منذ عشرين عاماً بعد زواجها، فتطرح رؤية نقدية مشروطة للتطور العمراني في أبو قش، إذ تؤكد أنها مع التطور ولكن ضمن حدود واضحة تراعي احتياجات السكان الفعلية. وتشير إلى غياب خدمات أساسية في البلدة، مثل المراكز الصحية، ما يضطر السكان للتوجه إلى بيرزيت أو رام الله للحصول على الرعاية الطبية، متسائلة عن سبب عدم إنشاء مركز صحي يخدم أهالي البلدة، خاصة الفئات غير القادرة. كما تنتقد محدودية التنوع في الخدمات التجارية، واقتصارها على محال السوبر ماركت، ما يدفع السكان إلى التوجه للبلدات المجاورة لتلبية احتياجاتهم. وتدعو إلى تطوير مشاريع تنموية يقودها الشباب والنساء، مثل المراكز التعليمية والدروس الخصوصية، والمبادرات الاقتصادية الصغيرة التي يمكن أن توفر فرص عمل للخريجين العاطلين عن العمل. من الممكن القول بأن خبرة لارا المهنية كمعلمة واهتمامها بالتعليم جعلها تدرك أهمية المشاريع التنموية والمبادرات الاقتصادية الصغيرة لتوفير فرص عمل في ظل البيئة العمرانية المتغيرة.

وفي الوقت نفسه، تعبّر لارا⁹⁰ عن انزعاجها العميق من التغيير الجذري الذي طرأ على المشهد الطبيعي لأبو قش، حيث يتضح تعلقها بالمكان وارتباطها بالجوانب الطبيعية والاجتماعية للقرية. أشارت إلى اختفاء المساحات المفتوحة والجبال التي كانت تشكل متنفساً للسكان، لتحلّ محلها العمارات والبناء الكثيف. وتلفت إلى أن مناطق كانت خالية

⁸⁸ تالين، مقابلة شخصية، 18 فبراير 2023

⁸⁹ لارا، مقابلة شخصية، 18 فبراير 2023

⁹⁰ لارا، مقابلة شخصية، 18 فبراير 2023

تمامًا في السابق أصبحت اليوم مكتظة بالعمران، خاصة بعد إنشاء مشاريع كبرى مثل "لاكاسا مول" وتوسع منطقة الريحان، الأمر الذي أدى إلى تدمير أجزاء واسعة من البيئة الطبيعية وفتح طرق جديدة غيرت معالم المكان بشكل جذري. وعبرت عن ذلك قائلة:

"كانت ابو قش قرية حلوة، وكانت جبالها حلوة، يعني انا اول ما تزوجت كنت احب اروح منطقة الجبل... مش حلو وين ما تروحي تلاقي بنايات، حلو تطشي تشوفي جبال عندك، ومساحات، وبيوت بعيدة عن بعضها .. هلا وين ما تتطلي عمارات وسكن".

من جانب آخر، تعبّر ريتا⁹¹ (شابة بالغة من العمر 22 عاما قضتها في ذات المنزل في أبو قش) عن رغبتها في تجربة نمط العيش الحضري، والانتقال إلى المدينة، بحثًا عن الحيوية والتنوع والحركة، مقابل ما تصفه بالروتين المرتفع في القرية، مع الإشارة إلى أن هذا الخيار يصطدم بتمسك الجيل الأكبر بالبلدة والأرض، ما يعكس استمرار التوتر بين قيم الاستقرار القروي وتطلعات الأجيال الشابة وانفتاحها على الفرص الجديدة. وتقول:

"بجب اعيش حياة المدينة وأجرب نمط العيشة في المدينة، مش قرية... بجب أعيش بأجواء المدينة، بتصيري تشوفي ناس مختلفة وعالم آخر، في حيوية وفي حركة بتخيل والناس كيف بتروح وبتيجي، مش زي جو القرية اللي فيه روتين عالي... حتى كثير مرات اقترحت ع أهلي نعيش برا البلد، بس ما لقيت تشجيع من أهلي وموافقة لهاد الاقتراح، في تمسك بالبلد والأرض نوعا ما من قبل أهلي".

لا تعكس رواية ريتا خبرة مباشرة بالحياة الحضرية بقدر ما تعكس تصورًا متخيلاً للمدينة بوصفها فضاءً للحيوية والتنوع والانفتاح. فالمدينة بحسب وصفها لا تُعرّف من خلال خصائص عمرانية أو اقتصادية محددة، وإنما من خلال الحركة المستمرة وتدفق الأشخاص وتعدد أنماط الحياة، وهو ما يتجلى في تركيزها المتكرر على "الناس اللي بتروح وبتيجي" وعلى إمكانية رؤية "ناس مختلفة وعالم آخر". وفي المقابل، تُصوّر القرية بوصفها فضاءً للروتين والثبات والتكرار. ولا يشير مفهوم الروتين هنا بالضرورة إلى غيابه الفعلي من الحياة الحضرية، فالمدن بدورها تقوم على أنماط يومية متكررة ومنظمة، وإنما يعكس إدراكًا ذاتيًا للقرية باعتبارها مكانًا محدود الإمكانيات والتجارب مقارنة بما تتخيله من فرص وخبرات جديدة في المدينة. كما تكشف روايتها عن حضور المدينة بوصفها مرجعًا رمزيًا للحدث والانفتاح، في مقابل تمثيل القرية كمجال للارتباط بالأرض والاستقرار والاستمرارية، وهو ما يظهر في التوتر بين رغبتها في الانتقال إلى المدينة وتمسك والديها بالبقاء في البلدة. ومن ثم، فإن العلاقة التي تعبّر عنها ريتا ليست علاقة انفصال بين القرية والمدينة بقدر ما هي علاقة تطلع نحو المركز الحضري، حيث تُنسب إلى المدينة قيم التنوع والحركة والتجديد، بينما تُسقط على القرية معاني الثبات والاستقرار والروتين.

⁹¹ ريتا، مقابلة شخصية، 5 مارس 2023

تحليل السمات المشتركة في مواقف السيدات

تكشف شهادات السيدات في سردا وأبو قش أن التحول العمراني في البلديتين يتسم بوتيرة متسارعة، على شكل توسع عمودي وكثافة في البناء، خصوصاً على الشوارع الرئيسية، ما أدى إلى تغيير ملموس في الطابع القروي للمكان وطبيعة العلاقات الاجتماعية فيه. وعلى الرغم من اختلاف المواقف بين من ترى هذا التغير تهديداً للطابع القروي التقليدي، ومن تعتبره فرصة اقتصادية أو ضرورة حياتية، تتقاطع جميع المواقف في إدراك الأهمية الكبرى للتغير الاقتصادي المرتبط بعوامل رأسمالية مثل: ارتفاع قيمة الأرض والعقارات وزيادة الطلب على السكن والاستثمار التجاري، وكذلك في ارتباط المرأة العميق بالمكان والذاكرة القروية، حيث تميل السيدات الأكثر ارتباطاً بالمكان إلى القلق بشأن فقدان الخصوصية والعلاقات الاجتماعية التقليدية حتى مع إدراك الفوائد والعوائد الاقتصادية للتحولات. كما يظهر وعي مشترك بالتحديات التخطيطية الناتجة عن البناء العشوائي وغياب البنية التحتية والخدمات الأساسية، والحرص على الحد من التوسع غير المنظم للحفاظ على هوية القرية والبيئة الطبيعية. وبناءً على ذلك، يمكن استنتاج أن مواقف السيدات من التحولات العمرانية والاجتماعية تتنوع بين النقد والقبول، لكنها جميعها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والمكانية، مما يعكس طبيعة التحول الحضري في البلديتين كعملية متعددة الأبعاد تجمع بين المنطق الرأسمالي، والحفاظ على الهوية الاجتماعية، والاستجابة للتغيرات الديمغرافية.

التغيرات في أنماط المنازل من الناحية العمرانية والتحول في العلاقة مع المكان

فيما يتعلق بالفروقات في أنماط المساكن من الناحية العمرانية، وتأثير هذه التحولات على الحياة اليومية والعلاقة بالمكان، قُدمت النساء المشاركات في الدراسة شهادات غنية تعكس تحولات عميقة في أنماط السكن، وفي دلالات الخصوصية، والراحة، والارتباط بالطبيعة.

تصف لجين⁹² الفروقات التي عايشتها بين بيت العائلة المستقل في وسط البلدة، والشقة التي تقطنها حالياً داخل عمارة تقع على الشارع الرئيسي في سردا، فتقول إن بيتهم القديم في وسط البلدة، كان بيتاً قديماً تحيط به ساحة واسعة وأرض مزروعة، وأشجار توت وعنب وتين. وتشير إلى أن حياتهم في ذلك البيت كانت أكثر رحابة، حيث كانت المساحات المفتوحة تتيح للأطفال اللعب، والجري، واستخدام المراجيح، والانتقال بسهولة بين الساحة والأرض الزراعية المجاورة، دون الشعور بالقيود المكانية. وتوضح أن شقتها الحالية، رغم حبها لها وتوفر جميع الخدمات فيها، لا يمكن مقارنتها بالبيت المستقل من حيث جودة الحياة، مؤكدة أن السكن في بيت مستقل، حتى لو كانت مساحته محدودة، يبقى أكثر ملاءمة للحياة من الشقة.

⁹² لجين، مقابلة شخصية، 7 مارس 2023

وتضيف أن الشقة، بطبيعتها، تفرض قيودًا على الخصوصية، إذ يصبح أي صوت مسموعًا، وحتى ممارسة أنشطة بسيطة، مثل الجلوس في الشمس أو الخروج بحرية، تصبح مقيدة. حيث عبرت عن الفرق بين حياة البيت المستقل والشقة قائلة:

"البيت المستقل شو ما كانت مساحته انشالله 130 متر مربع وقدامك في جنبه وخصوصية وتطلعني تقعدني فيها تتشمسي تشربي فنجان القهوة، هادا بيختلف جدا... هي الشقة اسمها شقة، يعني يا دوك تغني صوتك مسموع حتى بدك تزيحي كرسي صوتك مسموع، حتى مجرد انك تطلعني شعراتك يتشمسوا ما بتقدري.... بس لو في بيت مستقل عادي بتطلعني بشعرك لانه في خصوصية".

وتشرح لجين أن العمارة التي تقطنها مملوكة للعائلة، وتتكون من ثلاثة طوابق ومحلات تجارية في الطابق الأرضي، إضافة إلى ثلاث شقق سكنية واسعة في الطابق السكني الذي تعيش فيه. وتشير إلى أن شقتها تبلغ مساحتها نحو 270 مترًا مربعًا، وتضم برنّة كانت في المخطط الأصلي مصممة كـ "تيراس" مفتوح يطل على المنطقة، إلا أن غياب الارتدادات القانونية في البناء المجاور أدى إلى إغلاق هذه الإطلالة وتحويل التيراس إلى مساحة مغلقة. ورغم ذلك، ترى أن من مزايا سكنها الحالي قربها من الشارع الرئيسي، والجامعة، والمحال التجارية، وسهولة الوصول إلى الخدمات مقارنة بسكان وسط البلدة الذين يضطرون لقطع مسافات أطول. يظهر في موقف لجين ازدواجية واضحة بين الاعتبارات المرتبطة بالخصوصية وجودة الحياة في البيت المستقل، وبين المزايا الاقتصادية لشقتها الحالية في العمارة، حيث تصبح الأولوية للبعد الاقتصادي باعتباره الأهم في تقييم التحول العمراني. وعلى الرغم من تقديرها للراحة والخصوصية في بيتها المستقل القديم وسط البلدة، فإن الاستفادة والأرباح المالية من الشقة الحديثة تجعلها مؤيدة لنمط التوسع العمراني.⁹³

من جهتها، تستعرض منال⁹⁴ أنماط البيوت التي سكنتها خلال مراحل حياتها المختلفة، موضحة أن بيت أهلها كان بيتًا مستقلًا تحيط به أرض زراعية، وأنها خلال فترة إقامتها خارج البلاد سكنت أولًا في شقة، ثم انتقلت إلى بيت مستقل يتوسطه فناء داخلي (courtyard) تُستخدم مساحته للزراعة، والغسيل، والجلوس، وإقامة المناسبات العائلية. وتؤكد أن البيت المستقل المحاط بالأرض هو النمط الأمثل للعيش بالنسبة لها. وتصف بيتها الحالي بأنه فيلا مكونة من ثلاثة طوابق مستقلة، مع مساحة خارجية واسعة مخصصة للزراعة، إذ تزرع أشجارًا مثمرة وورود ونباتات متنوعة، وتجد في العناية بالنباتات مصدرًا للراحة النفسية. وتشير إلى أن سكان الشقق غالبًا ما يفتقدون الاتصال بالطبيعة، ويضطرون للذهاب إلى الحدائق العامة للتنفس والاستجمام، في حين أن أهل سردا تاريخيًا اعتادوا وجود أرض ملاصقة للبيت تتيح لهم الزراعة والاستمتاع بها يوميًا. وتضيف أنها حين تشعر بالضيق، يَكفِيها الجلوس على درج البيت الخارجي والتأمل في محيطها، حيث تسهب في وصف ما سبق ذكره قائلة:

⁹³ لجين، مقابلة شخصية، 7 مارس 2023

⁹⁴ منال، مقابلة شخصية، 12 أكتوبر 2021

"بحس انه الناس اللي عايشين في شقق بيتعطشوا انه يروحوا على حديقة عامة ليشموا هوا لينبسطوا ليتنفسوا، هاي شقة، بكونوا يتمنوا يجيبوا حوض كبير يزرعوا فيه اشى، طب احنا مثلاً أهل سردا كأهل سردا وعندهم بيوتهم الخاصة، فاش بيت ما في جنبه أرض، يعني شو انت بتتمني بتجيبى بتزرعى، شو شجرة شايفتيها جديدة بتجيبى بتزرعيها، بتستمتعي فيها وهي تكبر، بتراقبيها، بتديري بالك عليها، بتحسي بمتعتها أول ما تثمر، كل ما أطلعت اشى بتنسبني عليها، في أكيد فرق، أنا أصلاً لما بحس حالي اني انا زهقانة، بطلع بس قدام البيت بقعد على درج البيت اللي برا، وبتأمل".

تتحدث سناء⁹⁵ عن تجربتها في العيش في شقة خلال إقامتها في عمان، وتصف هذا النمط السكني بأنه مزعج مقارنة ببيت أهلها المستقل في سردا. وتوضح أن العمارة التي سكنت فيها كانت تضم عشر شقق وتقع على شارع رئيسي حيوي مقابل محطة وقود، ما جعله مصدر إزعاج مستمر. ورغم وجود بعض الإيجابيات، مثل المدخل المستقل وحديقة صغيرة ملاصقة للمطبخ، تؤكد أن الشقة حذت من حريتها الشخصية، إذ لم تكن تستطيع الخروج إلى محيط البيت إلا بملابس كاملة، حيث تقول:

"ما كنت كثير أقدر أطلع باب البيت بحريتي الا ليكون ليسي كامل، بس هلا عندي بيتي حرية اكبر بطلع ع الحديقة مفرعة وطلع اسقي الزريعة بحريتي".

وتصف بيتها الحالي في سردا بأنه نمط فيلا مكونة من طابقين، مع طابق سفلي مؤجر بمدخل مستقل، وتحيط بالبيت مساحة خارجية مزروعة بأشجار الزيتون والعنب والتين والكرز والبرقوق، إضافة إلى مساحات مخصصة للزراعة المنزلية والاكتفاء الذاتي، ما يمنحها شعوراً بالحرية والراحة.

وفي السياق ذاته، تشير نداء⁹⁶ إلى تنقلها بين أنماط سكن مختلفة، من فيلا إلى شقة صغيرة في بيت أهلها، ثم إلى شقة تسكنها حالياً، معتبرة أن البيت المستقل يظل الخيار الأفضل لما يوفره من مساحة وخصوصية، رغم أن وضعها السكني الحالي مؤقت. وتؤكد أن حياة الشقق مرهقة للنساء، خاصة الأمهات، بسبب ضعف التهوية، وتداخل الروائح، وضيق المساحات. وتدعو المستثمرين في مشاريع الإسكان إلى توفير مساحات خارجية خلفية (backyard) داخل العمارات. كما تشير إلى أن العيش في الشقة يفرض قيوداً اجتماعية، إذ تتطلب العلاقات مع الجيران حذراً شديداً بسبب تداخل الخصوصية، وهو ما يقلل من التفاعل الاجتماعي؛ وهنا يظهر عدم المعرفة أو الألفة مقابل علاقات الأرياف التقليدية. وترى أن الاعتقاد بأن السكن في شقة يمنح المرأة استقلالية أكبر مقارنة بالعيش في بيت عائلة موسعة هو اعتقاد خاطئ، لأن البيت المستقل يوفر مساحة أوسع وراحة أكبر لها وللابناء. ووصفت ذلك قائلة:

"حياة الشقة ريحة الطبخ فيها والتهوية ما بتكون فيها زي ما تكوني عندك بيت مستقل، حتى لو كان البيت المستقل صغير، بتفتحي الشبابيك.. لو بدك تدخني او تأرجلي بتكون الشقة محصورة، وزي ما حكيتلك حتى في العلاقات الاجتماعية؛ الشقة بدها تكون لأصحابها، يعني بدك تحاولي قدر الامكان انك مثلاً لو بدك

⁹⁵ سناء، مقابلة شخصية، 16 أكتوبر 2021

⁹⁶ نداء، مقابلة شخصية، 23 أكتوبر 2021

تعملي علاقات مع جيرانك، بذلك تحرصي على انه تختاري الاوقات الانسب اللي همة يحدوها، بذلك تدخلين في خصوصيتهم كل شي مسموع كلشي مرئي ... حياة الشقة ما بتعطي خصوصية، يمكن يكونوا 2 فيها ، يمكن لهاد السبب بتقلل وتدخل صاحب الشقة انهم ما يتعاملوش مع الجيران او ما يسألوهم، وهو يستحسن، يعني 2 عايشين في شقة بذلك تروحي عندهم ، عندها ولادها او عندها حدا زايها من عيلتها او حماها ، هاد كتير بيضايق على الست..... في فترة من الفترات يمكن الفتيات فكروا انه الاستقلالية في البيت في شقة افضل من انه تعيش مع بيت حماها في فيلا، وانا بظن انه غلط لانه رح يكون لأولادها وتكون معها مساحة في دار حماها المستقل اكثر واحسن من انه تعيش في شقة".

من جانبها، تصف سحر⁹⁷ أنماط البيوت التي سكنتها بأنها متشابهة نسبياً، إذ كان بيت أهلها نمطاً قديماً تقليدياً ومريحاً، ثم عاشت في شقة أثناء إقامتها خارج البلاد، قبل أن تستقر في بيت مستقل مع حديقة واسعة تزرع فيها أنواعاً متعددة من الأشجار المثمرة " بزرع جوافة أسكنديا وعنب وجوز وانجاص وأفوكادو وكرز"، وتشارك جيرانها بمنتجاتها. وتؤكد أنها لا تستطيع العيش في شقة، لأن البيت المستقل يتيح لها العمل المنزلي براحة، والخروج إلى الساحة الخارجية متى شاءت، وجني الثمار الطازجة، معتبرة الشقق "صناديق مغلقة" لا تلائم نمط حياتها، حيث تقول:

"ما بقدر أعيش بشقق، مثلاً بتكوني تشتغلي ببيتك تجلي أو اي اشي ببيجي عبالك وانت تشتغلي تطلي شوي ترتاحي برا بتقدري تطلي طالما بيت مستقل مع ساحة، او مثلاً اجي عبالك حبة تين او مشمش او اي اشي بتطلي بتلطي.... بتعملي شاي بتطلي عطول تجيبي نعن من برا وتعملي شاي بنعن.. مريح جدا هذا النمط"

وتعبر سامية⁹⁸ عن موقف مشابه، مؤكدة أنها لم تعيش يوماً في شقة، ولا يمكنها تقبل هذا النمط السكني، مفضلة حتى السكن في خيمة على العيش في شقة. وتوضح أن حريتها في بيتها المستقل، وقدرتها على الخروج إلى الأرض والأشجار، ورعاية النباتات، تجعل هذا النمط غير قابل للمقارنة. وتشير إلى أنها جربت السكن مؤقتاً في طابق علوي داخل بيت العائلة، لكنها لم تستطع التأقلم، فاختارت البقاء في الطابق الأرضي، بينما يسكن أبناؤها في الطوابق العليا، وتصف تجربتها قائلة:

"هون بطلع وين ما بدي، بفتح الباب بطلع برا ع الارض والشجر والوساع، بقدرش اعيش في شقة..... حتى احنا فوق يعتبر طابق مستقل بس انا ما بقدر اعيش فيه، جربت شهر فوق مقدرتش.... وقت ما بدي هون بطلع بسقي الورد بقنب بلقط عنب وبرقوق وتفايح ... فانا قاعدة في الطابق الأرضي، وأولادي فوق، في طابقين ونص فوق"

⁹⁷ سحر، مقابلة شخصية، 13 أكتوبر 2021

⁹⁸ سامية، مقابلة شخصية، 24 أكتوبر 2021

تصف مليحة⁹⁹ تجربتها السكنية بالتركيز على قوة العلاقات الاجتماعية في قريتها الأصلية، موضحة أن بيت أهلها كان مستقلاً ومحاطاً بأرض زراعية، وكان والدها يزرع الأرض ويوزع منتجاتها على الجيران، ما عزز الروابط الاجتماعية. وتشير إلى أن موقع البيت قرب الجمعية في القرية ساهم في كثافة التفاعل الاجتماعي، حيث كانت العلاقات قوية مع معظم سكان البلدة. وتضيف أن هذه العلاقات استمرت حتى بعد سفرها. أما خلال إقامتها في الولايات المتحدة، فقد سكنت في شقة ذات مدخل مستقل وليست ضمن عمارة، وكانت قريبة من الشارع، ما جعل التجربة أقل قسوة مقارنة بالشقق التقليدية.

تتحدث وداد¹⁰⁰ عن الفروق في أنماط المنازل التي سكنتها، موضحة أن البيت الذي سكنته في طفولتها كان بيتاً مستقلاً محاطاً بالأشجار، وهو نمط يشبه بيتها الحالي في أبو قش، حيث تسكن في الطابق الأرضي من بيت مكون من طابقين، مع مساحة خارجية واسعة وبستان من الأشجار والورود، وتصفه قائلة:

"أنا ساكنة في هاي الشقة الأرضية، وابني فوق.... عندي مساحة خارجية كبيرة، بستان اشجار وورود ويمكن مخصص للعب اختلفت شوي عن بيتنا القديم انواع الفواكه والشجر الموجود بس تقريبا نفس النمط".

وتضيف أنها جرّبت السكن في شقة داخل مدينة مجاورة لفترة مؤقتة، لكنها لم تستطع التأقلم مع هذا النمط من السكن، مؤكدة أنها لا تتخيل نفسها تعيش في شقة مغلقة.

في المقابل، تعبّر لارا¹⁰¹ عن معاناتها مع مسكنها المستقل الحالي (والذي كان منزل عائلة الزوج سابقاً)، وتشكو عدم ملائمتها للحياة، مشيرة إلى أن الفارق الأساسي بينها وبين بيت أهلها يتمثل في المساحة، والتهوية، ودخول الشمس، وغياب الخصوصية الناتج عن تصميم الغرف بشكل مفتوح. حيث يفتقر بيتها الحالي إلى الإضاءة الطبيعية والتهوية الجيدة، كما أن تصميم الغرف غير ملائم للاستخدام، خاصة غرفة بناتها التي تقع في فضاء مفتوح يسمى "البيت العربي"، ما يحّد من الخصوصية ويجعل المسكن غير مناسب للحياة اليومية، وتصف ذلك قائلة:

"بيتي الحالي سيء وغير مناسب للحياة فيه، ما بيدخله شمس وما في تهوية منيحة، وما في خصوصية لغرفة البنات كونهم يناموا في البيت العربي وهو مفتوح ومنه ممر كمان، الغرف مش واسعة، وكمان الغرف مش مخصصة لاستخدام واحد، زي كيف البيت العربي غرفة لبناتي، فمش مخصصة انه هاي غرفة نوم خلص للنوم الها شابيكها والها بابها"

أخيراً، ترى رولا¹⁰² أن المساحة الخارجية أمام بيتها الحالي تعوّضها عن الحاجة إلى الذهاب للمنتزهات، موضحة أنها انتقلت من بيت إيجار صغير في الأردن إلى بيت نمط بناء قديم مملوك لعائلتها في أبو قش، ثم إلى بناء جديد مكون من ثلاثة طوابق، حيث تسكن إلى جانب عائلة زوجها. تقول رولا أنها استثمرت المساحة الخارجية في زراعة

⁹⁹ مليحة، مقابلة شخصية، 8 نوفمبر 2021

¹⁰⁰ وداد، مقابلة شخصية، 5 مارس 2023

¹⁰¹ لارا، مقابلة شخصية، 18 فبراير 2023

¹⁰² رولا، مقابلة شخصية، 27 سبتمبر 2021

الخضروات والأعشاب، وتخصيص أماكن للجلوس والاسترخاء، ما جعل البيت فضاءً مكتفيًا ذاتيًا ومريحًا للحياة اليومية، بالإضافة لاستغلال مساحة السطح لممارسة عملها في تصفيف الشعر، حيث وصفت ذلك قائلة:

"انا هون بناء جديد عابشة، الحمد لله... 3 طوابق البيت، بيت حماتي وبناتي والرووف، الرووف كان سكن وحولته هسة لمصلحة اللي هون صالون الطابق الثالث... وعندي مساحة خارجية كبيرة مستخدمة للزراعة (لوبي، زعتر تين ليمون)، منطقة للاسترخاء والقعدة، ما في داعي نروح منتزهات حتى، وفكينا المسيح مبارح، كان هون مسيح محل قعدتك"

تكشف رواية رولا عن نموذج يجمع بين عناصر متباينة غالبًا ما تُقدّم بوصفها متعارضة. فمن جهة، تعيش في منزل حديث متعدد الطوابق يعكس التحولات العمرانية التي شهدتها البلدة، كما توظف جزءًا من المسكن لأغراض اقتصادية، بما يعكس تداخل الوظائف السكنية والإنتاجية للمكان. ومن جهة أخرى، تولي أهمية كبيرة للمساحات الخارجية المحيطة بالمنزل، التي أعادت تشكيلها لتشمل الزراعة المنزلية وأماكن الجلوس والاسترخاء والترفيه. ولا تنتظر رولا إلى هذه المساحات بوصفها مجرد ملحقات للمنزل، بل بوصفها عنصرًا أساسيًا في جودة الحياة اليومية، إلى درجة أنها تعتبرها بديلًا عن ارتياد المنتزهات والأماكن العامة. وتعكس هذه التجربة قدرة بعض الأسر على التوفيق بين متطلبات الحياة الحديثة وبين الاحتفاظ بخصائص مكانية ارتبطت تاريخيًا بالبيئات القروية، حيث لا يؤدي التوسع العمراني بالضرورة إلى التخلي الكامل عن أنماط العيش السابقة، بل قد يفضي إلى إعادة دمجها ضمن أشكال سكنية جديدة. ومن ثم، فإن حالة رولا لا تعبر عن انتقال من نمط سكني إلى آخر بقدر ما تعكس محاولة للجمع بين مزايا الحداثة العمرانية من جهة، وما توفره المساحات المفتوحة من إحساس بالراحة والاكتفاء الذاتي والارتباط بالأرض من جهة أخرى.

علاقة النساء بمنازلهن والمحيط، وارتباطها بأدوارهن وتقسيم العمل

تعكس تجارب النساء المشاركات أن العلاقة بالمكان والسكن مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بدور المرأة في إدارة المنزل والعمل المنزلي ورعاية الأسرة. تشترك غالبية النساء في تفضيل البيت المستقل المحاط بأرض أو حديقة على الشقق، لما يوفره من مساحة، خصوصية، ومرونة في أداء الأعمال المنزلية والزراعة، وهو ما يعزز شعورهن بالتحكم والسيطرة على حياتهن اليومية. فالمساحة الخارجية ليست فقط للراحة والاستجمام، بل تُستغل أيضًا لأعمال متعددة مثل زراعة الأشجار والخضروات، ونشر الملابس، والجلوس، وتنظيم المناسبات العائلية، ما يجعل المنزل فضاءً متعدد الوظائف يدعم أدوارهن المتعددة.

على النقيض، تفرض الشقق قيودًا على الخصوصية وتحد من حرية الحركة، ما يزيد من عبء العمل المنزلي ويجعل التواصل الاجتماعي مع الجيران أكثر حذرًا وتنظيمًا. كما تقلل الشقق من الاتصال بالطبيعة، ما يدفع النساء إلى البحث عن متنفس خارجي لتعويض هذا النقص، سواء في الحدائق العامة أو في أسطح الشقق أو المساحات الصغيرة المتاحة.

بشكل عام، تُظهر هذه التحولات العمرانية أن النساء يقمن بربط المكان بالاستقلالية العملية والراحة النفسية، وأن اختياراتهن السكنية تتأثر بالقدرة على إدارة الوقت والمساحات لأداء مهامهن المنزلية، ورعاية الأسرة، والحفاظ على الروابط الاجتماعية التقليدية، ما يبرز البعد النسوي في فهم التحولات العمرانية وتأثيرها على حياة النساء اليومية. غير أن مواقف المشاركات لم تكن متطابقة؛ ففي حين مثلت حالة رولا نموذجًا يوازن بين الاستفادة من التحولات العمرانية والحفاظ على جودة الحياة اليومية من خلال توظيف المساحات المنزلية للزراعة والاسترخاء والعمل، بما يعكس أهمية البعدين الاجتماعي والمعيشي في تقييمها للمكان، برزت حالة لجين¹⁰³ بوصفها أكثر ارتباطًا بالبعد الاقتصادي للتحولات العمرانية. فقد غلبت استفادة العائلة من ارتفاع القيمة العقارية والإيجارية على الاعتبارات المرتبطة بالخصوصية أو جودة البيئة السكنية، ما جعل موقفها من التطورات العمرانية أكثر تأييدًا رغم إدراكها لبعض القيود المكانية والاجتماعية المرافقة لها. وتشير هذه المقارنة إلى أن تقييم النساء للتحولات العمرانية لا يتحدد فقط من خلال تأثيرها على الحياة اليومية، وإنما يتأثر أيضًا بمواقعهن الطبقيّة والاقتصادية وبطبيعة الموارد والمكاسب التي تتيحها هذه التحولات لكل منهن.

التحولات العمرانية وأنماط المعيشة وإعادة تشكيل أدوار النساء وتقسيم العمل بين الجنسين

تكشف شهادات النساء في سردا وأبو قش أن التحولات العمرانية المتسارعة، ولا سيما الانتقال من نمط قروي زراعي إلى توسّع عمراني كثيف قائم على البناء والإسكان والخدمات، لم تؤثر فقط في شكل المكان، بل أعادت صياغة العلاقة اليومية للنساء مع البيت، والأرض، والعمل، والمسؤولية. فقد ترافق تراجع الاعتماد على الأرض كمساحة إنتاج زراعي، مع صعود قيمة الأرض بوصفها موردًا سكنيًا واستثماريًا، ومعه تغيّر تقسيم العمل بين الجنسين، بحيث لم يعد دور المرأة محصورًا في المجال المنزلي، بل امتد إلى العمل المأجور، والعمل التطوعي، والمشاريع المنزلية، والمشاركة في العمل العام والبلدي.

من منظور نسوي، لا يمكن قراءة تحولات أدوار النساء بمعزل عن التحولات المكانية؛ فالبيت لم يعد فقط فضاءً خاصًا للرعاية والعمل غير المرئي، بل تحوّل في كثير من الحالات إلى مساحة إنتاج (خياطة، تطريز، طهي، تجارة إلكترونية)، أو نقطة انطلاق نحو العمل العام والمؤسسي، كما بات مرتبطًا بشكل مباشر بملكية الأرض، وقيمتها المتزايدة، واتخاذ القرار داخل الأسرة.

تنوع مهن وأدوار النساء بين الاستمرارية والتحول

تعكس شهادات النساء تنوعًا واضحًا في أنماط العمل، بين العمل المنزلي غير المأجور، والعمل التطوعي، والعمل الحرفي، والعمل المأجور، والعمل المؤسسي، بما يعكس تداخل الأدوار بدل الفصل الحاد بينها. فمثال¹⁰⁴، التي تعمل

¹⁰³ لجين، مقابلة شخصية، 7 مارس 2023

¹⁰⁴ مثال، مقابلة شخصية، 12 أكتوبر 2021

ربة منزل، تؤدي في الوقت نفسه دورًا قياديًا بصفتها مسؤولة عن جمعية سيدات سردا، مؤكدة أن عملها التطوعي يسعى إلى تعويض تراجع العلاقات الاجتماعية التي رافقت التحولات العمرانية ونمط الحياة المتسارع، حيث تشارك في تنظيم النشاطات المجتمعية، وتؤكد حبها لخدمة البلدة وتعزيز التقارب بين نساها. وتشير إلى مشاركتها في دورات تدريبية مع جمعية المرأة العاملة ووزارة الحكم المحلي، لتقول ضمنياً إن دخول النساء إلى المجال العام لم يكن تلقائياً، بل احتاج إلى أدوات تمكين ومتابعة. وفي السياق نفسه، تؤكد سحر¹⁰⁵ أن عملها التطوعي في الجمعية نابع من “المحبة وخدمة الناس”، ما يعكس استمرار تحمّل النساء مسؤولية الرعاية الاجتماعية، حتى خارج إطار الأسرة، لكن ضمن أشكال تنظيمية جديدة.

أما سناء¹⁰⁶ ورولا¹⁰⁷ وسامية¹⁰⁸، فيمثلن نموذجاً لتحوّل البيت إلى فضاء إنتاج اقتصادي، حيث تعمل سناء معلمة خياطة وكروشييه في الجمعية مقابل أجر، وتمارس العمل ذاته من منزلها، مستندة إلى تدريب مهني حصلت عليه قبل الزواج. كما أن رولا قامت بتحويل الطابق الثالث من منزلها إلى صالون تجميل خاص بها. أما سامية (مديرة مدرسة متقاعد)، فتقوم بتأجير محل لبيع المواد الغذائية في الطابق الأرضي من بيتها (عمارة على شكل 4 طوابق، تسكن هي في الطابق الأرضي وأبنائها في الطوابق العلوية). ويبرز هنا كيف أتاحت التحولات العمرانية (البيوت الحديثة، توفر المساحة، القرب من السوق) إمكانيات جديدة للعمل من داخل المنزل، إلى جانب الدور التقليدي. يعكس ذلك تحولاً بما كان يشمل الدور التقليدي للنساء في الأرياف، ولا سيما العمل الزراعي، حيث يمكن قراءة ذلك في ضوء التحول في تقسيم العمل بين الجنسين المرافق للتحولات الحضرية، والذي يشكل فيه العمل المأجور النموذج المهيمن، مع تحول استخدام الأراضي الزراعية إلى أغراض سكنية أو تجارية أو خدمية (Minh Hoa 2002). كما يظهر في هذه الحالة تضمن مكان السكن مساحة للعمل، حيث يأتي ذلك استجابة للتحول الرأسمالي الذي يعيد تشكيل الفضاء الحضري ليقدم متطلبات الإنتاج والعمل والدخل، لا السكن وحده.

وتجسد مريم¹⁰⁹ علاقة ممتدة مع العمل اليدوي، حيث تقول إنها تمارس التطريز ونسج الصوف منذ خمسين عاماً، مؤكدة أن هذا العمل لا يحقق دخلاً كبيراً، لكنه يمثل لها تسليّة وشغفاً. ورغم تواضع العائد الاقتصادي، إلا أن استمرارها في هذا العمل يعكس تمسكاً نسوياً بالمهارة والمعرفة المتوارثة، حتى في ظل تحوّل البيئة العمرانية واختفاء كثير من ملامح الريف.

¹⁰⁵ سحر، مقابلة شخصية، 13 أكتوبر 2021

¹⁰⁶ سناء، مقابلة شخصية، 16 أكتوبر 2021

¹⁰⁷ رولا، مقابلة شخصية، 27 سبتمبر 2021

¹⁰⁸ سامية، مقابلة شخصية، 24 أكتوبر 2021

¹⁰⁹ مريم، مقابلة شخصية، 18 فبراير 2023

في المقابل، تصف هالة¹¹⁰ انتقالها من التطريز إلى إعداد المعجنات والحلويات حسب الطلب، خاصة في رمضان، مؤكدة أن هذا العمل يتم من المنزل، وهو ما ينسجم مع القيود التي تفرضها بعض الأدوار الجندرية، كما ستظهر لاحقًا في حديثها عن منع زوجها لها من العمل خارج البيت.

التعليم والعمل المؤسسي: فرص جديدة وحدود قائمة

تعكس شهادات النساء العاملات في التعليم والعمل الحكومي أثر التحولات العمرانية في توسيع فرص العمل المأجور، مقابل استمرار معيقات اجتماعية وأسرية. فتصف عائشة¹¹¹ وسامية¹¹² مسارات طويلة في التعليم والإدارة المدرسية، امتدت لعقود، وترافقت مع مكانة اجتماعية واضحة، ما يعكس موقع التعليم بوصفه أحد المسارات المقبولة اجتماعيًا لعمل النساء.

في المقابل، تكشف شهادة أريج¹¹³ عن هشاشة هذا المسار، حين اضطرت لترك التعليم بسبب صعوبة التوفيق بين العمل ورعاية الأطفال وضعف المواصلات، لتقول ضمنياً إن البنية التحتية والخدمات (وهي جزء من التحول العمراني) تلعب دوراً حاسماً في تمكين النساء أو إعاقتهن.

يعكس مسار لارا¹¹⁴ المهني المتقلب—بين العمل التجاري، والعمل المنزلي، والعمل في الحضانات، وصولاً إلى الاستقرار في وظيفة حكومية—تجسيداً حياً للفصل الثنائي بين العمل المنزلي غير المدفوع الأجر والعمل الإنتاجي المدفوع، الذي يميّز السياق الحضري. فتتقلاها بين هذه المجالات لم يكن خياراً حراً بقدر ما كان استجابة مباشرة لتغيرات وضعها الأسري، وحاجاتها الاقتصادية، وتفاوت توفر فرص العمل داخل البلدة، بما يكشف هشاشة اندماج النساء في سوق العمل الحضري. كما يبرز انسحابها من المشاركة في الانتخابات البلدية، رغم خوضها التجربة بدايةً، استمرار التوتر البنوي بين متطلبات المجال العام وأعباء الرعاية المنزلية، حيث تعود مسؤوليات الأسرة لتعيد النساء إلى الحيز الخاص. يتقاطع هذا المسار مع ما تشير إليه الأدبيات حول التحضر، إذ إن الانتقال إلى نمط الحياة الحضرية يُعمق الفصل بين العمل المنزلي والعمل الإنتاجي، في ظل تراجع شبكات الدعم القرابي التي كانت متاحة في القرية، وارتفاع كلفة خدمات رعاية الأطفال، ما يجعل قدرة النساء الريفيات على الاستمرار في العمل المدفوع محدودة، ويدفع نسبة كبيرة منهن إلى الاعتماد الاقتصادي على الأزواج. (Sim 2007)، وفي حالة لارا، دفعها ذلك إلى التنقل المتكرر بين وظائف غير مستقرة. بهذا المعنى، لا تُقرأ تجربة لارا كحالة فردية، بل كمثال على كيفية إعادة إنتاج التقسيم الجندري للعمل في السياق الحضري، حتى مع اتساع فرص التعليم والعمل للنساء.

¹¹⁰ هالة، مقابلة شخصية، 18 فبراير 2023

¹¹¹ عائشة، مقابلة شخصية، 11 نوفمبر 2021

¹¹² سامية، مقابلة شخصية، 24 أكتوبر 2021

¹¹³ أريج، مقابلة شخصية، 8 نوفمبر 2021

¹¹⁴ لارا، مقابلة شخصية، 18 فبراير 2023

تعكس شهادات نساء مثل لجين¹¹⁵، رولا¹¹⁶، وتالين¹¹⁷ صعود العمل الحر والقطاعات الجديدة (الدعاية، العقارات، التجميل، التأمين) بوصفها استجابة مباشرة لتحولات البيئة العمرانية، خاصة على الشوارع الرئيسية والمناطق التجارية. تصف رولا امتلاكها صالون تجميل خاص، وعملها في بيع الملابس عبر الإنترنت، بوصفها مسارا للتمكين والاستقلال الذاتي، مؤكدة أهمية التدريب والشهادات المهنية لبناء الثقة مع الزبائن. بينما تروي لجين مسارها في العمل الحر بالدعاية والعقارات، معتمدة على التعلم الذاتي، وتربط هذا المسار بتنوع الفرص التي أتاحها التوسع العمراني والطلب المتزايد على الخدمات. يمكن فهم هذه التوجهات الجديدة في ضوء التحولات التي تزامن ظهورها مع رؤية سلام فياض بعد عام 2004، وتحول الأرض الفلسطينية إلى سلعة اقتصادية، حيث تمثلت بانفتاح متسارع على اقتصاد السوق الحرة في الضفة الغربية، وتوسع كبير في سوق المال والرهن العقاري وتجارة العقارات، والاستيراد خصوصاً من الصين، مع تسهيلات ائتمانية ومصرفية تتعلق بالقروض، مما منح شرائح واسعة استقلالاً نسبياً عن رأس المال العائلي. (بشارة 2021).

وتشير تالين إلى عملها في شركة تأمين دون تدريب متخصص، ما يعكس هشاشة بعض فرص العمل الجديدة، وانفصالها أحياناً عن التخصص الأكاديمي.

تُظهر مسارات النساء في المشاريع الخاصة والعمل الحر تحولاً في موقع النساء داخل الاقتصاد الحضري، غير أن قراءة هذا التحول بوصفه "تمكيناً" تظل إشكالية ما لم يُوضع ضمن نقد أوسع لتعريف العمل ذاته. فبحسب رؤية ميس وثومسن، لا يُعدّ العمل المأجور الشكل الطبيعي للعمل، بل فئة تاريخية ارتبطت بصعود الرأسمالية الصناعية، التي اعترفت فقط بإنتاج السلع الموجهة للسوق، وأقصت إنتاج الحياة – من رعاية وزراعة معيشية وعمل منزلي – من دائرة القيمة (Mies and Thomsen 2000). وعليه، فإن انتقال النساء إلى المشاريع الخاصة أو التشغيل الذاتي لا يعني خروجهن من علاقات الهيمنة، بل إعادة إدماجهن في منطق السوق مع استمرار مسؤولياتهن غير المأجورة، بما ينتج عبئاً مزدوجاً يشكّل شرطاً بنيوياً لاستمرار التراكم (Mies and Thomsen 2000).

يتقاطع هذا مع تحليل جينييفر أولمستيد (Jennifer Olmsted) التي تنتقد افتراض أن زيادة العمل المأجور تحسن وضع النساء بالضرورة، في ظل استمرار التوزيع غير المتكافئ للعمل الرعائي (Olmsted 2005, P.112). كما تبين أن التحولات النيولبرالية – تراجع التوظيف الحكومي والتوسع في التمويل الأصغر – لم توسّع خيارات النساء بقدر ما حملتهن مخاطر السوق، حيث يُعدّ التشغيل الذاتي حلاً هشاً لأنه ينقل تقلبات الاقتصاد إلى الأفراد دون حماية اجتماعية (P.128).

تتقاطع ميس وأولمستيد في مساءلة الفرضية الليبرالية التي ترى في العمل المدفوع الأجر طريقاً مباشراً للتحرر. فميس تؤكد أن إدماج النساء في السوق لا يفكك التقسيم الجندي للعمل، بل يضيف إلى عملهن المنزلي غير المدفوع عملاً

¹¹⁵ لجين، مقابلة شخصية، 7 مارس 2023

¹¹⁶ رولا، مقابلة شخصية، 27 سبتمبر 2021

¹¹⁷ تالين، مقابلة شخصية، 18 فبراير 2023

سوقيا جديدا (Mies and Thomsen 2000) ، بينما تشير أولمستيد إلى أن دخول النساء سوق العمل غالبًا ما يكون مدفوعا بالحاجة الاقتصادية، لا بالاختيار الحر، خاصة عندما يتراجع دور المعيل الذكر أو تتأكل ركائز الأمان الاجتماعي (Olmsted 2005, P.131). وفي الحالتين، لا يُعاد توزيع العمل الرعائي، بل يُعاد تنظيمه ضمن بنية تستبقي مسؤولية النساء عنه. (P.132)

في هذا الإطار، يمكن فهم صعود مشاريع النساء الخاصة – من صالونات التجميل إلى التجارة الإلكترونية والعقارات – بوصفه جزءا من إعادة هيكلة نيوليبرالية للعمل الجندي. فمن منظور ميس، يمثل الانتقال من الزراعة المنزلية غير الموجهة للسوق إلى أنشطة موجهة للقيمة التبادلية، انتقالا من إنتاج الحياة إلى إنتاج السلع، أي إخضاعا أوسع للحياة اليومية لمنطق التراكم (Mies and Thomsen 2000). ومن منظور أولمستيد، فإن الدفع نحو التشغيل الذاتي في سياق تراجع التوظيف العام وتآكل شبكات الأمان يعكس تحميل النساء مسؤولية إدارة استغلالهن بأنفسهن، لا تحررا فعليا من القيود البنوية (Olmsted 2005, P.125,128).

وعليه، لا تمثل المشاريع الخاصة قطيعة مع التبعية الاقتصادية السابقة، بل تحولا في شكلها: من تبعية مباشرة لرأس المال العائلي أو لعقد اجتماعي أبوي، إلى اندماج فردي في سوق يتطلب تحمّل المخاطر مع استمرار عبء إنتاج الحياة داخل الأسرة. وبهذا المعنى، فإن "الاستقلال" الذي يتيح العمل الحر يظل مشروطا ببنية اقتصادية تعيد تعريف التمكين ضمن حدود القدرة على البقاء والمنافسة، دون المساس بالفصل البنوي بين إنتاج السلع وإنتاج الحياة (Mies and Thomsen 2000; Olmsted 2005, P.112).

النساء كدعامة اقتصادية للأسر في سياق الهجرة وتردي الأوضاع الاقتصادية

تبرز شهادات وداد¹¹⁸، لجين، ومنال¹¹⁹ تصورا واضحا لدور النساء كدعامة أساسية لاستقرار الأسر، خاصة في ظل غياب الرجال للعمل خارج البلدة. تقول وداد:

"لولا وجود الستات، البيوت ما وقفتش على رجليها... همه الستات اللي موقفين الدار على رجليها."

وترتبط هذا الدور بخلفية فكرية يسارية سادت في المنطقة، منحت النساء ثقة ومساحة أوسع للمشاركة، حيث تقول: "هادا راجع برضو للناحية الفكرية النظرية اللي كانت موجودة بهادا الحي، هادا الجبل كانوا يسموه الجبل الأحمر، هلا ليش الجبل الأحمر، الفكر الشيوعي، يعني كيف عم تحكي عن كوبر ومناطق معينة، الفكر الشيوعي كان منتشر بهداك الوقت، وهادا ساهم خيلنا نقول بأنه يكون في ثقة للمرأة بشكل أكبر، وكانت تطلع وتشارك وتشتغل... يعني ما بعرف اذا في حدا ذكرلك هاي النقطة بس انا بعبرها أحد الاشياء المهمة اللي موجودة في هادا الحي.... هلا في هناك مش كلهم، لأنه في بعض العائلات اللي ضلت منغلقة فكريا وثقافيا، بتدريش تقولي نفس الاشياء، ومعروفين... ليش قلتاك فش حدا بيتزوج ع مرتته، يعني هاي

¹¹⁸ وداد، مقابلة شخصية، 5 مارس 2023

¹¹⁹ منال، مقابلة شخصية، 12 أكتوبر 2021

خديها من اول لآخر المنطقة هون عنا، ما فش ولا واحد تزوج على مرتته، وبالعكس هممة النساء الهم دور كبير في داخل البيت، المرأة منتجة، في نساء ماتوا من اللي بعرفهم، كانوا يشتغلوا مليون شغلة عشان يوققوا البيت على رجليه، ما خلوا برا ولا جوا، ولا مزرعة جاج ولا شغل بقلب الدار... ولحد هلا، هاي في عندك محل اسمه زوادة هون اول الشارع هممة الام والبنات وكذا وابنها بيبيعوا مأكولات، وفي غيرهم كثير طبعا، الستات منتجات بشكل كبير".

في السياق نفسه، تؤكد لجين¹²⁰ أن نساء سردا "الكل بالكل"، في ظل غياب الرجال. وتصف منال تجربة النساء اللواتي قمن بدور الأم والأب معاً، في سياق الاحتلال والظروف الاقتصادية الصعبة، ما يعكس أن تحمل النساء لأدوار مركبة سبق التحول العمراني، لكنه اليوم يأخذ أشكالاً جديدة أكثر ارتباطاً بالبناء، والخدمات، والعمل المجتمعي والبلدي. وتقول منال¹²¹ في وصف ذلك:

"احنا ك ستات في سردا عنا مجموعة منيحة لا بأس بها، خاصة جيلي، الجيل اللي بتحكي في الأربعينات أو الأكبر شوي، انهم سافروا ورجعوا ربوا ولادهم وجيزانهم ضلوا مسافرين، واحنا نفس الشيء عشنا أبوتنا كانوا مسافرين وأمياتنا ربونا لحالنا، فهاي في نفس سردا وأهل سردا ك ستات عشناها، هاي تجربة كثير صعبة، انها الست تقوم بدور الأم والأب، وتربي جيل وتربي ولاد يعني، بتعرفي كيف فيها صعوبة يعني، خاصة انه احنا في دولة احتلال، وبتعرفي، فانت بدك تكوني تديري بالك على ولادك على بيتك على أرضك وعلى كل اشي".

وهنا تبرز الهجرة كسمة أساسية لبلدة سردا حيث شكلت حياة العديد من عائلاتهما، ومثلت تحولا واضحا في تقسيم العمل بين الجنسين، وهذا البعد تفتقر له الدراسات المتوفرة حول الهجرة في فلسطين، حيث لا تأتي على ذكر دور نساء قرى الضفة الغربية في ظل غياب أزواجهن بشكل واضح، وما ورد يتعلق بدورهن في الحفاظ على العادات والتقاليد آنذاك. ولكن الدراسات المتوفرة حول الهجرة في مصر، أشارت إلى دور هجرة الأزواج في إعادة صياغة ميزان القوى داخل الأسرة، وتولي النساء لأدوار قيادية وإدارية كانت حكرا على الرجل، ولكنه يبقى تمكينا مشروطا بغياب الزوج ومحكوما بمدى استقلاليته عن أسرة الزواج الممتدة (أنسي 1997؛ برينك 1991).

تبرز شهادة نداء¹²² بوصفها شهادة كاشفة عن الطبيعة النبوية لهذا التحول، إذ لا ترى أن النساء في سردا يواجهن معيقات حقيقية اليوم، وترتبط ذلك بتاريخ طويل من تمكين النساء داخل العائلة والمجتمع، حيث تقول: "النساء في سردا من الجيل اللي قبل جيل امي وستي كان الهم دور وعندهم رأي... وحق التعليم للبنات اشي مفروغ منه"،

¹²⁰ لجين، مقابلة شخصية، 7 مارس 2023

¹²¹ منال، مقابلة شخصية، 12 أكتوبر 2021

¹²² نداء، مقابلة شخصية، 23 أكتوبر 2021

وتضيف أن التحولات التي شهدتها البلدة، بما فيها قرب جامعة بيرزيت، والانفتاح على الهجرة والتعليم، أسهمت في ترسيخ هذه المسارات.

قيود مستمرة ومقاومة يومية

رغم الخطاب السائد عن تمكين النساء، تكشف شهادات مشاركتين¹²³ (من أبو قش) عن استمرار قيود جندرية واضحة، خاصة من قبل الأزواج. تقول إحدى المشاركات:

“في مرات يكون في منع من جانب الأزواج انه النساء ما يشتغلوا برا... أو يمنعوا مثلاً انه نساء هم يتأخروا برا البيت”.

وتضيف، محدثة عن تجربتها في العودة إلى التعليم:

“أول كلمة سمعتها انه بعد ما شاب ودوه ع الكتاب... ومش سهل انك ترجعي تدرسي وتحفظي كتب وتصيري تروحي من شغلك لسا بدك تشوفي بيتك وولادك”.

وتؤكد مشاركة أخرى هذا المنحى بقولها:

“زوجي ما بيحب اني أطلع أشتغل... عادي عنده اني أشتغل في الدار طلبيات بس اني أشتغل بمكان برا البيت لا”.

تظهر هذه الشهادات أن التحولات العمرانية، رغم ما تتيحه من فرص، لا تلغي تلقائياً علاقات القوة داخل الأسرة، بل قد تعيد إنتاجها بأشكال جديدة. كما أن مساهمة النساء تُقدَّر غالباً فقط عندما تكون نقدية، بينما تستمر أعمال الرعاية غير المدفوعة في كونها غير مرئية اجتماعياً، وهو ما يعمق أعباء النساء، خاصة الفقيرات منهن، ويحد من قدرتهن على الاستقلال الاقتصادي أو امتلاك الأصول (Pozarny 2016).

الأرض، الميراث، والتحول في العلاقة مع المكان

تطرقت شهادات السيدات إلى قضية الميراث بالشكل الذي يعكس تحولاً جوهرياً في علاقة النساء بالأرض، يتقاطع بشكل واضح مع التحولات العمرانية وأنماط المعيشة الجديدة. فالأرض لم تعد رمزاً للانتماء العائلي أو مورداً زراعياً، بل أصبحت أساساً للسكن، والبناء، والاستثمار، ومجالاً تتجلى فيه قدرة النساء على الفعل واتخاذ القرار. تشير شهادات أريج¹²⁴ ووداد¹²⁵ إلى ارتفاع مستوى الوعي بحق المرأة في الميراث مقارنة بالماضي، حيث تؤكد أريج أن “النساء هون في الفترات الأولى كانوا يتنازلوا عن حقهم في الميراث بزيادة، اليوم لا الست بتأخذ ميراثها وحقها بشكل كامل... المرأة صار عندها قوة شوي أكثر من أول، صارت تطالب بحقها”، وهو ما يربط بين هذا الوعي المتزايد وبين تحولات

¹²³ مقابلة شخصية، 18 فبراير 2023

¹²⁴ أريج، مقابلة شخصية، 8 نوفمبر 2021

¹²⁵ ووداد، مقابلة شخصية، 5 مارس 2023

اجتماعية واقتصادية أوسع فرضها توسع العمران وارتفاع قيمة الأرض. وتدعم وداد هذا المعنى حين تشير إلى أن "هون البنت بتأخذ حقوقها كاملة متكاملة وما حدا بيقدّر يطب فيها"، مؤكدة أن أنماط التعامل مع الميراث تختلف تبعاً للفكر السائد في كل منطقة.

في المقابل، تكشف شهادة منال¹²⁶ عن استمرار ممارسات التنازل الطوعي عن الميراث، بوصفه خياراً أخلاقياً وعاطفياً مرتبطاً بمنظومة القيم العائلية، حيث تقول: "أنا سامحنا اخوتنا بالميراث... بس احنا سامحنا بطيب قلب"، ما يعكس بقاء أشكال تقليدية في العلاقة مع الأرض، رغم التحولات القائمة. هذا التباين بين المطالبة بالميراث والتنازل عنه يعكس أن سلوك المرأة تجاه الميراث ليس فردياً، بل يتحدد بحسب قوة وعيها بحقوقها، القيمة الاقتصادية للميراث، والاعتبارات العائلية والاجتماعية، وهو ما تؤكدته Annelies Moors (1995) في تحليلها لممارسات النساء الفلسطينيات؛ التي تشير إلى أن الحق الشرعي في الميراث للمرأة منصوص عليه في الشريعة الإسلامية، لكن ممارسته في الواقع تتحدد بالسياق الاجتماعي-الاقتصادي وقوة الموقف النسبي للمرأة داخل الأسرة. ترى Moors أن بعض النساء يقدمن على المطالبة بحقوقهن في الميراث عندما يكون لذلك دلالة اقتصادية قوية أو يكون لهن وعي تطبيقي بحقوقهن، وهذا ينطبق على من عايشن تحولات في قيمة الأرض وارتفاع أهميتها الاقتصادية، حيث يصبح ميراث الأرض مورد استراتيجي للرفاه الاقتصادي وللنفوذ داخل الأسرة والمجتمع، فيطالبن بحقوقهن بدل التنازل عنها. من الناحية الأخرى، توضح Moors أن التنازل الطوعي عن حق الميراث يمكن أن يُفهم كخيار اجتماعي متسق مع القيم العائلية والثقافية سائدة، حيث تُفضّل بعض النساء الحفاظ على العلاقات الأسرية والمكانة داخل العائلة على الانخراط في نزاع حول الملكية، وهذا التنازل لا يفنقر بالضرورة إلى الوعي بحقوقهن القانونية، بل هو استراتيجية اجتماعية تُستثمر في تكوين "رأسمال اجتماعي" وثقة متبادلة ضمن الشبكة العائلية. بناءً على ذلك، لا يفهم الاختلاف في الممارسات بين النساء في سردا وأبو قش كنتيجة لغياب حقوق النساء في القانون، بل لأن القانون يتداخل مع مصالح مادية وقيم اجتماعية متغيرة؛ ففي بعض الظروف يدفع الجانب الاقتصادي والاعتراف بالمتزايد بالقيمة المادية للميراث النساء للمطالبة الصريحة بحقوقهن، وفي ظروف أخرى تعيق الاعتبارات الأخلاقية والعائلية تلك المطالبة وتحول دون ممارسة الحق رغم معرفته.

اللافت في سياق التحول العمراني هو ازدياد عدد النساء اللواتي أصبحن مالكات فعليات للأرض التي بُنيت عليها منازلهن، أو مشاريع سكنية وتجارية، كما في شهادة عائشة¹²⁷ التي توضّح: "الأرض اللي بانيين عليها باسمي والبناء باسمي واسم زوجي"، وشهادة سحر¹²⁸ التي تقول: "الأرض ورثة من أهلي... وبُنيت أنا وزوجي بيتنا عليها... وأنا حالياً قاعدة ببني في عمارة كبيرة على الشارع الرئيسي وبرضو من أراضي أهلي ورثة الي، ومفكرة أعملها اسكان".

¹²⁶ منال، مقابلة شخصية، 12 أكتوبر 2021

¹²⁷ عائشة، مقابلة شخصية، 11 نوفمبر 2021

¹²⁸ سحر، مقابلة شخصية، 13 أكتوبر 2021

هنا تتحول الأرض من إرث ساكن إلى مورد ديناميكي، تدخل من خلاله النساء في صلب عملية الإنتاج العمراني، بما يعيد تشكيل علاقتهن بالمكان، ويمنحهن موقعًا أكثر حضورًا في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسكن والعمل والاستثمار، ولكن ضمن مسار عام رأسمالي يوجه الناس وتطلعاتهم.

من منظور نسوي، تكشف هذه الشهادات أن العلاقة مع الأرض قد تحولت من كونها رمزا اجتماعيا وثقافيا ومصدر عيش وإنتاج جماعي إلى أن أصبحت سلعة اقتصادية ذات قيمة ملموسة، ما يجعلها عاملا يعيد توزيع الأدوار داخل الأسرة والمجتمع. فامتلاك الأرض أو البناء عليها لم يعد مجرد حق رمزي، بل أصبح وسيلة لتمكين النساء اقتصاديا واجتماعيا، ما يوسع هامش الفاعلية لدى النساء، ويعيد تعريف دورهن من متلقيات للقرارات إلى شريكات في تشكيل الفضاء السكني والعمراني، حتى وإن ظل هذا التحول غير متكافئ ويجمع بين ممارسات تمكينية جديدة وأخرى تقليدية، ويعكس تداخل القديم والجديد في مسار التحول العمراني والاجتماعي.

يمكننا القول بأن التحولات العمرانية في سردا وأبو قش لم تُنتج انتقالًا خطيًا في أدوار النساء، بل أعادت تشكيلها في اتجاه أكثر تعقيدًا. فقد توسعت مجالات عمل النساء، وتتنوعت أشكال مشاركتهن الاقتصادية والعامة، لكن دون تفكيك جذري لتقسيم العمل بين الجنسين، إذ استمر تحميلهن مسؤوليات الرعاية والعمل المنزلي إلى جانب العمل المأجور أو التطوعي. هكذا، تظهر البيئة العمرانية الجديدة بوصفها فضاءً مزدوجًا: تفتح فرصًا جديدة للنساء، لكنها في الوقت نفسه تعيد إنتاج لا مساواة جندرية بصيغ أكثر مرونة، حيث تُطالب النساء بأن يكنَّ "منتجات" داخل البيت وخارجه، دون أن يقابل ذلك بالضرورة إعادة توزيع عادلة للأدوار داخل الأسرة.

تحولات القيم الجندرية في سياق التحولات العمرانية وأنماط المعيشة

رافقت التحولات العمرانية التي شهدتها سردا وأبو قش —من التوسع في البناء العمودي، وتزايد الكثافة السكانية، ودخول فاعلين اجتماعيين واقتصاديين جدد إلى الحيز المكاني— تحولات ملموسة في أنماط المعيشة اليومية، وفي العلاقات داخل الأسرة والمجتمع المحلي. ولم تقتصر هذه التحولات على البنية المادية للمكان، بل امتدت لتطال منظومة القيم والمواقف الاجتماعية، ولا سيما تلك المتعلقة بأدوار النساء والرجال، وحدود المشاركة، ومعاني المساواة بين الجنسين. في هذا السياق، تكشف شهادات النساء عن فهم متنوع وغير متجانس لمفهوم المساواة بين الجنسين؛ إذ يتأرجح بين تصورات تقوم على الشراكة والاعتراف المتبادل بالأدوار، وأخرى تسلط الضوء على استمرار أشكال من التمييز وعدم التكافؤ، خاصة في مجالات العمل والحرية الفردية واتخاذ القرار. وتظهر هذه التصورات بوصفها نتاجًا لتفاعل معقد بين التغيرات العمرانية، والتحولات الاقتصادية، وتبدل أنماط العيش، من جهة، واستمرارية بعض القيم الاجتماعية التقليدية، من جهة أخرى.

المساواة بين الجنسين من وجهة نظر السيدات

عند سؤال السيدات عن مفهوم المساواة بين الجنسين، ومدى تحققها داخل نطاق الأسرة وفي البلدة، عبّرت المشاركات عن رؤى متعددة تعكس تجاربهن الشخصية ومواقفهن الاجتماعية المختلفة. تقول إحدى المشاركات¹²⁹ إنها تؤيد مبدأ المساواة، لكنها لا تفهمه بوصفه تماثلاً مطلقاً بين الرجل والمرأة، موضحة أن لكلٍ منهما خصوصيته وأدواره المختلفة. وتقول:

"حلو انه يكون في كلمة للزلمة، حلو انه في احترام للرجل، وبرضو الرجل في أشياء بيقدّر يعملها، والسبب ما بتقدر تعملها".

وترتبط هذا الموقف بتجربتها الشخصية، إذ تشعر بأنها تتمتع بحريتها ولا تعاني من قيود، ولذلك لا تنتظر إلى المساواة بوصفها صراعاً. وتضيف أن المساواة في سردا أصبحت أكثر قبولاً مقارنة بالماضي، لكنها ترى ضرورة ألا تتجاوز حداً معيناً.

أما مشاركة أخرى¹³⁰ فتعرّف المساواة من منظور الحق في التعبير والرأي، وفي الحصول على الحقوق الأساسية، وعلى رأسها حق المرأة في الميراث. وتشير إلى أن النساء في الماضي كنّ يُحرمن من هذا الحق، مستشهدة بتجربة عمته التي لم تحصل على نصيبها. كما تستعيد ذكريات القيود المفروضة على تعليم الفتيات، حيث لم يكن مسموحاً لهن الدراسة في جامعات في الخارج (مصر أو الأردن مثلاً) أو مختلطة، وتذكر أن أختها مُنعت من الالتحاق بجامعة مختلطة، وأجبرت على الدراسة في معهد خاص بالإناث فقط. وتشير المشاركة إلى أن التنشئة الأسرية خلال فترة نشأتها اتسمت بوجود معايير مختلفة تحكم سلوك الذكور والإناث، سواء فيما يتعلق بالعلاقات الاجتماعية أو بدرجة الحرية الممنوحة لكل منهما في الحياة اليومية. فبينما كانت الفتيات خاضعات لرقابة أكبر وقيود أشد فيما يتعلق بالحركة والمظهر والتفاعل الاجتماعي، كان الذكور يتمتعون بهامش أوسع من الحرية والاستقلالية. كما لفتت المشاركة إلى أن هذه المعايير شهدت تغيراً عبر الأجيال، إذ تبدو بعض القيود التي فُرضت على جيلها أقل حضوراً في تعامل الأسر مع الأجيال الأصغر سناً. ورغم إقرارها بأن هذه القيود خفّت مع مرور الوقت، فإنها تؤكد أنها لم تختفِ بصورة كاملة، كما تلاحظ وجود تفاوت بين العائلات في مدى التخلي عنها أو الاستمرار في تطبيقها. وتعكس هذه الشهادة استمرار بعض أنماط الضبط الجندي القائمة على ازدواجية المعايير بين الذكور والإناث، بالتوازي مع تحولات تدريجية في القيم والممارسات الاجتماعية المرتبطة بالنوع الاجتماعي.

تضيف مشاركة أخرى¹³¹ أن مسألة المساواة داخل أسرتها غير مطروحة، نظراً لكونها تعيش مع والدتها وشقيقاتها فقط. وعلى مستوى البلدة، تعتبر أن نساء سردا يتمتعن بقوة ومكانة واضحة، بل وتصفهن بأنهن يتحملن أدوار النساء

¹²⁹ مقابلة شخصية، 12 أكتوبر 2021

¹³⁰ مقابلة شخصية، 16 أكتوبر 2021

¹³¹ مقابلة شخصية، 7 مارس 2023

والرجال في آن واحد، خاصة في ظل غياب عدد كبير من الرجال بسبب الهجرة والعمل في الخارج. وفي هذا السياق نقول:

"بالنسبة لسردا بشكل عام في مساواة بين الجنسين، السرداويات قويات وماخذات حقوقهم وحتى مآكلاتهم للزلام... اللي بيميز سردا انه الرجال معظمهم في أميركا، فالسيدات همّة نسوان وزلام البيت بنفس الوقت، عشان هيك بلك بنات سردا مختلفات عن كل بنات فلسطين".

لكنها تشير إلى أن انعدام المساواة يظهر بوضوح في سوق العمل، ولا سيما في القطاع الخاص. وتروي عدة تجارب واجهت فيها محاولات للالتفاف على جهدها وسلبها حقها فقط لأنها امرأة، مؤكدة أن المشكلة لا تكمن في القوانين، بل في العقلية الذكورية التي تستخف بقدرات النساء وتسعى لاستغلالهن.

تصف مشاركة أخرى¹³² المساواة باعتبارها حقًا يجب أن يتحقق في جميع المجالات، مشيرة إلى أنها لم تواجه مشكلات تمييز داخل أسرتها أو مع زوجها. وتستحضر تجربتها في العمل البلدي، حيث شغلت مناصب قيادية، وتؤكد أنها وصلت إلى مواقع منافسة للرجل. كما تذكر عددًا من الإنجازات التي شاركت فيها، مثل تأسيس جمعية سيدات سردا. وترى أن المرأة في سردا تتمتع بمكانة جيدة، لكنها تشير إلى أن بعض الرجال يتمنون استمرار تنازل النساء عن حقوقهن كما في السابق.

وتتحدث مشاركة أخرى¹³³ عن تجربتها داخل الأسرة، حيث تؤكد أن المساواة كانت ممارسة يومية بحكم طبيعة حياتها العملية. وتوضح أن جميع أفراد الأسرة، بمن فيهم الزوج والأبناء، شاركوا في الأعمال المنزلية وتحمل المسؤوليات، وتضيف أن هذا النمط لا ينطبق على جميع العائلات في البلدة، لكنه موجود لدى بعض الأسر القريبة منها. وتقدم مشاركة من أبو قش¹³⁴ مقارنة مختلفة، إذ ترى أن القضية لا تتعلق بالمساواة بالمعنى التقليدي، بل بالنوع الاجتماعي والمشاركة، حيث نقول:

"القضية مش قضية مساواة.. قضية النوع الاجتماعي بمعنى انه انا عندي رجل وامرأة مش ذكر وأنثى.. انا بشوف المشاركة بكل المجالات لازم تكون".

وتؤكد أن المشاركة في اتخاذ القرار ومعرفة الحقوق يجب أن تكون نتيجة تنشئة اجتماعية واعية منذ الطفولة، قائمة على الاحترام المتبادل والمعرفة. وتشير إلى أن النساء في أبو قش يتحملن أعباء البيت كاملة، وترى أن المساواة متحققة من حيث الممارسة اليومية.

وتعرّف إحدى المشاركات¹³⁵ المساواة من خلال مفهوم تحقيق الذات، معتبرة أنها متحققة في مجالات مثل العمل، والحوار، واتخاذ القرارات الشخصية، لكنها ترى أن هناك مجالات لا يمكن أن تتحقق فيها المساواة التامة، مثل حرية

¹³² مقابلة شخصية، 13 أكتوبر 2021

¹³³ مقابلة شخصية، 24 أكتوبر 2021

¹³⁴ مقابلة شخصية، 5 مارس 2023

¹³⁵ مقابلة شخصية، 18 فبراير 2023

الخروج في أوقات متأخرة من الليل. وتقدّر نسبة تحقق المساواة في أبو قش بنحو 60%، مشيرة إلى وجود تفاوت بين الأحياء المختلفة داخل البلدة، وتضيف موضحة بخصوص الحي الذي تعيش فيه:

"ع مستوى حارتنا اللي بيطلعوا وبيشغلوا برا بيتهم يمكن بس انا وكمان امرأتين".

وفي المقابل، تعبّر مشاركة¹³⁶ عن شعورها الواضح بانعدام المساواة داخل أسرتها، موضحة أن طلباتها غالبًا ما كانت تُرفض بحجة كونها فتاة، في حين تُلبّى طلبات إخوتها الذكور. وتستعرض أمثلة تتعلق بالحرية في الخروج، واستخدام السيارة، ومستوى الثقة، مؤكدة أن الثقة الممنوحة لإخوتها أكبر بكثير، وأن هناك تحيزًا واضحًا لصالح الذكور.

تُظهر شهادات السيدات أن تحولات النظرة إلى المساواة بين الجنسين في سردا وأبو قش لا يمكن فهمها بمعزل عن التحولات العميقة التي طرأت على قيمة الأرض وأنماط العمل والعيش. فالأرض، التي شكّلت تاريخيًا أساس المكانة الاجتماعية والاقتصادية للأسرة ومصدرًا مباشرًا للرزق، كانت تتركّز تقسيمًا تقليديًا للأدوار بين الرجال والنساء؛ إذ ارتبط الرجل بالملكية المباشرة والعمل الزراعي أو الهجرة، بينما تركز دور المرأة في المجال المنزلي أو في أنشطة إنتاجية مساندة، إلا أن تنظيم العمل والحياة اليومية كان يتم ضمن وحدة اجتماعية قائمة على القرابة والتعاون.

ومع تراجع الدور الإنتاجي للأرض الزراعية، وتحولها إلى سلعة قابلة للبيع والاستثمار العمراني، انتقلت الأسر من نمط اقتصادي قائم على الاكتفاء النسبي إلى نمط نقدي يعتمد على الدخل، الأجور، المشاريع الصغيرة، والعمل المأجور داخل القرية وخارجها. هذا التحول فتح المجال أمام النساء للدخول بشكل أوسع إلى سوق العمل، سواء عبر التعليم، الوظائف الحكومية، العمل الأهلي، أو المشاريع المنزلية والخدمات المرتبطة بالبيئة العمرانية الجديدة (الخباطة، التطريز، التعليم، الحضانات، الصالونات، التجارة الإلكترونية، والعقارات). وبذلك، أصبح عمل المرأة في كثير من الحالات ركيزة أساسية لإعالة الأسرة واستقرارها، مع استمرار تحديات التمييز والقيود الاجتماعية والاقتصادية التي تحد من تكافؤ الفرص بشكل كامل.

ويختلف دخول السوق عن العمل الإنتاجي التقليدي من حيث طبيعة الشروط والأثر: فالعمل التقليدي كان جزءا من إنتاج الحياة لتأمين الحاجات الأساسية، أما دخول سوق العمل فيخضع لمنافسة وتقلب الدخل، ويخضع لمنطق القيمة التبادلية، مع استمرار العمل غير المأجور كقاعدة خفية لاستمرار التراكم (Mies and Thomsen 2000). كما أن مشاركة النساء في السوق لا تفكك التقسيم الجندي للعمل، بل تضيف عبئا اقتصاديا جديدا على مسؤولياتهن الرعائية، وتثقل مخاطر السوق إليهن مباشرة، ما يجعل الدخل هشا ومتقلبا، ويعيد إنتاج اللامساواة في صيغة جديدة، رغم ظهور فرص أوسع (Olmsted 2005, P.112,128). يمكن القول بأن هذا التحول لم يُلغِ الفجوات الهيكلية بين النساء والرجال، إذ ظل كثير من النساء في مواقع هامشية، مع فجوات واسعة في الأجور (فرص غير متكافئة حسب شهادة إحدى المشاركات) وغياب دعم شبكة القرابة وارتفاع كلفة رعاية الأطفال، مما اضطر العديد منهن إلى الانسحاب أحيانا والاعتماد الاقتصادي على الأزواج (Sim, 2007).

انعكس هذا التحول الاقتصادي والعمراني على مواقف النساء من المساواة، حيث باتت تُفهم لدى كثيرات بوصفها قدرة على اتخاذ القرار، وتحقيق الذات، والمشاركة في المجالين العام والخاص، أكثر من كونها تطابقاً شكلياً مع الرجل في جميع الأدوار. وفي المقابل، تكشف الشهادات عن استمرار تفاوتات واضحة، لا سيما في المجال الخاص، وحرية الحركة، والعمل في القطاع الخاص، والميراث في بعض الحالات، ما يشير إلى أن التحولات المادية سبقت في كثير من الأحيان التحولات القيمية.

كما يتضح أن توسع البناء وازدياد الكثافة السكانية ودخول "العُرب" إلى الحيز السكني أسهم في إعادة ضبط السلوكيات الاجتماعية والرقابة المجتمعية، وهو ما أثر بشكل متفاوت على النساء تحديداً؛ ففي حين وُفّرت المدينة أو العمل خارج القرية هامشاً أوسع من الحرية، بقي الفضاء القروي—رغم تغييره العمراني—حاملاً لآليات ضبط تقليدية تحدّ من هذه الحرية أحياناً.

وعليه، يمكن القول إن المساواة بين الجنسين في سردا وأبو قش هي عملية تفاوضية مستمرة، تتشكل عند تقاطع ثلاثة مسارات متداخلة: تحوّل الأرض من قيمة رمزية/معيشية إلى قيمة استثمارية، انتقال العمل من الزراعة إلى الاقتصاد الخدمي والنقدي، وتغير البنية العمرانية من فضاء عائلي مغلق إلى فضاء أكثر كثافة وتنوعاً. هذه المسارات مجتمعة أعادت تعريف أدوار النساء، ووسّعت من حضورهن الاجتماعي والاقتصادي، دون أن تُنهي بالكامل التفاوتات الجندرية المتجذرة في البنى الثقافية والاجتماعية.

اتخاذ القرارات الفردية وتلك المتعلقة بالأسرة

تعكس شهادات النساء تحولات ملموسة في أنماط اتخاذ القرار داخل الأسرة، ترتبط بشكل وثيق بالتحولات الأوسع التي شهدتها البلدة على المستويات العمرانية والاقتصادية والاجتماعية. فالتغير في الظروف المعيشية، واتساع أدوار النساء في العمل المدفوع وغير المدفوع، وازدياد الاستقلالية الاقتصادية لبعضهن، إضافة إلى هجرة الذكور الطويلة أو غياب الزوج بسبب السفر أو الوفاة أو الطلاق، كلها عوامل أسهمت في إعادة تشكيل موازين القوة داخل الأسرة. وتظهر الشهادات أن اتخاذ القرار لم يعد محصوراً في سلطة ذكورية واحدة، بل بات يتراوح بين الاستقلال الفردي الكامل، والشراكة التفاوضية، وأحياناً الاستمرار في أنماط تقليدية لم تتغير كثيراً عبر الزمن.

تصف مشاركة¹³⁷ قدرتها على اتخاذ جميع القرارات الفردية وتلك المتعلقة بالأسرة، قائلة إنها تتخذ قراراتها بثقة وارتياح، دون الحاجة إلى الرجوع إلى زوجها في معظم الأحيان، مؤكدة أنها لا تشعر بالتردد عند اتخاذ أي قرار. وتشير إلى أن القرارات الفردية الخاصة بها تتخذها بمفردها، بينما هناك بعض القرارات التي تستدعي بطبيعتها التشاور مع الزوج، وليس مع أي طرف آخر. وتوضح أن عملية اتخاذ القرار تغيرت مع مرور الوقت؛ ففي البدايات، وبسبب سفر زوجها،

¹³⁷ مقابلة شخصية، 12 أكتوبر 2021

كانت تشعر بشيء من الرهبة، ما دفعها إلى طلب المشورة من الأقارب، إلا أنّ ثقتها بنفسها وقراراتها ازدادت في السنوات الأخيرة.

تؤكد مشاركة أخرى¹³⁸ استقلاليته في اتخاذ القرارات، موضحة أنّها لا تعود لأحد عند اتخاذ قراراتها، لكنها في القضايا التي تمس الأسرة ككل، مثل توسيع المنزل، تحرص على النقاش مع أبنائها باعتبار القرار يخصهم جميعاً. وتصف نفسها بأنّها "سيدة نفسها"، تستمع إلى رأيها أولاً. وتشير إلى أنّ عملية اتخاذ القرار أصبحت أسهل بعد وفاة زوجها، إذ ترى أنّ وجوده لو كان حاضراً ربما كان سيقود إلى معارضة بعض القرارات. وفي السياق نفسه، تؤكد مشاركة¹³⁹ أنّ اتخاذ القرارات أصبح أكثر سهولة بعد وفاة زوجها، مشيرة إلى أنّها لا ترى أي ضرورة للرجوع إلى أحد، خاصة وأنّها الوصية القانونية على أبنائها. كما تصف مشاركة¹⁴⁰ رابعة تجربة مشابهة بعد طلاقها، موضحة أنّ اتخاذ القرار كان أكثر صعوبة في السابق حين كان الأبناء صغاراً وكانت سلطة الأب وعائلته حاضرة، إلا أنّ الأمور أصبحت أسهل نسبياً بعد طلاقها منه وبعد وفاة والديه، وفي هذا السياق تقول:

"أنا انفصلت من 10 سنين.... قبل كانت اصعب عملية اتخاذ القرار، لأنه الولاد صغار وابوهم يقرر والتزامات، وهو طليقي ما كان موجود هون بداية، يعني انا اضطريت ارجع هون.... وكان مش سهل اتخاذ القرار ... ابوه كان موجود وامه، وبعد ما توفوا كان اسهل نوعاً ما".

وتعكس هذه الشهادة كيف أن سهولة اتخاذ القرار لم ترتبط فقط بغياب الزوج، بل بتراجع حضور أسرته الممتدة، وهو ما يتقاطع مع ما تشير إليه دراسات الهجرة في مصر حول أن التمكين الإداري للمرأة يظل مشروطاً بمدى تحررها من سلطة أسرة الزوج الممتدة (أنسي 1997؛ برينك 1991).

تكتفي إحدى المشاركات¹⁴¹ بالقول إنّها تتخذ قراراتها بنفسها، وقد تناقش أحياناً دون أن تتنازل عن استقلاليته. وتتدخل زوجة ابنها لتؤكد أنّه لو وجدت قيود على حريتها لكانت فُرضت عليها مظاهر معينة مثل ارتداء الحجاب، مشيرة إلى أنّها رفضت ذلك حين طُرح عليها، وبقيت متمسكة بمعتقداتها. وتوضح أنّ الرجال في هذا السياق يميلون إلى الحوار وإعطاء المرأة حريتها واحترام شخصيتها، مؤكدة أنّ حمايتها احتفظت بشخصيتها المستقلة طوال حياتها. وتضيف ساندي أنّ موافقتها على العيش في البلدة كانت مشروطة بعدم تغيير دينها، وهو ما تم احترامه، حيث تقول:

"أنا لما اجيت هون وافقت ع أساس ما أعير ديني، وافقت على انه اجي هون واروح صلاتي وكل اشي".

من جهتها، تربط مشاركة¹⁴² بين قدرتها على اتخاذ القرارات واستقلاليته المادية، مؤكدة أنّ شخصيتها القوية تمكّنها من اتخاذ جميع القرارات الخاصة بها. وتشير إلى أنّها تتحكم بقرارات تتعلق بحياتها اليومية ومشاركاتها الاجتماعية وسفرها، دون تدخل من زوجها، موضحة أنّ كل طرف له خصوصيته. وتؤكد أنّ الاستقلال الاقتصادي عامل حاسم

¹³⁸ مقابلة شخصية، 16 أكتوبر 2021

¹³⁹ مقابلة شخصية، 8 نوفمبر 2021

¹⁴⁰ مقابلة شخصية، 23 أكتوبر 2021

¹⁴¹ مقابلة شخصية، 27 سبتمبر 2021

¹⁴² مقابلة شخصية، 18 فبراير 2023

في تسهيل اتخاذ القرار، إذ إنَّ امتلاك المرأة لدخلها الخاص يعزز قيمتها الاجتماعية وقدرتها على الحركة دون الحاجة لطلب المال، الأمر الذي يجنبها التدخل في شؤونها أو الاعتراض. وتصف تفاصيل ذلك قائلة:

"أنا شخصيتي قوية بقدر اتخذ كل القرارات اللي بتخصني أنا شخصيا، الطبخ قرار الي، ما بتدخل في الأجارات، ما أنا عارفة انه بيصرف على الأولاد وعلى الدار... قراراتي الخاصة وطلعاتي ومثلا مشاركاتي في معارض وسفرة مصر، مثلا ما تدخل فيها، كل واحد في اله خصوصياته يعني، ما عودته يتدخل في هاي الأمور، بروح وباجي اجتماعات وغيره وما بيتدخل، بس بخبره هيني بدي أروح... اللي سهل عملية اتخاذ القرار هو الاستقلالية المادية، يعني الوضع الاقتصادي للمرأة مهم في المجتمع ومهم لقيمتها، وهو هاد الاشئ اللي بيخليها تاخذ قرارات...مش بقله مثلا هات المبلغ الفلاني بدي أطلع اليوم، لا ابداء، ببيكون معي وما بطلب، اصلا لو طلبت منه هو بيستاء وثاني مرة ما بيخليني أروح.... طالما أنا عندي دخلي الخاص، وبطول من مصرياتي، بقدر أروح وين بدي".

وتصف مشاركة أخرى¹⁴³ الأمر بصورة مشابهة، موضحة أنَّ سهولة اتخاذ القرار مرتبطة بعدم الحاجة لطلب المال من الزوج؛ فإذا كان المال متوفرًا لديها، تستطيع اتخاذ قراراتها بحرية.

في المقابل، تربط مشاركة¹⁴⁴ تطور قدرتها على اتخاذ القرار بتراكم الخبرة الشخصية والاحتكاك بالمجتمع من خلال العمل والدورات. وتوضح أنَّها غالبًا ما تتخذ الجزء الأكبر من القرار ذاتيًا بعد التفكير في أبعاده ومخاطره، ثم تطرحه للنقاش مع الزوج والأبناء، في إطار حوار جماعي قد تقنع فيه الآخرين أو تُقنع هي، لكنها تؤكد أنَّها إذا كانت مقتنعة تمامًا بقرار ما فإنها تمضي فيه. وتشير إلى أنَّ الخروج إلى فضاءات اجتماعية أوسع أسهم في تطوير شخصيتها وأسلوب نقاشها، وحول العديد من السلبيات إلى عناصر قوة، وتصف ذلك قائلة:

"تغيرت سهولة عملية اتخاذ القرارات بحكم طلعتي والدورات وقديش بتعرف ع ناس وبشوف مشاكل ناس وهيك، فزادت خبرتي، وطريقة نقاشي وكلشي طورته في، أنا كثير كان عندي سلبيات غيرتها لاييجابيات... فعليا لما الانسان بيطلع من بيته وبيحتك بمجتمع ثاني بيتغير".

العديد من السيدات ترى بأنَّ عملية اتخاذ القرارات مشتركة ما بينها وبين زوجها، وفي هذا السياق، ترى مشاركة¹⁴⁵ أنَّ اتخاذ القرار في أسرته يقوم على الشراكة، موضحة أنَّ معظم القرارات تُتخذ بشكل مشترك، سواء تلك المتعلقة بالعمل أو بالأبناء. وتشير إلى أنَّها شريك أساسي في اتخاذ القرار، خاصة في ما يتعلق بإدارة العمل والتواصل مع الزبائن، حيث تقول:

"بتقدري تحكي قراراتنا كثير مشتركة، يعني بكتير شغلات، أنا ماسكة الشغل تبعه، انه اه ما بتدخل بشغله، بس صفحته أنا ماسكها، بده يعمل اشئ ع طول ببشاورني، ما بيعمل اشئ من وراي".

¹⁴³ مقابلة شخصية، 18 فبراير 2023

¹⁴⁴ مقابلة شخصية، 18 فبراير 2023

¹⁴⁵ مقابلة شخصية، 27 سبتمبر 2021

بينما هناك قرارات معينة، كقضايا تقسيم الأراضي، تعتبرها من اختصاص الزوج وأخيه ولا تتدخل فيها. وتوضح أنّ مرونة اتخاذ القرار ازدادت بعد الإنجاب وتراكم المسؤوليات وممارستها عملها الخاص، حيث بات الزوج يمنحها مساحة أوسع للاختيار، بعد أن كانت تشعر سابقاً بالظلم نتيجة حصر دورها في العمل المنزلي ورعاية الأبناء. في المقابل، تؤكد مشاركة أخرى¹⁴⁶ أنّ مستوى الحرية في اتخاذ القرار لم يتغير عبر الزمن، موضحة أنّها منذ زواجها قبل أربعين عاماً تتخذ القرارات بالتفاهم مع زوجها، دون تغيير يُذكر في طبيعة العلاقة. وتكرر تجربة مشابهة عند مشاركة ثانية¹⁴⁷، مشيرة إلى أنّ الثقة التي منحها لها زوجها منذ البداية، والمتأثرة بالفكر الشيوعي التقدمي السائد في محيطه، استمرت على حالها، وأنّ التغيير الوحيد الذي طرأ تمثل في ازدياد الأعباء والمسؤوليات مع مرور الوقت. في ضوء الشهادات الواردة، يمكن استخلاص ثلاثة أنماط رئيسية لاتخاذ القرار لدى النساء، تتقاطع مع التحولات في العمل، والملكية، والوضع الاقتصادي، والبنية الأسرية، وهي: النمط الاستقلالي، والنمط التشاركي، والنمط التقليدي/المشروط. ولا تظهر هذه الأنماط بوصفها حالات ثابتة، بل كمسارات ديناميكية قد تنتقل فيها المرأة من نمط إلى آخر تبعاً لتغير ظروفها الحياتية.

أولاً: النمط الاستقلالي في اتخاذ القرار

يتجلى هذا النمط لدى النساء اللواتي يتمتعن بدرجة عالية من الاستقلالية الاقتصادية أو اللواتي أصبحن المعيلات الفعليات للأسرة، سواء بسبب سفر الزوج، أو وفاته، أو الطلاق. في هذا السياق، تصبح المرأة صاحبة القرار الأساسي في شؤونها الفردية وشؤون الأسرة، دون الحاجة إلى الرجوع المستمر للزوج أو الأقارب. تشير الشهادات إلى أن هذا النمط لم يكن حاضراً بالدرجة نفسها في السابق، بل تعزز مع تراكم الخبرة الحياتية، والانخراط في العمل العام أو الأهلي، وامتلاك دخل خاص. الاستقلال المادي يظهر هنا بوصفه عاملاً حاسماً يمنح المرأة ثقة أكبر بقراراتها، ويعيد تشكيل توازن القوة داخل الأسرة، بحيث تتحول من "منفذة" إلى "صانعة قرار".

ثانياً: النمط التشاركي في اتخاذ القرار

وهو النمط الأكثر شيوعاً في الشهادات، ويقوم على الحوار والتشاور بين الزوجين، وأحياناً مع الأبناء، خاصة في القرارات المصيرية كالبنا، والتعليم، والعمل، وتنظيم شؤون الأسرة. في هذا النموذج، لا تُلغى سلطة الرجل، لكنها لم تعد حصرية، بل أصبحت موزعة ضمن علاقة تفاوضية. يرتبط هذا النمط غالباً بارتفاع مستوى التعليم، وبخبرات العمل خارج البيت، وبالتحولات القيمية التي رافقت التمدد العمراني ونمط الحياة الحديث، حيث تقل الرقابة الجماعية المباشرة، وتزداد أهمية الأسرة النووية. ويلاحظ أن كثيراً من النساء انتقلن تدريجياً من نمط أكثر تحفظاً إلى هذا النمط مع الزمن، نتيجة تراكم الثقة والدور المهم داخل الأسرة وخارجها.

¹⁴⁶ مقابلة شخصية، 24 أكتوبر 2021

¹⁴⁷ مقابلة شخصية، 5 مارس 2023

ثالثًا: النمط التقليدي أو المشروط في اتخاذ القرار

يظهر هذا النمط في الحالات التي تبقى فيها سلطة اتخاذ القرار الأساسية بيد الرجل، مع فسخة محدودة لحرية المرأة، غالبًا في القرارات اليومية أو تلك التي لا تُعد "جوهرية". ويتجلى هذا النمط بشكل أوضح في قضايا مثل العمل خارج المنزل، أو الخروج في أوقات متأخرة، حيث تُفرض قيود قائمة على التصورات الجنسانية التقليدية. ويمكن فهم ذلك في ضوء الطرح النظري الذي يرى أن الانخراط في عمل مدفوع الأجر، وتحقيق دخل للأسرة في المناطق الحضرية لا يُترجم بالضرورة إلى صنع القرار وعلاقات قائمة على المساواة بين النساء والرجال، فبالنسبة للنساء في المناطق الحضرية، ربما قد يوفر العمل المدفوع الأجر الدخل ولكنه لا يضمن لها الاستقلال عن الرجل وتطوير ذاتها.

(Pozarny 2016)

تكشف هذه الأنماط أن اتخاذ القرار لم يعد مسألة فردية أو ثقافية فقط، بل هو نتاج تفاعل مع التحولات الأوسع في الأرض والعمل والبنية العمرانية. فانتقال الأرض من مصدر إنتاج إلى مصدر رأس مال، وخروج النساء إلى العمل المأجور أو الحر، واتساع المجال العمراني، كلها عوامل أسهمت في إعادة توزيع السلطة داخل الأسرة. وعليه، يمكن القول إن التحول في أنماط اتخاذ القرار يعكس تحولاً أعمق في موقع المرأة الاجتماعي، من التبعية إلى الشراكة، وفي بعض الحالات إلى الاستقلال، دون أن يعني ذلك اختفاء النمط التقليدي، بل إعادة صياغته ضمن شروط جديدة.

ملخص الفصل الثالث

شهدت بلدتا سردا وأبو قش تحولات عمرانية واسعة شملت التوسع في البناء، ارتفاع الكثافة السكانية، وتغير استخدامات الأرض من إنتاج زراعي إلى استثمار سكني وتجاري، ما أثر بشكل مباشر على أنماط المعيشة اليومية وعلاقة النساء بالمكان والمجتمع. فالمنزل لم يعد مجرد فضاء خاص للرعاية والعمل المنزلي، بل أصبح مساحة متعددة الوظائف تشمل الإنتاج الاقتصادي، المشاريع المنزلية، النشاط الاجتماعي، والعمل التطوعي، مع إبراز أهمية المساحات الخارجية في الزراعة والراحة وتنظيم المناسبات، مما منح النساء شعورًا أكبر بالتحكم والسيطرة على حياتهن اليومية. رافق هذا التحول العمراني تغيير في تقسيم العمل بين الجنسين؛ فدور المرأة لم يعد محصورًا في المجال المنزلي أو الزراعي، بل امتد ليشمل العمل المأجور، المشاريع الصغيرة، التعليم، العمل البلدي، والخدمات المجتمعية. وقد أصبحت النساء في كثير من الحالات معيلات فعليات للأسر، خاصة في ظل غياب الرجال نتيجة الهجرة أو الظروف الاقتصادية والسياسية، مما جعلهن عناصر محورية في استقرار الأسرة والمجتمع. في المقابل، واجهت العديد من النساء قيودًا اجتماعية وأسرية تحد من حرية الحركة والعمل، وظهرت تفاوتات واضحة في فرص التعليم والعمل والأجور.

تزامنت التحولات العمرانية مع تغيير العلاقة مع الأرض والميراث، حيث تحولت الأرض من رمز اجتماعي وزراعي إلى سلعة استثمارية، ما أتاح للنساء دورًا أكبر في اتخاذ القرار بشأن السكن والبناء والاستثمار، مع استمرار بعض الممارسات التقليدية كالننازل الطوعي عن الميراث حفاظًا على الروابط الأسرية. وبرزت قيمة الأرض كمصدر تمكين اقتصادي واجتماعي، يعزز استقلال المرأة ويزيد من فاعليتها في الأسرة والمجتمع.

انعكس هذا التحول على القيم الجندرية، فالمساواة بين الجنسين أصبحت تُفهم بوصفها حقًا في التعبير، المشاركة في اتخاذ القرار، وتحقيق الذات، أكثر من كونها تماثلًا شكليًا مع الرجل في جميع الأدوار. ومع ذلك، بقيت بعض القيود قائمة في حرية الحركة والعمل في القطاع الخاص والميراث في بعض الحالات، وهو ما يدل على أن التحولات المادية سبقت في كثير من الأحيان التحولات القيمية.

باختصار، تكشف الدراسة أن التحولات العمرانية في سردا وأبو قش أعادت تشكيل أدوار النساء بشكل أكثر تعقيدًا، حيث توسعت مجالات عملهن، وتنوعت أشكال مشاركتهن الاقتصادية والاجتماعية، بينما استمر تحميلهن مسؤوليات الرعاية والعمل المنزلي. وأصبحت المساواة بين الجنسين عملية تفاوضية مستمرة تتشكل عند تقاطع ثلاثة مسارات: تحول الأرض من مصدر إنتاج إلى سلعة استثمارية، انتقال العمل من الزراعة إلى الاقتصاد النقدي والخدمي، وتغير البنية العمرانية من فضاء عائلي مغلق إلى فضاء أكثر كثافة وتنوعًا. هذه المسارات منحت النساء فرصًا مختلفة، دون أن تلغي التفاوتات الجندرية، مع إعادة صياغة السلطة والمسؤوليات داخل الأسرة والمجتمع ضمن شروط جديدة. يمكن القول بأن التحولات العمرانية في سردا وأبو قش لا يمكن فهمها بوصفها تحولًا ماديًا في شكل المكان فحسب، بل باعتبارها تحولًا في منطق استخدامه الاجتماعي والاقتصادي، بما يعيد تشكيل القيم والعلاقات الجندرية. فانتقال الأرض من مورد زراعي ومعيشي إلى أصل استثماري، وتحول شكل وعلاقات الإنتاج من تلك المكثفة ذاتيا والجماعية

إلى تلك الفردية والمرتبطة بالسوق، أدى إلى إدماج النساء في منطق السوق والعمل النقدي، سواء عبر العمل الحر، المشاريع المنزلية، أو العمل المؤسسي. غير أن هذا الإدماج لم يُفضِ إلى تفكيك التقسيم الجندي التقليدي، بل أعاد إنتاجه ضمن صيغ أكثر مرونة، حيث تُطالب النساء بالجمع بين العمل المأجور وأعباء الرعاية، مع استمرار القيود على حرية الحركة واتخاذ القرار في بعض السياقات الأسرية. وعليه، تُظهر عينة الدراسة أن القيم الحضرية الحديثة لا تحل محل القيم التقليدية، بل تتداخل معها، منتجةً ذاتًا نسوية تتفاوض باستمرار بين التمكين الاقتصادي والانضباط الاجتماعي، في سياق عمراني يعيد تشكيل المكان والنوع الاجتماعي في آن واحد.

الفصل الرابع: تحولات العلاقات الاجتماعية بين السكان في بلدي سردا

وأبو قش في ظل التحولات العمرانية

أدت التحولات الحضرية والعمرانية التي شهدتها بلدتا سردا وأبو قش إلى إعادة تشكيل طبيعة المكان ونسيجه الاجتماعي. يشير بزار¹⁴⁸ إلى أن تأثير هذا التحول لم يكن متجانساً على مختلف فئات السكان؛ فغالبية السكان الأصليين في البلديتين هم من المغتربين، ولا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي جعلهم أقل تأثراً بالتغيرات الحضرية الطارئة، بحكم اعتيادهم على أنماط عمرانية وحضرية متقدمة في بلدان الاغتراب. وعلى مستوى التحولات الاجتماعية، لا يمكن الجزم بأن التطور الحضري الراهن أحدث صدمة ثقافية أو اجتماعية عميقة لدى السكان الأصليين، بل على العكس، يبدو أن العديد منهم سبق هذه التحولات من حيث الخبرة والاحتكاك بأنماط الحياة الحضرية الحديثة خارج الوطن؛ حيث يظهر ذلك بوضوح لدى الأجيال الجديدة من أبناء المغتربين، سواء من حيث أنماط العيش أو حتى في الاستخدام اللغوي، فيلاحظ تراجع استعمال اللغة العربية التقليدية لصالح اللغة الإنجليزية في التفاعل اليومي بينهم. تجدر الإشارة إلى أن أنماط الاغتراب تتباين بين بلدي سردا وأبو قش؛ إذ ترتفع نسبة المغتربين إلى الولايات المتحدة في سردا مقارنة بأبو قش، التي تسجل حضوراً أكبر للمغتربين في دول الخليج العربي، ولا سيما السعودية والكويت، إضافة إلى الأردن.¹⁴⁹

يُظهر الجيل الأكبر سناً من أبناء البلديتين اهتماماً أقل بالمظاهر الحضرية الجديدة مقارنة باهتمامه العميق بقيمة الأرض بوصفها مورداً اقتصادياً ورمزاً للهوية والانتماء. فالأرض، بما تحمله من دلالات زراعية وإنتاجية، ولا سيما زراعة الزيتون والعنب والتين، تشكل عنصراً مركزياً في وعي هذا الجيل، الذي لا يعارض امتلاك المسكن الحديث أو وسائل النقل الحديثة بقدر ما يرفض فقدان الأرض لوظيفتها الإنتاجية وتحولها إلى سلعة عقارية مجردة. أما الجيل الأصغر سناً، فقد تشكل وعيه في سياق مختلف، متأثراً بتجارب الاغتراب المؤقت أو الدائم، وبالاحتكاك المباشر أو غير المباشر بأنماط العيش الغربية. لذلك، فإن تطلعاته لا تتبع من رغبة مجردة في "التمنن/ التطور الحضري" بقدر ما تعكس تطبيقاً مع أنماط استهلاكية وخدمية حديثة، تشمل المرافق التجارية العالمية، ووسائل الراحة المنزلية، والبنية التكنولوجية، وأنماط الترفيه الجديدة. ويسهم هذا التباين في القيم والتصورات بين الأجيال في تعميق الفجوة الاجتماعية داخل المجتمع المحلي، بحيث يصبح من الصعب بناء أرضية مشتركة تُفسّر من خلالها التحولات الحضرية بوصفها تجربة جمعية موحدة.¹⁵⁰

¹⁴⁸ محمد بزار، رئيس البلدية، مقابلة شخصية، 3 يونيو 2023

¹⁴⁹ محمد بزار، رئيس البلدية، مقابلة شخصية، 3 يونيو 2023

¹⁵⁰ محمد بزار، رئيس البلدية، مقابلة شخصية، 3 يونيو 2023

التحولات الحضرية وأثرها على النسيج الاجتماعي في سردا وأبو قش

أفضت التحولات الحضرية المتسارعة التي شهدتها بلدتا سردا وأبو قش خلال العقود الأخيرة إلى إعادة تشكيل عميقة للنسيج الاجتماعي المحلي، سواء على مستوى العلاقات الأسرية أو أنماط التضامن الاجتماعي. ففي السابق، كان المجتمع المحلي يتسم بدرجة عالية من التماسك الاجتماعي، حيث كانت العائلات الممتدة تقيم ضمن نطاق جغرافي محدود، وتجمعها أنماط عيش متقاربة، تقوم على القرابة، والتكافل، والعمل الزراعي المشترك، والانتماء القوي للأرض والعائلة والعشيرة. وقد أسهم هذا القرب المكاني والاجتماعي في ترسيخ علاقات تضامن متينة، انعكست في أشكال التعاون اليومي، والدعم المتبادل، والمشاركة في المناسبات الاجتماعية والاقتصادية¹⁵¹.

غير أن موجات الهجرة الخارجية، ولا سيما إلى الولايات المتحدة ودول الخليج العربي، أحدثت حالة من "الشتات الاجتماعي" داخل المجتمع المحلي، تمثلت في تفكك البنية التقليدية للعائلة الممتدة وتراجع المعرفة المتبادلة بين أفرادها عبر الأجيال. فبينما ما يزال بعض أبناء الجيل الأكبر يحتفظون بعلاقات قرابة ومعرفة متبادلة، فإن الأجيال اللاحقة، وخصوصاً أبناء وأحفاد المغتربين، لم تتح لهم الفرصة لبناء علاقات اجتماعية وثيقة مع أقاربهم المقيمين في أماكن جغرافية متباعدة، سواء داخل الوطن أو خارجه. وقد أدى هذا التباعد المكاني إلى إضعاف الروابط الاجتماعية التقليدية، بحيث بات كثير من الأفراد يشعرون بنوع من الغربة الاجتماعية حتى داخل إطار العائلة الواحدة.¹⁵²

إلى جانب ذلك، أسهم انتشار مشاريع الإسكان الحديثة، والشقق السكنية، واستقرار سكان جدد من خارج البلدين، في تعميق مظاهر التفكك الاجتماعي ورفع مستوى الخصوصية الفردية. فقد أدت أنماط السكن الجديدة إلى تقليص فرص التفاعل اليومي بين السكان الأصليين والوافدين الجدد، حيث ظلت العلاقات الاجتماعية في كثير من الحالات سطحية ومحدودة، لا تتجاوز إطار التفاعل الوظيفي أو التعليمي بين الأطفال في المدارس والجامعات، دون أن تتطور إلى علاقات اجتماعية متجذرة كما كان الحال في الماضي¹⁵³. يمكن قراءة ما سبق ضمن الطرح النظري الذي يرى بأن المجتمع الريفي يتميز بوجود مجموعات من الناس تقوم بأعمال زراعية تعتمد على عدد من الأسر والجماعات القرابية التي تسكن القرية؛ ويشكلون مجموعة متماسكة على أساس القرابة أو بحكم التجاور المكاني في القرية، ويشتركون بأسلوب حياة ومعتقدات مشتركة وعلاقات اجتماعية قائمة على التضامن والتعاون، بينما في المجتمعات الجديدة تقوم العلاقات على أساس عوامل مشتركة ذات علاقة بالعمل أو عضوية معينة لتوجه ديني أو سياسي معين، مع انتشار العلاقات المصلحية (حميد 2008).

كما أفرزت الهجرة الطويلة الأمد إلى الخارج تحولات لافتة في أنماط الانتماء الاجتماعي، إذ لوحظ أن بعض أبناء العائلات التي كانت تربطها خلافاً أو توترات تاريخية داخل البلدة، باتوا أكثر انسجاماً وترابطاً في سياق الاغتراب

¹⁵¹ محمد بزار، رئيس البلدية، مقابلة شخصية، 3 يونيو 2023

¹⁵² محمد بزار، رئيس البلدية، مقابلة شخصية، 3 يونيو 2023

¹⁵³ محمد بزار، رئيس البلدية، مقابلة شخصية، 3 يونيو 2023

المشترك، مقارنة بعلاقاتهم مع أقاربهم من الدرجة الأولى المقيمين في أماكن متباعدة. ويعكس هذا الواقع إعادة تشكيل للروابط الاجتماعية على أساس القرب المكاني والتجربة المشتركة، بدلاً من القرابة الدموية وحدها، بما يعزز مقولة أن البعد الجغرافي يسهم في تآكل الروابط التقليدية، في حين يولد القرب ظروفًا جديدة للتضامن الاجتماعي.¹⁵⁴ وعليه، يمكن القول إن التحولات الحضرية في سردا وأبو قش لم تقتصر على التغيرات العمرانية والمكانية فحسب، بل امتدت لتطال البنية الاجتماعية ذاتها، من خلال الانتقال من مجتمع قائم على التلاحم والاعتماد المتبادل، إلى مجتمع أكثر تفككًا وخصوصية، تتسم علاقاته الاجتماعية بالتباعد النسبي، والتعدد الثقافي، وتراجع أشكال التضامن التقليدي، مقابل صعود أنماط فردانية وعلاقات اجتماعية وظيفية ومؤقتة.

تحولات العلاقات الاجتماعية بين السكان في بلدي سردا وأبو قش - من وجهة نظر السيدات

تكشف سرديات النساء عن تحول عميق في طبيعة العلاقات الاجتماعية داخل بلدي سردا وأبو قش، وهو تحول لا يمكن فصله عن التغيرات المتسارعة في البنية العمرانية والمكانية، ولا عن التحولات في أنماط المعيشة والعمل. فقد أسهم الانتقال من نمط القرية المتجانسة، القائمة على القرابة والجوار الممتد، إلى نمط عمراني كثيف يعتمد على العمارات السكنية والإسكانات الحديثة، في إعادة تشكيل أنماط التفاعل الاجتماعي، وحدود القرب والبعد بين السكان. في السابق، كانت العلاقات الاجتماعية تتأسس على المعرفة الشخصية المباشرة، والانتماء العائلي، والتجاور طويل الأمد، ما أتاح نشوء شبكات تضامن يومية وعلاقات حميمة تتجاوز حدود المناسبات. أما اليوم، ومع تزايد التوسع في البناء الأفقي والرأسي، ودخول سكان جدد من خارج البلديتين، وارتفاع وتيرة العمل خارج الحيز المحلي، فقد باتت العلاقات أكثر رسمية وانتقائية، وأضيق من حيث العمق، وإن كانت أوسع من حيث العدد. تُظهر تجارب النساء الموثقة أن هذا التحول لم يؤدِّ إلى قطيعة اجتماعية كاملة، بل إلى إعادة تعريف للعلاقة الاجتماعية؛ من علاقة قائمة على التشارك اليومي، إلى علاقة قائمة على المجاملة، والاحترام المتبادل، واللقاء في المناسبات، مع حفاظ نسبي على أشكال التضامن في الأزمات. كما تتباين المواقف تجاه هذا التحول بين من تراه تراجعاً في الدفء الاجتماعي، ومن تعتبره شكلاً من أشكال الحرية الشخصية وتقليص التدخل الاجتماعي.

يُنظر إلى التحولات العمرانية بوصفها عاملاً أساسياً في الانتقال من نمط قروي قائم على الألفة والمعرفة المتبادلة إلى واقع أقرب إلى الحضرية، تتراجع فيه الروابط اليومية بين السكان. في هذا السياق، تربط منال¹⁵⁵ (من سردا) بين هذه التحولات وبين تفكك شبكة العلاقات الاجتماعية التي كانت تميز الحياة في سردا سابقاً، مستعيدة صورة مجتمع بسيط ومتربط، حيث كان السكان يتركون أبواب بيوتهم مفتوحة، ويتبادلون الزيارات العفوية، ويتحركون في فضاء يشعرون فيه بالأمان والانتماء. وتصف ذلك قائلة:

¹⁵⁴ محمد بزار، رئيس البلدية، مقابلة شخصية، 3 يونيو 2023

¹⁵⁵ منال، مقابلة شخصية، 12 أكتوبر 2021

"كثير كان الوضع مختلف عن اليوم، كانوا الناس كثير أقرب من بعض، العائلات أقرب من بعض، تشعري انه في تواصل أكثر، كنتي تطلعي من بيتك يعني ما تسكري البيت، أمان، ما في حدا غريب، كل البلد أهل البلد بس، نطلع نتمشى، نشوف ناس باب بيتهم يقولونا تفضلوا فنفضل، يعني بتقدري تحكي اني عشت جو أهل القرى، بساطة و تقارب".

إلا أن هذا المشهد، بحسب وصفها، لم يعد قائماً اليوم، إذ باتت الغالبية العظمى من الوجوه التي تصادفها في شوارع البلدة غير مألوفة، وتقدر أن نحو 80% من السكان الحاليين هم من القادمين الجدد، الأمر الذي يعكس تحولاً جذرياً في التركيبة السكانية والعمرانية، وما رافقه من تآكل في المعرفة المتبادلة بين السكان¹⁵⁶.

هذا التحول في البنية السكانية انعكس، وفق شهادات أخرى، على طبيعة العلاقات الاجتماعية نفسها، حيث تشير لارا¹⁵⁷ (من أبو قش) إلى أن العلاقات لم تتوسع بقدر ما تراجعت، في ظل انشغال الأفراد المتزايد بشؤونهم الخاصة ومشكلاتهم اليومية. وتوضح أن دخول سكان جدد إلى البلدة ترافق مع خروج عدد من أبنائها الأصليين، سواء بسبب الزواج أو الانتقال للسكن خارج البلدة، ما أدى إلى إضعاف الشبكات الاجتماعية المحلية، وحصر التفاعل الاجتماعي في نطاق المناسبات الرسمية والمجاملات، بدل العلاقات اليومية المكثفة التي كانت سائدة في السابق.

ولا يقتصر أثر التحولات العمرانية على التغير في عدد السكان أو طبيعة العلاقات فحسب، بل يمتد إلى أنماط الحياة اليومية والخيارات الاجتماعية، كما تشير سناء¹⁵⁸ (من سردا)، التي تلفت إلى أن توسع شبكة الشوارع وتكثيفها غيراً من إيقاع الحياة داخل البلدة. وترتبط هذا التغير بتحول واضح في التوجهات التعليمية، حيث كان أبناء سردا سابقاً يتلقون تعليمهم في المدرسة الحكومية نفسها، ما خلق تجربة تعليمية مشتركة عززت الروابط الاجتماعية بين العائلات، في حين بات الالتحاق بالمدارس الخاصة اليوم هو السائد، في دلالة على تحول في القيم التعليمية، وتزايد النزعة نحو أنماط عيش وسلوكيات ترتبط بالطبقة الوسطى، وما تحمله من أشكال تمايز اجتماعي.

وفي توصيف أكثر شمولاً للتحولات التي طالت الحياة اليومية، تتحدث وداد¹⁵⁹ (من أبو قش) عن حالة من الاختناق العمراني والاجتماعي، حيث تحولت الشوارع الهادئة شبه الخالية من المركبات إلى فضاءات مكتظة بالسيارات والدراجات النارية، وتراجع الهدوء الذي كان يميز بلدة أبو قش لصالح ضجيج دائم. كما تشير إلى تراجع الشعور بالأمان الذي كان يسمح بترك الأبواب دون إغلاق، ليحل محله الحذر والقلق وضرورة اتخاذ احتياطات أمنية لم تكن مألوفة في الماضي، ما يعكس تحولاً في العلاقة مع الفضاء العام والخاص على حد سواء.

ويمتد هذا التحول، وفق شهادة وداد، إلى الإيقاع الزمني للحياة اليومية، حيث كانت البلدة تنعم بسكون ليلي واضح، وكان السكان يخلدون إلى النوم في وقت مبكر، في مقابل واقع جديد يتسم باستمرار النشاط الليلي حتى ساعات

¹⁵⁶ منال، مقابلة شخصية، 12 أكتوبر 2021

¹⁵⁷ لارا، مقابلة شخصية، 18 فبراير 2023

¹⁵⁸ سناء، مقابلة شخصية، 16 أكتوبر 2021

¹⁵⁹ وداد، مقابلة شخصية، 5 مارس 2023

متأخرة، لا سيما في فصل الصيف، مع انتشار الجلسات الخارجية، وارتفاع الأصوات، وتزايد مظاهر الترفيه الحديثة، مثل الأراجيل والتجمعات الصاخبة. وتؤكد أن هذه التغيرات لا تقتصر على الجانب العمراني، بل تطل نمط الحياة بأكمله، بما يحمله من تبدلات في القيم، والخصوصية، والعلاقات الاجتماعية، والهدوء الذي شكّل جزءاً من هوية البلدة سابقاً¹⁶⁰.

وتبرز في هذا السياق فجوة واضحة بين الأجيال في القدرة على بناء العلاقات الاجتماعية والحفاظ عليها، كما تشير مليحة¹⁶¹ (58 عاماً، من سردا)، التي تقارن بين جيل سابق كان أكثر انفتاحاً وقدرة على بناء علاقات متينة، وواقع حالي يتسم ببرود العلاقات وقلة المبادرة. وتستند في ذلك إلى تجربتها الشخصية بعد غياب طويل عن البلدة، حيث لاحظت أن محاولات التواصل والترحيب التي كانت مألوفة في السابق لم تعد تلقى الاستجابة نفسها اليوم. وتصف ذلك قائلة:

"من ال 1998 لل 2007 وانا برا البلد وفي هديك الفترة زرت البلد بس مرة وحدة.... بشارك في المناسبات ... حاسة العلاقات تغيرت .. الجيل اللي قبل كانوا بينوا علاقات اقوى ... الايام هاي الناس نفسها ما بتحب انك تبادلري وتبني علاقات معها.... مثلاً انا دائماً برحب بالناس باي وقت، وهاد الاشئ ما بشوفه عند أهل البلد".

وفي الاتجاه ذاته، توضّح عائشة¹⁶² (من سردا) أن العلاقات الاجتماعية أصبحت أكثر رسمية، وأن انشغال الأفراد بظروفهم الخاصة حدّ من التفاعل اليومي بينهم، رغم استمرار بعض الروابط داخل نطاق القرابة، حيث ما تزال العلاقات بين الأقارب المقيمين في الحي نفسه أكثر تماسكاً مقارنة بالعلاقات مع بقية السكان، في إشارة إلى انحسار الروابط الاجتماعية العامة لصالح دوائر أضيق.

ويتجلى أثر التحولات العمرانية على العلاقات الاجتماعية اليومية بصورة واضحة من خلال اختفاء الفضاءات المشتركة التي كانت تشكّل مسرحاً أساسياً للتفاعل الاجتماعي، لا سيما بالنسبة للنساء وكبار السن. فمع التوسع العمراني، والبناء الكثيف، وتحول الحيز المكاني من فراغات مفتوحة إلى عمارات وفلل ومساكن مغلقة، تراجعت أشكال اللقاء العفوي والجلوس الجماعي التي كانت جزءاً من نسيج الحياة القروية. في هذا السياق، تستعيد هالة¹⁶³ (56 عاماً، من أبو قش)، مشاهد الجلوس الجماعي تحت الأشجار وتبادل الأحاديث اليومية، وتشير إلى أن هذه الممارسات تلاشت مع التحول العمراني. وتصف ذلك قائلة:

" في الحي اللي احنا فيه المعظم هو الناس أنفسهم بنوا لولادهم، وفي مستأجرين وفي فلل كمان... العلاقات الاجتماعية خفت شوي، زمان كانوا الناس يقعدوا تحت هالشجر ويتحدثوا، هلا مش موجود هاد

¹⁶⁰ وداد، مقابلة شخصية، 5 مارس 2023

¹⁶¹ مليحة، مقابلة شخصية، 8 نوفمبر 2021

¹⁶² عائشة، مقابلة شخصية، 11 نوفمبر 2021

¹⁶³ هالة، مقابلة شخصية، 18 فبراير 2023

الاشي، كنت زمان تشوفي هالختيارات كلهن برا وقاعدات بيتخرفوا ع زمان حماتي ... زمان كان في تينة الكل يتجمع تحتها".

ويبرز في هذا السياق البعد الرمزي لفقدان أشجار كانت تشكّل نقاط تجمع، مثل "التينة" التي كانت تجمع سكان الحي، ولم يعد لها وجود اليوم. وفي سياق مشابه، تربط مريم¹⁶⁴ (من أبو قش) بين التحولات العمرانية وفقدان الطابع القروي "الأصيل"، مشيرة إلى أن الجلوس الجماعي تحت الأشجار، والتواصل اليومي بين الجيران، كانا جزءاً أساسياً من الحياة الاجتماعية في الماضي. وتؤكد أن العلاقات الاجتماعية كانت أكثر حيوية، وأن اللقاءات باتت اليوم تتركز في المناسبات فقط، ولا سيما غير السعيدة منها، مثل بيوت العزاء، حيث يتاح مجال أوسع للجلوس والحوار، في مقابل المناسبات السعيدة التي أصبحت، وفق وصفها، صاخبة ومختصرة، ولا تتيح تفاعلات اجتماعية عميقة. يمكن قراءة هذه الشهادات في ضوء الطرح النظري الذي يرى أن التحولات الحضرية، وتحديدًا على مستوى العمران، تشكّل وسيلة لنشر ثقافة معينة أو إحداث تغيرات ثقافية عميقة، تؤثر في إدراك الأفراد لأنفسهم ولغيرهم، وفي أنماط تفاعلهم الاجتماعي. فكما تشير الشاطر (2009)، فإن أي تغير في البيئة العمرانية، ولا سيما إلغاء أو تغييب فراغات عمرانية كانت مخصصة لنشاط معين أو مرتبطة بالموروث الثقافي، يؤدي تدريجيًا إلى التخلي عن العادات والتقاليد المرتبطة بذلك النشاط. في هذا السياق، لا يمكن النظر إلى اختفاء "التينة" أو ساحات الجلوس الجماعي بوصفه فقدانًا ماديًا فقط، بل باعتباره فقدانًا لفضاء اجتماعي وثقافي كان يُنتج علاقات اجتماعية بين السكان.

وترتبط هذه التحولات كذلك بتغير أدوار النساء، كما توضّح رولا¹⁶⁵ (من أبو قش)، التي تشير إلى أن خروج عدد متزايد من النساء إلى سوق العمل، أو انشغال ربات البيوت بالأعمال المنزلية، أدى إلى تراجع اللقاءات الاجتماعية اليومية، مثل تبادل الزيارات أو الجلوس لشرب القهوة، ووصفت هذا التحول بوصفه اقترابًا من اندثار نمط العلاقات الاجتماعية التقليدية، رغم الاعتراف بقيمته وأهميته. وتضيف رولا قائلة:

"يعني انا لولا مصلحتي (صالون تجميل للسيدات) بقلك ولا كان ما بعرف حدا ولا حد بيعرفنا".

غير أن تقييم هذه العلاقات الاجتماعية التقليدية يختلف بين المشاركات. فبينما تنتظر رولا إلى تراجع اللقاءات اليومية والعلاقات الاجتماعية بوصفه خسارة لنمط من التقارب والتضامن الذي ميّز الحياة القروية سابقًا، ترى إحدى المشاركات أن المشكلة لا تكمن في ضعف العلاقات الاجتماعية بحد ذاته، بل في استمرار أنماط المراقبة الاجتماعية والتدخل في شؤون الأفراد، خاصة النساء. ومن هذا المنطلق، تتطلع إلى المدينة بوصفها فضاءً يتيح قدرًا أكبر من الخصوصية والاستقلالية، دون أن يعني ذلك غياب العلاقات الاجتماعية أو ضعفها. حيث ترى إحدى المشاركات¹⁶⁶ (من أبو قش) أن المدينة، وتحديدًا رام الله، توفر هامشًا أوسع من الحرية والخصوصية، مع تدخل أقل من الآخرين في تفاصيل الحياة اليومية، لا سيما فيما يتعلق بحركة النساء وأوقات عودتهن إلى المنزل. وتؤكد أن المراقبة الاجتماعية في القرية

¹⁶⁴ مريم، مقابلة شخصية، 18 فبراير 2023

¹⁶⁵ رولا، مقابلة شخصية، 27 سبتمبر 2021

¹⁶⁶ مقابلة شخصية، 18 فبراير 2023

تولد ضغوطاً مستمرة ومقارنات اجتماعية، في حين تسمح الحياة في المدينة بعلاقات اجتماعية أقل تدخلاً وأكثر احتراماً للخصوصية. حيث نقول:

"بفضل ارجع ع رام الله اكيد... انا صراحة بفضل عيشة المدن لأنه بحسبها فيها حرية أكبر، وفيها عدم تدخل من الناس.. يعني هان عندك كثير بيتدخلوا، مثلاً انا بروج عند أهلي انا وبناتي بسيارتي وبطول عادي، وبتأخر الليل عادي، فيبصروا يحكوا شوفوا راجعة امتى ولحالها هي وبناتها بالليل... مثلاً بنحب نطلع نروح نشم الهوا، بنحبش نضل قاعدين في الدار... ممكن بيحكوا حتى انه معقول طول وقتها بالشغل وبعدين ما بتلحق تروح الا بتأخذ ولادها وبتطش، فممكن في نوع من المقارنة والغيرة ببصير... حتى انا عندي ابن واحد، هو الوحيد من العيلة اللي تعلم ودخل الجامعة، وهيو مهتم بالتعليم... ف يعني تدخلاتهم كبيرة، حتى لو كنت طالعة مثلاً ومروحة بأكياس أغراض لأولادي ببصروا يحكوا انه هيا رايحة جاي حاملة فوضعها المادي منيح.. المدينة أبدا مش سيئة العلاقات الاجتماعية فيها بالعكس بتحكي مع حيرانك وبتروحي بتزويهم، بس خلص بتكوني عابشة حياتك طبيعي وبحريتك، وعادي لو سهرتي لوجه الصبح ما حدا اله في الثاني.. بس هون حتى يمكن ازعاج لالهم ترجعي بوقت متأخر...حتى أولادي بيفضلوا عيشة رام الله أكثر" 167

من خلال تحليل تحولات العلاقات الاجتماعية بين السكان في بلدتي سردا وأبو قش، يمكن ملاحظة فروقات ترتبط بشكل مباشر بالتحول العمراني وأنماط السكن والاندماج المكاني مع رام الله، بالإضافة إلى أنماط العمل والمعيشة. ففي سردا، تظهر العلاقات الاجتماعية أكثر انفتاحاً وأقل حميمية، حيث انتقلت من شبكات قرابية كثيفة إلى علاقات أوسع وأكثر رسمية وانتقائية، وهو ما يعكس تأثير الاندماج المكاني مع المدينة، وانتشار الإسكانات الحديثة، وارتفاع نسبة السكان القادمين من خارج البلدة، إلى جانب زيادة مشاركة النساء في العمل خارج المنزل. نتيجة لذلك، توسعت شبكة المعارف، لكنها فقدت جزءاً من العمق العاطفي، مع تراجع الجلسات العفوية والتواصل اليومي، ما يجعل العلاقات الاجتماعية أقرب إلى نمط الحياة الحضرية. بالمقابل، تُظهر أبو قش استمراراً قوياً للروابط القرابية والجيرة التقليدية، حيث تتميز العلاقات بالحميمية والعمق، رغم بعض التغيرات العمرانية، مع شعور متزايد بالغرابة في العلاقة مع الغرباء، وعلاقات أقل عدداً لكنها أكثر التزاماً بالمكان والمجتمع، ومقاومة أكبر للتغيير الاجتماعي السريع. ويبرز هذا التباين أيضاً في طبيعة العلاقة بالجيران، وأشكال التضامن والتعاون، والمناخ الاجتماعي، والعلاقة بالغرباء، وشبكات المعارف، بحيث تكون شبكات سردا أوسع ومتداخلة مع المدينة والعمل، بينما تتركز شبكات أبو قش حول القرابة والمكان المحلي. يمكن الاستنتاج أن الفارق بين البلتين لا يكمن في غياب العلاقات، بل في طبيعتها ووظيفتها؛ إذ تمثل سردا نموذج قرية شبه مدنية حيث تقل الالتزامات الاجتماعية ويزداد قبول التعدد والاستقلالية، بينما تعكس أبو قش قرية تحافظ على بنيتها الاجتماعية التقليدية ضمن عمران متحول، حيث تتسم العلاقات بالحميمية والالتزام

والحساسية تجاه الغرباء، ما يعكس كيف يعيد التحول العمراني والمكاني تنظيم العلاقات الاجتماعية وفق منطق جديد للحياة والعمل والسكن.

طبيعة المناخ الاجتماعي المنتشر وتقييمه

تعكس شهادات السيدات تباينًا واضحًا في تقييم المناخ الاجتماعي في سردا وأبو قش، وهو تباين يرتبط بشكل مباشر بالتحويلات العمرانية المتسارعة، وتغير البنية المكانية، وأنماط المعيشة والعمل التي فرضتها هذه التحويلات خلال العقدين الأخيرين. فبينما ترى بعض السيدات أن المكان لم يعد صحيًا اجتماعيًا، تصفه أخريات بأنه لا يزال يحافظ على حد أدنى من التماسك الاجتماعي والأمان.

تشير مجموعة من الشهادات إلى تراجع ملحوظ في مستوى التفاعل الاجتماعي اليومي، وازدياد النزعة الفردية والانغلاق داخل الفضاء الخاص. تصف منال¹⁶⁸ (من سردا) المناخ الاجتماعي بأنه "غير صحي نفسيًا"، حيث بات الناس أكثر انعزالًا، ويميلون إلى الخصوصية المفرطة، مع ضعف المشاركة في الحياة العامة. ويتقاطع هذا الوصف مع ما عبرت عنه سحر¹⁶⁹ وسامية¹⁷⁰ (من سردا)، اللتين قارنتا بين الماضي، حين كانت البيوت مفتوحة والعلاقات تلقائية ويومية، والحاضر الذي يسوده الانكفاء على الذات، والاكتفاء بالتواصل في إطار المناسبات فقط. حيث تقول سحر: " زمان كنا نطلع من بيوتنا وما نسكر من كثر ما هو أمان ... وما كنا نروح على بيت نلاقه مسكر"، وتضيف سامية: " زمان كنا نروح ع جيراننا عادي، في ختيار في ختيارة تروحي تزورهم.... الايام هاي لا..... تعودنا ع هاد النمط حاليا انه كل حدا في حالة".

وترتبط بعض السيدات هذا التحول بتغير نمط السكن، وانتقال الناس من البيوت العائلية المتجاورة إلى العمارات والإسكانات، حيث تقل فرص اللقاء العفوي، وتزداد الحدود المكانية والنفسية بين السكان. كما يظهر في الشهادات أثر جائحة كورونا بوصفها عاملاً معززاً لهذا الانعزال، إذ سرّعت من ترسيخ نمط "كل واحد في حالة"، وقأصت الزيارات والتجمعات الاجتماعية، وحولت العزلة إلى نمط اعتيادي مقبول. وتشير تالين¹⁷¹ (من أبو قش) إلى أن مشاهد الجلوس أمام البيوت والتواصل اليومي التي كانت شائعة سابقاً باتت نادرة، رغم استمرار وجودها بشكل محدود، حيث تقول:

"نوعاً ما بتلاقي كل واحد متوحد ع حاله، وهاد عن جديد، ما كانش ... وممكن بعد الكورونا زاد أكثر ... زمان كان أكثر امكانية تلاقي الناس قاعدة باب بيوتها وتميلي عليهم تقعدي معهم.... بس برضو لحد الان بيطلعوا بس نادراً كثير مش زي أيام زمان"

¹⁶⁸ منال، مقابلة شخصية، 12 أكتوبر 2021

¹⁶⁹ سحر، مقابلة شخصية، 13 أكتوبر 2021

¹⁷⁰ سامية، مقابلة شخصية، 24 أكتوبر 2021

¹⁷¹ تالين، مقابلة شخصية، 18 فبراير 2023

في المقابل، ترى سيدات أخريات أن المناخ الاجتماعي لا يزال صحياً، أو على الأقل مستقرًا، ويتميز بغياب النزاعات العلنية والمشكلات الحادة. تؤكد لجين¹⁷² (من سردا) أن المكان آمن اجتماعيًا، مستندة إلى غياب مظاهر العنف أو النزاعات المفتوحة، بينما تصف ريتا¹⁷³ ومريم¹⁷⁴ (من أبو قش) العلاقات بأنها قوية داخل بعض الأحياء والعائلات، خاصة حيث ما زال السكن قائمًا على القرابة والروابط العائلية الممتدة، وفي هذا السياق تقول مريم:

"المكان جدا صحي اجتماعيا، انا في ست بكون جوزها ابن عمي دايمًا عندي بتساعدني وبعتبرها زي كانها بنت من بناتي، لما بتشوفني مش قادرة بتيجي بتساعدني.... صحي اجتماعيا ومن كل النواحي".

وتبرز في هذا السياق أهمية القرب العائلي كعامل حاسم في الحفاظ على ما تبقى من الصحة الاجتماعية، مقابل ضعفها في المناطق التي شهدت توسعًا عمرانيًا كثيفًا واستقطابًا لسكان جدد.

تكشف هذه التناقضات أن "الصحة الاجتماعية" للمكان لم تنهار بالكامل، لكنها أصبحت غير متجانسة؛ فهي قوية نسبيًا داخل الحارات العائلية القديمة، وضعيفة أو هشة في المناطق الجديدة ذات الطابع المعماري الحديث. كما أن التحول في أنماط العمل، وخاصة خروج النساء والرجال إلى العمل خارج البلدة، قلل من الزمن الاجتماعي المشترك، وأضعف إمكانيات بناء علاقات يومية عميقة، لصالح علاقات متباعدة، مؤطرة بالواجب الاجتماعي أكثر من التفاعل التلقائي.

وعليه، يمكن القول إن المناخ الاجتماعي في سردا وأبو قش يشهد تحولًا من نموذج جماعي مفتوح قائم على التشارك اليومي، إلى نموذج أكثر فردانية، تحكمه الخصوصية، وتعيد فيه العلاقات الاجتماعية إنتاج نفسها ضمن حدود أضيق، متأثرة بالبنية العمرانية الجديدة، وتسارع إيقاع الحياة، وتغير أولويات الأفراد والأسر.

طبيعة العلاقة بالجيران في ظل تحولات المكان ونمط المعيشة

تعكس شهادات السيدات تغييرًا واضحًا في طبيعة العلاقة مع الجيران، يرتبط مباشرة بتحولات الفضاء السكني من بيوت مستقلة متلاصقة إلى عمارات وإسكانات حديثة، وما رافق ذلك من تغير في نمط السكن، وارتفاع نسبة المستأجرين والسكان غير الأصليين في البلدين.

ففي الأحياء القديمة، حيث يسكن الأقارب أو أبناء العائلة الواحدة، ما تزال العلاقات أكثر دفئًا واستمرارية، بينما تتسم العلاقات في العمارات الجديدة بطابع رسمي، يقتصر في الغالب على التحية والمجاملة في المناسبات. ويُلاحظ أن غياب المعرفة المسبقة، وقصر مدة الإقامة، وطبيعة السكن العمودي، كلها عوامل حدّت من تشكّل علاقات اجتماعية عميقة بين الجيران.

¹⁷² لجين، مقابلة شخصية، 7 مارس 2023

¹⁷³ ريتا، مقابلة شخصية، 5 مارس 2023

¹⁷⁴ مريم، مقابلة شخصية، 18 فبراير 2023

كما تلعب أنماط العمل الحديثة دوراً أساسياً في هذا التحول؛ إذ تؤدي ساعات العمل الطويلة خارج البلدة، واعتماد التواصل الرقمي، إلى تقليص فرص التفاعل اليومي. وفي المقابل، تبرز بعض أشكال العلاقات البديلة، مثل تلك التي تنشأ عبر أماكن العمل، أو الجمعيات (جمعية سيدات سردا)، أو المهن الخدمية (كالصالونات)، والتي تعوّض جزئياً عن تراجع العلاقات التقليدية القائمة على الجوار المكاني.

في هذا السياق، تتبنى بعض السيدات موقفاً يقوم على إدارة العلاقة مع الجيران ضمن حدود رسمية تحفظ الخصوصية، بينما تبادر أخريات إلى بناء علاقات مع الوافدين الجدد انطلاقاً من قيم التّقبّل والانفتاح، خاصة ممن عشن تجربة "الغربة" داخل البلدة نفسها.

تصف منال¹⁷⁵ (من سردا) طبيعة علاقتها بالجيران بأنها انتقائية، حيث لا تسعى إلى بناء علاقات مع الجميع، وإنما تتواصل مع من تشعر برغبتهم في التواصل. وتشير إلى أن غالبية الأشخاص الذين لا تعرفهم هم من سكان الإسكانات الحديثة التي أُقيمت خلال السنوات الثلاث أو الأربع الماضية، حيث يضم كل إسكان عدداً كبيراً من الشقق (بعضها يضم من 14-20 شقة)، ما حال دون نشوء فرص للتعرف. وتوضح أنها قد ترى أشخاصاً يملكون دون أن يبادروا بالتحية، الأمر الذي يجعلها تتردد في السؤال عنهم، إذ ترى أن القادمين الجدد إلى المنطقة من المفترض أن يعرفوا بأنفسهم، وهي لا تحب أن تفرض نفسها على أحد. وتروي سناء¹⁷⁶ (من سردا) تجربة مشابهة، حيث توضح أن علاقاتها بالجيران تنسم بالطابع الرسمي، وتصفها "العلاقات مرحبا مرحبا"، فهي تكتفي بالمجاملات المتبادلة في المناسبات، دون وجود زيارات متكررة أو علاقات يومية كما كان الحال في حارة بيت أهلها، حيث كانت العلاقات أكثر قرباً بين الأخوات والأقارب والسلفات. وتضيف أن جيرانها القدامى هاجروا إلى الولايات المتحدة، وأن علاقتها الحالية تقتصر على معرفة أصحاب البيوت من أهل البلدة الأصليين، في حين لا تربطها علاقات بالسكان المستأجرين من خارج البلدة، وتقول بأنها لا تعرفهم. وتضيف لجين¹⁷⁷ (من سردا) في سياق مشابه أنها تعرف معظم الجيران من الأقارب، لكنها لا تختلط كثيراً بالمستأجرين الجدد، خاصة بحكم عملها خارج البلدة وقضائها معظم وقتها خارجها. وتؤكد أن التواصل يتركز غالباً في المناسبات، أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي أكثر من اللقاءات المباشرة. كما توضح نداء¹⁷⁸ (من سردا) أنها تتواصل مع جيرانها، سواء داخل العمارة أو خارجها، من خلال التحية واللقاءات العابرة، دون أن يعني ذلك وجود زيارات متكررة أو علاقات اجتماعية مكثفة. وتشير إلى أن الجيران يتبادلون الدعوات في المناسبات السعيدة والحزينة، وأنها تحاول التعرف على من لا تعرفهم عبر معارف مشتركين وبناء علاقات تدريجية. وتتفق سامية¹⁷⁹ (من سردا) مع هذا الطرح، وتبين أن التواصل مع الجيران يقتصر على المناسبات، مثل الأفراح، والأحزان، والنجاحات، أو استقبال العائدين من السفر. أما الزيارات اليومية أو الجلسات غير الرسمية فلم تعد

¹⁷⁵ منال، مقابلة شخصية، 12 أكتوبر 2021

¹⁷⁶ سناء، مقابلة شخصية، 16 أكتوبر 2021

¹⁷⁷ لجين، مقابلة شخصية، 7 مارس 2023

¹⁷⁸ نداء، مقابلة شخصية، 23 أكتوبر 2021

¹⁷⁹ سامية، مقابلة شخصية، 24 أكتوبر 2021

موجودة، حيث تقول: " انه تروحي هيك بس تشربي فنجان قهوة ولا تقعدي لأ"، وتضيف أن معرفتها تقتصر على الجيران القريبين، بينما لا تعرف سكان الإسكانات الجديدة في البلدة.

في المقابل، تصف أريج¹⁸⁰ (من سردا) علاقتها بالجيران وأهل البلدة بأنها قوية وشاملة، إذ تعرف معظم العائلات وأصولها، مستفيدة من عيشها مع حماها الذي كان يروي لها قصص البلدة وأهلها. وفيما يخص الوافدين الجدد، تؤكد أن التقبل هو العامل الأهم للاندماج، مشيرة إلى أنها كانت تبادر بزيارة الجيران الجدد والتعريف بهم وربطهم بالجيران الآخرين. ومع ذلك، ترى أن هذه العلاقات، رغم دفعها، لا ترقى إلى مستوى الصداقة العميقة التي تُبنى عبر الزمن الطويل.

من جهتها، تشير عائشة¹⁸¹ (من سردا) إلى أن معظم جيرانها من الأقارب، ما يسهل التواصل المستمر معهم، إضافة إلى امتلاكها شبكة واسعة من المعارف داخل البلدة من خلال الجمعية. وتوضح أن علاقتها ببعض الجيران الجدد الذين بنوا منازلهم حديثاً لا تزال محدودة، باستثناء من بادرت بالتواصل معهم من خلال نشاطها الاجتماعي. توضح هالة¹⁸² (من أبو قش) أنها تحافظ على علاقات جيدة مع جيرانها، ومعظمهم من الأقارب، إلا أنها تتجنب بناء علاقات عميقة مع الوافدين الجدد، خوفاً من التعلق بهم ثم رحيلهم عن المنطقة. وتشير إلى أنها باتت تفضل تقليل عدد العلاقات الاجتماعية، مكثفية بعلاقات محدودة ومستقرة.

تصف نادين¹⁸³ ومريم¹⁸⁴ (من أبو قش) قوة علاقاتهن مع صديقات من خارج البلد أكثر من داخلها، حيث تبين نادين أن معظم صداقاتها خارج البلدة، من خلال النادي الرياضي، بينما تقتصر علاقاتها المحلية على الجيران والأقارب وفي إطار المناسبات. وفي سياق مشابه توضح مريم بأن لها صداقات خارج أبو قش أكثر من داخلها، وفي نفس الوقت تحافظ على تواصل دائم مع الجيران، حيث أن عملها السابق خارج البلدة أسهم في توسيع دائرة علاقاتها، بما في ذلك مع الوافدين الجدد، الذين تتعامل معهم بانفتاح واحترام.

من ناحية أخرى، تتحدث ريتا¹⁸⁵ وساندي¹⁸⁶ (من أبو قش) عن قوة علاقاتهن بالجيران، لا سيما أن معظم الجيران من الأقارب، حيث توضح ريتا أن ذلك عزز قوة العلاقات الاجتماعية، مع تأكيدها على وجود انسجام مع جيران آخرين من أبناء البلدة. وتضيف ساندي¹⁸⁶ أن جميع جيرانها من الأقارب، وأن المنطقة التي تقطنها تُعد امتداداً عائلياً متجانساً، ما يعزز شعور القرب والانتماء، حيث تصف ذلك قائلة:

¹⁸⁰ أريج، مقابلة شخصية، 8 نوفمبر 2021

¹⁸¹ عائشة، مقابلة شخصية، 11 نوفمبر 2021

¹⁸² هالة، مقابلة شخصية، 18 فبراير 2023

¹⁸³ نادين، مقابلة شخصية، 5 مارس 2023

¹⁸⁴ مريم، مقابلة شخصية، 18 فبراير 2023

¹⁸⁵ ريتا، مقابلة شخصية، 5 مارس 2023

¹⁸⁶ ساندي، مقابلة شخصية، 27 سبتمبر 2021

"انا بعرف كل الجيران، كل الجبل هاد قرابيبي، هاد اسمه جبل أبو زيد، يعني كل الجبل هذول بتشوفني من كل الجهة كلهم قرايينا، بيحيوني وبحبهم..."

تؤكد رولا¹⁸⁷ (من أبو قش) أن طبيعة عملها، ولا سيما امتلاكها لصالون تجميل، أسهم في توسيع شبكة علاقاتها الاجتماعية، حيث أصبح زبائننا من مختلف المناطق السكنية، بما فيها الضواحي السكنية الحديثة، ما عزز تواصلها الاجتماعي مع عدد كبير من السكان. وتصف ذلك قائلة:

"انا اجتماعية برضو، ومصلحتي ساعدت هاد الاشياء..يعني انا تعرفت على بنات رام الله وعلى كثير ناس مش بس بنات رام الله، فكثير انا على تواصل مع الكل.. الصالون تبغي عمل علاقات... سكان الريحان هسة انا زبانيي كلهم سكان الريحان. كثير علاقتي الحمد لله منيحة".

تحدث كل من وداد¹⁸⁸ ولارا¹⁸⁹ (من أبو قش) عن فرضهن لأسلوب معين للتعامل مع من حولهن، حيث توضح وداد أنها اختارت منذ زمن طويل الحفاظ على علاقات رسمية ومحدودة، سواء في العمل أو في الحياة الاجتماعية، مكثفية بدائرة ضيقة من الصديقات المقربات، وترى أن بناء علاقات جديدة يتطلب جهداً نفسياً لا ترغب في خوضه. أما لارا (من أبو قش) فتشير إلى أنها تتبع نهجاً مشابهاً يقوم على علاقات رسمية قائمة على الاحترام المتبادل، دون التدخل في شؤون الآخرين، مع استعدادها للتعارف مع الجيران الجدد ضمن هذا الإطار. ويختلف وضعهما عن حالات أخرى في أن لارا موظفة وتشغل وظيفتها معظم الوقت، بينما كانت وداد موظفة لسنوات طويلة قبل أن تتقاعد، ويبدو أن النمط الذي تشكل خلال مسيرتها المهنية -القائم على تنظيم العلاقات، ووضع حدود واضحة بين الخاص والعام- استمر معها حتى بعد التقاعد، بوصفه أسلوب حياة ترسخ عبر الزمن. من هنا يمكن فهم اختياريهن للعلاقات الرسمية من أجل إدارة الوقت وحماية المساحة الشخصية في ظل نمط حياة يغلب عليه الطابع العملي والانشغال المستمر.

أشكال التضامن والتعاون بين الجيران: من التضامن اليومي إلى التضامن في المناسبات

تُظهر شهادات النساء تحولاً واضحاً في أنماط التضامن والتعاون الاجتماعي داخل سردا وأبو قش، من تضامن يومي كثيف ومتداخل في تفاصيل الحياة، إلى تضامن مناسباتي محدود ومشروط. ويأتي هذا التحول متوازياً مع التغيرات العمرانية المتسارعة، وانتشار العمارات والإسكانات، وتبدل نمط السكن من بيوت متجاورة ومفتوحة للجار بحيث يكون حاضراً في تفاصيل الحياة اليومية إلى شقق مستقلة ذات حدود واضحة للخصوصية. وتزايد أعداد السكان الوافدين، إضافة إلى تغير أنماط العمل واعتماد الأسر بشكل متزايد على الاستقلال الفردي والدخل النقدي بدل شبكات العون المتبادلة. ويمكننا القول بأن التحولات العمرانية - لا سيما العمارات والإسكانات - أعادت تشكيل حدود الخصوصية،

¹⁸⁷ رولا، مقابلة شخصية، 27 سبتمبر 2021

¹⁸⁸ وداد، مقابلة شخصية، 5 مارس 2023

¹⁸⁹ لارا، مقابلة شخصية، 18 فبراير 2023

وقلصت المساحات المشتركة، في حين أسهم تغير نمط العمل في تقليل الزمن الاجتماعي المتاح لبناء علاقات اجتماعية يومية عميقة.

تشير الشهادات إلى أن التضامن بين الجيران ما زال حاضراً، لكنه لم يعد بنيوياً أو مستمراً كما في السابق، بل يتركز في: المناسبات السعيدة (الأعراس، النجاحات)، والمناسبات الحزينة (الوفيات)، والحالات الطارئة (مرض، حادث). وهو تضامن يقوم على الواجب الاجتماعي أكثر مما يقوم على الاعتماد المتبادل اليومي. فالعلاقات، وإن اتسمت بالاحترام والمجاملة، لم تعد تنتج شبكات دعم يومي عميقة. وفي هذا السياق، توضح لجين¹⁹⁰ أن مظاهر التضامن والتعاون ما تزال قائمة، لكنها تتركز أساساً في المناسبات الاجتماعية، فتقول إن التعاون يظهر غالباً في الأفراح والأفراح، وتضيف أن بعض الجيران يلجؤون إليها طلباً للمشورة أو الرأي، سواء في قضايا تتعلق بالعمل أو بتغييرات في منازلهم، مؤكدة أنها تحرص على تقديم المساعدة في هذا الإطار. وتشير نداء¹⁹¹ إلى أن قيم التضامن ما تزال حاضرة بوصفها جزءاً من التنشئة الاجتماعية، إذ ترى أن الوقوف إلى جانب الجار في حالات الوفاة أمر بديهي، كما أن الاستجابة السريعة مطلوبة في حالات الطوارئ، مثل السرقة أو الحوادث، حيث يهبط الناس فوراً للاطمئنان والمساعدة.

وفي السياق ذاته، تؤكد أريج¹⁹² وجود التعاون بين الجيران، موضحة أن الناس يزورون بعضهم بعضاً، وأن المساندة متوفرة عند الحاجة. وتستشهد لارا¹⁹³ بتجربة شخصية مؤثرة، حين مرضت ابنتها مرضاً شديداً أفقدها الشهية والوزن، فوجدت دعماً واسعاً من أبناء الحارة وأهالي البلدة، الذين لم ينقطعوا عن السؤال والاطمئنان وعرض المساعدة، سواء بشكل مباشر أو عبر الأقارب والمعارف.

ترجع السيدات هذا التحول في التضامن (من تضامن يومي كثيف ومتداخل في تفاصيل الحياة، إلى تضامن مناسباتي محدود ومشروط) إلى عدة عوامل مترابطة: أولاً: التحول في نمط المعيشة والعمل؛ فمع خروج النساء والرجال إلى سوق العمل، وامتداد ساعات العمل خارج البلدة، وتسارع إيقاع الحياة، تراجع الزمن الاجتماعي المشترك الذي كان يسمح ببناء تضامن يومي. فكما توضّح بعض الشهادات، لم يعد الجيران يلتقون بشكل متكرر، وقد تمر أيام أو أسابيع دون تفاعل مباشر، ما يقلل من الحاجة العملية المتبادلة، ويعزز الاعتماد على الذات داخل الأسرة النووية. ثانياً: الاعتماد على السوق والعمل المأجور وتراجع الاعتماد المتبادل، حيث تُظهر الشهادات أن كثيراً من الأسر باتت تعتمد على نفسها اقتصادياً وخدماتياً، وهو ما قلّل من الحاجة إلى الجار كشبكة دعم. فكما تذكر بعض السيدات، لم يعد الجار ضرورة يومية، بل صار حضوره رمزياً، يقوم على الاحترام لا على المشاركة العملية. ففي هذا السياق، ترى تالين¹⁹⁴ أن التضامن كان أقوى في الماضي لأن الناس لم تكن تعمل خارج البيت، وكانت تمكث وقتاً أطول مع

¹⁹⁰ لجين، مقابلة شخصية، 7 مارس 2023

¹⁹¹ نداء، مقابلة شخصية، 23 أكتوبر 2021

¹⁹² أريج، مقابلة شخصية، 8 نوفمبر 2021

¹⁹³ لارا، مقابلة شخصية، 18 فبراير 2023

¹⁹⁴ تالين، مقابلة شخصية، 18 فبراير 2023

بعضها البعض، مما زاد من حاجتها المتبادلة. أما اليوم، فتشير إلى أن اللقاء بين الجيران قد لا يتجاوز مرة واحدة في الأسبوع أو أقل، وأن كل أسرة باتت أكثر استقلالاً واعتماداً على ذاتها. وتعتبر نادين¹⁹⁵ عن الفكرة ذاتها، معتبرة أن الجار لم يعد ضرورة حياتية كما في السابق، فكل فرد يمتلك مقومات الاستقلال الفردي، ولم يعد بحاجة فعلية لجاره، باستثناء إطار الاحترام والمحبة والمشاركة في المناسبات.

أما منال¹⁹⁶، فتري أن اعتمادها على نفسها هو نتاج تجربة شخصية مرتبطة بسفر زوجها وتحمل المسؤولية في ظل غيابها، حيث اعتادت إنجاز شؤونها دون طلب المساعدة، وإن احتاجت، فإنها تلجأ إلى أهلها وأخوتها قبل الجيران. وتضيف أن ضعف العلاقات اليومية بين الجيران أسهم في تراجع أشكال التضامن مقارنة بالماضي، مستندة كيف كانت العائلات والجيران سابقاً يتشاركون الوجبات، والنزهات، والسهرات، بشكل شبه يومي، بينما باتت اللقاءات اليوم مقتصرة على المناسبات الرسمية فقط. وفي هذا السياق تقول منال:

"أهلي لما بروح عليهم بكيهم متذكرين لما كنا احنا وجيراننا نفطر سوا ونطلع نتمشى سوا ونسهر سوا، اليوم مش موجود هاد الحكي، اليوم بيزوروا بعض بس في الزيارات الرسمية، يعني مع انهم جيران من سنين".

وتعزز لجين¹⁹⁷ هذا المعنى حين تصف نفسها بأنها سندٌ لذاتها ولعائلتها، مؤكدة أنها اعتادت حل مشكلاتها بنفسها، حتى في الأزمات الكبيرة، دون الاعتماد على الآخرين أو طلب دعمهم.

ثالثاً: التحول العمراني وتغير بنية السكن، حيث أدى الانتقال من نمط البيوت المستقلة المتجاورة إلى العمارات والإسكانات إلى تقليص المساحات المشتركة، وتراجع الجلوس أمام البيوت، وتزايد الخصوصية المكانية، حيث ازدادت أعداد الوافدين الجدد للبلدة. وبالتالي، أصبح التضامن حدثاً لا مكانياً دائماً. فالجيرة لم تعد تفرض الاحتكاك اليومي، بل باتت خياراً أخلاقياً يُفعل في المناسبات فقط. وتشير منال¹⁹⁸ في هذا السياق إلى أن هذا التحول بدأ قبل نحو عشرة إلى خمسة عشر عاماً، ويتسارع باستمرار، مرجعة ذلك جزئياً إلى قدوم سكان جدد من خارج البلدة.

رابعاً: التحولات النفسية والاجتماعية؛ إذ تتكرر في الشهادات الإشارة إلى تغير "نفسية الناس"، حيث يلاحظ ميل أكبر للانعزال، ورغبة في الحفاظ على الخصوصية، وتراجع الحميمية الاجتماعية. وهو تحول لا ينفصل عن ضغوط الحياة المعاصرة، والقلق الاقتصادي، وتسارع الإيقاع اليومي، إضافة إلى آثار جائحة كورونا التي عمقت النزعة الفردية. وفي هذا السياق، تؤكد منال أن التحولات النفسية، وما رافقها من ميل متزايد إلى العزلة داخل البيوت، أسهمت في تراجع أشكال التضامن بين الجيران وضعف العلاقات الاجتماعية.

¹⁹⁵ نادين، مقابلة شخصية، 5 مارس 2023

¹⁹⁶ منال، مقابلة شخصية، 12 أكتوبر 2021

¹⁹⁷ لجين، مقابلة شخصية، 7 مارس 2023

¹⁹⁸ منال، مقابلة شخصية، 12 أكتوبر 2021

خامساً: تفاوت التجارب الفردية، فعلى الرغم من هذا الاتجاه العام، لا يمكن الحديث عن تلاشي التضامن بشكل مطلق؛ فبعض السيدات - بحكم طبيعة عملهن (كالجمعيات أو المشاريع الخاصة)، وطبيعة شخصياتهن الاجتماعية، أو موقعهن داخل شبكات القرابة - ما زلن يشكلن نقاط ارتكاز للتضامن، حيث يلجأ إليهن الآخرون للمشورة أو الدعم، وهو ما يعكس استمرار أشكال التضامن الشخصي مقابل تراجع التضامن الجماعي التقليدي.

يتضح مما سبق أن التضامن بين الجيران في سردا وأبو قش تحول من كونه ممارسة يومية نابعة من تشارك المكان ونمط العيش، إلى ممارسة موسمية مرتبطة بالمناسبات، في ظل تحولات عمرانية أعادت تشكيل الفضاء الاجتماعي، وتحولات في العمل ونمط الحياة عززت الاستقلالية الفردية على حساب الاعتماد المتبادل.

ويمكن فهم هذه التحولات في ضوء الطرح النظري الذي يرى أن التحضر وما رافقه من توسع المدن، وزيادة كثافة السكان، وتطور البنية التحتية التي تربط الأفراد ببعضهم، والتنوع الثقافي، أسهم في تضيق نطاق تأثير الأسرة الممتدة على الأفراد، وتحولها تدريجياً إلى الأسرة النووية. ويشار هنا إلى أن هذا التحول يرتبط بصعود نمط اجتماعي جديد قائم على الفردية والاستقلالية، وهو بدوره نتاج لتغير النظام الاقتصادي الإنتاجي الجماعي، خاصة مع تراجع العمل الزراعي القائم على الأرض بوصفها مجالاً للعمل المشترك. في هذا السياق، ساهمت هذه التحولات في تغيير القيم والمعايير الاجتماعية الريفية التي كانت قائمة على التعاون والتضامن، ولا سيما الروابط القرابية التي تراجعت أهميتها، مقابل انتشار نمط علاقات أكثر سطحية ونفعية، تقوم على المصلحة المتبادلة. ويؤكد هذا الطرح أن العامل الاقتصادي والتبعية الاقتصادية يشكلان المتحكم الرئيس في طبيعة العلاقات الاجتماعية؛ فبمجرد ابتعاد الأفراد عن جماعة القرابة والعمل الجماعي في الأرض، يبدؤون بالاندماج في جماعات اجتماعية جديدة، سواء كانت جماعة العمل أو الجيرة في الحيز المكاني الجديد (حميد، 2008).

العلاقة بالغرباء: من جماعة محلية متجانسة إلى فضاء سكني متعدّد

عند سؤال النساء المشاركات عن تصوّرهن لوجود غرباء في البلدة وطبيعة علاقاتهن بهم، برزت مواقف متباينة تعكس تحولاً تدريجياً في مفهوم "الغريب"، وطبيعة العلاقة معه، وحدود الانتماء المكاني والاجتماعي، وهو تحول ارتبط ارتباطاً مباشراً بالتغيرات العمرانية المتسارعة التي شهدتها البلدتان خلال العقدين الأخيرين، لا سيما التوسع في البناء العمودي، وانتشار العمارات السكنية والإسكانات، وبيع الأراضي لغير أبناء البلد الأصليين. هذا التحول لم يؤدّ فقط إلى زيادة عدد السكان، بل إلى إعادة تشكيل البنية الاجتماعية والرمزية للمكان.

تشدد وداد¹⁹⁹ على نقطة محورية تصفها بأنها الأهم، وهي أن بلدة أبو قش في الماضي لم تكن تضم غرباء، إذ كان سكانها ينتمون إلى عائلة واحدة أو شبكة قرابية ضيقة، الأمر الذي عزز الشعور بالألفة والأمان الاجتماعي. وتستعيد المتحدثة صورة الحياة اليومية السابقة، حيث كان أفراد العائلة الممتدة يعيشون في بيوت متجاورة، تضم الحماة

¹⁹⁹ وداد، مقابلة شخصية، 5 مارس 2023

والحموات وبنات الحماة وأصهار العائلة، وكانت الجلسات العائلية والاجتماعات اليومية جزءاً طبيعياً من نمط الحياة، إلى حد ترك الأبواب مفتوحة دون قلق أو خشية. وتصف ذلك قائلة:

"ما كان في غرب، هاي أهم نقطة، احنا كلنا عيلة واحدة، نفس العيلة، فش حدا غريب، حماتي وحماتي وبنات حماتي ودار سلافي هون ودار سلافي هون، لما نقعد نعمل اجتماعات وقعدات، كنتي تتركي الباب مفتوح وتطلعي ما تسألني عن اشي".

غير أن هذا النمط الاجتماعي بدأ يتآكل تدريجياً مع التوسع العمراني، إذ قامت العائلات بالبناء العمودي فوق البيوت القائمة، كما حدث في حالة المتحدثة نفسها، حيث أضيفت طوابق جديدة فوق المنازل الأصلية. وتزامن ذلك مع دخول المستأجرين إلى البلدة، ولا سيما خلال فترات إغلاق طريق رام الله - بيرزيت مع اندلاع الانتفاضة الثانية عام 2000، حين قامت عائلات من أبو قش بتأجير شقق لطالبات من قرى محافظة رام الله. ومنذ تلك المرحلة، أصبح من الصعب التعرف على هوية السكان، حيث لم يعد جميع القاطنين من أبناء البلدة أو من شبكة القرابة ذاتها.

وفي سياق مشابه، توضّح منال²⁰⁰، من بلدة سردا، أن سكان البلدة كانوا يفضلون في السابق أن تبقى البلدة محصورة بأهلها الأصليين، إلا أن تزايد أعداد الوافدين الجدد غير من هذا الواقع. وتشير إلى أن هذا الموقف لا ينطلق من نزعة إقصائية، بل من تحوّل في حجم الظاهرة وطبيعتها؛ إذ تميّزت الفترات السابقة بوجود مستأجرين بعدد محدود في بيوت تقليدية، كانوا يُعاملون بوصفهم جزءاً من نسيج البلدة الاجتماعي، ويشاركون أهلها في مختلف الأنشطة اليومية. أما اليوم، ومع الزيادة الكبيرة في أعداد السكان القادمين من خارج البلدة، فقد تراجعت هذه العلاقة التشاركية. وتؤكد منال أن الشخص الذي يشتري بيتاً في سردا ويستقر فيها يُفترض أن يُنظر إليه باعتباره من سكان البلدة، إلا أن شعور "الغربة" يبقى قائماً بحكم عدم الاعتياد عليه، خصوصاً في مجتمع اعتاد معرفة جميع عائلاته. وترى أن التنوع الجغرافي الكبير للقادمين الجدد، من مدن مثل الخليل وجنين وطولكرم، يجعل عملية التقبّل أكثر صعوبة. ومع ذلك، توضّح أن علاقاتها الأقوى لا تزال مع العائلات الأصلية، رغم أنها كوّنت، من خلال عملها في جمعية محلية، صداقات متينة مع سكان جدد أصبحت أحياناً أقرب من علاقات القرابة نفسها.

وتعبّر سناء²⁰¹ عن موقف قريب، إذ ترى أن من اشترى أرضاً وبنى بيتاً في البلدة يصبح تلقائياً من أهلها، طالما لا يشكّل مصدر إزعاج أو تدخل في شؤون الآخرين. وتؤكد أن علاقتها بالوافدين الجدد تبقى محكومة بحدود الاحترام والأدب، لكنها تختلف بطبيعتها عن العلاقات مع أبناء البلدة الأصليين الذين تجمعها بهم معرفة طويلة منذ الطفولة. وتستحضر مثال علاقتها بأقاربها في البيت القديم، بوصفها علاقة متجدّرة لا يمكن مقارنتها بعلاقة حديثة مع وافدين جدد، حيث تقول:

"مثلاً عنا البيت القديم اللي هون؛ الحجة شمسة، هاي قرابتنا وعارفينا فأكيد علاقتنا معها قوية مش زي أي حدا ببيجي جديد ع البلد".

²⁰⁰ منال، مقابلة شخصية، 12 أكتوبر 2021

²⁰¹ سناء، مقابلة شخصية، 16 أكتوبر 2021

ومع مرور الوقت، تشير عدد من النساء إلى نشوء حالة من الاعتياد على وجود الغرباء في البلديتين. ففي هذا الإطار، توضّح سحر²⁰² أن وجود سكان جدد بات أمراً مألوفاً ومستمرّاً، لدرجة أن أكثر من نصف سكان سردا باتوا من خارج البلدة، في ظل هجرة نسبة من أهلها إلى الخارج، خاصة إلى الولايات المتحدة. وتلفت إلى أنها لا تستخدم مصطلح "غريب"، بل تفضّل تسميات مثل "سكان" أو "مستأجرين"، مؤكدة أن أهل سردا يتسمون عموماً بتقبّل الوافدين الجدد. وتتوافق لجين²⁰³ مع هذا الطرح، مشيرة إلى أن مسألة وجود الغرباء لا تشكّل إشكالية شخصية بالنسبة لها، بقدر ما يهيمها معرفة خلفية الشخص القادم وأصله. وتؤكد أن تجربتها التعليمية والعملية، التي انخرطت خلالها مع أشخاص من خلفيات ولهجات متعددة، جعلتها أكثر انفتاحاً وأبعد عن أي موقف إقصائي، بل وأسهمت في تشكّل لهجتها الخاصة المتأثرة بتنوع علاقاتها الاجتماعية. هنا يظهر الارتباط بين فكرة الغريب والتحول الحضري؛ ففي السياق القروي التقليدي يتحدد الانتماء عبر القرابة والأصل والعائلة، ويعرف الغريب بوضوح ضمن حدود الجماعة المتجانسة، أما مع التوسع العمراني وتزايد الحراك السكاني، تضعف فكرة التمييز بين من هو من داخل البلدة أو خارجها، ويتحول الغريب من رمز يهدد التماسك إلى عنصر طبيعي ضمن نسيج اجتماعي متنوع.

وعلى الرغم من الحنين الواضح إلى التجانس الاجتماعي السابق، لا تقدّم صورة الغرباء بوصفهم عاملاً سلبياً مطلقاً. فقد رأت بعض السيدات أن ازدياد عدد السكان الوافدين أسهم في خلق قدر أكبر من الحرية الشخصية، وتقليص الرقابة الاجتماعية المباشرة، والحد من التدخل في تفاصيل الحياة اليومية، على نحو يُشبه نمط الحياة في المدينة. هذا التحول أتاح، خصوصاً للنساء العاملات أو الشابات، مساحة أوسع للحركة والتنقل، وأضعف آليات الضبط الاجتماعي التقليدية المرتبطة بـ«معرفة الجميع بالجميع». وهنا يظهر التداخل بوضوح بين التحولات العمرانية (الكثافة، التعدد، البناء العمودي) والتحوّلات في القيم الاجتماعية وأنماط العيش. وفي هذا السياق، تبرز لجين²⁰⁴ جانباً إيجابياً لوجود الغرباء في سردا، يتمثل في اتساع هامش الحرية الفردية وتراجع الرقابة الاجتماعية اليومية، بحيث أصبحت الحركة والتنقلات أكثر طبيعية، على غرار ما هو سائد في المدن، حيث تقول:

"خلق وجود الغرباء نوع من الشعور بالحرية أكثر، بطلت الأجواء تبعث التدخلات وفلان راح وفلان أجي وفلان عمل وفلان ساوي، صارت الأمور انه كلياتها طبيعية، يعني كيف في المدينة التحركات والتنقلات طبيعية، لانه صار في ناس مختلفة وثقافات مختلفة وتعدد".

كما تشير إلى نشوء أنماط جديدة من المجاملات والعلاقات العابرة في الفضاء العام، وتري أن هذه التحوّلات لا يمكن اختزالها في كونها سلبية، رغم إدراكها لوجود مواقف رافضة لدى بعض الفئات، خاصة في السياقات السياسية مثل الانتخابات البلدية، أكثر من المناسبات الاجتماعية اليومية، وفي هذا السياق تقول:

²⁰² سحر، مقابلة شخصية، 13 أكتوبر 2021

²⁰³ لجين، مقابلة شخصية، 7 مارس 2023

²⁰⁴ لجين، مقابلة شخصية، 7 مارس 2023

" في شغلنا ايجابية حلوة ما بنقدر نحكي انه سيء.... يمكن هاد الاشياء ما بينطبق ع كل البلد، في كل مكان الا ما يطلع اشخاص مختلفين، في ناس ممكن تقول انه احنا بدنا نحافظ خالص ع اهل البلد وما بدنا حدا غريب، وهاد الاشياء تحديدا بيظهر في انتخابات البلدية، مش بالأمور العادية والأفراح والمناسبات".²⁰⁵ وتتفق وداد²⁰⁶ مع هذا الطرح، فهي لا تستخدم مصطلح «الغريب» بدلالته السلبية، بل تفضل وصف هؤلاء السكان بالمستأجرين، إلا أنها تشير في الوقت ذاته إلى أن وجودهم يُنظر إليه اجتماعيًا باعتباره عنصرًا دخليًا على النسيج التقليدي للبلدة. وتلفت إلى أن هذا الشعور ليس حكرًا على أبو قش، بل يعكس تصورًا شائعًا لدى المجتمعات الريفية، التي غالبًا ما تنظر إلى الوافدين من مدن أو قرى أخرى بوصفهم غرباء.

وفي السياق ذاته، توضّح ريتا²⁰⁷ أنها تصنّف القادمين من خارج البلدة بوصفهم غرباء، لكنها لا تتجنبهم، بل كوّنت مع عدد منهم علاقات قوية من خلال المدرسة والجامعة، كما أن عائلتها تقيم علاقات اجتماعية قائمة على المجاملات والتواصل مع سكان جدد. وترى أن التعايش مع الوافدين أصبح أمرًا طبيعيًا ومعتادًا، ولم يعد يشكل ظاهرة استثنائية. من جهتها، تشير نادين²⁰⁸ إلى أن وجود أشخاص غير مرغوب في الاختلاط معهم أمر شائع في كل بلدة، مؤكدة أن علاقتها بجيرانها القادمين من مناطق مختلفة تقتصر على تبادل التحية والاحترام اليومي. وتعبّر مريم²⁰⁹ عن موقف مشابه، موضحة أنها تتعامل مع الجميع دون تمييز، ولا تؤمن بفكرة "الغريب"، في ظل الاحترام المتبادل. وتستشهد بتجربتها مع مستأجرة سكنت في الطابق السفلي من منزلها، واستمرت العلاقة الودية بينهما حتى بعد مغادرتها.

أما نداء²¹⁰، فتتناول طبيعة العلاقة بالغرباء في سياق السكن العمودي داخل العمارات، حيث تشير إلى أنها تبادر بالسلام وتتبادل التحية مع السكان الجدد، مع مراعاة الفروق الفردية والتحفظات النفسية لدى بعض الأشخاص. وتلفت إلى خصوصية الشقق السكنية مقارنة بالبيوت التقليدية، ما يفرض حدودًا أوضح على الزيارات والتداخل الاجتماعي، ويجعل الاكتفاء بالتواصل خارج باب العمارة أمرًا مناسبًا ومقبولًا. وترى أن هذا النمط يعكس احترامًا أكبر للخصوصية الفردية، ويمنح مساحة أوسع للحرية الشخصية مقارنة ببعض القرى التي ما زالت تسودها رقابة اجتماعية على حركة الأفراد، وفي هذا السياق تقول نداء:

"الشقة هي بيت صاحبها، صعب انك حتى في التزاور، بتكون الخصوصية فيها محدودة، لما تكوني قاعدة عند الناس في القعدة بقية الغرف مفتوحة ولما بدهم يطلعوا منها رح يمرروا من قدامك، بدك تفكري بهول الناس انك تتركليهم خصوصيتهم، لما يكون في سلام بينكم وبتتبادلوا الحديث خارج باب العمارة بيكون

²⁰⁵ لجين، مقابلة شخصية، 7 مارس 2023

²⁰⁶ وداد، مقابلة شخصية، 5 مارس 2023

²⁰⁷ ريتا، مقابلة شخصية، 5 مارس 2023

²⁰⁸ نادين، مقابلة شخصية، 5 مارس 2023

²⁰⁹ مريم، مقابلة شخصية، 18 فبراير 2023

²¹⁰ نداء، مقابلة شخصية، 23 أكتوبر 2021

كافي ومنيح.... ممكن تقولي احنا في سردا بنعطي مجال للواحد للحرية الشخصية ، يمكن انه هاد مش موجود في القرى (فلانة شوفي وين رايحة ووين جاي)".

وفي مقابل هذه المواقف، تطرح كل من أريج²¹¹ ورولا²¹² ووداد²¹³ تجربتهن بوصفهن "غريبات" قديمين إلى البلدة عن طريق الزواج، حيث عبّرن عن حساسية مختلفة تجاه مفهوم الغريب، إذ استحضرن تجاربهن الشخصية بوصفهن «غريبات سابقات». هذه الخبرة أسهمت، في بعض الحالات، في بناء مواقف أكثر تقبلاً تجاه الوافدين الجدد، بل وشجعت على المبادرة بالتعارف وخلق جسور اجتماعية معهم، إدراكاً لما يحمله الشعور بالغربة من ثقل نفسي واجتماعي. تروي أريج أنها واجهت في البداية ملاحظات اجتماعية تشير إلى كونها "غريبة"، إلا أن هذا الشعور تراجع مع الوقت، بعد أن كوّنت شبكة علاقات اجتماعية، وأصبحت جزءاً من الحياة اليومية في البلدة. وتؤكد أنها لا تنتظر إلى القادمين الجدد بوصفهم غرباء، بل ترى فيهم انعكاساً لتجربتها الشخصية، وتعبّر عن قناعتها بعدم وجود مفهوم ثابت للغربة، مشيرة إلى أنها تحرص على إلقاء السلام والتعرّف إلى من لا تعرفهم في البلدة. حيث تقول أريج: "بالنسبة لوجود غرباء بالبلد؛ مثلاً ع المستوى الشخصي، انا في البداية اول ما اجيت عشت في البلد، وكنت اطلع انا وزوجي، كانوا يحكوله تركت بنت عمك، ورحت اخدت وحدة غريبة، بس لما تعرفت ع الناس واخذوا علي واخذت عليهم وصرت ازور وكونت اسرة وصار عندي اجتماعياتي واشياء، صار في نوع من التقبل ... انا مثلاً ولا مرة بشوف جيراننا اللي اجوا سكنوا جديد انهم غرباء، ما انا زيهام اول ما اجيت ع البلد كنت مش من اهل البلد، فانا بتعامل معهم زي حالتي.....اللي بيكون في البلد نفسها ما بيشعر بشعور لما حدا غريب يجي ع البلد، الغريب بيشوف الغريب غير عن اهل البلد كيف بيشوفوا الغريب.... انا ما بآمن بوجود غرباء ، انا قدر الامكان بحاول كل ما اشوف حدا ما بعرفه في البلد بطرح عليهم السلام وبسألهم مين انتوا".

وتصف رولا وضعاً مشابهاً في أبو قش، موضحة أن النساء المتزوجات من خارج البلدة يُنظر إليهن في البداية بوصفهن غريبات، غير أن هذا التصنيف يتغيّر تبعاً لمدى اندماج المرأة في المجتمع المحلي ودعم عائلة الزوج. وتشير إلى وجود عدد من المستأجرين والغرباء في البلدة، لكنها تؤكد أن ذلك لا يشكّل مشكلة اجتماعية، في ظل قبولهم والتعايش معهم. وبالتالي يتضح بأن صفة "الغريب" ليست صفة ثابتة، بل حالة اجتماعية تُفرض أو تُرفع بحسب مدى قبول المجتمع المحلي، ودور المحيط في تسهيل الاندماج أو إعاقته، وتصف ذلك قائلة:

"يعني احنا المتزوجات غُرب... يعني هون احنا اللي بتيجي غريبة مثلاً مش من ابو قش، مثلاً انا جابوني من شمال الضفة، هون الغريبة اذا همة اعتبروها غريبة بتكون غريبة، بس اذا هي فانت في مجتمعها وكانوا

²¹¹ أريج، مقابلة شخصية، 8 نوفمبر 2021

²¹² رولا، مقابلة شخصية، 27 سبتمبر 2021

²¹³ ووداد، مقابلة شخصية، 5 مارس 2023

دار حماها مساعدين هادا الموضوع، بتصفيش غريبة.... في ناس كثير غرب في أبو قش، في ناس أجروا

نورهم، بس احنا ما عنا مشكلة معهم".²¹⁴

كما تصف و داد²¹⁵ تجربة مشابهة وتقول:

"حتى انا أعتبر غريبة، فكرة الفلاحين بيضلوا يتطلعوا انه الوحدة المدنية اللي بتيجي من بلد ثانية هي غريبة، وهاد الاشئ مش كتير مريح".

يتضح مما سبق بأن العلاقة بالغرباء في سردا وأبو قش تكشف عن تحوّل بنيوي في المجتمع المحلي، ناتج عن التغيرات العمرانية والمكانية وأنماط العمل والمعيشة. فقد انتقل المجتمع من نموذج يقوم على التجانس والمعرفة الحميمة والاندماج السريع، إلى نموذج أكثر تعددية، تحكمه حدود واضحة بين القبول الاجتماعي المشروط والاندماج العميق. هذا التحول لم يؤدّ إلى تفكك العلاقات بقدر ما أعاد تعريفها، حيث بات التعايش ممكناً دون اندماج كامل، وأصبحت الخصوصية قيمة مركزية في تنظيم العلاقة مع الآخر. وبذلك، فإن "الغريب" لم يعد تهديداً للنسيج الاجتماعي، لكنه لم يتحول أيضاً إلى "ابن بلد" بالمعنى التقليدي، بل يشغل موقعاً وسطاً يعكس طبيعة المرحلة الانتقالية التي تمر بها البلدتان.

من الشبكات المغلقة إلى الشبكات المتوسعة شكلياً

تشير شهادات السيدات إلى أن شبكة المعارف في سردا وأبو قش شهدت تحولات واضحة خلال العقد الأخير، من حيث الحجم والعمق وطبيعة الروابط، وهي تحولات ترتبط بشكل وثيق بالتغيرات العمرانية والمكانية، وبأنماط المعيشة والعمل، وبخاصة خروج النساء إلى فضاءات العمل والتعليم والمجتمع المدني.

تُظهر الشهادات أن شبكة المعارف كانت في السابق محدودة نسبياً ولكنها عميقة ومتماسكة، تقوم على القرابة والجيرة والحضور اليومي في الحيز العام القروي. ومع التحولات العمرانية (ظهور العمارات، الإسكانات، وتزايد السكان الوافدين)، توسعت شبكة التعارف عددياً لكنها في كثير من الحالات أصبحت أضعف من حيث العمق والاستمرارية. تصف بعض السيدات هذا التحول بوضوح، حيث ازداد عدد المعارف، لكن التواصل أصبح أقل كثافة، وتراجعت العلاقات اليومية لصالح علاقات متقطعة أو موسمية، يغلب عليها الطابع الرسمي. وفي هذا السياق تقول منال²¹⁶:

"في تعارف بيزيد بس التواصل مش كثير، يعني بتلاقي كعدد بتزيد العلاقات ولكنها مش قوية، نفسية الناس أكثر اشي أثر على شكل العلاقات، وضغوط الحياة، كثير بتلاقي انه الناس في عندهم ضغوطات، وبتلاقيهم ما بيهكوا كثير".

²¹⁴ رولا، مقابلة شخصية، 27 سبتمبر 2021

²¹⁵ و داد، مقابلة شخصية، 5 مارس 2023

²¹⁶ منال، مقابلة شخصية، 12 أكتوبر 2021

ويتقاطع هذا الواقع بوضوح مع الطرح النظري الذي يرى أن المدينة، بسبب تنوع الأصول والخلفيات بين السكان، غالبًا ما تُضعف روابط القرابة وحسن الجوار، ويحل محلها نمط من المنافسة والعلاقات الثانوية غير الشخصية، السطحية والمجزأة، حيث يعتمد الفرد على عدد أكبر من المجموعات المنظمة لتلبية احتياجاته، ولكنه أقل اعتمادًا على أشخاص معينين، وهو ما يؤدي إلى الفراغ الاجتماعي وفقدان التعبير الذاتي العفوي وحس المشاركة الذي يميز المجتمعات الريفية. (Wirth 1969) بذلك، تظهر الشهادات كيف أن التحولات العمرانية أدت إلى توسيع شبكة المعارف عددًا، لكنها أعادت إنتاج طبيعة العلاقات الحضرية المميزة بالسطحية والقطاعية، بما يتوافق مع النموذج النظري للمدينة، مع الحفاظ على الطابع التفاعلي المحدود الذي يربط الأفراد ضمن أطر أكثر رسمية وأقل حميمية.

العمل خارج المنزل كمحرك أساسي لتوسيع الشبكات

تلعب طبيعة العمل والخروج من حدود البلدة دورًا محوريًا في إعادة تشكيل شبكة التعارف. النساء اللواتي عملن في التعليم، الجمعيات، القطاع الخاص، أو الأعمال الحرة، كَوَّنَ شبكات علاقات واسعة تمتد خارج سردا وأبو قش إلى رام الله، نابلس، بيت لحم، وقرى ومدن أخرى.

العمل، كما تصفه السيدات، لا يوسع فقط دائرة المعارف، بل يمنح العلاقات وظيفة عملية (تسهيل معاملات، تبادل خبرات، دعم مهني)، ويعيد تعريف العلاقة الاجتماعية من كونها قائمة على الجيرة والقرابة فقط، إلى علاقة قائمة على المصلحة المشتركة والمعرفة المهنية. وفي هذا السياق نتحدث كل من لارا²¹⁷ ورولا ومريم ولجين عن أهمية العمل في زيادة شبكة معارفهن، حيث تقول لارا:

"تحديداً آخر 6 سنين، بعد ما طلعت أنا وصرت أشتغل في دير نظام صار في علاقات اجتماعية كبيرة سواء تعرفت على ناس في وزارة التربية وتعرفت على مسؤولين، يعني لما أدخل على مديرية التربية الكل بيعرف انه هاي لارا ويبرحبوا فيني ويبرفوا اني بشتغل في دير نظام.... في دير نظام كونت كثير علاقات، ومثلاً لو أروح على مصلحة المياه صارلي معارف درست أبناءهم فبيعرفوني وهاي العلاقات سهلت علي كثير أمور.... لجنة المرأة صرت أعرف كثير ناس فيها، لانه كان جمعات نسائية سواء من بيتونيا ومن دير عمار ومن بيتللو ولما بشوفهم بالشارع بنحكي وبننذكر بعض.. وكنا نروح مثلاً في الدورات ع بيت لحم... مثلاً احد الدورات في التربية بنابلس كانت لمدة أسبوع مع إقامة تعرفت خلالها ع معلمات من نابلس وقلقيلية وجنين، علاقتي معهم جدا تطورت... بعديها رحلت ع القرية السياحية 3 أيام دورة، تعرفت على ناس كثير هناك... مؤسسة القطان كمان اندمجت من خلالها مع ناس أجانب لانني أخذت دورة معهم سنتين بحكم شغلي... فكل هاد طور من شبكة العلاقات، حتى الانتخابات هان عرفتني على أهل البلد اللي ما

²¹⁷ لارا، مقابلة شخصية، 18 فبراير 2023

كنت أعرفهم لأنني أنا ما بروح إلا ع المناسبات، فكنت اشوف أهل البلد اعرف بس انهم من ابو قش ما اعرف مين همة بالضبط فصار في معرفة أعمق وأكبر بأهل البلد".

كما تصف رولا²¹⁸ في سياق مشابه:

"لما صار شغلي زادت كثير الشبكة الحمد لله رب العالمين، وتغيرت، شخصية الوحدة لما تفتح شغل، بتتغير، مش بتصفي فنجان قهوة وجارة وطلعت وحكت ولىش ما اجتش ولىش ما جاملتش، لأ، يعني بتتضج أسرع وبتتضج أحسن، وبيصير يعني هدفها بتعرف كيف تتعامل مع الناس، حلو الموضوع، فأنا بشجع كل وحدة تشتغل".

من جهتها تؤكد مريم²¹⁹ على أهمية العمل في زيادة علاقاتها وتقول:

" في ناس كثير بيتصلوا علي من ناحية شغل، بيسألوني اذا عندي تطريز وبراويز وببيجوا عندي، فالشغل زاد علاقاتي نوعاً ما".

وتعبر لجين²²⁰ عن تجربة مشابهة، حيث تقول:

"طبيعة عملي وخروجي من البيئة هو اللي زاد شبكة معارفي... هلا لما تكون ضمن نفس البيئة معارفك بيبضلو همة همة ما بيتغيروا، بس لما تطلعي من بيئة معينة بتتوسع دائرة معارفك".

تعكس شهادات رولا ومريم ولجين توجهها حديثاً واضحاً يربط بين العمل والانفتاح الاجتماعي والنضج الشخصي؛ فالانخراط في سوق العمل من وجهة نظرهن يمنح المرأة القدرة على توسيع دائرة معارفها، وتطوير مهارات التعامل مع الآخرين واكتساب خبرات متنوعة، وهو تحول يتجاوز الأطر التقليدية للعلاقات المحصورة ضمن نطاق البيت أو القرية. في المقابل، النساء اللواتي بقي نشاطهن محصوراً داخل البيت أو في نطاق القرية، ظلت شبكة معارفهن أكثر استقراراً وعمقاً عاطفياً، لكنها أضيق وأقل قدرة على التجدد الاجتماعي. ما يجعل العمل الخارجي من وجهة نظر النساء عاملاً مهماً في إعادة تشكيل علاقاتهن الاجتماعية بما يتوافق مع قيم الحداثة والانفتاح.

دور جمعية سيدات سردا كفضاء بديل لإنتاج العلاقات

تبرز جمعية سيدات سردا كأحد أهم الفضاءات الاجتماعية البديلة التي أسهمت في توسيع وتعميق شبكة المعارف لدى العديد من السيدات، ويمكن القول بأن العلاقات المتشكلة داخل الجمعية تختلف عن العلاقات التقليدية؛ فهي علاقات تقوم على هدف مشترك، والعمل الجماعي، والتضامن النسوي، وليس فقط على واجبات اجتماعية. وقد

²¹⁸ رولا، مقابلة شخصية، 27 سبتمبر 2021

²¹⁹ مريم، مقابلة شخصية، 18 فبراير 2023

²²⁰ لجين، مقابلة شخصية، 7 مارس 2023

وصفت السيدات هذه العلاقات بأنها أعمق وأكثر استقرارًا، وأقل تنافسية، مقارنة بعلاقات الجيرة أو القرابة. وفي هذا السياق تقول سناء²²¹:

"زادت علاقتي، توفى زوجي بعد 5 سنين من رجعتنا ع سردا، بأول 5 سنين ما قدرت أكون علاقات، فكنت ما اطلع ولا اروح ولا اجي... بعد ما توفى زوجي، أسسنا الجمعية، وصرت اروح واجي، الجمعية ساعدتني اكون علاقات كثيرة، فرق كبير عن اول ما اجيت".
وتصف سحر²²² بشكل مشابه:

"زادت علاقتي، الجمعية كان الها دور، أسألي كل السكان في سردا بيعرفوا مين هي سحر، ومن برا من خارج البلد كمان، اللقاءات اللي كنت أحضرها والندوات كلها عرفتني ع أشخاص جداد...."
كما تقول عائشة²²³:

"زادت شبكة معارفي في الجمعية زادت العلاقات عدد وعمق كل شهر لازم نزور وحدة من الجمعية"
وتضيف سامية²²⁴:

"زادت العلاقات طبعاً؛ من الجمعية ومن برا ومن النسب".
يتضح من حديث السيدات قوة وعمق العلاقات التي قمن بتكوينها كمجموعة نسوية ضمن جمعية السيدات، والتي تختلف بطبيعتها عن العلاقات التي تكون ضمن واجبات ومناسبات عائلية، وفي هذا السياق تقول سحر:
"علاقتنا كمجموعة ضمن جمعية سيدات سردا قوية جدا، انت مش عارفة معنى انه انت تصحي من الصبح تروحي تشتغلي في الجمعية مثلاً لصنع معجنات وغيره، لما مثلاً ضيوف جايين على مدرسة في البلد، بنحكيهم ليش تروحوا تشتروا ضيافة، الضيافة متوفرة عنا في الجمعية، والجمعية بدها دعم.... بنتجمع انا والصبايا وبننجز المطلوب... علاقتنا حلوة مع بعض وقوية، كلنا من عائلات مختلفة، وجمعتنا الجمعية بالرغم من كل الاختلافات.... انا سميت الجمعية "جمعية سيدات سردا" لسردا وسكانها على اختلافاتهم".
وتصف منال²²⁵ بشكل مشابه وتقول:

"علاقتنا في بعض بحسها متينة، بحس انا بنحب بعض وفي بيننا ترابط قوي، ما بعرف، حتى الستات اللي أصلهم مش من سردا، كثير بيننا وبينهم علاقة متينة".

²²¹ سناء، مقابلة شخصية، 16 أكتوبر 2021

²²² سحر، مقابلة شخصية، 13 أكتوبر 2021

²²³ عائشة، مقابلة شخصية، 11 نوفمبر 2021

²²⁴ سامية، مقابلة شخصية، 24 أكتوبر 2021

²²⁵ منال، مقابلة شخصية، 12 أكتوبر 2021

كما تقول سناء²²⁶:

"علاقات الجمعية هون اعمق من علاقاتنا الثانية..... هون في هدف مشترك انه بدنا ننمي الجمعية، وبتمسميهم بصدر رحب أكثر ، شو عندك، شو بتحبني تعملي، في علاقات ودية ومحبة، ما بتلاقي علاقات التنافس والتنافر لأ"

وفي نفس السياق تقول نداء²²⁷:

"العلاقات اللي جاي من الجمعية، في تواد، وفي بدك تحاولي توصلي لهدف؛ انتاج أكثر وتنمية أكثر، انك مسؤولة عن مؤسسة مش انه اشي خاص فيكي، فبيختلف، بتمنى انها تتطور، واحنا بنحاول قد ما بنقدر نحافظ على وجودها"

من هنا، يمكن فهم الجمعية كاستجابة اجتماعية لتحولات المكان؛ إذ عوّضت جزئياً عن تراجع دور الحيز العام التقليدي، وقّمت إطاراً جديداً لإعادة بناء الروابط الاجتماعية. كما أنها تقدم نموذجاً مغايراً للعمل المأجور والعلاقات التي ينتجها؛ فبينما يقوم العمل داخل الجمعية على التطوع والدافعية الذاتية والتكافل وبناء علاقات يغلب عليها الطابع الإنساني والتشاركي. يقوم العمل المأجور غالباً على منطق التعاقد والمصلحة المتبادلة وتحدهه اعتبارات الإنتاجية والتسلسل الهرمي الوظيفي، مما يجعل العلاقات فيه رسمية وأكثر تنافسية. وبالتالي فإن نوع الروابط الاجتماعية المتشكلة من الجمعية تنتج علاقات تقوم على الانتماء والالتزام المعنوي، في حين تنتج بيئات العمل المأجور علاقات تحكمها الأدوار المهنية والتنافس والالتزام التعاقدية.

التحول الرقمي وتراجع التواصل المباشر

تشير بعض الشهادات إلى أن وسائل التواصل الاجتماعي أصبحت جزءاً أساسياً من شبكة التعارف، حيث يتم الحفاظ على العلاقات أو إدارتها عن بُعد، في ظل ضيق الوقت، وضغوط العمل، وتغير إيقاع الحياة. هذا التحول يعكس انتقال العلاقات من الفضاء المكاني المشترك إلى فضاء افتراضي، ما ساهم في زيادة عدد المعارف، لكنه في الوقت نفسه قلّل من اللقاءات الوجيهة ومن الممارسات اليومية التي كانت تعزز الألفة سابقاً.

تقلص الشبكات كخيار واعٍ

في مقابل التوسع، تعبّر بعض السيدات عن انكماش متعمد في شبكة العلاقات مع التقدم في العمر أو ازدياد الأعباء، حيث يتم الاكتفاء بدائرة ضيقة من الصديقات المقربات. هذا الخيار يُقرأ في سياق التحولات النفسية والاجتماعية المرتبطة بتغير نمط الحياة، وارتفاع كلفة العلاقات الاجتماعية في ظل الضغوط الاقتصادية والزمنية. وفي هذا

²²⁶ سناء، مقابلة شخصية، 16 أكتوبر 2021

²²⁷ نداء، مقابلة شخصية، 23 أكتوبر 2021

السياق، تصف وداد²²⁸ (69 عاما، ربة منزل، متقاعدة من عملها في الإرشاد في جامعة بيزيت) تجربتها الشخصية وتقول:

" تقلصت وانكمشت شبكة معارفي، انا صرت اشطب، خلص الواحد بيصير بحاله، يا دوب تلحقي على اللي لك، وكل التواصل مع المعارف عبر التلفون، بطلت اقدر ازور حتى".

يمكننا القول إن شبكة المعارف في سردا وأبو قش انتقلت من نموذج العلاقات القروية المتداخلة والعميقة إلى نموذج أكثر تعدداً واتساعاً لكنه أقل كثافة. وقد لعبت التحولات العمرانية (الكثافة السكانية، الإسكانات، الوافدون)، وتحولات العمل (الخروج إلى سوق العمل، العمل النسوي المنظم)، دوراً أساسياً في إعادة تشكيل هذه الشبكات. وفي هذا السياق، لم تعد العلاقات الاجتماعية انعكاساً مباشراً للمكان فقط، بل أصبحت نتاجاً لتفاعل معقد بين المكان، والعمل، والتنقل، والاختيار الفردي، مع بروز أطر جديدة - مثل الجمعيات - لإعادة إنتاج الروابط الاجتماعية في ظل التحولات المتسارعة.

أنماط حركة النساء وتحول العلاقة بالمكان

تكشف شهادات النساء في بلدي سردا وأبو قش عن أنماط حركة يومية متباينة، تعكس تداخل أدوار النساء الاجتماعية والاقتصادية مع التحولات المكانية والعمرانية، وتُظهر كيف يعاد إنتاج العلاقة بالمكان تبعاً لنمط السكن والعمل وشبكات العلاقات الاجتماعية. ففي سردا، تصف النساء تحركات واسعة نسبياً داخل البلدة، تشمل معظم أحيائها ومرافقها، بما في ذلك الحارات المختلفة، والمسجد، والجمعية، والمدارس، والمناطق القديمة، والمقبرة، والأراضي الزراعية. توضّح منال²²⁹ (45 عاماً - الأصل من سردا - متزوجة - رئيسة جمعية سيدات سردا) أنها على معرفة شاملة بمرافق البلدة، إذ ترتبط تحركاتها بالحارة الغربية حيث تقيم عائلتها الممتدة، وبالمناطق التي تضم المدرسة والروضة والجمعية، إضافة إلى منطقة العين التي تحتوي على البيوت القديمة والمقبرة، والمسجد الجديد، بما يجعل نطاق حركتها يغطي تقريباً كامل البلدة. وتقدم سناء²³⁰ (60 عاماً - الأصل من سردا - أرملة - خياطة) وصفاً مشابهاً، حيث تتوزع تنقلاتها بين الجمعية، وبيوت أهلها وأختها الواقعة في نطاق مكاني واحد، فضلاً عن زيارات شهرية منظمة لبيت إحدى السيدات ضمن إطار أنشطة الجمعية، ما يتيح لها الحركة في مختلف مناطق البلدة.

وتضيف نداء²³¹ (59 عاماً - الأصل من سردا - مطلقة - ربة منزل) بعداً زراعياً وموسمياً للحركة، إذ تشمل تنقلاتها الجمعية، والمسجد، والزيارات العائلية، وديوان العائلة في المناسبات والأفراح، إضافة إلى الحركة الواسعة بين شرق البلدة وغربها خلال مواسم العمل الزراعي، ولا سيما قطف الزيتون في الأراضي التابعة للعائلة. ولا تختلف سحر²³²

²²⁸ وداد، مقابلة شخصية، 5 مارس 2023

²²⁹ منال، مقابلة شخصية، 12 أكتوبر 2021

²³⁰ سناء، مقابلة شخصية، 16 أكتوبر 2021

²³¹ نداء، مقابلة شخصية، 23 أكتوبر 2021

²³² سحر، مقابلة شخصية، 13 أكتوبر 2021

(55 عاما- الأصل من سردا-متزوجة-ربة منزل) كثيرا في نمط تحركاتها، إذ تتركز تنقلاتها حول بيت العائلة والإخوة القريين، والمناطق الجبلية أحيانا، وزيارات بنات الحماة المقيمات في الإسكانات، إلى جانب الجمعية والبلدية، خاصة خلال فترة عضويتها فيها، ما يعكس ارتباط الحركة بالمشاركة العامة والعمل الأهلي.

وتشير مليحة²³³ (58 عاما- الأصل من قراوة بني زيد، وقدمت لسردا عن طريق الزواج حيث قضت فيها 16 سنة- أرملة-ربة منزل) وعائشة²³⁴ (75 عاما- الأصل من سردا- أرملة-ربة منزل(مديرة مدرسة في السابق)) وسامية²³⁵ (65 عاما- الأصل من سردا-متزوجة-ربة منزل(مديرة مدرسة في السابق)) إلى أن المسجد والجمعية ومركز البلدة تشكّل نقاط ارتكاز رئيسية لحركتهن، إضافة إلى الحارات المختلفة ومنطقة العين. وتبرز في شهادة سامية مقارنة لافتة بين الحركة داخل سردا وخارجها، حيث ترى أن الوصول إلى رام الله أسهل وأقل كلفة من التنقل داخل البلدة نفسها، بسبب توفر المواصلات العامة وانخفاض تكلفتها، مقابل الاعتماد على سيارات الأجرة داخل البلدة، ما يعكس تأثير البنية التحتية والنقل على إعادة توجيه الحركة اليومية خارج المجال المحلي. حيث تقول سامية:

"اسهل الروحة ع رام الله بالنسبة لالي من اني اروح ع البلد جوا سردا، لاني بطلع رام الله مثلا مواصلات ب 3 شيكل وبروح وين ما بدي اما بدي ادخل سردا البلد بدي اضطر اخذ تكسي طلب".

وتصف أريج²³⁶ (56 عاما- الأصل من بيرزيت، وقدمت لسردا عن طريق الزواج حيث قضت فيها 33 سنة- متزوجة-ربة منزل) نمط حركة أكثر تنوعا وشمولا داخل سردا، نابعا من توزع معارفها في مختلف الحارات، إذ تنتقل بين الحارة الغربية حيث تقيم، والجمعية الواقعة في أطراف البلدة، ووسط البلد قرب الجامع القديم، ما يجعل حركتها تغطي معظم المجال المكاني للبلدة. أما لجين²³⁷ (33 عاما-الأصل من سردا-عزباء-تعمل في مجال العقارات والدعاية)، فترتبط حركتها داخل سردا بوجود سبب مباشر، كعمل أو مناسبة اجتماعية، وتشير إلى أن تنقلاتها المنتظمة تتركز خارج البلدة بحكم طبيعة عملها وشبكة علاقاتها الواسعة خارج سردا. ومع ذلك، تنتظر إلى البلدة بوصفها فضاء مناسباً للتنزه والمشي، لما تتميز به من هدوء وأجواء ريفية داخلية، رغم الازدحام في الشارع الرئيسي، ما يعكس إدراكا مزدوجا للبلدة كحيز هجين يجمع بين النمط الريفي والحضري. تصف لجين هذا الواقع المركب قائلة:

"إذا حابة اتمشى بنزل بتمشى بشوارع سردا ، البلد حلوة وبتتبسطي فيها بالنسبة لجو الهدوء، البلد كأنها خليط، الشارع الرئيسي هو بس العجقة، وجوا البلد لسا موجودة الأجواء الريفية الهادية".

في المقابل، تُظهر شهادات النساء في أبو قش أنماط حركة أكثر تركّزا ومحلية، ترتبط بالحارة والجوار المباشر، مع حضور لافت للأدوار المنزلية والرعاية في تحديد نطاق التنقل. تشير تالين²³⁸ (29 عاما- الأصل من أبو قش-

²³³ مليحة، مقابلة شخصية، 8 نوفمبر 2021

²³⁴ عائشة، مقابلة شخصية، 11 نوفمبر 2021

²³⁵ سامية، مقابلة شخصية، 24 أكتوبر 2021

²³⁶ أريج، مقابلة شخصية، 8 نوفمبر 2021

²³⁷ لجين، مقابلة شخصية، 7 مارس 2023

²³⁸ تالين، مقابلة شخصية، 18 فبراير 2023

عزباء-بدون عمل) إلى أن خط الحركة الأساسي يمتد على المحاور القريبة من البلدة، مثل الريحان والطيرة، إضافة إلى الاعتماد المتزايد على المرافق التجارية المحلية، من صيدليات وسوبرماركتات ومراكز تسوق، ما قلّل من الحاجة إلى التوجه إلى رام الله، باستثناء حالات محدودة، وتصف ذلك قائلة:

"معظم اعتمادنا في التسوق على أبو قش لأنه صار في أكثر من مكان للتسوق زي لأكاسا والمشهداوي بيعمل كثير عروضات فينجيب منه اغراض البيت، والسوبر ماركتات اللي ع الشارع، وفي الشني بسردا كمان بنروح عليه ... فنادر ما نطلع ع رام الله خص نص عشان نجيب اشي معين لأنه كلشي متوفر هون".

وتعتبر هالة²³⁹ (56 عاما-الأصل من أبو قش-متزوجة-تعمل في مشروعها المنزلي في صناعة المعجنات) عن نمط حركة شديد الارتباط بالبيت، حيث تستقبل الزيارات المنزلية بدل القيام بها، نتيجة انشغالها بالأعمال المنزلية ورعاية الأسرة بعد ساعات العصر، ولا تغادر المنزل إلا في الحالات الطارئة أو المناسبات الضرورية. وتصف لارا²⁴⁰ (45 عاما-الأصل من رام الله، وقدمت لأبو قش عن طريق الزواج حيث قضت فيها 20 سنة-متزوجة-معلمة روضة) ومريم²⁴¹ (70 عاما-الأصل من أبو قش-متزوجة-ربة منزل تعمل في التطريز من منزلها) حركة محصورة في نطاق الحارة، تقتصر على الزيارات العائلية والجوار، مع استخدام منطقة الجبل في نهاية الشارع كفضاء للمشى والتتزه، خاصة في فصل الصيف، بوصفه شكلاً من أشكال النشاط البدني والاجتماعي النسائي. وتشير نادين²⁴² (55 عاما-الأصل من أبو قش-متزوجة-ربة منزل) إلى أن الحركة داخل البلدة ترتبط أساساً بالمناسبات الاجتماعية، في ظل غياب أماكن ترفيهية واضحة، مع الإشارة إلى الريحان بوصفها بديلاً شبه ترفيهي. وتوضح ريتا²⁴³ (22 عاما-الأصل من أبو قش-عزباء-متدربة في البلدية) أن تحركاتها تميل نحو المناطق الطبيعية والخضراء، ولا سيما الأراضي المزروعة بالزيتون، حيث تقضي وقتاً في الجلوس والعمل الزراعي، إلى جانب تنقلها في مختلف مناطق البلدة.

وتقدم رولا²⁴⁴ (37 عاما-الأصل من الأردن وقدمت لأبو قش عن طريق الزواج حيث قضت 17 سنة فيها-متزوجة-تملك صالون تجميل داخل منزلها وتبيع ملابس أونلاين) وصفاً تفصيلياً لحركتها داخل أبو قش، مشيرة إلى أن اتساع البلدة وتعدد "الدخالات" جعل معرفة المكان غير مكتملة، إلا أن تحركاتها تشمل الجبل، والجيران، والحارات التحتا، وزيارات عائلية متبادلة، والمدارس، وشوارع البلدة، والسوبرماركت، والنبعة، إضافة إلى الأراضي الزراعية خلال موسم الزيتون، ما يعكس معرفة جزئية لكنها وظيفية بالمكان، مرتبطة بالشبكات الاجتماعية والعمل الزراعي. وفي المقابل،

²³⁹ هالة، مقابلة شخصية، 18 فبراير 2023

²⁴⁰ لارا، مقابلة شخصية، 18 فبراير 2023

²⁴¹ مريم، مقابلة شخصية، 18 فبراير 2023

²⁴² نادين، مقابلة شخصية، 5 مارس 2023

²⁴³ ريتا، مقابلة شخصية، 5 مارس 2023

²⁴⁴ رولا، مقابلة شخصية، 27 سبتمبر 2021

تعبّر وداد²⁴⁵ (69 عاما-الأصل من مدينة مجاورة وقدمت لأبو قش عن طريق الزواج حيث قضت فيها 36 سنة-أرملة- ربة منزل) عن محدودية شديدة في الحركة، تعود إلى وضعها الصحي، حيث تقتصر تنقلاتها على الحالات الضرورية، مثل الوصول إلى الصيدلية أو المخبز القريب، أو بعض المناسبات القليلة، مع اعتمادها على أفراد الأسرة في تلبية احتياجاتها، ما يبرز بوضوح أثر الصحة والأوضاع الجسدية على إمكانية الحركة والوصول إلى الفضاء العام.

بصورة عامة، تعكس هذه الشهادات أن أنماط الحركة النسائية لا تُفهم بوصفها خيارات فردية فحسب، بل بوصفها نتاجاً لتقاطع أدوار النساء الاجتماعية والاقتصادية مع التحولات المكانية والعمرانية. كما أنها لا تمثل مجرد انتقال جسدي داخل الحيز المكاني، بل تشكل ممارسة اجتماعية يومية تعيد إنتاج العلاقات الاجتماعية. ففي سردا، تُظهر الحركة اتساعاً ومرونة أكبر، وارتباطاً بالمؤسسات والعمل الأهلي والخروج إلى المدينة، بما يعكس نمط معيشة أكثر مدنية وتداخلاً مع فضاءات خارج البلدة. أما في أبو قش، فتغلب الحركة المحلية والمحصورة في الحارة والجوار، مع حضور قوي للبيت والعمل الرعائي والزراعي، ما يعكس استمرار نمط قروي أكثر التصاقاً بالمكان والعلاقات القرابية. وهكذا، تكشف أنماط الحركة عن إعادة تشكيل العلاقة بالمكان والعلاقات الاجتماعية، في سياق تحولات أوسع تمس أنماط المعيشة الاقتصادية، وأدوار النساء، وحدود الفضاء العام والخاص.

وتكتسب مسألة علاقات الجيرة هنا أهمية خاصة من منظور نسوي، إذ يختلف أثرها على وضع النساء تبعاً لطبيعة هذه العلاقات؛ فعندما تكون الجيرة قائمة على القرابة، فإن ذلك يعزز سلوك الانفتاح الاجتماعي، ويتيح للنساء حركة أوسع داخل الحيز العام. أما حين تكون العلاقة مع الجيران علاقة سطحية مع غريباء، فإن ذلك قد يعزز في بعض السياقات سلوكاً اجتماعياً أكثر محافظة، وحاجة متزايدة إلى الخصوصية. إلا أن الشهادات النسوية من سردا وأبو قش تكشف أن هذا التحول لا يسير في اتجاه واحد؛ ففي حالات عديدة، أتاح وجود الغريباء وتراجع الرقابة القرابية التقليدية مساحات جديدة للنساء، خاصة الشابات والعاملات، للتنقل والعمل وبناء استقلاليتهن اليومية، بما يعكس تعقيد العلاقة بين التحولات العمرانية والبنى الاجتماعية، وتعدد آثارها المتناقضة في آن واحد.

وتبين المقارنة بين البلديتين أن البنية التحتية ووسائل النقل تلعب دوراً حاسماً في توجيه الحركة اليومية، بحيث تصبح المدينة القريبة في بعض الحالات أكثر سهولة من الحركة داخل البلدة ذاتها، وهو ما يعيد تشكيل مركز الثقل المكاني للحياة اليومية. كما يظهر أن الفضاءات الطبيعية والزراعية تؤدي دوراً بديلاً عن الفضاءات الترفيهية الغائبة، ما يعكس قدرة النساء على إعادة توظيف المكان بما يتلاءم مع القيود الاجتماعية والاقتصادية.

²⁴⁵ وداد، مقابلة شخصية، 5 مارس 2023

العلاقة بالمدن المجاورة: أنماط الارتباط، دوافع الحركة، وحدودها

رام الله بوصفها مركزاً حضرياً رئيسياً للحياة اليومية

تشير غالبية الشهادات إلى حضور مدينة رام الله بوصفها الوجهة الأكثر انتظاماً في تحركات النساء، حيث تتجلى المدينة كمركز حضري يؤدي وظائف متعددة تتراوح بين التسوق، والتنزه، والعمل، وقضاء الاحتياجات اليومية. ففي هذا السياق، تعبّر مريم²⁴⁶ (70 عاماً - الأصل من أبو قش - متزوجة - ربة منزل تعمل في التطريز من منزلها) عن اعتماد شبه كامل على رام الله في تلبية احتياجاتها الاستهلاكية والعملية، إذ توضح أنها لا تعتمد على أبو قش في التسوق، بل تقوم بتجميع احتياجاتها أسبوعياً والتوجه إلى رام الله مستخدمة سيارات الأجرة، نظراً لغياب السيارة الخاصة لديها، إضافة إلى ارتباط تنقلاتها بتوصيل الطلبات لزيائنها. وتصف ذلك قائلة:

"بشتري أغراضي من رام الله، كل أسبوع بروح ع رام الله مرة، كل اللي بحتاجه بسجله في قائمة وبروح

وبجيبه.... من أبو قش صعب لأنه أنا ما عندي سيارة والسيارة مقيدتي، هناك بطلب تكسي ويلم هالاغراض

في تكسي وبروح.... كمان بروح مناطق مختلفة أوصل طلبيات لزيائني".

بالتالي تبرز هنا المدينة بوصفها فضاءً عملياً يتيح لها الجمع بين الاستهلاك والعمل في آن واحد. وفي سياق مشابه، تصف لجين²⁴⁷ (33 عاماً - الأصل من سردا - عزباء - تعمل في مجال العقارات والدعاية)، علاقتها القوية برام الله، موضحة أن طبيعة عملها في مجال العقارات جعلت المدينة تشكل فضاء إقامتها اليومي وشبه الدائم، حيث تقول:

"رام الله مقيمة فيها باعتباري من كتر ما بروحها".

وتصف رولا²⁴⁸ (37 عاماً - الأصل من الأردن وقدمت لأبو قش عن طريق الزواج حيث قضت 17 سنة فيها - متزوجة - تملك صالون تجميل داخل منزلها وتبيع ملابس أونلاين) علاقتها برام الله باعتبارها علاقة نفعية وترفيهية في الوقت ذاته، إذ ترتبط زياراتها بها بشراء الحاجات الشخصية والتنزه والعمل المؤقت، دون وجود شبكة معارف اجتماعية فيها، حيث تقول:

"رام الله بزورها لاحتياجات شخصية لأغراض أشياء زي هيك، لشمة هوا لمطعم، مهني رام الله سوق تجاري

بالآخر ما فش فيها يعني معارف، تدريب فيها شهرين بصالون في نص رام الله في عمارة الماسة".

ومن الناحية الترفيهية، تضيف نداء²⁴⁹ (59 عاماً - الأصل من سردا - مطلقة - ربة منزل):

"مثلا مع صاحباتي أو بنروح أنا وخواتي بنطلع ع المحلات والقهاوي في رام الله ... بحب رام الله وبحب

امشي فيها واروحها مواصلات، كلشي في رام الله بحبه".

²⁴⁶ مريم، مقابلة شخصية، 18 فبراير 2023

²⁴⁷ لجين، مقابلة شخصية، 7 مارس 2023

²⁴⁸ رولا، مقابلة شخصية، 27 سبتمبر 2021

²⁴⁹ نداء، مقابلة شخصية، 23 أكتوبر 2021

العمل بوصفه محفزاً لتوسيع المجال المكاني

يتضح من الشهادات أن العمل، ولا سيما العمل الميداني أو المرتبط بالخدمات، يشكل عاملاً حاسماً في توسيع علاقة النساء بالمدن. فالسيدات اللواتي انخرطن في وظائف تتطلب تنقلاً منتظماً، مثل لحين ونداء ولا²⁵⁰، يبدن ارتباطاً أوسع وأكثر تنوعاً بالمدن والقرى المحيطة. تصف لحين امتداد تحركاتها إلى نابلس والخليل لأغراض العمل والاستجمام، مستفيدة من قرب هذه المدن وتشابهها الوظيفي والعمراني مع رام الله.

وفي سياق مشابه، ترتبط زيارة كل من مريم²⁵¹ ورولا لمدن مختلفة بتوصيل طلبات الاونلاين للزبائن، الأمر الذي أسهم في توسيع نطاق تحركاتهن إلى مدن مختلفة، وتصف رولا ذلك قائلة:

"صرنا نروح أماكن كتير، هاد اشي حلو، مع جوزي لأنه بيوصل أونلاين، يعني صرت أقعد معاه بالسيارة ونزور محلات عمرنا ما شفناها، يعني الاشئ كتير حلو، فالاشئ متعة، منه شمة هوا، منه انا ما بودي لحاله بيمل او ببصير معه اشي، يعني بنونس بعض، بونسه في الطريق، بنوصل الطلب، وبنتعرف ع المناطق؛ نابلس أريحا، كتير صرنا نروح هاي المحلات بعد الشغل، فالشغل حلو".

ويتضح من ذلك بأن الحركة هنا تتحول إلى تجربة مشتركة ذات بعد عاطفي وترفيهي، تتجاوز الوظيفة الاقتصادية. وتقدم نداء سرداً غنياً يبرز كيف أسهم عملها السابق في وكالة غوث اللاجئين في تعريفها على فضاءات حضرية وقروية متعددة داخل محافظة رام الله وخارجها، من القرى الشرقية والغربية إلى مدن مثل قننة وبيت لقياء، بما في ذلك الحركة داخل الحقول والجبال. هنا، لا تبدو المدينة مجرد مركز خدمات، بل فضاء للتعلّم والخبرة والتشبع المعرفي والاجتماعي، حيث يستمر أثر العمل حتى بعد انتهائه من خلال شبكات العلاقات المهنية. وتصف نداء ذلك قائلة:

"فترة شغلي في الوكالة ربطتني بمعظم المدن والقرى اللي هون ... شغلي خلاني اطلع واتحرك ، الوكالة اعطتني خبرة وتشبع كبير، كنت بمجال عمل خدمة اجتماعية وزيارة حالات ، بتعملي زيارات ميدانية ، مناطق كثيرة، مرات شغل في القرى الشرقية، هاي كلها عرفتها قرى رام الله الشرقية (المزرعة الشرقية كان بجياتي ما زرتها بس بهذاك العمر زرتها ، في ال 2007 و 2008 ... وسلواد وعين بيرود والطيبة ودير جرير مشيت في اراضيهم وحواليهم وكان ممتع جدا تعرفت عليها كتير... مناطق في رام الله نفسها في البيرة وسطح مرحبا ...المزرعة الغربية والقرى اللي هون، برضو لما خلصنا شغل ، ضل التواصل مع صاحباتي اللي كنت اشتغل معهم، الاختصاصيات كانوا همة برضو يفتشوا ع شغل ويلاقوا شغل ميداني مع شركات الفا وغيرها وكنا نروح ميداني؛ رحنا ع قننا و على بيت لقياء كانت قرى عمري ما دخلتها، وهاد الشغل الميداني خلاني اوصلها ... وصعدنا الجبال..... مؤسسة الحق ، لما كانت صاحباتي فترة في ال 2011 تقلي في مشروع اروح للشغل عشان استمتع".

²⁵⁰ لارا، مقابلة شخصية، 18 فبراير 2023

²⁵¹ مريم، مقابلة شخصية، 18 فبراير 2023

وفي سياق مشابه تصف لارا²⁵² (45 عاما- الأصل من رام الله وقدمت لأبو قش عن طريق الزواج حيث قضت فيها 20 سنة- متزوجة- معلمة روضة) تجربتها الشخصية قائلة:

"معظم القرى والمدن زرتها بحكم شغلي وعلاقتي مع المعلمات".

تُظهر المبحوثات أن رام الله تمثل مركزا حضريا طاغيا ومهيما على الأطراف المجاورة، مثل سردا وأبو قش، حيث تتجلى هيمنتها في مختلف أبعاد الحياة اليومية للسكان. فالنساء يعتمدن عليها لتلبية احتياجاتهن الاستهلاكية والشخصية، وللتسوق، والتتزه، ولأداء أعمالهن، ما يجعل زيارات المدينة تجمع بين الوظائف العملية والترفيهية. وبناء على ذلك، تظهر رام الله كمركز مهيم خدماتيا، واقتصاديا، واستهلاكيا، وثقافيا، بحيث يفرض أنماط حياة يومية وقيم حضرية على القرى المحيطة، ويشكل محورا رئيسيا للتفاعل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المنطقة.

المدن الأخرى بين الزيارات العائلية والاستخدام الظرفي

إلى جانب رام الله، تنتوع علاقة النساء بمدن أخرى مثل نابلس، بيت لحم، أريحا، الخليل، طولكرم، وجنين، وغالبًا ما ترتبط هذه الزيارات بأسباب محددة، كالعلاقات العائلية، أو المناسبات الاجتماعية، أو الرحلات. فبينما تشير عائشة²⁵³ (75 عاما- الأصل من سردا- أرملة-ربة منزل(مديرة مدرسة في السابق)) وسامية²⁵⁴ (65 عاما- الأصل من سردا-متزوجة-ربة منزل(مديرة مدرسة في السابق)) ولارا وسحر إلى زيارات مرتبطة بالمناسبات أو الزيارات العائلية، تعبّر نادين عن ميل واضح إلى السفر والتنقل بوصفه نشاطاً ترفيهياً واستكشافياً، حيث تشارك في الرحلات وتزور مدناً وقرى متعددة بدافع المتعة والتعرّف. وفي سياق ما سبق تقول سحر²⁵⁵ (55 عاما- الأصل من سردا-متزوجة- ربة منزل):

"بيت لحم كنا نروحها زيارات انا واخوي زمان"

وتصف عائشة في سياق مشابه:

"عندي اخت في الفارعة بروح ازورها ... بروح مناسبات مثلا ع نابلس خطبة لقرايينا رحت هداك اليوم".

كما تقول مليحة²⁵⁶ (58 عاما- الأصل من قراوة وقدمت لأبو قش عن طريق الزواج حيث قضت 16 سنة-أرملة- ربة منزل) في سياق مشابه:

"قراوة وسلغيت ورام الله بزورهم باستمرار... عندي اعمام في البيرة وكفر عقب.. في قلنديا.... في كل

الاماكن عندي معارف وبزور".

²⁵² لارا، مقابلة شخصية، 18 فبراير 2023

²⁵³ عائشة، مقابلة شخصية، 11 نوفمبر 2021

²⁵⁴ سامية، مقابلة شخصية، 24 أكتوبر 2021

²⁵⁵ سحر، مقابلة شخصية، 13 أكتوبر 2021

²⁵⁶ مليحة، مقابلة شخصية، 8 نوفمبر 2021

بينما تصف نادين²⁵⁷ (55 عاما-الأصل من أبو قش-متزوجة-ربة منزل) تنوع زياراتها لمدن مختلفة وتقول:

"بإستمرار بزور مدن مختلفة... بروج ع أريحا ، هديك المرة رحنا ع بلد اسمها بتير في بيت لحم، وإذا في

رحلة داينا بشارك بجب أطلع واتعرف وانبسط"

في المقابل، تبرز شهادات أخرى تعكس محدودية العلاقة بالمدن خارج رام الله، كما في حالة ريتا²⁵⁸ (22 عاما-الأصل من أبو قش-عزباء-متدربة في البلدية) ومليحة، حيث تقتصر الحركة على نطاق ضيق تحكمه الضرورة أو وجود معارف، ما يعكس تفاوتاً واضحاً في دوائر الحركة بين النساء. تعبر ريتا عن ندرة ذهابها لمدن أخرى، وتقول: "رام الله بشكل أساسي... صدف نادرة اني اروح مدن ثانية... ممكن أهلي اه بيروحوا واخواني.. بس انا لا"

وتصف مليحة في سياق مشابه:

"المدن البعيدة ما بروحها".

تُظهر المعطيات الميدانية تمايزاً واضحاً بين موقع رام الله في الحياة اليومية للنساء، وبين موقع المدن الأخرى مثل نابلس، بيت لحم، أريحا، الخليل، طولكرم، وجنين. فبينما تتخذ العلاقة مع هذه المدن طابعاً مناسباتياً أو اجتماعياً أو ترفيهياً، تبقى رام الله مركزاً يومياً منظماً لمختلف أنشطة الحياة. الزيارات إلى المدن الأخرى ترتبط غالباً بشبكات القرابة، أو بالمشاركة في مناسبات اجتماعية، أو برحلات واستكشافات ذات طابع اختياري، ما يجعلها حركة ظرفية وغير منتظمة. في المقابل، تتسم العلاقة مع رام الله بالاستمرارية والكثافة، إذ تشكل فضاء العمل، والاستهلاك، والخدمات، والتتزه، بما يدمجها في الروتين اليومي للنساء.

كما تكشف الشهادات عن تفاوت في دوائر الحركة بين النساء؛ فبعضهن يملكن شبكات قرابية واسعة تتيح تنقلاً أوسع، فيما تظل حركة أخريات محدودة ومتمركزة حول رام الله بشكل شبه حصري. ومع ذلك، فإن هذا التفاوت لا يغيّر من البنية العامة للعلاقة، حيث لا تتحول أي من المدن الأخرى إلى مركز تنظيمي للحياة اليومية، بل تبقى فضاءات مكملّة أو هامشية مقارنة بمركزية رام الله.

وعليه، فإن تحليل أنماط الحركة هذه يعيد تأكيد طبيعة العلاقة بين سردا-أبو قش ورام الله بوصفها علاقة مركز/طرف، تتجاوز الجوار الجغرافي إلى مستوى الاندماج الوظيفي والثقافي. فبينما تنفتح البلديتين على مدن متعددة عبر شبكات اجتماعية متفرقة، فإن اندماجهما البنوي يظل متمحوراً حول رام الله باعتبارها المركز الحضري المهيمن الذي يعيد تشكيل أنماط الحياة اليومية ويؤطرها.

²⁵⁷ نادين، مقابلة شخصية، 5 مارس 2023

²⁵⁸ ريتا، مقابلة شخصية، 5 مارس 2023

محدودية الارتباط برام الله واستبدالها بفضاءات تشكل بدائل وظيفية

تعبّر بعض السيدات عن ندرّة ذهابهن إلى رام الله، مفضّلات الاعتماد على فضاءات قريبة أو بديلة. تشير تالين²⁵⁹

إلى أن دخولها رام الله نادر جدًا ويقتصر على الضرورات الطبية أو الإدارية، وفي سياق ذلك تقول:

"رام الله نادر جدا ما ادخلها، بقصد برام الله البلد اللي هي دوار الساعة والمنارة، نادر جدا ما اوصلها، الا اذا احتجنا لمستشفى رام الله او اشى ضروري بس موجود بنص البلد، اما باقي الاشياء لا بنحاول نوفرها من ابو قش ... بانتظام بروح ع الطيرة وبيزيت والمصيون".

وتقدّم وداد²⁶⁰ تحليلًا لافتًا للتحوّلات البنيوية، إذ ترى أن القرى المحيطة تحولت تدريجيًا إلى فضاءات مكتفية ذاتيًا، تقل فيها الحاجة إلى الاعتماد الكلي على المدينة المركزية، على عكس الماضي حين كانت رام الله المصدر الأساسي للاستهلاك. وتربط وداد هذا التحول بسياقات سياسية واجتماعية أوسع، مثل ما بعد الانتفاضة وجائحة كورونا، حيث تقلّصت دوائر الحركة والعلاقات، رغم احتفاظها بعلاقة خاصة مع القدس (تزورها باستمرار لاثبات وجودها والحفاظ على الهوية المقدسية)، ومع نابلس لأسباب عاطفية وثقافية. وتتعمق في تفاصيل ذلك قائلة:

"ع القدس باستمرار بروح كاثبات وجود للحفاظ على الهوية المقدسية ... رام الله نادرا جدا أروحها ... ببيزيت الاعتماد الاساسي من ناحية التسوق (كانت زمان هي القرية معزولة عن المدينة، اليوم بالعكس القرية هي صارت مدينة، صارت كل قرية هي قائمة بذاتها، يعني بطل الاعتماد الكلي ع رام الله، زمان كنت تشوفي الناس محملين كياس من رام الله... بس هالايام فش اشى ناقص بالقرى... انا على سبيل المثال بحتاج رام الله وبروحها ممكن لاشياء جدا بسيطة ومحددة ومعينة، انا كل الاشياء اللي بشتريها من ببيزيت من زمان)... أريحا طبعا برزورها لانه أهلي هناك ودور اخوتي هناك (بس بعد الانتفاضة كثير حددت علاقاتي وما بروح أريحا زي قبل هلا قليل جدا بالمناسبات يعني)... قبل الكورونا كانت الروحة ع نابلس اشى أساسي، الي صاحبات هناك وبحب جو نابلس كثير...ع زمن زوجي الله يرحمه ما خلينا لا قرية ولا مدينة الا زرناها.... بس يعني من المدن اللي بحب ازورها هي نابلس اكثر اشى...بعد الكورونا كلشي تغير".

توضح شهادات تالين ووداد كيف أعادت التحوّلات العمرانية والاقتصادية تشكيل علاقة النساء بالمدينة المركز رام الله، إذ لم تعد تمثل المصدر الأساسي لكل الاحتياجات والخدمات كما كان الحال سابقًا. ففضاءات مثل ببيزيت والطيرة تحولت إلى امتدادات وظيفية للمركز، تقدم بدائل يومية للسكان، خصوصًا النساء، لتلبية الاحتياجات الأساسية والاستهلاكية، دون أن تمتلك استقلالية حضرية كاملة. وفي هذا الإطار، يقل الاعتماد الكلي على رام الله، التي تظل مركزًا رئيسيًا للخدمات المتخصصة والمؤسسات العامة، بينما تتحمل القرى المحيطة جزءًا من الوظائف الاقتصادية والاجتماعية اليومية. هذا التحول يتضح في ضوء الإطار النظري للتوسع الحضري؛ فالقرى المحيطة، التي كانت

²⁵⁹ تالين، مقابلة شخصية، 18 فبراير 2023

²⁶⁰ وداد، مقابلة شخصية، 5 مارس 2023

تعتبر سابقاً مجرد أطراف تابعة للمدينة المركز، أصبحت امتدادات حضرية ذات وظائف اقتصادية واجتماعية مستقلة جزئياً، ما يخلق شبكة من المراكز الجزئية المرتبطة بالمركز الرئيسي. ومع ذلك، يظل المركز الرئيسي - رام الله يحتفظ بالهيمنة الرمزية والاقتصادية، بينما تتحمل الأطراف أدواراً متزايدة في التنظيم اليومي وتلبية احتياجات السكان المحلية، ما يعكس التوسع الحضري غير المتكافئ والتحول في نمط الحياة المرتبط به (Lefebvre 2003a)

حرية الحركة وسهولة التنقل كعامل حاسم في تشكيل العلاقة بالمدينة

تشكل حرية الحركة وسهولة التنقل عاملاً مركزياً في تفسير أنماط الارتباط بالمدن المختلفة. تشير شهادات عدة إلى أن توفر السيارة الخاصة أو مكاتب سيارات الأجرة أسهم بشكل كبير في توسيع هامش الحركة لدى النساء. توضح تالين²⁶¹ ولجين²⁶² أن المواصلات تُعد سهلة وآمنة، حتى في ساعات متأخرة من الليل، مستفيدات من المعرفة الشخصية بالسائقين وانتشار ثقافة المساءلة، ما يعزز الإحساس بالأمان. في سياق ما سبق تقول تالين:

" قبل اعتمادنا حالياً على السيارة الخاصة، كنا نعتمد على المواصلات، قبل كنا بالزمانات، قبل 7 سنوات تقريباً بجوز كل واحد فينا بطلع مرتين ع رام الله مواصلات، بس هلا الاعتماد الأغلب على السيارة ... المواصلات سهلة، المشي بس من باب بيتنا للشارع الرئيسي.. سهل وأمان المواصلات، الجامعة ساعدتنا كثير انه احنا نعرف الشوفرية كلهم تقريباً اللي همة اصلاً معظم من المنطقة، فاي حدا بيتصرف تصرف غلط بينمسلك ع طول، وثقافة انه بتحفظي رقم البيروم والسيارة ببساعد، ما في خوف حتى لو الوقت متأخر 12 بالليل مثلاً ، ولو حتى تكسي طلب بوقت متأخر أمان برضو".

وتصف لجين بشكل مشابه وتقول:

"سهلة المواصلات جداً وأمان... انا مرات كان يقتضي شغلي خصوصاً بالدعاية والاعلان او حتى قبل لما كنت بمجال تنسيق الحفلات انه اروح الساعة 11 او 12 بالليل وأمان جداً فش مشكلة، سواء اخذتي تكسي طلب او طلعتي بفورد نفس الشيء".

في المقابل، تصف مليحة²⁶³ وأريج معاناة حقيقية مع المواصلات العامة، سواء من حيث الكلفة أو الانتظار الطويل أو الاكتظاظ المرتبط بخطوط الطلبة، ما يحدّ من سهولة الحركة، خاصة في الظروف الجوية الصعبة. وفي سياق ذلك تقول مليحة:

"مش سهلة المواصلات.... السيارة الطلب بتطلب كثير مرات 30 شيكل او 35 بنمشي كثير للشارع ومرات بنستنى كثير ع الشارع تلت ساعة نستنى سيارة فورد". من جهتها تضيف أريج وتقول: "الزيارات داخل سردا بنروحها مشي.... ع رام الله يا بطلب تكسي او بمشي للشارع الرئيسي وبركب فورد ... اللي

²⁶¹ تالين، مقابلة شخصية، 18 فبراير 2023

²⁶² لجين، مقابلة شخصية، 7 مارس 2023

²⁶³ مليحة، مقابلة شخصية، 8 نوفمبر 2021

عنده قدرة بمشي بيمشي للشارع الرئيسي ويتركب بسيارة، بس في مرحلة ما بيكون تعب وغلبة لما تكون حر او مطر شديد... طول عمرنا هيك بنطلع مشي للشارع الرئيسي ويتركب في سيارات بيرزيت.... ولكن الجامعة وزيادة الضغط على المواصلات خربت علينا انا بشوف، لما بدى اروح ع دار اهلي صرت اضطر اطلع البلد واركب سيارة ع بيرزيت، لانه السيارات بيحوا محملين بالطلاب وفش وسع". وفي نفس السياق تقول لجين²⁶⁴:

"بسردها حركتنا مشي غالبا... بس للحركة لبرا سردها بستخدم مواصلات عام... احنا مع خط بيرزيت ، وخط بيرزيت طول عمره هو الخط القوي في البلد كلها.... وبالنسبة للمساوي للناس اللي بدها تروح باتجاه بيرزيت في غلبة انهم يلاقوا فوردي جاي معه مكان فاضي لانه المعظم بييجي معبي طلاب..." وتبرز السيارة الخاصة، كما في حالة نادين²⁶⁵ ومنال²⁶⁶ ولارا²⁶⁷، بوصفها أداة تحرر من قيود الزمن والانتظار والاعتماد على الآخرين، ما ينعكس مباشرة على استقلالية الحركة. وفي هذا السياق تقول لارا:

"عندي حاليا سيارة جبتهها وينزل فيها على شغلي وكثير بحتاجها أوفر الي... أخذت فرض وجبت سيارة صارلها عندي 6 أشهر... جدا سهلت علي الحركة سيارتي، بطلع وبرجع أي وقت فش تقيد بالمواصلات، أي مشوار بدى اياه بروحه بسهولة.. أي غرض بدى اياه بروح بجيبه بكل سهولة مش زي قبل بحمل للفورديات أغراضني وتغلب وينزل وبمشي، عشان مش كل الفورديات بدخلو للمناطق جوا بعضهم اه والبعض الآخر بيصيروا بدهم 5 و 7 شيكل توصيلة... فالسيارة سهلت علي كثير، قبل كنت مقيدة بالفورديات وانه بدى اطلع بالساعة الفلانية لانه الفورديات لوقت محدد ويتوقف، ومرات كنت اضطر اخلي اخوي يوصلني بسيارته اذا انا بدى اتأخر بالليل مثلا لأروح ع بيتي من عندهم"

كما تلعب مكاتب سيارات الأجرة دورًا مهمًا في تسهيل تنقل النساء، ولا سيما في ما يتعلق بالأمان والقدرة على الحركة من الباب إلى الباب، كما توضحه وداد²⁶⁸ ورولا²⁶⁹، وهو ما يمثل تحولًا نوعيًا مقارنة بالماضي حين كانت الحركة تعتمد على وسائل أقل مرونة. تقول وداد:

"في الزمانات كنت اروح وانتقل مع زوجي مع سيارته، وهو كان يوصلني ع شغلي... كنت زمان استخدم مواصلات عامة برضو ولليوم بستخدم مواصلات... ابني اذا فاضي بيوصلني بس برنامج مختلف عني... اكثر اشي حاليا بستخدم تكسي طلب، بتقدي تقولني انه تغيرت جدا سهولة المواصلات، قبل ما كان في تكسيات طلب، كان كل الاعتماد ع الفورديات، هلا بتتصلي تلفون ع مكتب التكسي وتجيكي

²⁶⁴ لجين، مقابلة شخصية، 7 مارس 2023

²⁶⁵ نادين، مقابلة شخصية، 5 مارس 2023

²⁶⁶ منال، مقابلة شخصية، 12 أكتوبر 2021

²⁶⁷ لارا، مقابلة شخصية، 18 فبراير 2023

²⁶⁸ وداد، مقابلة شخصية، 5 مارس 2023

²⁶⁹ رولا، مقابلة شخصية، 27 سبتمبر 2021

السيارة ع باب الدار، وتوصلك وين ما بدك... أمان وفش اي اشي مزعج، بتعامل مع مكتب بيرزيت، وجارنا هاد ابو مجدي هو اللي بيوصلني واذا مش فاضي بيبعتلي حدا وكلهم معروفين الشوفرية وتصف وداد سهولة المواصلات المتاحة لها لبيتها في القدس وتقول:

"انا لما بروج ع القدس بركب في باص، في باص بيروح من جامعة بيرزيت بينزلني باب الدار في القدس، هاد تجمع للطلاب المقدسين في بيرزيت، وانا لسا معي هوية الجامعة، فمرتبة دايمًا مع هاد الباص اني انزل ع القدس، بحجز معه ع الفيس بوك وبطلع ويبوصلني لباب البيت في القدس".

وتضيف نداء²⁷⁰ في سياق مشابه:

"بالنسبة للساكنين هاي المنطقة حول الجمعية، كانوا يضلوا يمشوا اللي ما عندهم سيارة خاصة ليوصلوا للشارع الرئيسي، بس هلا ممكن يطلبوا تكسي يوصلهم".

كما تقول رولا²⁷¹:

"مكاتب النكاسي سهلت المواصلات والحركة، صار حرية مع المرأة انه ترفع خط تلفون تحكي مع الشوفير نفسه. وما كان في تكاسي زمان، كان زي ما احنا في شمال الضفة طلبات خصوصي، شوفير من البلد، هسة لأ، مكتب تكسي، يعني الوحدة بتعرف مع مين طالعة، طلبتي تكسي من وين من الزيتون من كذا كذا، عشان هيك صار أمان مش سيارة عمومية تطلعك أو تطلع بنتك واحد من البلد".

تذكر نداء وسحر²⁷² اعتماد أهل البلد (سردا) قديما على الباص في ايصال الطلاب لرام الله، وفي هذا السياق تقول نداء:

"كان اعتمادنا ع الباصات ع ايام شركة بيرزيت لما كانت في كثير من الطلاب اللي هو ع زمني هالباص يجي ياخذنا ويرجعنا" وتضيف سحر بشكل مشابه وتقول:

"في الزمانات كانوا باصين يطلعوا من البلد، ويوصلوا الطلاب، الان الأهالي بيضطروا يوصلوا ولادهم.... زمان كان هالباص يجينا الساعة 7، يلم الطلاب ويوديهم ع رام الله".

وفي نفس السياق تقول سناء²⁷³:

" زمان كنا نستنا الباصات اللي بدها تعبي عدد معين، وبك تلحقه ع ال 6 او 7 بدك تستني ليتعبي العدد اللي بده ياخذه مثلا 50 شخص".

بناء على ما ورد في شهادات السيدات أعلاه، فإن معاناة المواصلات لا يمكن فهمها بوصفها مشكلة خدمات النقل فقط، بل بوصفها انعكاسا لاختلال بنيوي في نمط التوسع العمراني الذي تشهده مدينة رام الله وعلاقتها بمحيطها. فمع

²⁷⁰ نداء، مقابلة شخصية، 23 أكتوبر 2021

²⁷¹ رولا، مقابلة شخصية، 27 سبتمبر 2021

²⁷² سحر، مقابلة شخصية، 13 أكتوبر 2021

²⁷³ سناء، مقابلة شخصية، 16 أكتوبر 2021

توسع رام الله بوصفها مركزاً حضرياً واقتصادياً، تحوّلت القرى المحيطة إلى فضاءات سكنية تابعة وظيفياً للمدينة، دون أن يترافق هذا الاندماج العمراني مع تخطيط متكامل لشبكات النقل يضمن عدالة التنقل والوصول. ووفق منطق العلاقة الهرمية بين المركز والطرف، تُنظّم المواصلات العامة بما يخدم تدفقات العمل والتعليم نحو المركز، كما يتجلى في هيمنة "خط بيرزيت" كما أشارت السيدات، بينما تُهمّش الاحتياجات اليومية المتنوعة لسكان الأطراف، ما يفرض عليهم كلفة زمنية وجسدية واقتصادية إضافية.

يمكن فهم هذا الواقع في ضوء ما يصفه لوفيفر (2003a) بتوسع "النسيج الحضري" الذي يعيد إنتاج عدم المساواة من خلال إخضاع الأطراف لمنطق المدينة المركز دون توفير ظروف العيش الحضري المتكافئ. فالتوسع العمراني في حالة رام الله لا يعني دمجاً متوازناً، بل إدخال القرى في علاقات تبعية للمركز، تصبح فيها الحركة اليومية — إلى العمل، التعليم، البيت، والخدمات — مشروطة بالقدرة على تحمّل الانتظار، المشي، الاكتظاظ، وتقلبات الطقس. وتكتسب هذه الإشكالية بعداً جندياً واضحاً، إذ تعتمد النساء بدرجة أكبر على المواصلات العامة، ويواجهن قيوداً مضاعفة ناجمة عن ضعف البنية التحتية وغياب بدائل مرنة وآمنة، ما يحّد من فاعليتهن في المجالين العام والخاص. في هذا السياق، يبرز امتلاك السيارة الخاصة، كما في حالات نادين²⁷⁴ ومنال²⁷⁵ ولارا²⁷⁶، بوصفه شكلاً من أشكال التحرر الفردي من قيود الانتظار والاعتماد على الآخرين، إذ يمنح النساء قدرة أكبر على التحكم بالحركة والمسار والوقت. غير أن هذا التحرر يظل مشروطاً بالقدرة الاقتصادية، كما يتضح من اللجوء إلى القروض لاقتناء السيارة (كما في حالة لارا)، ما يشير إلى أن قصور التخطيط الحضري يعالج عبر حلول فردية تعيد إنتاج اللامساواة بدل معالجتها بشكل بنيوي. وبناء على ذلك، تتحول القدرة على التنقل من حق طبيعي إلى امتياز طبقي. في الوقت نفسه، تكشف شهادات وداد²⁷⁷ ورولا²⁷⁸ ونداء²⁷⁹ عن دور مكاتب سيارات الأجرة "تكسي الطلب" بوصفها حلاً وسيطاً بين النقل العام والسيارة الخاصة، حيث توفر حركة "من الباب إلى الباب" تجمع بين المرونة والأمان. ويمكن قراءة هذا التحول كاستجابة مباشرة لتآكل شروط الحياة اليومية في الأطراف المحيطة بالمركز، إذ يدفع قصور شبكات النقل العام النساء إلى البحث عن بدائل تقلل الاحتكاك والانتظار والمخاطر، حتى وإن كانت أعلى كلفة. وهنا لا تكون المواصلات مجرد بنية تحتية، بل أداة تحكم في الحركة والزمن.

²⁷⁴ نادين، مقابلة شخصية، 5 مارس 2023

²⁷⁵ منال، مقابلة شخصية، 12 أكتوبر 2021

²⁷⁶ لارا، مقابلة شخصية، 18 فبراير 2023

²⁷⁷ وداد، مقابلة شخصية، 5 مارس 2023

²⁷⁸ رولا، مقابلة شخصية، 27 سبتمبر 2021

²⁷⁹ نداء، مقابلة شخصية، 23 أكتوبر 2021

في المقابل، يبرز التراجع الواضح لدور الباصات الجماعية، كما في شهادات نداء وسحر²⁸⁰ وسناء²⁸¹، مما يشير إلى انسحاب تدريجي من مسؤولية النقل الجماعي، واستبداله بحلول مجزأة تعتمد على الأسر والأفراد. ينسجم هذا التحول مع ما تشير إليه ماسي (1994) من أن التنمية غير المتكافئة ليست نتيجة جانبية، بل سمة بنيوية في التنظيم الرأسمالي للفضاء، حيث يعاد توزيع أعباء الحركة اليومية على الأطراف، وتحمل النساء نصيباً مضاعفاً منها. وعليه، تكشف أزمة المواصلات في سردا-أبو قش عن كونها ليست أزمة وصول فحسب، بل أزمة حق في التنقل، وجزءاً لا يتجزأ من أزمة أوسع تتعلق بالحق في الفضاء المدني-القروي الآخذ في التشكل ضمن فضاء حضري متوسع وغير عادل.

توقيت الحركة والقيود الاجتماعية المرتبطة بالنوع الاجتماعي

تشير معظم السيدات إلى عدم وجود قيود صارمة على توقيت تحركاتهن، مع استثناءات مرتبطة بطبيعة العمل أو الالتزامات الأسرية التي يقتضي القيام بها في وقت محدد خلال النهار. إلا أن بعض الشهادات تكشف استمرار حضور معايير اجتماعية تميز بين حركة النساء والرجال، لا سيما في ساعات الليل. تعبر سناء²⁸² وريتا²⁸³ عن تحفظات واضحة تجاه الخروج ليلاً بمفردهن، استناداً إلى تصورات اجتماعية حول "الوقت المناسب" لحركة النساء. وفي هذا السياق تقول سناء:

" في الليل قليل لاطلع لاني بجب أقضي احتياجاتي في النهار... إذا زيارة عند أهلي اه بروج بالليل، او انا واهلي طالعة او انا واولادي... اما اطلع لحالي ما بفضل سكون في الليل بيكون.... انا مش تبعت ليل".

وفي سياق مشابه تضيف ريتا:

"عنا فكرة انه البنات مش زي الشب ، مش لازم تتأخر بر البيت في الليل ، ف احنا كبناات ان طارت لحد الساعة 10 بالليل مسموحنا نتأخر بس، حتى انه تتأخري للساعة 10 مسموح بس عند القراب مش انك تتأخري وانت طالعة مع صاحبك لهيك وقت... ولكن الشباب عادي بيقدروا يتأخروا قد ما بدهم"

في المقابل، تقدّم منال²⁸⁴ ورولا²⁸⁵ نموذجاً مغايراً يقوم على الثقة المتبادلة داخل الأسرة، والاستقلالية في اتخاذ القرار، مع التزام ذاتي نابع من المسؤوليات الأسرية، لا من القيود المفروضة. هنا، تتجلى حرية الحركة كنتاج تفاوض مستمر بين الفرد والبنية الاجتماعية، لا كمعطى ثابت. تصف منال حريتها التامة في التنقل متى شاءت قائلة:

²⁸⁰ سحر، مقابلة شخصية، 13 أكتوبر 2021

²⁸¹ سناء، مقابلة شخصية، 16 أكتوبر 2021

²⁸² سناء، مقابلة شخصية، 16 أكتوبر 2021

²⁸³ ريتا، مقابلة شخصية، 5 مارس 2023

²⁸⁴ منال، مقابلة شخصية، 12 أكتوبر 2021

²⁸⁵ رولا، مقابلة شخصية، 27 سبتمبر 2021

"شوفي انا بحكم اني عشت فترة طويلة لحالي، فما بحس اني مقيدة، أي وقت بقدر أطلع فيه وشو الوقت اللي بدي أقعده برا بيتي بقدر، عندي حرية تامة، بما انه جوزي مسافر مش هون، في ثقة تامة، وين ما بدي بطلع، شو بحتاج بطلع، ما بحس في قيود، ما بحس في حدا بيحكيلي ممنوع تطلعي غير فترة معينة... بس انا عادة ك ست مسؤولة وعندي بيتي وعندي داري وولادي وواجباتي، أكيد الفترة اللي بغييها ما بتكون كثير طويلة، مثلا بطلع ع الجمعية ما بحب أغيب أكثر من ساعتين-3 ساعات بالكثير، في فترة المساء ساعة أو ساعة ونص لزيارة فنان قهوة أو كاسة شاي مش أكثر، ما بحب برضو أبعد عن بيتي فترات كثير طويلة".

وتضيف رولا في سياق مشابه:

"بغيب يومين اذا لشغل، يعني القيود ما حدا بقيديني، يعني بعرف مصلحتي، ومصلحة ولادي وبيتي بالآخر، ويكون مهياة الوضع كله، عشان هيك ما في قيود الي، بتفق انا وجوزي. المشاوير العادية لأ ما فش عليها برضو قيود، المرأة بتشوف المناسب بالآخر ما حدا بيقيدها"

تُظهر الشهادات أن علاقة النساء بالمدن المجاورة تتشكل عند تقاطع عوامل متعددة تشمل الوظيفة الاقتصادية للمدينة، وطبيعة العمل، وشبكات العلاقات الاجتماعية، وتوفر وسائل النقل، إضافة إلى المعايير الجندرية السائدة. وتبرز رام الله بوصفها مركزاً حضرياً مهيمناً، إلا أن هذا الدور يشهد تحولات ملحوظة مع صعود فضاءات تشكل امتداداً لرام الله، ولكنها تُقدّم بوصفها "بدائل وظيفية" في الحياة اليومية للنساء، حيث تتضمن بعض وظائف المركز، مثل العمل والاستهلاك والتعليم والخدمات، ولكنها تظل محدودة من حيث القدرة على التحكم في الفضاء الحضري وبنية التخطيط المتكافئة. بهذا المعنى، لا يتراجع المركز بقدر ما يعيد توزيع أدواره مكانياً، محافظاً على هيمنته الرمزية والاقتصادية، بينما يُنقل عبء الوصول والتنقل والتنظيم اليومي إلى الأفراد والأسر. يمكن فهم هذا التحول في إطار منطق التوسع الحضري النيوليبرالي الذي يتسم بتراجع التخطيط المركزي وانسحاب الدولة من تنظيم المجال العام، مقابل ظهور حلول مجزأة وفردية تتكفل بإدارة الحياة اليومية. (Lefebvre 2003a; Harvey 2008) ووفق هذا المنطق، لا تُعاد صياغة العلاقة بين الريف والمدينة على أساس اندماج متكافئ، بل على أساس تمدد حضري غير متوازن يُدمج الأطراف في النسيج الحضري دون ضمان الحقوق الحضرية الأساسية، وعلى رأسها الحق في التنقل والوصول. وفي هذا السياق، تعكس حرية تنقل النساء في بلدي سدا وأبو قش طبيعة البنى الاجتماعية والمكانية والاقتصادية المتحركة، التي تمنح النساء مساحة محدودة من الحرية في بعض الأماكن والظروف، لكنها تظل مقيدة بالطبقية والنوع الاجتماعي والاعتماد على القدرة الفردية لتعويض أوجه القصور في التخطيط الحضري (Lefebvre 2003a; Massey 1994).

ملخص الفصل الرابع

يتناول هذا الفصل نتائج الدراسة المتعلقة بأثر التحولات العمرانية على العلاقات الاجتماعية في بلدي سردا وأبو قش. تشير النتائج إلى إعادة تشكيل النسيج الاجتماعي نتيجة التحولات العمرانية المتسارعة، حيث انتقل المجتمع المحلي من نموذج تقليدي قائم على التماسك والتضامن إلى نموذج أكثر فردانية وتفككا، ما انعكس على مختلف أبعاد الحياة الاجتماعية.

تأثرت العلاقات الاجتماعية بشكل واضح بالهجرة الطويلة إلى الخارج، إذ أسهمت في حالة من "الشتات الاجتماعي" نتيجة تفكك البنية التقليدية للعائلة الممتدة. كما أدت مشاريع الإسكان الحديثة ونمط الشقق السكنية واستقرار سكان جدد من خارج البلديتين إلى تعزيز مظاهر التفكك الاجتماعي وزيادة مستوى الخصوصية الفردية. وقد قللت هذه التحولات فرص التفاعل اليومي بين السكان الأصليين والوافدين، فبقيت العلاقات في كثير من الحالات سطحية ومحدودة. وقد أكد شهادات النساء هذه التحولات، إذ وصفن تماسك المجتمع في الماضي حيث كان السكان يتركون أبوابهم مفتوحة، ويتبادلون الزيارات العفوية، ويعيشون في فضاء آمن، مقابل الواقع الحالي الذي يعكس تحولاً جذرياً في التركيبة السكانية. ورغم ذلك، فإن "الصحة الاجتماعية" للمكان لم تنهز بالكامل، بل أصبحت غير متجانسة، قوية نسبياً داخل الحارات العائلية القديمة وضعيفة في المناطق الجديدة.

كما طرأت تغييرات واضحة على أنماط التضامن والتعاون، إذ انتقل المجتمع من تضامن يومي كثيف إلى تضامن مناسباتي محدود، مرتبط بالمناسبات الرسمية والحالات الطارئة فقط. ويعزى هذا التحول إلى عدة عوامل، منها تغير نمط المعيشة والعمل مع خروج النساء والرجال إلى سوق العمل، وتراجع الاعتماد المتبادل اليومي والاكتفاء الذاتي للأسر، والتحول العمراني الذي قلص المساحات المشتركة، إضافة إلى التحولات النفسية وزيادة الميل للانعزال. أما العلاقة بالوافدين الجدد، فقد تحولت من كونها مشكلة إقصائية إلى حالة من التعايش المشروط. ففي الماضي لم يكن هناك غرباء فعليون، بل جماعات قرابية ضيقة، لكن التوسع العمراني والاستثمار العقاري أدى إلى دخول مستأجرين ومالكي عقارات من خارج البلديتين. ورغم الحنين إلى الماضي، تشير الشهادات إلى جوانب إيجابية لوجود الغرباء، إذ أتاح قدراً أكبر من الحرية الشخصية، خاصة للنساء والشابات، نتيجة تراجع الرقابة الاجتماعية المباشرة. فيما يتعلق بشبكة المعارف، فقد توسعت عددياً لكنها تراجعت من حيث العمق؛ فكانت الشبكات محدودة ومتماسكة في الماضي، بينما أصبحت اليوم واسعة وأقل كثافة. وساهم العمل خارج المنزل في إعادة تشكيل هذه الشبكات، حيث كونت النساء العاملات علاقات تمتد خارج حدود البلديتين. كما برزت جمعية سيدات سردا كفضاء بديل لإنتاج علاقات أعمق، حيث توفر منصة للعمل الجماعي والتضامن النسوي وتوسيع شبكات المعارف بطريقة تختلف عن العلاقات التقليدية.

تختلف أنماط حركة النساء بين البلديتين؛ ففي سردا، تظهر حركة أوسع ومرنة مرتبطة بالمؤسسات والعمل الأهلي والاتصال بالمدينة، مما يعكس نمط حياة أكثر مدنية، بينما في أبو قش تغلب الحركة المحلية المحصورة في الحارة والجوار، مع تركيز على البيت والعمل الرعائي والزراعي.

تبرز رام الله كمركز حضري رئيسي للحياة اليومية للنساء، إذ تعتمد غالبية النساء على المدينة في التسوق والعمل وقضاء الاحتياجات اليومية، لكن ظهور فضاءات مثل بيرزيت والطيرة يوفر بدائل وظيفية ويعيد توزيع الأدوار مكانياً، مع احتفاظ رام الله بالهيمنة الرمزية والاقتصادية. وتظهر أهمية حرية الحركة وسهولة التنقل كعامل حاسم في تشكيل العلاقة بالمدن، حيث توفر السيارة الخاصة استقلالية أكبر، بينما تواجه من تعتمد على المواصلات العامة صعوبات متزايدة، مما يعكس أن قصور التخطيط الحضري غالباً ما يُعالج عبر حلول فردية تعيد إنتاج اللامساواة.

بشكل عام، يوضح الفصل أن التحولات العمرانية أعادت تشكيل العلاقات الاجتماعية في بلدتي سردا وأبو قش على مستويات متعددة: من النسيج الاجتماعي، وأشكال التضامن والتعاون، والعلاقات بالوافدين، إلى شبكات المعارف وأنماط حركة النساء والعلاقة بالمراكز الحضرية الكبرى، مع إبراز جوانب التحدي والفرص الناتجة عن هذه التحولات.

الخاتمة

توضح الدراسة أن التحولات العمرانية في بلدتي سردا وأبو قش جاءت مدفوعة بمجموعة عوامل تتجاوز الحدود المحلية. فقد فرضت السياسات الاستعمارية الاستيطانية قيوداً مشددة على البناء في المناطق المصنفة "ج"، مما أسهم في تكثيف الضغط السكاني والعمراني على المناطق المصنفة (أ) و(ب)، ومن ضمنها سردا وأبو قش، ما زاد من الضغط على البلديتين كمساحات بديلة للاستثمار. كما ساهمت الرأسمالية النيوليبرالية، عبر دوافع الربح السريع وتعظيم العائد العقاري، في تحويل الأرض من مورد إنتاجي إلى سلعة استثمارية، فيما لعبت الهجرة الخارجية دوراً محورياً في إعادة تشكيل تصورات السكان عن الاستهلاك والحياة الحضرية، مسرعةً بذلك التحولات العمرانية.

في هذا السياق، يقدم حداد (2016) في كتابه "فلسطين المحدودة" تحليلاً بنوياً يفسر طبيعة التوسع العمراني الجاري في محيط رام الله؛ إذ يرى أن النيوليبرالية في فلسطين هي مشروع سياسي يهدف إلى تطبيع وجود الاحتلال عبر خلق بنى اقتصادية وعمرانية تخدم استقرار النظام القائم، وبهذا المعنى، فإن النيوليبرالية عبارة عن أداة يستخدمها المانحون والاحتلال والسلطة من أجل "احتواء" القضية الفلسطينية؛ حيث يتم استخدام مفهوم "بناء الدولة" كألية ضبط، ويتم تحويل مفهوم التحرر الوطني إلى تنمية وازدهار اقتصادي فردي. من هذا المنطلق، فإن تحويل الفضاء الفلسطيني إلى مناطق استثمارية عقارية كان جزءاً من استراتيجية تهدف إلى دمج المجتمع في دوائر الاستهلاك والديون. وهذا ما ينطبق على بلدتي سردا وأبو قش، حيث لم يعد توسع رام الله العمراني على حساب أراضي البلديتين مجرد نمو طبيعي، بل هو نتيجة للسياسات النيوليبرالية التي وجهت رؤوس الأموال (بما فيها تحويلات المغتربين) نحو قطاع العقار كونه القطاع الآمن للاستثمار، حيث تم تدمير الجدوى الاقتصادية للزراعة (عبر السيطرة على المياه والأسواق)، مما أدى إلى تآكل القاعدة الإنتاجية الزراعية لصالح عمران استهلاكي يعيد صياغة العلاقات الاجتماعية والطبقية في الريف الفلسطيني.

ومن الجدير بالذكر أن المجتمع المحلي في سردا وأبو قش ليس مجرد ضحية سلبية لما يحدث، بل هو فاعل في هذه العملية، حيث نجحت النيوليبرالية في إقناع نسبة كبيرة من الأفراد بأن مصلحتهم الشخصية تكمن في تحويل أراضيهم إلى سلع؛ فالمغترب أصبح يرى في أرضه سلعة قابلة للتداول، والنتيجة هي سلب جماعي للمشهد الريفي والمستقبل الزراعي للبلديتين. بالتالي، يمكننا القول بأن التحول العمراني في بلدتي سردا وأبو قش يتخذ طابعاً مركباً؛ حيث يتداخل فيه السلب البنوي للأراضي الزراعية مع الفعل الفردي للسكان والمغتربين. فالسكان والمغتربون هنا شركاء في تسليع الفضاء الريفي، ويساهمون في خلق نوع من التحضر الذاتي الذي ينسجم مع رؤية هارفي (2017) حول كيفية تغلغل المنطق النيوليبرالي في طموحات الأفراد، ليصبح المواطن شريكاً في إنتاج الفضاء الذي قد يساهم في تهميش الفئات الأقل حظاً، وتعميق الفوارق الجندرية والطبقية داخل المجتمع المحلي.

من جهة أخرى، كشفت الدراسة أن طبيعة التحول الحضري في البلديتين هي حالة هجينة تجمع بين خصائص الريف والحضر. فبينما استمرت بعض الممارسات الزراعية والعلاقات القرابية، بدأت هذه الخصائص في التراجع تحت ضغط الاستثمارات الحضرية، لتتحول البلديتان إلى امتدادات وظيفية لرام الله-البيرة. هذا التحول انعكس أيضاً على الاقتصاد

المحلي، إذ تراجع دور الزراعة لصالح اقتصاد نقدي يعتمد على العمل المأجور والاستثمار العقاري، مما أدى إلى ظهور طبقات اجتماعية جديدة، خصوصاً في أبو قش (نتيجة التحول السكاني الكبير فيها، حيث تم إقامة العديد من الضواحي السكنية على أراضيها، ويميل التحول في غالبه إلى تحول سكني أكثر منه تجاري مقارنة بسردا).

كما كشفت الدراسة عن التحولات الاجتماعية وعلاقات النوع الاجتماعي، حيث أدى التوسع العمراني إلى تفكك الروابط التقليدية وتقليص مظاهر التضامن، والانتقال من مجتمع متماسك قائم على العلاقات القرابية والعمل المشترك إلى مجتمع أكثر فردانية وتفككاً لم يكن نتيجة تلقائية للتوسع العمراني، بل تجسداً لمنطق رأسمالي يفضل الملكية الفردية والعمل المأجور على أشكال الإنتاج الجماعية. تراجع التضامن التقليدي من كونه ممارسة يومية عفوية إلى فعل مناسباتي محدود، ما يعكس تحولاً نوعياً في طبيعة الروابط الاجتماعية وشكل التفاعل اليومي. هذا التفكك لم يكن موحداً، حيث ظلت بعض الحارات القديمة محتفظة بروابطها بينما فقدتها المناطق الجديدة تماماً.

فيما يتعلق بعلاقات النوع الاجتماعي، فقد أعادت التحولات العمرانية تشكيل علاقات النوع الاجتماعي بطرق معقدة ومتناقضة. من جهة، فتحت الحياة الحضرية الجديدة فرصاً اقتصادية للنساء من خلال العمل في القطاع الخاص والعمل الحر والمشاريع الصغيرة، ما أسهم في توسيع استقلالية النساء الاقتصادية وزيادة حرية حركتهن نسبياً. من جهة أخرى، استمرت الأعباء الرعائية والعمل المنزلي الغير مدفوع الأجر، بل تعمقت في بعض الحالات نتيجة ضعف شبكات الدعم القرابية. والنتيجة أن النساء حملن "أعباء مضاعفة" متعددة الأبعاد، ما يعكس إعادة إنتاج الهيمنة الجنسانية بأشكال جديدة أكثر مرونة. اكتسبت بعض النساء وضعاً أفضل في مجالات محددة كالملكية العقارية والمشاركة الإدارية والعمل المأجور، لكن هذا التحسن بقي محدوداً وغير متكافئ. ويمكن القول بأن تجارب النساء اختلفت بحسب الطبقة الاجتماعية والخلفية التعليمية ومدى ارتباطهن بشبكات عمل منتظمة؛ بينما حققت فئة من النساء استقلالية اقتصادية، بقي أخريات حبيسات العمل المنزلي والاعتماد على الأزواج.

تكشف نتائج الدراسة أن التفاوت في إدراك السكان للتحولات العمرانية لا يعكس مجرد اختلاف أذواق أو مواقف فردية، بل يعبر عن تغلغل عميق للقيم النيوليبرالية والحدثية داخل المجتمع المحلي. فالانقسام الجيلي والاجتماعي حول معنى "التطور" يعكس انتقالاً تدريجياً من منظومة قيم قائمة على الارتباط بالأرض بوصفها مجالا للإنتاج والانتماء، إلى منظومة تعتبر الأرض أصلاً ماليا ومؤشراً على المكانة والازدهار الاقتصادي الفردي. وبهذا المعنى، فإن عمل النيوليبرالية لا يكون فقط عبر السياسات والمؤسسات، بل عبر إعادة تعريف طموح الأفراد وتطلعاتهم.

الجيل الأكبر سناً، الذي تشكل وعيه في سياق زراعي إنتاجي، يعبر عن شعور بالخسارة؛ خسارة المشهد، وخسارة نمط العلاقات الاجتماعية المرتبط بالأرض والعمل الزراعي. غير أن هذا الاستياء لا يتحول إلى رفض فعلي أو مقاومة صريحة. فالتحول العمراني، رغم ما يثيره من حنين للماضي، يُنظر إليه بوصفه مساراً حتمياً للتقدم. وبالتالي فإن الاستياء هنا هو مجرد تعبير أخلاقي وثقافي عن فقدان رمزي، لكنه لا يتحول لرفض سياسي أو اقتصادي، لأن أسباب العيش والاستقرار أصبحت مرتبطة بالبنية الحضرية الجديدة ذاتها.

في المقابل، يظهر لدى الأجيال الأصغر، خاصة من خاضوا تجربة الاغتراب، تبني أشمل للمنطق النيوليبرالي الذي يعيد تشكيل رغبات الأفراد. فالاحتكاك بأنماط استهلاك حضرية، وبقيم فردانية قائمة على الإنجاز الشخصي وتراكم رأس المال، يعزز تصور التحولات العمرانية الحديثة بوصفها دليلاً على "التحضر" و"السير على خطى العالم المتحضر واللاحق به". بهذا المعنى، يصبح طلب الخدمات الحضرية الحديثة، والشقق الحديثة، والبنية التحتية، تعبيراً عن رغبة في الاندماج ضمن عالم الحداثة.

مع ذلك، لا يعني انتشار القيم النيوليبرالية اختفاء أشكال البناء التقليدي أو تلاشيها الكامل في بلديتي سردا وأبو قش. فاستمرار أنماط عمرانية تقليدية - سواء في شكل البيوت والفلل المنفصلة على أراضي عائلية، أو في الحفاظ على مساحات زراعية صغيرة وبساتين ملحقة بالمنازل - يشير إلى بقاء أنماط تقليدية تقاوم الاندماج الكلي في النموذج الحضري الاستثماري. إلا أن هذه الأشكال لم تعد تؤدي الوظيفة الاقتصادية والاجتماعية ذاتها التي كانت تؤديها سابقاً؛ فهي تتحول في كثير من الأحيان إلى عناصر تجميلية أو عناصر مرتبطة بالهوية الثقافية داخل فضاء يتحدد منطق العام بمنطق السوق. هذا التعايش بين أنماط تقليدية وأخرى حديثة يعكس ما يمكن وصفه بـ "التحضر الهجين"؛ حيث لا يحدث قطيعة كاملة مع الماضي، بل يعاد صياغته داخل شروط السوق.

وعليه، فإن عدم توحيد المجتمع المحلي حول رؤية واحدة للتطور لا يعكس مجرد اختلاف وجهات نظر، بل يكشف عن صراع بين أنماط قيمة متباينة: بين الأرض كفضاء انتماء والأرض كأصل استثماري، وبين تصور جماعي للتقدم وآخر فردي. حتى من الممكن ألا نسمة صراعاً طالما يتم احتوائه بسهولة ضمن إطار نيوليبرالي متقاطع مع سياسات استعمارية مهيمنة على جعل التحولات العمرانية الجارية المسار الوحيد متاح.

تؤكد نتائج الدراسة صحة الطروحات النظرية المركزية حول التوسع الحضري وإعادة إنتاج اللامساواة، كما تقدم مثلاً ملموساً على كيفية عمل القوى الرأسمالية والسياسات التخطيطية في تشكيل الفضاء المحلي. فقد أظهرت دراسة بلديتي سردا وأبو قش أن توسع مدينة رام الله لم يكن مجرد امتداد عمراني طبيعي، بل عملية منظمة تخدم المركز وتعيد إنتاج علاقات القوة بين المركز والأطراف.

أولاً، وفق فهم لوفيفر للتوسع الحضري، يظهر أن "النسيج الحضري" ينمو كقوة منتجة تعيد تنظيم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، وليس كمجرد مساحة مادية تتوسع فيها المدينة. فالأراضي الزراعية في سردا وأبو قش لم تُفقد فقط كمساحات إنتاجية، بل أُعيد توظيفها كأصول مالية ضمن منطق رأسمالي، ما أدى إلى تحويل الطرف إلى امتداد حضري يخدم المصالح الاستثمارية لرام الله، ويعزز علاقات قوة غير متكافئة بين المركز والطرف، بما يعكس التوسع الحضري كأداة لإعادة إنتاج عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية. هذا التطور يتوافق مع تصور لوفيفر للثورة الحضرية، التي يرى أنها مرحلة جديدة من التغير الحضري العالمي، شبيهة بالثورة الصناعية من حيث قدرتها على إعادة تشكيل القوى والإنتاج على نطاق واسع.

ثانياً، ووفق طرح ماسي حول الفضاء والقوة وعلاقات النوع الاجتماعي، يتجلى الفضاء في البلديتين كـ "حقل ديناميكي للقوة"، حيث يُعاد تنظيم الأفراد والجماعات مكانياً وفق مواقعهم داخل علاقات الإنتاج والعمل. فتباين المناطق بين

القديمة والجديدة، والفجوة بين الحارات القديمة والضواحي الحديثة، وكذلك التفاوت بين من يمتلكون عقارات استثمارية ومن يعتمدون على الإيجار، كلها عناصر تعكس "هندسة اجتماعية متبدلة للسلطة" تنتجها الممارسات العمرانية اليومية، وتشكل شبكة من التفاوت والهيمنة متعددة المستويات. كما أن الفضاء هنا ليس محايداً، إذ تبين الدراسة أن التحولات العمرانية لم تؤثر على النساء والرجال بشكل متساوٍ، بل أعادت تشكيل أدوار النوع الاجتماعي ضمن إطار استمرار الهيمنة الجندرية بطرق جديدة ومرنة، بما يتوافق مع مفهوم ماسي لـ "Flexible Sexism"، حيث يظهر الفضاء كمجال اجتماعي متغير يخضع للعلاقات الاقتصادية والسياسية والجندرية المتشابكة.

وبهذا، توضح الدراسة أن علاقة سردا وأبو قش برام الله المركز ليست مجرد علاقة مكانية، بل علاقة وظيفية وهرمية تتشكل في إطار الاقتصاد الرأسمالي العالمي، حيث تتحول الأطراف الريفية إلى امتدادات حضرية تخدم المركز، مع إنتاج جديد للامساواة المكانية والاجتماعية والجندرية. إن هذا النموذج يعكس كيف تتشابك الديناميات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لتعيد إنتاج الفضاء وتحويله إلى أداة لاستمرار الهيمنة المركزية، بما يؤكد على أن الفضاء الحضري هو نتاج اجتماعي وسياسي دائم التشكل، وليس مجرد خلفية للأحداث.

ثالثاً، وفق تصور هارفي للتراكم الرأسمالي، فإن جوهر العملية الرأسمالية لا يكمن في تحقيق الربح بحد ذاته، بل في إعادة استثمار الفائض المالية في توسيع القاعدة الإنتاجية وتوليد فائض جديد بشكل متواصل؛ أي أن استدامة النمو ترتبط بقدرة المال على التحول إلى رأسمال منتج يعيد إنتاج نفسه على نطاق أوسع. وفي حالة سردا وأبو قش، تظهر نتائج الدراسة أن الفائض، وخصوصاً أموال المغتربين، تتركز في القطاع العقاري بوصفه مجالاً لحفظ القيمة أو المضاربة، دون أن تتحول إلى مشاريع إنتاجية توسع القاعدة الاقتصادية المحلية أو تخلق قطاعات مولدة لقيمة مضافة مستدامة. وبهذا المعنى، فإن الحالة الدراسية تؤكد الطرح النظري لهارفي: عندما لا يعاد استثمار الفائض في أنشطة إنتاجية، يتعطل منطق "التراكم المتوسع" ويتحول الاستثمار إلى تراكم جزئي أو سطحي، ما يبرهن أن وجود فائض مالية لا يكفي بحد ذاته لتحقيق نمو رأسمالي فعال ما لم يقترن بإعادة توظيف إنتاجية مستمرة.

تساهم هذه الدراسة بعدة أبعاد في المعرفة النظرية والتطبيقية حول التحولات العمرانية:

أولاً، تسلط الضوء على السياق السياسي المركب للتوسع الحضري في الأراضي الفلسطينية، موضحة كيف أن تصنيف المناطق وفق اتفاقية أوسلو لا يمثل مجرد نظام إداري، بل أداة لإعادة توجيه استثمارات المدينة المركزية نحو المناطق المسموح بها، محولاً أراضي (ج) المحظورة إلى فضاءات محرومة تزيد الضغط على المناطق المتاحة. هذا البعد السياسي يعمق من اللامساواة المكانية ويخلق نمطاً من التوسع الحضري القسري غير الطوعي.

ثانياً، تظهر الدراسة أن التحولات العمرانية في سردا وأبو قش ليست مجرد توسع عمراني خارج حدود المدينة، بل إعادة تنظيم جذرية للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية والجندرية. هذا التحول لم يكن نتيجة قوى طبيعية حتمية، بل نتاج سياسات واستراتيجيات استثمارية محددة استفادت من القيود السياسية (المناطق أ وب وج) لإعادة توجيه رؤوس الأموال والسكان بطرق عمقت من اللامساواة. وفي ضوء التطورات السياسية الجارية المتعلقة بصلاحيات السلطة

الفلسطينية في إدارة الأراضي وتسجيلها، تبرز تساؤلات إضافية حول المسارات التي قد تتخذها هذه التحولات مستقبلاً، وحول الكيفية التي قد تؤثر بها التغيرات المحتملة في أنظمة السيطرة على الأرض والملكية على أنماط التوسع العمراني والاستثمار العقاري في الضفة الغربية. كما يطرح ذلك سؤالاً أوسع حول من سيملك القدرة على تحديد مستقبل هذه الأماكن وتوجيه نموها العمراني، وما إذا كانت المجتمعات المحلية ستحتفظ بدور مؤثر في صياغة هذا المستقبل أم أن عملية إنتاج المكان ستصبح أكثر خضوعاً لاعتبارات سياسية واقتصادية خارج نطاق سيطرتها.

ثالثاً، تكشف الدراسة عن الدور المحوري للهجرة الخارجية، إذ تبين دور المغتربين العائدين في التحولات العمرانية الحاصلة، من خلال خبراتهم الحضرية التي عايشوها في الاغتراب واستثماراتهم في المشاريع المختلفة. وعلى الرغم من أن الهجرة ظاهرة ممتدة تاريخياً، فإن تأثيرها العمراني في المرحلة الراهنة جاء أكثر كثافة واتساعاً، في سياق تحولات اقتصادية عززت الاستثمار العقاري ووسعت دور السوق في إعادة تشكيل المجال العمراني.

رابعاً، تبرز الدراسة الدور الفاعل للنساء في إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية والنسيج الاجتماعي؛ بينما ركزت معظم الدراسات النظرية على دور النساء كعاملات في الاقتصاد الحضري، أظهرت هذه الدراسة أن النساء يلعبن دوراً محورياً في محاولة الحفاظ على الروابط الاجتماعية رغم التفكك. الجمعيات النسوية المحلية، وممارسات الدعم المتبادل بين النساء، والعمل التطوعي، كل هذه تمثل استراتيجيات لإعادة بناء التضامن في ظل ظروف حضرية جديدة. هذا يشير إلى دور النساء في إعادة تعريف الانتماء والتضامن.

خامساً، تبرز الدراسة دور بعض النساء في التواطؤ مع التحولات الحضرية الجارية والرغبة بها، ضمن رؤية ذكورية (بمعنى قبول بمنطق الذكورية للاستقلال والقوة)، وفي إطار رأسمالي يعيد إنتاج هذه القيم ويمنحها شرعية واستمراراً. سادساً، تكشف الدراسة طبيعة الامتدادات الحضرية متعددة المستويات، وفي هذا السياق، فإن رام الله ليست مركزاً فريداً بل جزءاً من شبكة تضم محاور أخرى مثل بيرزيت والطيرة، كل واحدة تؤدي وظائف محددة وتعيد الضغط بطريقة مختلفة على الأطراف. هذا النموذج متعدد المستويات يعكس تعقيداً أكبر من النماذج الثنائية (مركز-طرف) التي تقدمها معظم الدراسات النظرية، ويشير إلى أن عدم التكافؤ لا يكون ثنائياً بل متشابكاً عبر مستويات متعددة من الهيمنة.

سابعاً، تبرز الدراسة دور البنية التحتية والخدمات الحضرية في إعادة إنتاج الفوارق الجندرية والاجتماعية، حيث أظهرت الدراسة كيف أن قصور المواصلات العامة ليس مجرد مشكلة خدمة، بل أداة لإعادة إنتاج اللامساواة الجندرية؛ فالنساء يتحملن أعباء التنقل أكثر من الرجال لتنفيذ مسؤولياتهن الرعائية والعمل المأجور، وفي هذه الحالة، يصبح امتلاك السيارة الخاصة ضرورة اقتصادية وليس رفاهية. هذا يكشف كيف أن السياسات الحضرية التي تبدو "محايدة" من حيث النوع الاجتماعي تعيد إنتاج تمايزات جندرية عميقة.

المراجع

باللغة العربية

- أبو ريده، منصور. (2011). تأثير مدينة رام الله على خصائص السكان والعمران في بلدة بيتونيا. (رسالة ماجستير). جامعة النجاح الوطنية. نابلس. فلسطين.
- أبو قرع، دعاء. (2018). التحولات الحضرية في التجمعات السكانية لجبال فلسطين الوسطى: نعلين وعين بيروت كدراسة مقارنة. (رسالة ماجستير)، جامعة بيرزيت، فلسطين.
- الأسود، فطيمة. (2019). "المنهج الكيفي في العلوم الاجتماعية (الفهم والتأويل)". مطبوعة جامعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر. تم الاسترجاع في 4 أبريل 2020 من ResearchGate.
- أمورسو، فرانثيسكو. (2021). "مدينة روابي: وكالة الطبقة ورأس المال في تشكيل مدينة جديدة". في: المدينة الفلسطينية: قضايا في التحولات الحضرية. تحرير مجدي المالكي وسليم تماري. (ط.1، ص 279-295). رام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- أنسي، أيمن. (1997). "تأثير هجرة العمالة المصرية بالخارج على بناء الأسرة ووظائفها: دراسة ميدانية على قرية بمحافظة الشرقية". مجلة كلية الآداب، 17، 76-146. تم الاسترجاع في 10 فبراير 2026 من قاعدة بيانات المنظومة.
- بشارة، خلدون. (2021). "رام الله الحداثية: مساقات لفهم التخطيط الحضري تحت الاحتلال". في: المدينة الفلسطينية: قضايا في التحولات الحضرية. تحرير مجدي المالكي وسليم تماري. (ط.1، ص 235-254). رام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- تاج الساحل. (2021). "سردا-أبو قش". تم الاسترجاع في 25 ديسمبر 2025 من الموقع الإلكتروني لتاج الساحل: <https://www.tajalsahel.ps/towns/surda-abu-qash>
- تراكي، ليزا. (2021). "حياة عادية: أصول الطبقة الوسطى في مدينة صغيرة في فلسطين في مطلع القرن العشرين". في: المدينة الفلسطينية: قضايا في التحولات الحضرية. تحرير مجدي المالكي وسليم تماري. (ط.1، ص 147-164). رام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

--- وريتا جقمان. (2008). "اجهاض الحداثة وعودتها المتجددة: أساليب الحياة الحضرية في فلسطين". في:

الحياة تحت الاحتلال في الضفة الغربية والقطاع: الحراك الاجتماعي والكفاح من أجل البقاء. تحرير ليزا

تراكي. (ط1، ص 25-77). بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

جبار، آسيا. (2017). نساء الجزائر في شقّتهن. ترجمة جماعية بإشراف عبد القادر بوزيدة. الجزائر: الحبر

للنشر.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2009). التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت-2007: المؤشرات

الأساسية حسب نوع التجمع السكاني. رام الله، فلسطين.

حميد، حمرا. (2008). *التحضر وتغير الأدوار الأسرية*. (رسالة ماجستير). جامعة الإخوة منتوري. قسنطينة،

الجزائر

الخالدي، رجا، وسمور، صبحي. (2011). "النيوليبرالية بوصفها تحرراً: برنامج بناء الدولة وإعادة تشكيل الحركة

الوطنية الفلسطينية". *مجلة الدراسات الفلسطينية*، المجلد 40، العدد 2، ص 6-25.

الخشاب، مصطفى. (1982). *الاجتماع الحضري*. القاهرة: الأنجلو المصرية.

خمايسي، راسم. (2021). "المدينة الفلسطينية؛ بين الأسر والحصار والتنمية". في: *المدينة الفلسطينية: قضايا في*

التحولات الحضرية. تحرير مجدي المالكي وسليم تماري. (ط1، ص 29-63). رام الله: مؤسسة الدراسات

الفلسطينية.

دراج، فيصل. (2004). "عبد الرحمن منيف ومساءلة التاريخ". *دورية نزوى*، العدد 38، ص 19-29.

رشيق، عبد الرحمن. (2016). "السياسة العمرانية والعلاقات الاجتماعية في المغرب". *مجلة عمران*، المجلد 5،

العدد 18، ص 7-32.

الرفاعي، يزيد وديما ياسر. (2016). "التحولات العمرانية والاجتماعية بين إقصاء وحضنة الريف: دراسة حالي

عناتا وبيرزيت". *بيرزيت: مركز دراسات التنمية*، جامعة بيرزيت.

ريان، باسل ومجدي المالكي (2021). "اطلبوا الرزق" ولو في الصين - تجار الحاويات: الفاعلون الجدد في

تحضر الريف الفلسطيني". في: المدينة الفلسطينية: قضايا في التحولات الحضرية. تحرير مجدي المالكي

وسليم تماري. (ط.1، ص 381-414). رام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

السقا، أباهر، وجميل هلال. (2015). قراءة في بعض التغيرات السوسيو حضرية في رام الله وكفر عقب. مركز

دراسات التنمية. جامعة بير زيت، فلسطين.

الشاطر، عبير. (2009). المتغيرات الثقافية والعمرانية: رؤية لصياغة بيئة ثقافية وعمرانية على أطراف المدن

الكبرى. (رسالة دكتوراه). جامعة عين شمس. القاهرة، مصر

الشايب، يوسف. (2025، 9 مارس). "العمران النيوليبرالي في فلسطين". العربي الجديد - الضفة .

<https://diffah.alaraby.co.uk/diffah/print//civilisation/2025/3/9/> العمران-النيوليبرالي -

في-فلسطين.

شبكة يافا الإخبارية. (2025). "رفع تصنيف بلدية سردا أبو قش إلى "بلدية ب" بقرار من وزير الحكم المحلي". تم

الاسترجاع في 14 ديسمبر 2026 من <https://www.yaffaps.com/ar/page-30729.html>

الضبع، عبد الرؤوف. (1984). التحضر وأثره على البناء الاجتماعي للأسرة: دراسة ميدانية مقارنة بين الريف

والحضر. (رسالة ماجستير). جامعة بسوهاج. مدينة ناصر، مصر

طعمية، أحمد. (2012). التوازن الحضري الريفي. (رسالة دكتوراه). جامعة عين شمس. القاهرة، مصر.

عمر، عبد الجواد. (2018). "دموية الانتقال إلى المدينة". موقع باب الواد. <https://url->

shortener.me/286N

غضنفر، سوزان. (2014). التبدلات الاجتماعية والوظيفية وأثرها على البنية العمرانية. (رسالة ماجستير). جامعة

حلب، كلية الهندسة المعمارية، سورية.

غيدنز، أنتوني. (2005). علم الاجتماع. بيروت: المنظمة العربية للترجمة. ط1.

فانون، فرانز. (د.ت). معنبر الأرض. ترجمة سامي الدروبي وجمال الأتاسي. بيروت: دار الطليعة.

كتانة، محمد. (2009). *دراسة الزحف العمراني وأثره على البيئة الزراعية في مدينتي رام الله والبيرة*. (رسالة ماجستير). جامعة بيرزيت، فلسطين.

ماركس، كارل، وفريدريك إنجلز. (1973). *الأيديولوجية الألمانية*. موسكو: دار التقدم.

المالكي، مجدي وسليم تماري. (2021). "المدينة الفلسطينية وتحديات التحضر". في: *المدينة الفلسطينية: قضايا*

في التحولات الحضرية. تحرير مجدي المالكي وسليم تماري. (ط.1، ص 3-18). رام الله: مؤسسة

الدراسات الفلسطينية.

محبوب، ياسر. (2016). "هوية المدينة العربية وتحديات التحولات العمرانية السريعة". ورقة مقدّمة في المؤتمر

السنوي الخامس للعلوم الاجتماعية والإنسانية "المدينة العربية: تحديات التمدن في مجتمعات متحولة"،

دورة المؤتمر: 12-14 مارس 2016، الدوحة، قطر. منشور على منصة ResearchGate.

<https://www.researchgate.net/publication/299410705>

مزاوي، نسرين. (2021). "تحولات ثقافية في الحيز الإيكولوجي الحضري في الناصرة". في: *المدينة الفلسطينية:*

قضايا في التحولات الحضرية. تحرير مجدي المالكي وسليم تماري. (ط.1، ص 353-379). رام الله:

مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

مصيلحي، فتحي محمد. (2017). "المدينة العربية وتحديات التمدن في مجتمعات متحولة: القاهرة الكبرى مثلاً".

مجلة عمران، المجلد 5، العدد 20، ص 27-77

مقبول، إدريس. (2016). "المدينة العربية الحديثة: قراءة سوسيو-لسانية في أعرض مرض التمدن". *مجلة عمران*،

المجلد 4، العدد 16، ص 47-76

هارفي، ديفيد. (2017). *من متمرده: من الحق في المدينة إلى ثورة الحضر*. ترجمة ربيع وهبة. لندن: فيرسو

بوكس. تم الاسترجاع في 3 فبراير 2026 من .

https://archive.org/details/20210123_20210123_1654

هلال، جميل. (2015). *رام الله المدينة والحكاية*. بيرزيت: مركز دراسات التنمية. جامعة بيرزيت، فلسطين.

----. (2002). *الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة: التحولات الاجتماعية والاقتصادية*. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

----. (1975). *الضفة الغربية: التركيب الاجتماعي والاقتصادي 1948-1974*. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث.

باللغة الإنجليزية

Abd El-Kawy, O. et al. (2011). "Land use and land cover change detection in the western Nile Delta of Egypt using remote sensing data". *Applied Geography*, 31(2), 483–494.

Abu-Lughod, Janet L. (1991). *Changing Cities: Urban Sociology*. New York: HarperCollins.

---. (1980). *Rabat: Urban Apartheid in Morocco*. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Adam, Amsalu G. (2021). "The Rush to the Peripheries: Land Rights and Tenure Security in Peri-Urban Ethiopia." *Land*, 10(2), 193.

Alberti, Marina, et al. (2003). "Integrating Humans into Ecology: Opportunities and Challenges for Studying Urban Ecosystems." *BioScience*, 53(12), 1169-1179.

Aureli, Pier. (2011). *The possibility of an Absolute Architecture*. Cambridge, MA: The MIT Press

Brink, Judy H. (1991). "The Effect of Emigration of Husbands on the Status of Their Wives: An Egyptian Case." *International Journal of Middle East Studies*, 23(2), 201–211. <https://www.jstor.org/stable/164237>.

Castells, Manuel. (1983). *The City and the Grassroots: A Cross-Cultural Theory of Urban Social Movements*. London: Edward Arnold.

---. (1977). *The Urban Question: A Marxist Approach*. London: Edward Arnold.

Davis, Mike. (2006). *Planet of Slums*. London: Verso Books.

Douglass, Mike. (1997). "Urbanization and Social Transformations in East Asia." In *Culture and the City in East Asia* (pp. 41-65). Oxford: Oxford University Press.

- Evans, Alice. (2017). *Urban Change and Rural Continuity in Gender Ideologies and Practices* (UNU-WIDER Working Paper No. 2017/61). Helsinki: United Nations University World Institute for Development Economics Research. <https://doi.org/10.35188/UNU-WIDER/2017/285-4>
- Haddad, Toufic. (2016). *Palestine Ltd.: Neoliberalism and Nationalism in the Occupied Territory*. London: I.B. Tauris
- Harvey, David. (2012). *Rebel Cities: From the Right to the City to the Urban Revolution*. London: Verso
- . (2008). "The Right to the City". *New Left Review*, 53, 23–40
- . (2005). *Spaces of Neoliberalization: Towards a Theory of Uneven Geographical Development*. Stuttgart: Franz Steiner Verlag.
- . (1982). *The Limits to Capital*. Oxford: Basil Blackwell.
- Hasan, Musleh. (2005). *Urban-Rural Linkage Approach for Urbanization and Agricultural Transformation*. (Master's Thesis). University of Engineering and Technology, Bangladesh.
- International Human Dimensions Programme (IHDP). (2005). *Science Plan: Urbanization and Global Environmental Change* (IHDP Report No. 15). Bonn, Germany: IHDP
- International Labour Organization (ILO). (2002). *Women and Men in the Informal Economy: A Statistical Picture*. Geneva: ILO.
- Khalidi, Raja, and Sobhi Samour. (2011). "Neoliberalism as Liberation: The Statehood Program and the Remaking of the Palestinian National Movement." *Journal of Palestine Studies*, 40(2), 6–25. <https://doi.org/10.1525/jps.2011.XL.2.6>.
- Khamaisi, Rassem. (2013). "Housing Transformation within Urbanized Communities: The Arab Palestinians in Israel." *Geography Research Forum*, 33, 184–209.
- Lefebvre, Henri. (2009). "Space: Social Product and Use Value". In Neil Brenner et al. (eds.), *State, Space, World: Selected Essays by Henri Lefebvre* (pp. 185–195). Minneapolis: University of Minnesota Press.
- . (2003a). *The Urban Revolution*. Minneapolis: University of Minnesota Press.
- . (2003b). "Space and the state". In Neil Brenner et al. (eds.), *State/Space* (pp. 84–100). Oxford: Blackwell.
- . (1996). *Writings on Cities*. Oxford: Blackwell.

- . (1991). *The Production of Space*. Oxford: Blackwell.
- . (1976). *The Survival of Capitalism*. London: Allison and Busby.
- Massey, Doreen. (1994). *Space, place, and gender*. Minneapolis: University of Minnesota Press.
- Meekers, Dominique. (1995). *The Precarious Socio-Economic Position of Women in Rural Africa: The Case of the Kaguru of Tanzania*. Population Research Institute, Pennsylvania State University.
- Mies, Maria, and Veronika Bennholdt-Thomsen. (2000). *The Subsistence Perspective: Beyond the Globalized Economy*. London: Zed Books.
- Minh Hoa, P. (2002). *Rural–Urban Migration and Livelihoods in Vietnam*. Hanoi: Agricultural Publishing House.
- Moors, Annelies. (1996). *Women, property and Islam: Palestinian experiences, 1920–1990*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Muhsen, Muhammad. (2017). *Urban Transformations in the West Bank of Palestine: Drivers and Consequences: A Case of Ramallah Area*. (Doctoral Dissertation). Université d'Angers, France.
- Olmsted, Jennifer C. (2005). "Is Paid Work the (Only) Answer? Neoliberalism, Arab Women's Well-Being, and the Social Contract." *Journal of Middle East Women's Studies*, 2(1), 112–139. <https://doi.org/10.2979/MEW.2005.2.1.112>
- Pozarny, Pamela. (2016). *Gender Roles and Opportunities for Women in Urban Environments* (GSDRC Helpdesk Research Report 1337). Birmingham, UK: University of Birmingham.
- Pryor, Robin J. (1968). "Defining the Rural-Urban Fringe." *Social Forces*, 47(2), 202-2
- Qadeer, Mohammad A. (2004). "Urbanization by Implosion." *Habitat International*, 28, 1–12. [https://doi.org/10.1016/S0197-3975\(02\)00069-3](https://doi.org/10.1016/S0197-3975(02)00069-3)
- Ravallion, Martin, et al. (2007). "New Evidence on the Urbanization of Global Poverty." *Population and Development Review*, 33(4), 667–701.
- Redfield, Robert, and Milton B. Singer. (1954). "The Cultural Role of Cities." *Economic Development and Cultural Change*, 3(1), 53-73.
- Satterthwaite, David, and Cecilia Tacoli. (2003). *The Urban Part of Rural Development: The Role of Small and Intermediate Urban Centres in Rural and Regional*

- Development and Poverty Reduction*. International Institute for Environment and Development (IIED).
- Seto, Karen C., et al. (2017). "Future urban land expansion and implications for global croplands". *Proceedings of the National Academy of Sciences (PNAS)*, 114(34), 8939-8944
- . (2012). "Global Forecasts of Urban Expansion to 2030 and Direct Impacts on Biodiversity and Carbon Pools." *Proceedings of the National Academy of Sciences (PNAS)*, 109(40), 16083–16088.
- Sim, Hew. (2007). *Women and Urbanization in Sarawak*. Singapore: Institute of Southeast Asian Studies (ISEAS).
- Smart, Alan, and Josephine Smart. (2003). "Urbanization and the Global Perspective." *Annual Review of Anthropology*, 32, 263–285
- Smith, David. (1992). *The Apartheid City and Beyond*. London: Routledge, <https://doi.org/10.4324/9780203417362>
- Smith, Neil. (2002). "New Globalism, New Urbanism." *Antipode*, 34(3), 427–450. <https://doi.org/10.1111/1467-8330.00249>.
- Tacoli, Cecilia. (2003). *The Links between Urban and Rural Development*. London: International Institute for Environment and Development (IIED).
- . (1998). *Bridging the Divide: Rural–Urban Interactions and Livelihood Strategies*. Gatekeeper Series No. 77. London: International Institute for Environment and Development (IIED).
- Taraki, Liza. (2004). "The Palestinian City Reborn: The Middle Class as Historical Agent." In *Between the Archival Forest and the Anecdotal Trees: A Multidisciplinary Approach to Palestinian Social History*, (pp. 89-98). Birzeit: Ibrahim Abu-Lughod Institute of International Studies, Birzeit University.
- Thorbek, Susanne. (1988). *Women in the Third World: An Introduction*. London: Zed Books.
- Ullman, Edward L. (1990). *Geography as Spatial Interaction*. Seattle: University of Washington Press.
- United Nations Centre for Human Settlements (UNCHS). (2008). *Rural Women in a Changing World: Opportunities and challenges*.

- . (1996). *An Urbanizing World: Global Report on Human Settlements 1996*. Oxford: Oxford University Press. New York: United Nations
- Wang, Y. P., et al. (2009). "Urbanization and Informal Development in China : Urban Villages in Shenzhen." *International Journal of Urban and Regional Research*, 33(4), 957- 973.
- Williams, J.F. et al. (1983). *Cities of the world: World regional urban development*. New York: Harper & Row.
- Wilson, Japhy. (2013). "The Urbanization of the Countryside: Depoliticization and the Production of Space in Chiapas." *Latin American Perspectives*, 40(2), 218–236.
- Wirth, Louis. (1969). "Urbanism as a Way of Life." In Richard Sennett (ed.), *Classic Essays on the Culture of Cities*. New York: Meredith Corporation.
- . (1938). "Urbanism as a Way of Life." *American Journal of Sociology*, 44(1), 1–24.
- Zhang, Nana. (2014). "Performing Identities: Women in Rural–Urban Migration in Contemporary China." *Geoforum*, 54, 17-27